حاشية الخضرى

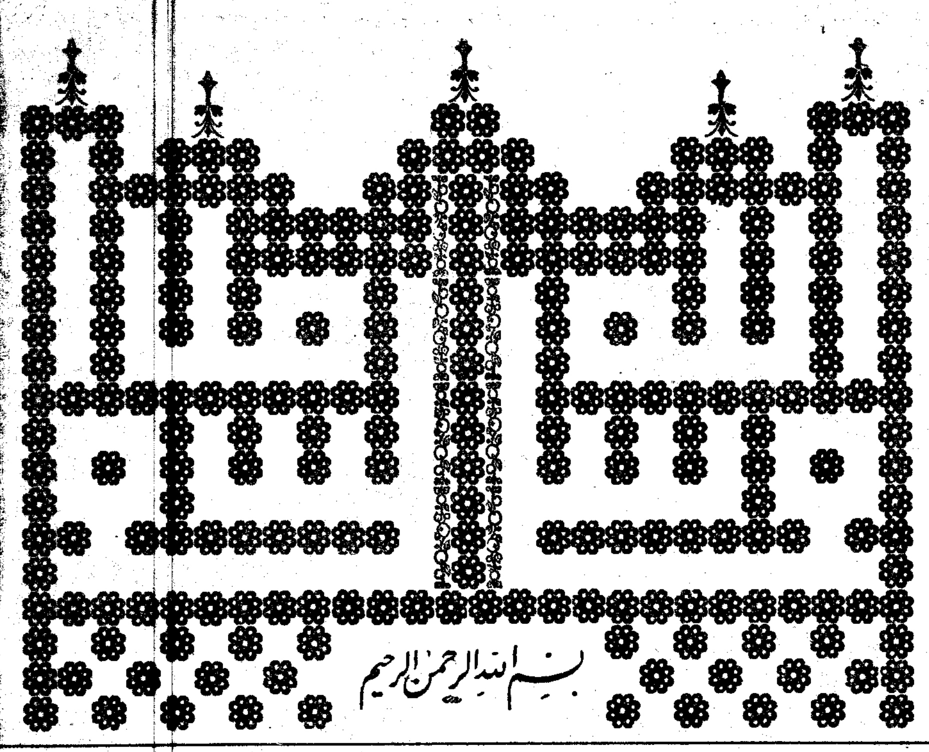
على ابن عقيل

للعلامة الفاضل الاستاذ الشيخ محمد الخضرى على
شرح المحقق العلامة ابن عقيـل
على ألفية الامام ابن مالك
رحمهم الله آمين

﴿ وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور ﴾

الجزء الأول

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية
لأصحابها عيسى البابى الحلبى وشركاه
بجوار سيدنا الحسين بمصر
صندوق بريد الغورية رقم ٢٦



نحمدك اللهم يامن تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافيه * وقابل باحسانه داء التقصير عن أده شكره بترادف أنواع مننه الشافية حمدا تنجر اليه كمالات المحامد غير مخفوضه* وتسكن لديه الآمال جازمة بان عرى المزيد بدوامه وثيقة غير منقوضة * ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهى أعظم مطلوب * وتبعدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن أفعال القلوب * ونشهد أن لااله الا أنت وحدك لاشريك لك فى صفات ولا أفعال . بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والأحوال*ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معدولباب عدنان * الذى أنزلت عليه القرآن بلسان عربى مبين لايخلق جديده ولا يمل ترديده على مدى الازمان * صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته بلاتنازع فى العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف ولابدل ما أيقن ذو تمييز بأن لشأنهم التكبير ولشانيهم التصغير . وماعلم ذوادراك بأنهم جمع السلامة ومخالفوهم جموع التكسير ﴿ أمابعد ﴾ فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغنى محمد الخضرى الشافعى عامله الله بلطفه الخفى و بره الحفى ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الامام ابن مالك رحمهما الله تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها فى الخافقين ذكرا لسهولته على الطالب وقرب مأخذه للراغب. ولاخلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه . وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص أوابده رائده. وتتم منه مع المتن المفاد وتبين منهما للطالب المراد فما نعني عجز القصور عن ارتقاء تلك القصور. وأنى لمثلى بمعانقة هاتيك الحور. ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن فى المقال : ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام ألسنة الحساد . وحقائب تصانيفهم معرضة لايدى النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد. لاسيما فى زمان بدل نعيمه بوساوعد جيده منحوسا. قدملأ الحسد من أهله جميع الجسد. وقادهم الغرور بحبل من مسد. فكأنما عناهم من قال

ان

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * منى وما يسمعوا من صالح دفنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أو من قال ان يعلموا الخير أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلونك فى الحق بعد ما تبين. وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون. فالعاقل بينهم مذموم ومهجور. والمعجب برأيه معزوز ومنصور. الا أنى أعود فاقول: عدم المبالاة بذلك أحرى. والتأليف ربما انتفع به فاجرى لصاحبه أجرا. وأتعلل بقول البدر الدماميني: هب أن كلا بذل فى مطاوعة الهوى مقدوره. والتهب حسدا ليطفئ نور البدر ويأبى الله الا أن يتم نوره. هل هى الا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر. وفعله ظن أنها تطوى جميل الذكر فاذا هى له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

ومازال هذا الخاطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق. ومن من فضله بالتسديد الى سواء الطريق. فنلت بفضل الله ما كنت ترجيت. وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشى. أعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى. ومع ذلك لست ابرئها من كل عيب. ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه لبس أو ريب. كيف وان الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للانسان. الا أن ماقل سقطه وحسن نمطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول واقالة العثرات. وعدم الاصغاء لقول غبى جهول لا هم له الا اذاعة الهفوات. وبالله أعتضد ومن فيض افضاله أستمد. وأسال الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنات النعيم. وأن ينفع بها من تلقاها بالقبول. ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسئول على الدوام. وأحق من يرتجى منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب من كتب هنا لكن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمتها واستجلابا لمزيد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من القوة والحول: اعلم ان البسملة مصدر قياسى لبسمل كدحرج دحرجة اذا قال بسم الله على مافى الصحاح وغيره أو اذا كتبها على مافى تهذيب الازهرى فهى بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهى من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده. نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عد ماوقع للشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل من طبلق بتقديم الباء على اللام اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طلبق. والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسى كما صرح به الشمنى ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعل اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف اذا قال لاحول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهيلل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هيلل للالحاق بدحرج ومنه فى القرآن واذا القبور بعثرت قال الزمخشرى هو منحوت من بعث وأثير أى بعث موتاها وأثير ترابها ومن المولد الفذلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبلكفة التى أخذها الزمخشرى من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفه

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجى والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزى ووردت فى قول عمر بن أبى ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فياحبذا ذاك الحديث المبسمل

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

وقد استعمل كثير لا سيما الاعاجم النحت فى الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ حاء مفردة ورحمه الله رح وممنوع مم والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان أكثرت منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما فى تفسير البلقينى بحديث بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شىء فان لفظ مع ظاهر فى ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك فى نحو رجع بخفى حنين مما مثلوا ها به بل هى مجرد الملابسة الا انها بمعونة المقام تحمل على الملابسة التبركية فتقديرهم أبدأ متبركا ليس بيانا لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملابسة فان لها أحوالا شتى فان قلت التبرك فى بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقليل البركة وهذا غير ممكن فى بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارىء مع اجزال ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديرا لا محلا لان الاعراب المحلى للمبنيات ولا ضرر فى اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير اسم الله مبدوء به أو أبدأ به بداءة قوية أى بحسن نية واخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير التأكيد ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فمتعلقها محذوف قدره الكوفيون فعلا كابدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال فى المغنى وهو المشهور فى التفاسير والاعاريب ووجه بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر و بكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما فى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبى و باسمك اللهم أرفعه و بان الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع فى عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع فى رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شىء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب شيئا فى المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من البدء بالبسملة أول فعله الشارع فيه أو منشىء للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشرى وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرا خاصا أى مناسبا لما بدىء بالبسملة أما الفعل فلما مر وأما تأخيره فللاهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيده وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا كتقدم مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهى من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبى و بهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتمالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد فى الحديث كما أفاده السيد فى حواشى الكشاف على أن هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى وأما كونه خاصا فلرعاية حق خصوصية المقام ولاشعار ما بعد البسملة به فان قلت الذابح مثلا اذ ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كأبدأ فالجواب كما فى الشهاب على البيضاوى أن هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسما كابتدائى لكن الاولى تقديره خاصا مؤخرا لما مر وهو اما مبتدأ و بسم ظرف لغو متعلق به وان كان يمتنع اعمال المصدر محذوفا أو مؤخرا الا ان محله فى غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق نحو فلما بلغ معه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تأليفى بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر لمحذوف أيضا و بسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تأليفى حاصل بسم الله الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى بمعنى الكون والحصول

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر أو حذف لدليل فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوف فان الا أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدر من مادة الابتداء لما مر فيكون لغوا ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبرا لمحذوف تقديره أنا بادئ فرارا مما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ماسيأتي تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ماذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل أو بالمبتدا ليس على اطلاقه فان الجمهور كما في الشهاب على البيضاوي على ان الظرف مستقر مع باء المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الظرف وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملهما على ماقاله الليثي اذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرورها زمن تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فمستقر في موضع الحال وان قصد مشاركته فيه فلغو ويبينه اشترى الفرس بسرجه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو عممت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالمقصور مجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القارئ عند الشافعي اذا القصد ايقاع القراءة عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا ففي جعله متعلقا بالفعل مسامحة لانه متعلق بحال من فاعله هي قيد له فهو تعلق معنوي لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركا لا يخرجه عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والا فحقها ملتبسا كما مر وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الا من القرينة لا أصلي * بقي أن محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كما في الشهاب أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادة له تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالضمائر المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام * ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها حقيقة لامية للاستغراق ان أريد كل اسم من اسمائه تعالى أو للجنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أي الجنس في ضمن بعض الافراد لا من حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال الشنواني والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحققه في ذلك الفرد اه فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فرد فهما متلازمان فلا مرجح له قلت يرجحه كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناهيها فجعل اختصاص الجنس دليلا عليها أنسب من العكس ليستدل به على ما سيوجد منها وان أريد من الجلالة لفظها فالاضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم اما من قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيهما لها بمعنى الذات أو مجاز عقلي من اسناد ما للمدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالي أو حضرتك الشريفة أي عليك. والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع ولان في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشئ بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لا لاعتراض الجملة بين

الصفة والموصوف لوقوعه فى نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعتامبنى على أنه صفة مشبهة أما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه فى القرآن متبوعا الا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بما جر منعوته على الصحيح وعلى الثانى بعامل مقدر لما تقدر أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا البدل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجملة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا السؤال مقصود به التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حالا من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوالا لان الحالية تفيد تقييد البدء باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهى وان كانت حالا لازمت لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف ✲ وحاصل صور البسملة أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر فى سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو بالمبتدا المصدر أو بحال من فاعله أو بخبره أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور المتعلق ثمانية وعشرون و يضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها و يضرب الحاصل وهو واحد وثلاثون فى تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تشكاثر جدا بالنظر لمعانى الباء من الاستعانة أو المصاحبة أو التعدية أو غيرها فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم ✲(فائدة)✲ قال الشيخ أبو العباس البونى رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكار المضطرين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربى من دوام على ذكره لا يشقى أبدا وانما اختير هذان الوصفان فى الابتداء للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شىء وفى الحديث ان الله كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتى سبقت غضبى نسأل الله سبحانه وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمته فى الدنيا والآخرة بجاه سيد المرسلين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال) فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روعى متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف والا فعند السكاكى فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر اذ كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال وأتى بجملة الحكاية ترغيبا فى كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد فى تحصيله فيثاب مؤلفه وهكذا امدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لو لم يصف الطبيب دواءه للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والماضى فى كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأستعين المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله فى اظهار ألفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبه القول المستقبل بالماضى والجامع اما مطلق الحصول لان مقوله حاصل فى ذهنه كحصول الماضى فى الخارج أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده فى الخارج كتحقق الماضى ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة تبعية أو مجاز مرسل تبعى علاقته الاول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولجىء وصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم فى الاول ماسيأتى فى قوله

✲ وفعل اولى وفعيل بفعل ✲ وفى الثانى قوله ✲ فعولة فعالة لفعلا ✲ ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال كيخاف ولا بالسكون لان الماضى الثلاثى لا يكون ثانيه ساكنا بالاصالة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو ضربت وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا فى حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو مكانها فى المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت فاؤه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا نحو خفت وبعت مع أنه واوى كقلت ايثارا لتبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئة وذلك غير ممكن فى قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة

قال

الواو الى ماقبلها لثقلها عليها وان كان ماقبلها ساكنا للزومها ولم تثقل على نحو دلو لتغيرها بالعوامل مع ان الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلفظ لا ينصب الا الجمل كقلت جاء زيد أو مفردا فى معناها كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصد لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسماه لفظ كقلت كلمة أى لفظ رجل مثلا وقال الامير فى حواشى الشذور الاسهل أن يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ مسماه لفظا توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلا أو اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالته على معناه ولذلك كان كلاما تاما كما سيأتى بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله أعلم (قوله محمد) هو اسم الناظم لانه الامام أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك نسب لجده لشهرته به الطائى نسبا الشافعى مذهبا الجيانى منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشد المثناة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكى ضمهما الدمشقى اقامة ووفاة لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما فى العربية وغيرها مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ فى التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب فى علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد أخلصتها من ذمتى فاذا لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا أن ممن أخذ عنه الامام النووى رضى الله تعالى عنهما ويقال انه عناه بقوله فى المتن ورجل من الكرام عندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبى على الشلوبين بضعة عشر يوما ونقل التبريزى فى أواخر شرح الحاجبية انه جلس فى حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدمامينى ولم أقف عليه لغيره ولا أدرى من أين أخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع فى بابه والتوضيح فى اعراب أشياء من مشكلات البخارى أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدته الطائية فى الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا فى النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه فى بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتهن فى ايراده فسبحان المنفرد بالكمال قال الدمامينى وقد قرظ سعد الدين ابن العربى الصوفى رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * إلهه ولنشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمى الفوائد لم * يزل مفيدا لذى لب تأمله
وكل فائدة فى النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

فظن الصلاح الصفدى ان هذا تقريظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه فقد صرح فى التورية فى كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذى هو العمدة ولولا ذلك لكان فى غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اهـ (قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عمن شاركه فى اسمه وتجويز كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فمحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره فمحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجح للحال والاستئناف لكن رد هذا بأن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بأنه يكفى التعين ادعاء ومحل وجوب الحذف

محمد هو ابن مالك

كما ذكره الاشمونى فى النعت اذا كان النعت لمدح أوذم أوترحم لا للتخصيص أوالتوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتى هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد ربى) قال المعرب وتبعه أكثر الحواشى كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بالغيبة لكنه التفت منها الى التكلم تفننا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التكلم اه وهو ظاهر على مامشى عليه الاشمونى من جعل الجملة مقول القول لكنه لايرد على المعرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام ومايتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة فى كل شئ بحسبه كما يأتى فى مصليا أو يؤول قال بنوى القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرارى أى اشعارها السامع بأن المتكلم سيحمده مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لان يجدد حمده دائما وذلك حمد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو التربية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكما ان تربيته لنا بأنواع النعم لاتزال تتجدد كذلك نحمده بمحامد لاتزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لاتفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد أى الوجود بعد العدم لاتفيد الدوام قال المعرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية والميم الشفوية والدال اللسانية فى ثنائه على رب البرية كى لايخلو محل عن ذلك بالكلية اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولايعارض ذلك كون المبدل منه فى نية الطرح لانه أغلبى أوأن طرحه بالنسبة للعامل أى ان عامله مطروح ليس عاملا فى البدل أو باعتبار حكم العامل أى ان الحكم المفاد بالعامل لم يقصد به الا البدل فلا ينافى قصد المبدل منه لشئ آخر كعود الضمير فى نحو أكلت الرغيف ثلثه ولايخفى ان هذا لاينفع هنا لانه يروج الاعتراض ولايدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الدمامينى أن البدل مستقل بنفسه لامتمم لمتبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أفعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر خار يخير خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أى متلبسا بالخير أومن الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزته تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا لأغنى لمانقله الدمامينى عن المحققين ان النعت المقطوع لايقدر بأعنى الافى نعت التخصيص وهو هنا للمدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولابدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفته لمذهب الجمهور ان جعل بدلا ثانيا من رب لمنعهم تعدد البدل أومن الله لمنعهم الابدال من البدل فى غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بأن ذلك لايضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمتنع ابداله من البدل وفى البيت الجناس التام اللفظى والخطى ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد فى مالك العلم وقد رسم بها فى المصحف قوله تعالى ونادوا يامالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثانى لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرته كالعلم ولايرد حذفها خطا من ملك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثمانى سنة متبعة قال الاشمونى وجملة أحمد ربى الخ محلها نصب بالقول والجمل بعدها معطوفة عليها أى فكل جملة فى محل نصب وقال السندوبى أحمد ربى الى آخر الكتاب فى محل نصب بالقول فكل جملة لامحل لها لانها جزء مقول كالزاى من زيد ولاتنافى لامكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لامن المحكى فكل جملة مقول مستقل والثانى بالعكس فمجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثانى ملحظ من ألغز بقوله

أحمد ربى الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا * المعربين مفردا وجملا
ما ألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كما في الاشموني أي أحمد ربي حال كوني ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أي مقدرين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالحمد فلا تتأتى الحالية وفيه أن المطلوب ايجاد الصلاة بالفعل لا نية ايجادها فالاوجه أنها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بلساني وأصلي بقلبي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بأن الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها بقي أن مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله ﷺ وقول سم انه في قوة جملة انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الا أن يحمل على تقدير القول أي أحمد ربي حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ و يصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه ﷺ وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحمد ربي حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بأن الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعالي الدرجات وتوارد أنواع الكمالات ومامن كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بثوابها اذ المنة له صلى الله عليه وسلم علينا لا لنا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم آخره ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر

مصليا على النبي المصطفى * وآله المستكملين الشرفا

(قوله على النبي) اشتهر أن المهموز من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر أو مخبر عن الله والمشدد من النبوة وهي الرفعة لأنه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبء بسكون الموحدة وهو الارتفاع كما في القاموس فيكون كالمشدد و يجوز كون المشدد مخفف المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبيو اجتمعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخلوص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف * طا تا افتعال رد اثر مطبق * وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وآله) الأولى تفسيرهم بمطلق الاتباع أي أمة الاجابة عموما لا بأقاربه فقط لئلا يلزمه اهمال الصحب ولا بالأتقياء لأنه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله ﷺ وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان للآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ماذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الأتقياء كما فعل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لا سيما ان جعلت السين والتاء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان أريد بالأتباع أمة الدعوة فتأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسير الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالأتباع مطلقا ففي نحو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الأمة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الأتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الأتباع اهـ و بقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهر أن الأولى حملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السين

والتاء اما الطلب أى الطالبين كمال الشرف زيادة على ماحصل لهم أوزائدتان أى الكاملين فالشرف بفتح الشين مفعول به على الأول ومشبه به على الثانى كالحسن الوجه أومنصوب بنزع الخافض أى فى الشرف بناء على المرجوح من أنه قياسى أوأنه توسع فيه فأجرى مجرى القياسى لكثرة ماسمع منه ويصح ضبطه بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذانا بالعموم أى جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الأمة وكذا ان جعلت أل فى الشرف بالفتح للاستغراق فيفوت التعميم فى مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالأولى جعلها جنسية لذلك الا أن يحمل على المبالغة بجعل من حازشرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين الله) أى أطلب منه الاعانة أى الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة للاقدار لأنه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا وقدرة العبد كسبا بلا تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما بالاستعانة المطلوبة كما قيل فى اقرأ باسم ربك وأصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ماقبلها (قوله فى ألفيه) أى فى نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز أوألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل فى الفينية بالتثنية لأن علم التثنية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للمفرد لأنهم لايبالون به كما سيأتى ثم يحتمل أن لفظ فى استعارة تبعية لمعنى على التى تتعدى بها الاستعانة على حد فى جذوع النخل أوأنه ضمن أستعين معنى فعل يتعدى بفى كأرجو تضمينا نحو يا وهو اشراب الكلمة معنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة بلفظها والترجى بتعديتها بفى والأول أولى لأن التجوز فى الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف فى قياسيته أو تضمينا بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أى راجيا وهذا مقيس اتفاقا لأنه من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البيانى هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف اه وانما قدرنا أرجو دون أستخير كما فى الأشمونى لما ورد عليه أن الاستخارة للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أى جل مقاصده لا كلها ليوافق قوله فى آخر الكتاب نظما على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ماهناك الى ماهنا مع أنه الاولى لكونه فى محل الحاجة لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ماهنا فى حيز الرجاء للكل وماسيأتى اخبار بماتيسر له فلا تنافى وللنحو لغة ستة معان القصد والجهة كنحوت نحو البيت والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندى نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة وأظهرها وأكثرها الاول وللامام الداودى

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع و بعض وحرف فاحفظ المثلا

وفى الاصطلاح يطلق على مايعم الصرف تارة وعلى مايقابله أخرى و يعرف على الاول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء ومايتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسران أوفتحها ونحو ذلك وعلى الثانى يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله فى هذين فقط وان كان فى الاصل يعم اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفى وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة

وأستعين الله فى ألفيه * مقاصد النحو

التجارب

التجارب والتحرز من مكايد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لانها ثمرته وأما البديع فذيل لاقسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها السابقة وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف فائدته وواضعه أبو الاسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليقي أقول فأعرب

فلما كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة فتولد اللحن والامالة في غير محلها حتى كادت العربية تتلاشى فرسم الامام لأبي الاسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال له انح هذا النحو ثم سمع أبو الاسود رجلا يقرأ أن الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية نجومها فقالت انما أتعجب من حسنها فقال قولي ما أحسن السماء وافتحي فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يراجع الامام في ذلك الى أن حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الاسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس فريقين بصري وكوفي وما زالوا يتداولونه ويحكمون تدوينه الى الآن فجزاهم الله الجنة (قوله بها محويه) أي فيها من ظرفية المدلول في الدال لان الألفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو أن الباء سببية وصلة محوية محذوفة أي محوية لمتعاطيها بسببها وأصلها محووية كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة (قوله تقرب الأقصى) فيه مجاز عقلي من الاسناد للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والأقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير بابه كما قاله ابن الناظم ليدل على تقريب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه يلزم من تقريب الأبعد تقريب البعيد رد بأنه قد يهتم بالأبعد لشدة خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز) الباء بمعنى مع كما في الاشموني لا سببية لان المعهود سببا للتقريب هو البسط لا الايجاز لكن قال السيوطي لابدع في كون الايجاز سببا للفهم كما في رأيت عبد الله وأكرمته دون وأكرمت عبد الله ففي السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعاني بألفاظ موجزة (قوله وتبسط البذل) أي توسع العطاء يعني تكثر افادة المعاني ففيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحال الكريم في كثرة اعطائه ووفائه بما يعدو يستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكريم للمشبه أو مصرحة بان تشبه افادتها المعاني ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكريم و بسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكريم من انجاز الوعد وأسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندي من أن التخييل هو الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الاسبق ذكرا وما سواه ترشيح (قوله بوعد منجز) أي موفى سريعا و بين موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدي المخرج والباء سببية أو بمعنى مع وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها لتهيئتها للفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها تعد وعدا ناجزا أفاده سم (قوله وتقتضي) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما ففيه مجاز عقلي اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى تستلزم الرضا لاشتمالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضى) بكسر الراء و سخط بضم فسكون مصدران سماعيان لرضي وسخط كفرح والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سخط الاشارة الى أنها تطلب رضى محضا

بها محويه * تقرب الاقصى بلفظ موجز * وتبسط البذل بوعد منجز * وتقتضي رضى بغير سخط *

لايشو به السخط ولامن وجه على حد و يتعلمون مايضرهم ولاينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل تقتضى أوخبر لمحذوف أونعت لألفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وان كان الغالب العكس ومن يوجبه وان أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أوخبر لمحذوف كيف يصنع فى نحو بقوم يحبهم و يحبونه أذلة وقد فاقت هذه ألفية ابن معطى لفظا لانها من بحر واحد وتلك من السريع والرجز ومعنى لأنها أكثر أحكامامنها كما قاله سم وللجلال السيوطى ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال فى أولها فائقة ألفية ابن مالك وللاجهورى المالكى ألفية زاد فيها على السيوطى وقال فائقة ألفية السيوطى فسبحان المنفرد بالكمال الذى لايدانى (قوله بسبق) متعلق بكل من حائز ومستوجب والباء سببية أى بسبب سبقه على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى أنه لم يفضل عليه الا بالسبق وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو أى وهو ملتبس بسبق ففيه اشارة الى فضيلة السبق ثم أشار الى فضيلة أخرى بقوله حائز تفضيلا توفى ابن معطى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس أوأربع وستون سنة ودفن بقرب الامام الشافعى رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) امامصدر فضلته على غيره حكمت له بالفضل أوصيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أومصدر المبنى للمجهول أى كونه مفضلا فلايقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوزه ابن معطى (قوله الجميلا) امامنصوب بنزع الخافض أى بالجميل أوعلى أنه صفة لثنائى أو بالنيابة عن المفعول المطلق أى ثنائى الثناء الجميل فحذف المصدر وأناب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة أومخصصة بناء على خلف الجمهور وابن عبد السلام فى تفسير الثناء (قوله بهبات وافره) أى عطيات تامة ولم يقل وافرات مع أن الافصح المطابقة فى جمع القلة مطلقا جبرا لقلته وفى جمع الكثرة للعاقل لشرفه لأن هبات وان كان جمع قلة لأن جمعى السلامة منها عند سيبويه لكنه مستعمل فى الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح فى الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم أن القلة والكثرة انما يعتبران فى نكرات الجموع أمامعارفها فصالحة لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة ولامنتهى للكثرة (قوله لى وله) امامتعلقان بيقضى بمعنى يحكم و يقدر أو بمحذوف صفة للهبات وأما فى درجات فيمتنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الاخروية وهى ليست ظرفا للحكم لأنه أزلى بل محكوم بها ومقدرة وهى نفس الهبات ان جعلت فى بمعنى من البيانية فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات بغيرها فان قلت يلزم على تعلق لى وله بيقضى الفصل به بين هبات وصفته وهى فى درجات قلت لايضر لانه ليس أجنبيا محضا بل هو معمول لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتى وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولأن الدعاء لابن معطى بعد موته انما يتأتى فى الآخرة و بدأ بنفسه لحديث أبى داود كان رسول الله ﷺ اذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى رب اغفر لى ولأخى لكن فاته التعميم المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما فى كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفى به و يسلم من افراد وصف جمع القلة لوقال كما فى الاشمونى

والله يقضى بالرضا والرحمه ☆ لى وله ولجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولى التوفيق و بيدك الهداية الى أقوم طريق فوفقنا لما تحبه وترضاه وقنا من منك وكرمك كل شىء نتوقاه آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف لكن فيها حذف مضافين أى هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حد فقبضت قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول والاولى

فائقة ألفية ابن معطى ☆ وهو بسبق حائز تفضيلا ☆ مستوجب ثنائى الجميلا ☆ والله يقضى بهبات وافره ☆ لى وله فى درجات الآخره ☆

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

أنما تختصر على التدريج بأن حذف المبتدا ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا ما ناب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمقدر على كل حال لم ينب عنه شئ ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتى أو مفعولا لمحذوف أى خذ لاهاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التى يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر أسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرور مراعاة للفظ ما والضمير فى يتألف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ماهى له ولم يبرز لأمن اللبس عند الكوفيين وان أوجبه البصريون مطلقا بل قيل محل الخلاف فى ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابراز مع أمن اللبس قولا واحدا لكن فى الهمع والتصريح أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من تتمة التعريف فهو فى محل رفع صفة ثانية للفظ المفيد لان النعت لا ينعت مع وجود المنعوت أى لفظ كائن كاستقم أو فى محل نصب أما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أى مفيد فائدة كفائدة استقم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أى مفيد افادة كافادة استقم وان جعل مثالا بعد تمام الحد فهو خبر لمحذوف أى وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخلة على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقم على أن حذف المجرور وادخال الكاف على معموله لا يصح فى مثل ذلك كما سيأتى فى الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أى الكلم اسم وفعل وحرف أى منقسم اليها واعترض بأنه ليس من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلم لا يصدق على كل قسم بمفرده بل على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لانها لو كانت أجزاءه لانعدم بانعدام بعضها مع أنه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما باختيار الثانى والمراد بيان أجزائه فى الجملة أى التى يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء فى العرف وان لم تتوقف عليها الماهية كشعر زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن الكلم اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتى فيصدق على كل قسم أنه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهرى أو باعتبار واحده وهو لفظ كلمة كما قاله الاشمونى فكأنه قال واحد الكلم اسم الخ ولا شك أن لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته وأشار الشارح كالتوضيح الى أن فى الكلام تقديما وتأخيرا وحذفا والاصل الكلم واحده كلمة وهى اسم الخ فجملة واحده كلمة خبر الكلم واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على أن الكلم اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحده بالياء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام فى بعض تعاليقه الظاهر أنه أراد أولا بيان انحصار جميع الكلمات العربية فى الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم ما الكلم فى العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التى يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أى فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم أراد بقوله واحده كلمة بيان أن المسمى فى الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهملة اهـ وهذا الوجه أولى (1) لخلوه عن التكلفات المارة وعليه فتذكير الضمير فى واحده لتأولها بالمذكور فلا حاجة الى الاستخدام بعود الضمير الى الكلم بمعناه الاصطلاحى (قوله ثم حرف) أتى بثم اشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن قسيميه وتركها فى الفعل لضيق النظم ولا يكفى فى بيان رتبها فى الشرف ترتيبها فى الذكر لان المؤخر قد يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحده كلمة) أى واحد معنى الكلم أى جزء ما صدق عليه الكلم وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم * واسم وفعل ثم حرف الكلم * واحده كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى (1)) اختار فى النكت على هذا أن يعرب اسم وما عطف عليه مبتدأ سوغه قصد لفظه والكلم خبره أى لفظ الاسم وما بعده هى الكلم أى الكلمات التى يتألف منها الكلام لا غيرها وفيه نظر فان الكلام لا يتألف من هذه الالفاظ أعنى لفظ اسم وما بعده بل من ماصدقاتها كما لا يخفى الا أن يقدر مضاف أى هى دوال الكلم الخ فتأمل اهـ منه

واحده أى مفرده الاصطلاحى هو لفظ كلة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجمعى أما على أنه جمع بمعنى الـكلمات فقد مر بيانه فى كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفها لصحة الوزن وهو اما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذفت ألفه تخفيفا كبر فى بار أو للضرورة أو هو أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة والاول أحسن لفظا لخلوه عن تكلف الحذف والاخير أحسن معنى لافادته أن القول يعم جميعها ومجموعها اذ أفعل التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحد فى آخر منها وعن الجميع فى نحو غلام زيد كاسيين وأما الفعل فلا يفيد ماذكر الا بتقدير عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلة) مبتدأ سوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع [1] كما فى المكودى لانه انما يسوغ ماقصد معناه لا لفظه و بها متعلق بيؤم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه نائب فاعل فى المعنى كما قاله المعرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا و يبعد أنه من غير سند فما قيل انهم لم يذكروه فى المسوغات مردود وأما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده أن الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق عليه أنه لفظ مفيد الا أن يراد الحقيقة فى ضمن الافراد وفيه ماسيأتى فى قوله فعل ينجلى وجملة قد يؤم بمعنى يقصد خبر الثانى والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر الثانى وهو بها للضرورة (قوله عبارة) أى معبر به عن اللفظ وهو فى اللغة مصدر لفظت الشىء من باب ضرب اذا طرحته مطلقا أو من الفم خاصة لكن صرح فى الأساس بأن لفظت الرحى الدقيق مجاز وفى عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لانه هواء مرمى من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يرد عليه ماهو على حرف واحد كواو العطف اذ الشىء لا يشتمل على نفسه وان أجيب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته وهى الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد فى المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لامتناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور قلنا هو على أن الحركة مع الحرف دور معى لا سبقى فلا يضر والحق أنها بعده وانما الشدة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محققة وهى ما يمكن النطق بها بالفعل كزيد أو بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتيسر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت أن النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهى كذلك والا فهى محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوانى المراد باللفظ فى تعريف الكلام جنس مايتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهى مالا يمكن النطق بها أصلا وهى الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدريبا للمتعلم كما قاله الرضى وأما تقسيمها الى مستتر وجوبا وجوازا فانما هى تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة فى الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها حقيقى كما قال الرودانى لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيأتى والمراد سكوت المتكلم [2] على الاصح و بحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفادة المعنى الى لفظ آخر لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيئين ايجابا كانت أو سلبا وان كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال ومالم يتناوله يقال خرج عنه لا به و بعضهم أخرجها به نظرا لأن بين الجنس وفصله العموم

عم * وكلة بها كلام قد يؤم

(ش) الكلام المصطلح عليه عند النحويين عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها فاللفظ جنس

(قوله لا التنويع [1]) أى تنويعها الى أنها احدى الكلم والى أنها يقصد بها الكلام اه منه

(قوله والمراد سكوت المتكلم الخ [2]) الظاهر أن فيه سقطا والاصل والمراد بالسكوت سكوت المتكلم الخ كما فى عبارة الصبان ليعطف عليه قوله و بحسنه أى والمراد بحسنه اه مصححه

هذا كلام الأشاعرة وهو باطل أشد البطلان [illegible] لأنا نقول [illegible] الذى يعبر [illegible] الله بكلامه النفسى [illegible] اطلع عليه والله أعلم

الوجهى فيخرج بكل مادخل فى الآخر والدوال هى الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة والنصب كغرف وهى العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمتين فالاصنام (قوله وبعض الكلم) أى بعض مايصدق عليه الكلم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من ثلاثة ألفاظ فأكثر كما سيأتى (قوله وهو) أى بعض الكلم الذى خرج ماتركب الخ (قوله الامن اسمين) ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيد بأن الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه وهما اما كلمتان أو مايجرى مجراهما وماعداهما من الكلمات التى تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتمد ابن هشام أن ذلك أقل مايتركب منه وفصله فى شرح القطر بأن صور تراكيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثانى المنادى فان يانائبة عن أدعو ومابعدها فضلة لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلمت زيدا قائما فعل وأربعة أسماء كأعلمت زيدا عمرا قائما السادسة جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقى عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالحصر اضافى بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله كزيد قائم) اعترض بأن الوصف مع مرفوعه اسمان وبأن التنوين من حروف المعانى فالاولى التمثيل بذا أحمد ورد الاول بأن الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم المفرد لعدم بروزه فى تثنية ولاجمع وأمانحو قائمان وقائمون فالألف والواو فيه حرفا تثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثانى بأن التنوين ليس بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كألف المفاعلة وياءى التصغير والنسب ولذا زاد فى التسهيل قيد الاستقلال فى حد الكلمة لاخراج هذه (قوله كقام زيد) أظهر الفاعل لان الماضى مع الضمير المستتر لايسمى كلاما على الأصح اذلاتحصل الفائدة من الفعل الااذا كان الضمير واجب الاستتار كما فى التصريح وناقشه يس بأن قام فى جواب هل قام زيد كلام قطعا فكيف يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن حمله على غير الواقع جوابا بما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله فاستغنى بالمثال الخ) أى فالمثال تتميم للحد وفيه أن المفيد فى عرف النحاة لايطلق الاعلى مايحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كغلام زيد فيسمى مفهما لامفيدا فلاحاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لمجرد التمثيل لتمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع أنه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع أن الجمهور ومنهم س والمصنف فى التسهيل على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهى ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الافادة تستلزمهما اذليس لنا مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعى قصده لما تكلم به لكن فيه أن دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف فالأولى جعل المثال تتميما من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم لالماقاله الشارح وان كان تمثيلا من جهة الايضاح وزاد فى التسهيل كونه مقصودا لذاته لتخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغنى عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ماهى قيد له قال الشاطبى ولابد من قيد الوضع العربى ليخرج كلام الأعاجم اذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والأصح أنه لايشترط اتحاد المتكلم اذالمتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى بأحد الكلمتين لتصريح الآخر بالاخرى واختار أبوحيان وغيره عدم اشتراط القصد ولاتجدد الفائدة والله أعلم (قوله ليعلم أن التعريف الخ) رد بأنه معلوم من الخطبة وقد يجاب بأنه نبه عليه أيضا فى أول مسائل الفن زيادة فى البيان ليكتفى به فى كل مسئلة وقع التخالف فيها أو أن فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف الاصطلاحات فى تعريف الكلام لامجرد أنه فى النحو فمحط تعليل الشارح قوله لافى اصطلاح اللغويين وقيل فائدتها الاشارة الى أنه من مجتهدى النحاة (قوله فى اللغة) هى ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم قال

يشمل الكلام والكلم والكلمة ويشمل المهمل كديز والمستعمل كعمرو ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها أخرج الكلمة وبعض الكلم وهو مايتركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو ان قام زيد ولايتركب الكلام الا من اسمين كزيد قائم أو من فعل واسم كقام زيد وكقول المصنف استقم فانه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير استقم أنت فاستغنى بالمثال عن أن يقول فائدة يحسن السكوت عليها فكأنه قال الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم وانما قال المصنف كلامنا ليعلم أن التعريف انما هو للكلام فى اصطلاح النحويين لا فى اصطلاح اللغويين وهو فى اللغة

الأمير فى حواشي الشذور وذلك لا يظهر فى نحو قولهم فى كذا لغتان ولغة تميم اهمالها الا بتكلف كأن يقال فى هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن أن تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى فى كذا الاستعمالان واستعمال تميم اهمالها ويؤيد ذلك أن اللغة مصدر لغى اذا لهج بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ فى معانيها اه قلت وهذا أيضا لا يظهر فى نحو قولهم واضع اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فالأحسن أن لا يقتصر على أحدهما بل تفسر فى كل مقام بما يناسبه والصحيح أن واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلق اما بوحى كما روى أن الله علم آدم الاسماء كلها الموضوعة بكل لغة وعلمها آدم لأولاده فلما افترقوا فى البلاد تفرقت اللغات أو بخلق علم ضرورى فى أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الأجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام فى تحريره (قوله اسم لكل الخ) مثله فى مختار الصحاح كما فى ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى كالخط والاشارة الا أن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافى اختصاصه بالمستعمل واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم كقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لفى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والأصح أنه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم أن اسم الجنس مطلقا الموضوع للماهية من حيث هى ثم ان صدق على القليل والكثير كماء وضرب سمى افراديا وان دل على أكثر من اثنين وفرق بينه و بين واحده بالتاء بأن يتفقا فى الهيئة والحروف ماعداها كتمر وتمرة أو بالياء كروم ورومى سميا جمعيا والفرق بينه و بين مشابهه من الجمع كتخم وتخمة أن الغالب فى ضميره التذكير مراعاة للفظه وفى الجمع التأنيث وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافى وضعه للماهية من حيث هى كما قاله الرضى وبقى ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماه بعضهم أحاديا اذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعى لا افرادى كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لتميز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة أوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع كصحب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب اليها (قوله واحده كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دلت الخ) دليل لانحصارها فى الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه فى اسم الفعل وقول الفراء فى كلا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من أيها هى لتعارض الأدلة عنده لا أنها خارجة عنها والأصح أنها حرف وترد للزجر اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كلا انها كلمة وللجواب كأى اذا تلاها قسم نحو كلا والقمر والاستفتاح كألا اذا خلت عن ذلك نحو كلا ان الانسان ليطغى انظر المغنى وحواشيه (قوله فى نفسها) خرج به الحرف وفى اما سببية فى المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى فى نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب البيانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية أو الظرفية مجازا باعتبار

اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد والكلم اسم جنس واحده كلمة وهى اما اسم أو فعل أو حرف لانها ان دلت على معنى فى نفسها

غير مقترنة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى

مفرد فقولنا الموضوع لمعنى أخرج المهمل كديز وقولنا مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن القول يعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الاصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف ان الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم في لا اله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثال اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلم لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلم

فهم السامع المعنى من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة (قوله غير مقترنة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الازمنة وضعا لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبوح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماض أم غيره اما الفعل فيقترن وضعا بأحد الازمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع الا لاحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمي الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بدله من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به وضعا ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الاصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منها دال على معنى في غيره وأجاب الرضي بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما لا لدلالتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شيء كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اهـ نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتصاره في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلم أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كما أنه ليس كلاما ولا كلما بل قول مركب أما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله يعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلما ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالمشترك المهجور في التعاريف يرد بأن محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسلا عند النحاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنواني على القطر من اطلاق الجزء على الكل (١) وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيها على كثرته في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ماصدقها لا لفظها أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كأحرف النداء النائبة عن أدعو وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجاز أصلا وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلم الخ) فبينهما العموم الوجهي واما الكلمة فتباينهما

(قوله من اطلاق الجزء الخ (١)) أي كاطلاق العين على الربيئة براء فموحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ربأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفية أو براء فهمزة مكسورة فتحتية مشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم اهـ منه

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بحصل وللاسم خبر أو عكسه وتمييز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى التمييز الحاصل بالجر الخ كائن للاسم أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوزه الكوفيون والزمخشرى اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا بناء على تعليق فى بليغا أو أن تمييز مبتدأ و بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللاسم متعلق به أو عكسه أى التمييز بالجر حصل للاسم أو التمييز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه و يسهله كونه ظرفا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع لان الخبر الفعلى لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم فى الظروف على أن الاصح جوازه مطلقا لان المنع فى الخبر لئلا يوهم كون المبتدا فاعلا وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينه و بين عامله بالمبتدا وهو أجنبى لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيدا أنت تضربه للفصل المذكور كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا أن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس أجنبيا محضا لعمله فى الخبر مع أن الفعل قوى العمل أو أنه لا يمنع الفصل الا مع تأخر الاجنبى والمعمول عن العامل لا مع تقدمهما فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فمنها ومنها دون أولها وثانيها اذ بقى منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على أل الموصولة فى أفلح المتقى ربه والجمع والتصغير والابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كنزال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض وحيث فانها بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف أنها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لمخالفتها له فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص فان قلت سيأتى أن الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية للازمها وهو المعلم والملزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فملزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فمنها الجر) عرفوه على أن الاعراب لفظى بالكسرة التى يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا بذكره ودور لاخذ المعرف فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لا لأنه جزء من التعريف فلو حذف ماضر أو هو تعريف لفظى وعلى أنه معنوى بأنه تغير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح أن الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللمحة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناظم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا أن يراعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول المبنيات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره ففى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كعجبت من أن قمت فيوقع المبتدى فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهرا فى الفعل حتى يوقع فى الخطأ بخلاف الحرف وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلى فلا يخرج ماذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال انفراد الكلام زيد قائم (ص)
(بالجر والتنوين والندا وأل *
ومسند للاسم تمييز حصل)
(ش) ذكر المصنف فى هذا البيت علامات الاسم فمنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية ومنها التنوين وهو أقسام

تنوين التمكين وهو اللاحق للاسماء المعربة كزيد ورجل الاجمع المؤنث السالم نحو مسلمات والانحو جوار وعواش وسيأتى حكمهما * وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه وسيبويه آخر * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين * وتنوين العوض وهو على ثلاثة أقسام عوض عن جملة وهو الذى يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن اسم

استشكل عده علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه التمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الاقسام وهو لغة مصدر نونت أى صوت أو أدخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أعنى النون الساكنة الزائدة التى تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آلته لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أغن أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتنوين و بالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها و بلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له وقوله وصلا لبيان الواقع كما قاله يس و بلا خطا الخ تنوين الترنم والغالى الآتيان فى الشرح لثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية. لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه يثبت فى الخط ألفا لانا نقول المنفى ثبوت النون بنفسها لامع بدلها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة فى نحو لنسفعا لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التى فى فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعى مذهب الكوفيين يزيد قيدا لغير توكيد لاخراجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهما يخرج بما بعدهما (قوله تنوين التمكين) و يسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم فى باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق للاسماء المعربة) أى المنصرفة معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل رداعلى من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة و بعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما فى الشرح الا أن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أى لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو فى الاول قياسى وفى الأخيرين سماعى فما سمع منونا وغير منون كصه ومه وحيهل جاز فيه الامران وما سمع منونا فقط كواها بمعنى أتعجب وويها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير منون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيبويه آخر) أى رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين وان لم يكن مؤنثا ولا سالما (قوله لانه فى مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد فى الدلالة على تمام الاسم ولا يرد ان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال فى جمع المذكر الذى لا ينون مفرده كابراهيمون والدليل على انه للمقابلة لا للتنكير ثبوته فى المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمى به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسر ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله فى التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافته بيانية و يقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أى وكسرة اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة لدليل كقوله

نحن الألى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أى الألى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

الوضعي واضافة حين اليها من اضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفاقا للدماميني لان الحين مطلق زمن واذ زمن مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئذ (قوله وهو اللاحق لكل) أي ولبعض قال في التصريح والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اهـ ويمكن الجمع بانه التمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريها على عباده وعلى فتية النساء كما في القاموس أي لجريها في حاجتها مثلا فهي في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فتخصيصها بالأمة عرف طارئ منشؤه حديث «لا يقل أحدكم عبدي ولا أمتي فان العبد والأمة لله وليقل غلامي وجاريتي» أو كما قال ﷺ (قوله ونحوها) أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كأمثل أو مفردا كأعيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كادحرج وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيبويه والجمهور والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالأصل جواري وأعيمي بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقديرا لان الياء لحذفها لعلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جواري بلا تنوين حذفت الضمة لثقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جره بالفتحة على الاول كهذا لأنه لا يمنعه الا بعد الاعلال ومذهب المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كأبان وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعا وجرا) وأما النصب فيظهر على الياء لخفته (قوله يلحق القوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي التي أطلقت عن السكون فتحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقلي اللوم) قائله جرير وأقلي بكسر اللام أمر للمؤنثة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف وعاذل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهمزة وضم التاء أي ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولي لقد الخ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت النطق بالصواب بدل اللوم فقولي وجواب الشرط محذوف يفسره قولي ولقد أصابن مقول القول والشاهد في العتابن وأصابن اذ أصلهما العتابا وأصابا عوض التنوين عن المد وقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله لترك الترنم) أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروي الذي هو الترنم فتسميتها بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترنم خصوص المد المذكور (قوله أزف الترحل الخ) ساقط في نسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه وأزف بالزاي والفاء وروي أفد بالفاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التي يسار عليها واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح وقيل واحده ركوبة كما مر ولما نافية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها الخيم التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكأنها

وهو اللاحق لكل عوضا عما تضاف اليه نحو كل قائم أي كل انسان قائم فحذف انسان وأتى بالتنوين عوضا عنه وقسم يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما رفعا وجرا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها وتنوين الترنم وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله

أقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان أصبت لقد أصابن

فجيء بالتنوين بدلا من الألف لترك الترنم وكقوله

أزف الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدن

قد

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن ركابنالم تذهب مع عزمنا عليه والشاهد فى قدن حيث أبدلت النون من الياء اذ أصله قدى بكسر الدال واشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالى) من الغلو وهو الزيادة ومجاوزة الحد لانه زائد على الوزن فى آخر البيت للترنم بالنون أوليؤذن بالوقف اذ الشعر المسكن آخره للوزن لايدرى أفيه واقف أنت أم واصل فهو كالخزم بمعجمتين وهو زيادة أربعة أحرف فاقل فى أوله (قوله المقيدة) أى التى يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا (قوله وقاتم الاعماق الخ) قاله رؤبة بن العجاج و بعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أى ورب مكان قاتم الاعماق أى مظلم النواحى من القتلم وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام أى مختلط العلامات ولماع الخفقن أى شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر مجرور رب محذوف أى قطعته مثلا كما فى العينى وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها تخلصا من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كصه و يومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله و يقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت الآتى فتأمل (قوله وظاهر كلام المصنف الخ) قد علمت أن تسميتهما تنوينا مجاز فلا تشملهما عبارته لان الشئ اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته و بقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا وللشذوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولاعراب المنادى و يمكن مثله فى التناسب لكن خالفه الدمامينى وجعلها أقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر[1] عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد * رنم أواحك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورى بقسميه و بما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد أنه أشار للتناسب فتدبر (قوله يختص به) الباء داخلة على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الاربعة لا توجد فى غيره (قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترنم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحار بن عمرو كانى خمرن * و يعدو على المرء ما يأتمرن

وفى الحرف

قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال بيا أو احدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى مفعول به وهو لا يكون الا اسما وأما دخول يا على الحرف فى نحو ياليت قومى يعلمون يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى ألا يا اسجدوا بتخفيف ألا فلمجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره ياهؤلاء مثلا (قوله والالف واللام) أى المعرفة كالرجل أو الزائدة كالحرث وطبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند

والتنوين الغالى وأثبته الاخفش وهو الذى يلحق القوافى المقيدة كقوله

* وقاتم الاعماق خاوى المخترقن *

وظاهر كلام المصنف ان التنوين كله من خواص الاسم وليس كذلك بل الذى يختص به الاسم انما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض وأما تنوين الترنم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف ومن خواص الاسم النداء نحو يازيد والالف واللام نحو الرجل

[1] (قوله عشر) ونظمها العلامة الامير مع الاشارة لامثالها بقوله مكن بزيد وايه نكرنه كذا * قابل بجمع لتأنيث وقد سلما * عوض جوار اذرنم بمطلقة * غال ان أو بصرف الشعر ما حرما * كذا نداء بتنوين كيامطر * والحكى ما شذ تلك العشر فافتهما * اهـ من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو ألفعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لانه دل على اسمية نحو الضمائر كتاء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاقة ما الحاقة والموصولة في نحو انما صنعوا كيد ساحران قدر العائد أي صنعوه والا فهي حرف مصدري أي ان صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير اليها وليست انما أداة حصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل في نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أجيب بأن الاسناد في الأخيرين لقصد اللفظ وهو اسم قطعا فان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسماله ومدلولها اللفظ الواقع في التراكيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالنافي كونه اسما مسندا اليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمرو مثلا والمشهور تسمية هذا الاسناد لفظيا لأن الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويا أيضا لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتي ايضاحه آخر الباب وأما تسمع ويريكم فمسبوكان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن تسمع على الأصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي وقيل سماعي وأما مع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشاذ في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى ☆ وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب أحضر وقيل يريكم صفة لمبتدا (١) محذوف أي آية يريكم بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فمنهما ☆ أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

على رواية رفع أموت أي منهما تارة أموت فيها وأكدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتغي وأجيب أيضا بأن الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الأسماء أي من غير حاجة الى حذف أن أو اضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنواني ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عمن يوثق بعربيته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لاجماعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الامسندا أبدا فجعله مسندا اليه خرق لاجماعهم اه وأما يوم ينفع فمن مواضع سبك الجملة بلاسابك لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبني على ان المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بأل لان ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه بخلاف الاحادي وأما على كون الهمزة زائدة معتدا بها في الوضع فيعبر بأل نظرا للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظرا لزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادي وأل في كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل مسند الخ) أي فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهي اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التميز ولا متنازعا فيه لان المصنف لا يراه في المعمول المتوسط كالمتقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسندا اليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدرا الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتي مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجيز في قوله تعالى رب أنزلني منزلا مباركا كون منزلا مفعولا مطلقا أو حالا أو ظرفا (قوله بتافعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء مختوما بألف يجوز قصره ومده اجماعا كما في الهمع لكن يتعين هنا قصرتا

والاسناد اليه نحو زيد قائم فمعنى البيت حصل للاسم تميز عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء والالف واللام والاسناد اليه أي الاخبار عنه واستعمل المصنف رحمه الله أل مكان الالف واللام وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل واستعمل مسند مكان الاسناد له (ص) (بتفاعلت

(قوله صفة لمبتدا (١)) أي وشرط حذف الموصوف بالجملة موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أو في على حد منا ظعن ومنا أقام أي منا فريق ظعن اه منه

وأنت و يا افعلي * ونون أقبلن فعل ينجلي) (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل
وهي المضمومة للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو
فعلت ويمتاز أيضا بتاء أنت والمراد بها تاء التأنيث الساكنة نحو نعمة وبئست فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت وثمت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو ربت وثمت ويمتاز أيضا بياء افعلي والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو اضربي والفعل المضارع نحو تضربين ولا تلحق الماضي وانما قال المصنف ويا افعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو انى بخلاف ياء افعلي فان المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي لا تكون الا في فعل ومما يتميز به الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت نحو قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة نحو قوله تعالى لنخرجنك ياشعيب فمعنى
البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد (ص)

(سواهما الحرف كهل وفي ولم * فعل مضارع يلي لم كيشم)

الضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أي وبتاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان الا أن يجعل من استعمال المشترك وهو نافي معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبتا متعلق به وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدا للضرورة على ما مر قال الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه أن العلامات لا تميز الا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر فلا دخل للجنس في التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه قسيما للمعرفة أعني الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان للواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم مما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشيء أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي لا خصوص المفتوحة مثلا ففيه مجاز مرسل أو كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت وارادة لازمه وهو الفاعل فكأنه قال بتاء الفاعل وكذا قوله يا افعلي ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا لا الفاعل اللغوي وهو من أوجد الفعل لئلا تخرج تاء نحو مت وما ضربت ولا الاصطلاحي لئلا تخرج تاء كان وأخواتها ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بأنه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ما ضرب الا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي اصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها للساكنين وقالتا أتينا طائعين بفتحها للالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بأنها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أي ولو مع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلا من هات وتعال فعلا أمر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف الياء والالف كارم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد

﴿تنبيه﴾ بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقي الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعل التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن فلاح في مغنيه النواصب ولو وأحرف المضارعة اه نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الراجح من خروجها عن الظرفية أما على انها محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمحذوف هو الخبر كما سيتضح في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلا منها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين أي سوى قابلي علاماتهما ففيه اشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد لتقسيمه الى ثلاثة الأقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضي للاتفاق على بنائه وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه (قوله كيشم) خبر لمحذوف أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شممت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل

لانه لا يوافقه فى المصدر وحكاه الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتمين هنا دفعا لسناد التوجيه وهو اختلاف حركة ماقبل الروى المقيد وترك شدميميه للضرورة ويجوز كونه مضارع شالم البرق يشامه اذا رآه حذفت ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمز أمر من مازه يميزه كباعه يبيعه بمعنى ميزه و بالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذكرى أى التاء المتقدمة بنوعيها استعمالا للمشترك فى معنييه لا للجنس لئلا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا علمه بشد اللام و بالنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم لان أداة الشرط لا يليها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب الشرط محذوف وجوبا أى فسمه بالنون لا جوازا كما قيل لما نص عليه فى المغنى انه يجب حذف الجواب ان تقدم على الشرط أو اكتنفه مايدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانا ان شاء الله لمهتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوفا والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا أفاده الحفنى وغيره قال الصبان والمتجه كما فى المغنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المغنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبرا والجواب محذوفا فكذا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى تلزمه الضرورة على كل حال اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرطه حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما وحذف الجواب هنا اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فما قاله الحفنى هو المتعين فلا تكن أسير التقليد و بالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر لئلا ينافيه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حلول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف أى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه رائحة الفعل وللنون خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان اسمية ماذكر معلومة من التنوين (قوله وحيهل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بلا تنوين ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون (قوله بخلوه من علامات الخ) أى من قبول شىء منها فعلامته عدم القبول ولا يرد ان العدم لا يصلح علامة للوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط دخل فيه ماليس منه اذ لنا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد المذكورة هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول و يجاب باختيار الاول و يكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون لافادة التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدىء على ان المراد بقبول العلامات ما يعم قبول اللفظ لها بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتامز وسم * بالنون فعل الامر ان أمر فهم * والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل) (ش) يشير الى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الاسماء ومن علامات الأفعال ثم مثل بهل وفى ولم منبها على أن الحرف ينقسم الى قسمين مختص وغير مختص

فأشار بهل الى غير المختص وهو الذى يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفى ولم الى المختص وهو قسمان مختص بالاسماء كفى نحو زيد فى الدار ومختص بالافعال كلم نحو لم يقم زيد ثم شرع يبين أن الفعل ينقسم الى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع صحة دخول لم عليه كقولك فى يشم لم يشم وفى يضرب لم يضرب واليه أشار بقوله فعل مضارع يلى لم كيشم ثم أشار الى مايميز الفعل الماضى بقوله وماضى الافعال بالتا مز أى ميز ماضى الافعال بالتاء والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما لايدخل الا على ماضى اللفظ نحو تباركت ياذا الجلال والاكرام ونعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد ثم ذكر فى بقية البيت أن علامة فعل الامر قبول نون التوكيد والدلالة على الامر بصيغته نحو اضربن واخرجن فان دلت الكلمة على أمر ولم تقبل نون التوكيد فهى اسم فعل والى ذلك أشار بقوله (والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل) فصه وحيهل اسمان وان دلا على الامر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا يقال صهن ولاحيلهن وان كانت صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل فالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك فى صه وحيهل

يقبلان الاسناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضى والمستقبل فان قولك مافعلته قط فى قوة قولك الزمن الماضى مافعلت فيه وزال تقبلها اما بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فأشار بهل الى غير المختص) هى فى الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كما هى فى هل أتى على الانسان حين وانما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولا لفعل مضمر بل لابد من معانقتها له لفظا عند سيبويه فلا يجوز هل زيدا أخرج ولا هل زيد رأيته وبالاولى هل زيدا رأيت بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة واذا رأته حنت اليه لسابق الالفة ولم ترض الا بمعانقته لفظا واكتفى الكسائى بوليها الفعل المضمر فأجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس حملا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى حملا على لعل وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلا بدخول الجار عليهما فى نحو ماهى بنعم الولد لان قبول التاء نص فى الفعلية وأما الجار فداخل على مقدر أى ماهى بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتى فى بابه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ماصرح به فى شرح الكافية من أن تاء الفاعل تنفرد فى تبارك كتاء التأنيث فى نعم وبئس لكن فى البجائى على الآجرومية أنه يقال تباركت أسماء الله ورد المصرح له بان اللغة لاتثبت بالقياس يرد بأن القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة فى فعل يصلح لها أفاده الصبان قلت والله أعلم لعل المصنف راعى أن معنى تبارك التنزيه البليغ الذى لايليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولما لاحظ البجائى أن ذلك التنزيه يكون لأسمائه وصفاته أيضا أجازها باعتبار الجملة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما فى التصريح (قوله فان دلت الكلمة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم فعل مضارع كأوه وأف أى أتوجع وأتضجر وان دلت على الماضى ولم تقبل التاء لذاتها فهى اسم فعل ماض كهيهات وشتان أى بعد وافترق فان لم تقبلها لعارض فلا يضر كفعلى التعجب والاستثناء وحبذا فى المدح لعروض ذلك من استعمالها كالأمثال التى لاتغير قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها لذى غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال غير محل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أى مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لامعناه وهو الراجح وبيانه أن كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعى به يدل على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لايصير به اللفظ مشتركا ولايفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها وضعا قصديا أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصه مثلا مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع فى التراكيب من حيث كونه لفظا مركبا من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاما تاما بخلاف هذا كذا حققه التفتازانى فى حواشى الكشاف والله أعلم

﴿المعرب والمبنى﴾

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعل أمر ومضى بنيا الخ استطرادياً فقد تعسف وأل فيهما اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلتها بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لامحل له لكونه صلة فى معنى الجملة وهذا قبل جعلها ترجمة أما بعده فهى معرفة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خالياً عن الاعراب وقدمهما على الاعراب الآتى فى قوله والرفع والنصب الخ مع أن المشتق فرع المصدر قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لانه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما و بيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لايتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغير قابله توجه الى معرفته فبين أولا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة له معان كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ماسيأتى فى المتن و يطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدمامينى على المغنى وغيره ومنه قولهم أعرب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق به مطابقاً لها سجية أفاده الامير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشرى فى من التبعيضية أنها اسم بمعنى بعض فهى مبتدأ ثان ومعرب خبره أو هى جار ومجرور خبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فاعرابه كذلك والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم وان كانت عبارته لاتفيد الحصر كالاتفيد الواسطة خلافاً لمن توهمه لان قوله ومبنى ليس معطوفاً على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا و بعضه كذا فهو على حد فمنهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بأن يقال و بعضه الآخر مبنى كما قدره الاشمونى ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خصياً لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لامعربة ولا مبنية ليس قولا بالواسطة لامكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشرى فى الأعداد المسرودة انها معربة حكماً أى قابلة له اذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهملة فى كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف فى فواتح السور على أنها من المتشابه أما ان جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلا فليست من هذا القبيل بل هى مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف أو مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها مفرداً كص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل يقدر اعرابه لحكايته قبل العلمية أو يعرب لفظاً فى غير القرآن كقولك قرأت ياسيناً وما عدا ذلك نحو الم يتعين فيه الاول كذا فى البيضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بأن يكون قوياً بخلاف ما عارضه شىء من خواص الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما أعربت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضته بلزومها الاضافة لفظاً أو تقديراً الا بعض الموصولة كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظاً وهو أقوى لان اضافتها الى المفرد أو جملة فخرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الانبارى انما أعربت أى تنبيهاً على أن أصل المبنى الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلاله تنبيهاً على أن أصله التصحيح وعلى هذا الاترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيده قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجى وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبه الفعل ونحو حذام لشبه مشبه الفعل وهو نزال والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى فى المتن وكاسم لا فانه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(ص) ﴿المعرب المبنى﴾
(والاسم منه معرب ومبنى * لشبه من الحروف مدنى)
(ش) يشير الى أن الاسم ينقسم الى قسمين أحدهما المعرب وهو ماسلم من شبه الحرف والثانى المبنى وهو ماأشبه الحرف وهو المعنى بقوله لشبه من الحروف مدنى أى لشبه مقرب من الحروف فعلة البناء منحصرة عند المصنف فى شبه الحرف ثم نوع المصنف رحمه الله وجوه الشبه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت وهذا قريب من مذهب

لاللتركيب كما سيأتى أو بواسطة كحذام فانه أشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث فهو من الشبه المعنوى بلا واسطة وكالمنادى فانه ضمير أدعوك افرادا وتعريفا وخطابا وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب فى نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف الخطاب فهو من الاول لايقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهى ليست من شبه الحرف لان هذا بناء جائز والكلام فى الواجب (قوله أبى على الفارسى) مات سنة سبع وسبعين وثلثمائة كما فى المزهر (قوله فى شبه الحرف) أى مشابهه وقوله أوما تضمن معناه أى معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوى فهو امامن عطف الخاص على العام أو المغاير ان خص الشبه الاول بما عدا المعنوى فأو تنويعية فهو فى المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه فى اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعى (قوله سيبويه) هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويه رائحته واضافة العجم مقلوبة لقب بذلك لانه كان يشم منه رائحة التفاح أو لشبهه به فى اللطافة مات فى أواخر المائة الثانية وعمره ينيف على الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضعى الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعنى الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لوسمى بباء أضرب مثلا أعربت مع همزة الوصل عند سيبويه ومع ماقبلها عند غيره فيقال اب أورب فلو أوجب الشبه الوضعى البناء لكانت هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ماسمى به ولو كان حرفا نحو ياكعن لشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضعى دون اللفظى وان كان هو الانسب بمقابلة المعنوى (قوله فى اسمى جئتنا) باضافة اسمى الى جئتنا لان المقصود لفظه ولايرد ان التاء ونا حينئذ بمنزلة الزاى من زيد لااسمان لان المراد فى اسمى مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل فى معناه ولاحاجة الى تقدير قولك جئتنا لانه لايغنى عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثانى عن الاول كما هو ضابطها لان محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف كباب ساج كما قاله الرودانى والاظهر كونها بمعنى فى (قوله وكنيابة) أى وكشبه نيابة أى فيها كما يفيده عطفه على كالشبه الوضعى وكذا يقال فى وكافتقار وقوله بلاتأثر نعت نيابة أى كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا بمعنى غير نقل اعرابها لما بعدها عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف اليه وجره مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لابحسب لفظه لان ذلك متأخر عن البناء لاسبب له ويغنى عن هذا القيد فى اخراج المصدر الآتى جعل ألف أصلا للتثنية لان نيابة المصدر عارضة فى بعض التراكيب لاأصلية كاسم الفعل (قوله فى الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفى هجاء فما زاد فعلى خلاف الاصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فما نقص فقد شابه الحرف فى وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذى أشبه الاسم فى وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة كلعل أو خمسة كلكن لان هذا الوضع لايخص الاسم بل هو للفعل المبنى أيضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه فى تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سيأتى وأيضا هو أضعف أقسام الكلمة اذليس مقصودا لذاته بل لربط معانى الافعال بالاسماء ولايستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه على اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متحليا بأشرف الحلال فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته وسقط من العيون وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد مابينه وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فانه وان كان نوعا آخر لكنه أقرب اليه من الحرف لاتفاقهما فى استقلال معناهما فالشبه الواحد به لايخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر (قوله أو على حرفين) أى ثانيهما لين كما أشار اليه بنا أمام صحة الثانى فلايختص

أبى على الفارسى رحمه الله حيث جعل البناء منحصرا فى شبه الحرف أوما تضمن معناه وقد نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع الى شبه الحرف وممن ذكره ابن أبى الربيع (ص)

(كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا
والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلا)

(ش) ذكر فى هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع فالاول شبهه له فى الوضع كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالتاء فى ضربت أو على حرفين

كنافى أكرمنا والى ذلك أشار بقوله فى اسمى جئتنا فالتاء من جئتنا اسم لانه فاعل وهو مبنى لانه أشبه الحرف فى الوضع فى كونه على حرف واحد وكذلك نا اسم لانها مفعول وهو مبنى لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين والثانى شبهه له فى المعنى وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم وفى الحالتين هى مشبهة لحرف موجود لانها فى الاستفهام كالهمزة فى الشرط كان ومثال الثانى هنا فانها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغى أن يوضع فلم يوضع وذلك لان الاشارة معنى من المعانى فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليه كما وضعوا للنفى ما وللنهى لا وللتمنى ليت وللترجى لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الاشارة لشبهها فى المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه له فى النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الافعال نحو دراك زيدا فدراك مبنى لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضربا زيدا فانه نائب مناب اضرب وليس بمبنى لتأثره بالعامل فانه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فانه وان كان نائبا عن أدرك لكنه ليس متأثرا بالعامل وحاصل ماذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الافعال أشتركا فى النيابة مناب الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف وأسماء الافعال غير متأثرة بالعامل ولم فبنيت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذى ذكره المصنف مبنى على أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسنذكر ذلك فى باب أسماء الافعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف فى الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالأسماء الموصولة نحو الذى فانها مفتقرة فى سائر أحوالها

بالحرف لوجوده فى الاسم المعرب كمع بناء على انها ثنائية لا أصلها معى وكقد الاسمية على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو اسحق الشاطبى شارح المتن وهو غير أبى القاسم المقرى (قوله فى كونه على حرف الخ) فى سببية (قوله شبهه له فى المعنى) أى بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدى بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف فى افادة ذلك وقطع عنه النظر لا أنه ملاحظ فى نظم الكلام وقدر اختصارا كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من فان هذا التضمن لا يقتضى البناء (قوله معنى من المعانى) أى الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل الا بين شيئين فان هذه هى معانى الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطى وطالما فحصت عن نظير لها فى ذلك حتى رأيت فى بحر أبى حيان أن بناء لدن لدلالتها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئى حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصائغ أن ما التعجبية كذلك لانه لم يوضع للتعجب حرف الا أن الشبه الوضعى ظاهر فيها ولا يرد على الاول أن أل العهدية حرف موضوع للاشارة الى معهود ذهنى لان الكلام فى الاشارة الحسية باليد ونحوها وهى غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبى على أن بناء أسماء الاشارة لتضمنها معنى أل (قوله فى النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالى وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف (قوله فى كونه يعمل) أى فى الفاعل دائما وفى المفعول ان كان متعديا كمثاله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى أن يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أى اذا كان مستعملا فى معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج فى الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصد لفظه أى دعيت هذه الكلمة وهى تقال عند طلب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور فى محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ما علة البناء على هذين قلت يرجع لما فى النكت عن ابن جنى أنها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقى عليه (قوله فى الافتقار) أى الى الجملة كما فى شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكلتا مما لزم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ما قيل فى أسماء الجهات أنها بنيت عند حذف المضاف ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام فى الاصلى ولم تبن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوى كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبن عند وكل ونحوهما مما لزم الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والاظهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها أو شبهها الحرف فى الجمود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم فى غير تركيبها (قوله كالاسماء الموصولة) وكاذ واذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين

ولم تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجملة كلا اضافة اذهى فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكأن المضاف اليه محذوف ومر فى التنوين خلاف الاخفش فى اذ (قوله الى الصلة) أى وهى اما جملة أوما قام مقامها كالوصف المشتق فى أل الموصولة (قوله فى ملازمته الافتقار) أى لانه موضوع لربط معانى الافعال وشبهها بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله فى ستة أبواب الخ) وهى متفرقة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضعى فى أكثرها وحمل الباقى عليه كما فى التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للافتقارى وأسماء الافعال للاستعمالى وزاد فى شرح الكافية الشبه الاهمالى أى كون الاسم لا عاملا ولا معمولا كالحروف المهملة ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم هو ظاهر فى أسماء الأصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلا وذكر فى التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجمودى أى عدم التصرف فى لفظها لوجه من الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات فى قول مر و بنى الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف حين ووقت و يمكن ادراج هذين فى الاستعمالى كما أدرج ابن هشام فيه الافتقارى وعدهما نوعا واحدا فى سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لا خصوص ما مر وهذا كله بناء أصلى ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمنادى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب العددى و بناؤه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التأنيث والعلم المختوم بويه تغليبا لعجزه الذى هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب وأما الجائز فمن أسبابه ما سيأتى فى الاضافة من اضافة الاسم المبهم الى مبنى والظرف الى الجملة وعد بعضهم منها الشبه اللفظى كما بنيت حاشا الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما فى شرح التسهيل للمصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسميات (قوله ومعرب الاسماء الخ) بدأ فى الترجمة بالمعرب لشرفه وفى التعريف بالمبنى لحصر أفراده كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه أخر المعرب لان علته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علته توارد المعانى عليه كما سيأتى وهو وجودى قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايفين عموما وجهيا اه و يرد عليه ما مر عن الرودانى من أن شرطها اذا كان الثانى جنسا للاول صحة حمله عليه والحمل لا يصح هنا لاختلافهما افرادا وجمعا الا أن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولامكان جعل أل جنسية فتبطل معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بأنها غير قياسية (قوله ماقد سلما) ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انفهامه من تعريف المبنى اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء فى شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله من شبه الحرف) أى من شبهه الحرف الشبه المعهود وهو المدنى بأن لم يعارضه شئ من خواص الاسماء فلا ترد أى ونحوها (قوله خلاف المبنى) أى ضده لا الخلاف الاصطلاحى لان الخلافين قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ فى نسخ بالفاء وهى الصواب (قوله ست لغات الخ) واللفظ الثانى بلغتيه يظهر أعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذى فى المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظمها بقوله

سم سمة واسم سماة كذا سما ✲ سماء بتثليث لاول كلها

(قوله الى متمكن) أى فى باب الاسمية باعرابه وأمكن أى زائد التمكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثى لان أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فمجرور لا غير وألف بنيا للاطلاق لأن ضميره لجنس الفعل فى ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أى وفعل مضى فهو اما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور أو مرفوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتثنية وهو

الى الصلة فأشبهت الحرف فى ملازمته الافتقار فبنيت وحاصل البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة وأسماء الافعال والاسماء الموصولة (ص)

(ومعرب الاسماء ما قد سلما ✲ من شبه الحرف كأرض وسما)

(ش) يريد أن المعرب خلاف المبنى وقد تقدم أن المبنى ما أشبه الحرف فالمعرب ما لم يشبه الحرف و ينقسم الى صحيح وهو ما ليس آخره حرف علة كأرض والى معتل وهو ما آخره حرف علة كسما وسما لغة فى الاسم وفيه ست لغات اسم بضم الهمزة وكسرها وسم بضم السين وكسرها أيضا وسما بضم السين وكسرها و ينقسم المعرب أيضا الى متمكن أمكن وهو المنصرف كزيد وعمرو والى متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف نحو أحمد ومساجد ومصابيح فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن هو المعرب وهو قسمان متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن (ص)

(وفعل أمر ومضى بنيا ✲

وأعربوا مضارعا ان عريا
من نون توكيد مباشر
ومن* نون اناث كيرعن
من فتن) (ش) لما فرغ
من بيان المعرب والمبنى
من الاسماء شرع فى بيان
المعرب والمبنى من الافعال
ومذهب البصريين أن
الاعراب أصل فى الاسماء
وفرع فى الافعال فالاصل
فى الافعال البناء عندهم
وذهب الكوفيون الى ان
الاعراب أصل فى الاسماء
وفى الافعال والاول هو
الصحيح ونقل ضياء الدين
ابن العلج فى البسيط أن
بعض النحويين ذهب الى
أن الاعراب أصل فى الافعال
وفرع فى الاسماء والمبنى من
الافعال ضربان أحدهما
ما اتفق على بنائه وهو
الماضى وهو مبنى على
الفتح نحو ضرب وانطلق
مالم تتصل به واو جمع فيضم
أو تاء ضمير رفع متحرك
فيبنى على السكون نحو
ضربت والثانى ما اختلف
فى بنائه والراجح أنه مبنى
وهو فعل الامر نحو اضرب

مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعد أبدلت الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها للمناسبة (قوله وأعربوا) أى العرب أى نطقوا به معربا أو النحاة أى حكموا باعرابه (قوله ان عريا) هو هنا كفرح بمعنى خلا و يأتى كغزا يغزو بمعنى نزل كقوله * وانى لتعرونى لذكراك هزة * (قوله نون اناث) أولى من نون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعة لذلك وان استعملت فى الذكور مجازا كقوله * يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب (قوله كيرعن) خبر لمحذوف أى وهى كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كما مر وأصله يروعن كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله فالاصل فى الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبه الاسم فى أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى ما أحسن زيدا وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما فى نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا ولما كان الاسم لا يغنى عنه فى افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه كان يقال فى النهى عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحا عمرا فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره فى التسهيل فى علة اعرابه ورد ما عداه لكنه عورض بأن الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضا نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد المعانى لاعرب هذا أيضا وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلى فتدبر و بعد فالعمدة فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أى لتوارد المعانى على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العلج) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له (قوله أصل فى الافعال) أى لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابهما توارد المعانى قيل انما جمع الافعال فى المواضع الثلاثة نظرا لافراد المضارع وليس بشئ لأن القول باصالة الاعراب وفرعيته لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرعيته فما أتى منها على أصله لا يسئل عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يسئل عن بنائه لانه الاصل بل عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا والاصل فى المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد ان الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح انه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذ أصله غزووا وقضيوا قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين و بقى ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل لامه ألف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثانى فقدر فتحه لكراهة توالى أربع حركات فى الثلاثى و بعض الخماسى كانطلقت مع أنه ككلمة واحدة وحمل الرباعى والسداسى و بعض الخماسى كتعظمت عليه وانما حمل الكثير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بأن نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم يكره ولو كانت تاؤه فى تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا غنى عنه

ولو جب

ولو جب في نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نا لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فخفف فيه وأما نحو ضربا مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لا لمناسبة الالف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامي في الجر فان كسره لمناسبة الياء لا للاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبني عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كردوا ضرب الرجل أو حذف نون في الافعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبنيان كمضارعهما على الفتح والسكون لاجل النونين صحيحين كانا أو معتلين لا على ما يجزم به المضارع لامكان أن يقدر بناؤهما على سكون أو حذف منعه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبني لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد أو يقال لو كان معربا ولو قيل باستثناء هذين من حكم الامر لقيام المانع بهما يبعد فتدبر ﴿فائدة﴾ قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الاحرف واحد نحو إمن الوأي كالوعد لفظا ومعنى وأصله اوئي حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو يوئي لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال

انى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قياه قوه قى قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
وان وشى ثوب غيرى قلت في ضجر * ش الثوب ويك شياه شوه شى شين
وقل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * رالرأى ويك رياه روه رى رين
وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
وان أمرت بوأى للمحب فقل * إمن تحب اياه أوه اى اين
وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن يا خليلى نياه نوه نى نين
وان أبى أن يفى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فين
وقل لساكن قلبى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا ر فيفتح في جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا ن فلازم لانه بمعنى تأن فالهاء في نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل إساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير ياز يد بكسر اللام أصله قل إفعلا أمر من القول والوأى وبهذا ألغز الدماميني من مجزو الرجز أقول يا أسماء قو * لي ثم ياز يد قل وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل أي جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الوأى والباقي من هذه حركة اللام من قل كما قال بعضهم في أى لفظ يا نحاة الله * حركة قامت مقام الجمله

وقال شيخنا الامام العطار

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

وهو مبني عند البصريين

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الافعال هو المضارع ولا يعرب الا اذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناث فمثال نون التوكيد المباشرة هل تضربن والفعل مبنى معها على الفتح ولا فرق فى ذلك بين الخفيفة والثقيلة وان لم تتصل به لم يبن وذلك اذا فصل بينه و بينها بألف اثنين نحو هل تضربان أصله هل تضربانن فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى وهى نون الرفع كراهة توالى الامثال فصار هل تضربان وكذلك يعرب الفعل المضارع اذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة نحو هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وأصل تضربن تضربونن فحذفت النون الاولى لتوالى الامثال كما سبق فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربن وكذلك تضربن أصله تضربنن فعل به ما فعل بتضربونن وهذا هو المراد بقوله رحمه الله وأعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر فشرط فى اعرابه ان يعرى من ذلك ومفهومه أنه اذا لم يعر من ذلك يكون مبنيا فعلم أن مذهبه ان الفعل المضارع لا يبنى الا اذا باشرته نون التوكيد نحو هل تضربن يا زيد فان لم تباشره أعرب وهذا هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش الى أنه مبنى مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أولم تتصل ونقل عن بعضهم أنه معرب وان اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصل به نون الاناث الهندات يضربن والفعل مبنى معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى فى بعض كتبه انه لا خلاف فى بناء الفعل المضارع مع نون الاناث وليس كذلك بل الخلاف موجود وممن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى فى شرح الايضاح (ص)

(وكل حرف مستحق للبنا *

فيه

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أى مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها حذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (قوله هو المضارع) تقدم علة اعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبنى معها) أى ان اتصلت به و باشرته لفظا كما مثله أو تقديرا كقوله

لا تهين الفقير علك أن تر * كع يوما والدهر قد رفعه

أصله لا تهينن بالنون الخفيفة حذفت للساكنين و بقى الفعل مبنيا على الفتح فى محل جزم بلا الناهية وانما بنى مع النونين لمعارضتهما سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الافعال فرجع الى أصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس و ياء الفاعلة مع أنهما من خواصه أيضا لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر اذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فان قلت البناء أصل فى الافعال لا يحتاج الى علة أجيب بأن اعرابه صار كالاصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه و بنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا فى الاعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة اذ لا تقع الخفيفة فى فعل الاثنين ولا جماعة الاناث وهى مكسورة لشبهها بنون المثنى فى وقوعها بعد ألف كما سيأتى (قوله لتوالى الامثال) أى الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد النسوة جنن و يجنن لان الزائد فيه الاخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله هل تضربن الخ) بضم الباء فى هذا وكسرها فى الثانى (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه ان قلت هو هنا على حده لكون الاول من الساكنين حرف مد والثانى مدغما وهما فى كلمة واحدة لان الواو والياء كجزئها فلم يقبل كما قيل فى نحو دابة أجيب بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة اذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤهما لثقله وانما اغتفر فى فعل الاثنين لان حذف الالف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد (قوله الا اذا باشرته الخ) ضابط ذلك ان ما يرفع بالضمة يبنى مع النون لتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى اذ لا تركب مع الفاصل (قوله مبنى معها على السكون) تقدم علة بنائه وأما سكونه فلشبهه الماضى المتصل بها فى صيرورة النون جزءا منه فحمل عليه فى سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضى ليس بناء كما مر هذا ما ظهر وما فى الاشمونى وحواشيه لا يخلو عن نظر وانما احتاج لحمله على الماضى لان الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل فى الماضى فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود) أى فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه الى أنه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضى فى صيرورة النون جزءا منه (قوله وكل حرف مستحق للبنا) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبنى لشبه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له أو من كون الواضع حكيما يعطى كل شىء ما يستحقه أو تجعل أل للعهد الحضورى أى للبناء الحاضر

والاصل فى المبنى أن يسكنا * ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كأين أمس حيث والساكن كم)

(ش) الحروف كلها مبنية اذ لا يعتورها ما تفتقر فى دلالتها عليه الى اعراب نحو أخذت من الدراهم فالتبعيض مستفاد من لفظ من بدون الاعراب والاصل فى البناء أن يكون على السكون لانه أخف من الحركة ولا يحرك المبنى الالسبب كالتخلص من التقاء الساكنين وقد تكون الحركة فتحة

فيه والقائم به (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أن يسكنا) فى تأويل مصدر مبنى للمفعول لكون الفعل كذلك أى كونه مسكنا فصح كونه وصفا للكلمة والا فالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه اشارة الى أن منه ما بنى على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو فى نحو يازيدان و يازيدون وعن الفتح الكسر والياء فى نحو لامسلمات ولامسلمين لا الالف خلافا لما فى النكت وأما نحو لا وتران فى ليلة ففتحه مقدر لان من يلزم المثنى الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه وأما نحو لا أبالك فهو على قول سيبويه انه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لا مبنى كما سيأتى فى باب لا وعلى كونه غير مضاف انما بنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال فى النكت و ينوب عن الكسر الفتح فى سحر عند من يبنيه ولعله سهو لان الفتح انما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا للنداء أو لاسم لا وليس شئ منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم أن حرف البناء لا يكون الا ظاهرا كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدرة كضرب وضربت وكذا السكون كن واذا فان اذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الاصلى فى الالف كما تمنع الحركة الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه اشارة بلطف الى كثرة أمثلته (قوله اذ لا يعتورها) أى لا يتعاقب عليها ما تفتقر أى معان تركيبية تفتقر الخ (قوله لانه أخف) أى للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبنى ولان الاصل فى الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التى لا جزم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبنى الالسبب) اعلم أن ما بنى على السكون من الافعال والحروف لا يسئل عنه لمجيئه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم بنى وما بنى على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحرك فأسبابه خمسة التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدء بها كباء الجر أو لها أصل فى الاعراب كقبل و بعد أو شابهت المعرب كالماضى المشبه للمضارع فيما مر هذا ما ذكروه ولا يصلح واحد منها سببا لتحريك هو وهى لكن رأيت نقلا عن الرضى ما نصه الصحيح أن الضمير جملة هو وهى كما عليه البصريون وانما حركا لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لتوهم كونهما للاشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرك فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتى من البناء مع قولهم فى تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين أجيب بأن محل ما هنا اذا كانا فى كلمة واحدة كأين ومنذ للزوم الحركة وما فى التعريف اذا كانا فى كلمتين كاضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو منتف عند فصلهما أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء وما فى التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قل ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كأين ومجاورة الالف كأيان والفرق بين أداتين كيا لزيد لعمرو وكسرت الثانية على أصل الجر وفتحت الاولى للفرق بين المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا فى نحو لموسى عبد وقد يلتبسان نحو ان

كأين وقام وان وقد تكون كسرة كأمس وجير ونزال وقد تكون ضمة كحيث وهو اسم ومنذ وهو حرف اذا جررت به وأما السكون فنحو كم واضرب وأجل وعلم بما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل بل فى الاسم والحرف وأن البناء على الفتح أو السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف

الزيدين لهم عبيد والاتباع كـكيف اذ الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله فى أين لكن الخفة أولى بها لثقلها بالهمزة (قوله كأين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه لانها لاتلزم عمل الجر اذ الكاف ترد اسما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها الجر ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل ككسر لام الامر حملا على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كأنت اذ الكسر اللفظى يشعر بالمعنوى الذى للمؤنث والاتباع كـذه وته وكونها أصل التخلص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشئ بضده ولعدم التباسها بحركة الاعراب اذ لا تكون اعرابا الا مع التنوين أو أل أو الاضافة (قوله كامس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به معين وهو اليوم الذى يليه يومك خاصة(١) أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوانى فيكون كالمحلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة فى قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم فبعضهم يعربه كما لا ينصرف مطلقا لشبه العلمية والعدل عن الامس بأل وعليها قوله

لقد رأيت عجبا مذ أمسا وأكثرهم يعربه كذلك فى الرفع فقط للشرفه و يبنيه على الكسر فى غيره عملا بالموجبين وحكى فيه أيضا البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات كلها فى غير الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فمبنى اجماعا كما نقل عن الموضح وان نوزع فى حكاية الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحر ظرفا وان فقد شرطا منها أعرب اجماعا ظرفا كان أو غيره لفوات شبه الحرف فى عدم الشرط الاخير ولمعارضته بخواص الاسماء فى غيره وأما قوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل أو أنه عطف على توهم أنه قال وقفت فى اليوم والامس فيكون معربا والفرق بين العدل والتضمين أن الاول يجوز فيه ذكر أل والثانى يؤدى معناها مع طرحها وامتناع ذكرها والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنعم (قوله وقد تكون ضمة) من أسبابها الاتباع كمنذ وأن لا تكون للكلمة حال اعرابها كالغايات وكونها فى الكلمة تقابل الواو فى نظيرتها كضمة نحن المقابلة لو اوهم لتقابلهما تكلما وغيبة والشئ يحمل على مقابله أو لتناسبالفظا كتناسبهما جمعا واضمارا وكونها تجبر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كيا زيد فى قول وكأى الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه فى كل مادة ومشابهة الغايات فى الاعراب فى بعض الاحوال كأى ويا زيد أو فى عدم الضم حالة الاعراب كيا زيد ولك أن تجعل وجه شبهه بها مصير ورته آخرا فى النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو فى القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة لمصادرها فكأن المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها فحملت عليها فى الحركة لا فى أصل البناء لانه أصلى فى حيث عارض فى الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومذ حرفا جر اذا جرا ما بعدهما واسمان اذا رفع نحو ما رأيته منذ أو مذ يومان فهما اما مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم والمعنى بينى و بين رؤيته يومان ولعل علة بنائهما حينئذ شبه الحرف فى الجمود اذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا غيرها و يلزمان الرفع (قوله نحو كم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشبه الوضعى لفوات شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنعم (قوله لا يكون فى الفعل) أى لثقله وانما دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ردبالاتباع فاسد لان بناء الاول على الحذف

(١) (قوله خاصة) على هذا القول ألغز فيه ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا نكرت عرفت واذا عرفت نكرت فالاول أمس المبنى والثانى المحلى بأل اهـ منه

الحذف والثانى على سكون مقدر وقدعلمت مافى ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لاجعل واعرابا مفعول ثان ولايرد أن الفعل المؤكد لايتأخر عن معموله لئلاينافى الاهتمام بتأكيده لأنه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتى قيل وفى هذا البيت بيان مذهبه من أن الاعراب لفظى ورد بأن الرفع وأخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف انما يظهر فى الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظى هى نفس الاعراب ويعرف حينئذ بأنه الحركات ونوابها التى يجلبها العامل وعلى أنه معنوى علامته ويعرف حينئذ بأنه تغيير أواخر الكلم الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثانى تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظى هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخلص من سكونين وعلى أنه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضما وفتحا وكسرا وسكونا فالضم على الاول هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثانى لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لايفرقون بين أسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابهما بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فانجبر الكسر
ومذسكن القلب انتصبت لشكره * لجزمى بأن الرفع قدجره الشكر

(قوله قدخصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره فى العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما مر لكونه علامة فلا تكرار (قوله فارفع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى ارفع معلما بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المصنف هى نفس الاعراب لاعلامته لأن كونها اعرابا من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل لاينافى أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكلى بجزئيه وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لاعلامة رفعه فان قيل كان الأولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لأنه لقب البناء كما مر أجيب بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته وبالاعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما غاية الأمر أنه تسمح فى اطلاق الضم على الضمة مع أن الرضى نص على أن الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسمحا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الا لحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية فى حيث وقبل اه وعلى هذا فهى أكثر مورد امن ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها فتدبر (قوله فتحا وجر * كسرا) الأقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم وبتسكين ولأن المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لايبعد اختصاصه بما اذا لم يذكر الحرف فى نظيره وقدمر أن المصنفين أجروه كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذكر الله) مبتدأ خبره يسر وعبده مفعول به اما لذكر أو ليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمحذوف أى وأمثلة الثلاثة كذكر الله الخ (قوله جا أخو) بقصر جا لأن الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احداهما كما قرئ به فى السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونمر كحذر أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعل الرفع وأخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهى الحركة ونوابها أو التغييرات المعلمة بها لاينافى جعلها ألقابه أى أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لانفسه فتدبر (قوله فيختص بالأسماء) أى لأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أى مصورا بها أو معلما بها على مامر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل أنه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب عن الضمة الواو

(ص) (والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما فارفع بضم وانصبن فتحا وجر * كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وغير ما ذكر * ينوب نحو جا أخو بنى نمر)

(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم فأما الرفع والنصب فمشترك فيهما الاسماء والافعال نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وأما الجر فيختص بالأسماء نحو بزيد وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة والجزم يكون بالسكون وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة فى أخو والياء عن الكسرة فى بنى من قوله جا أخو بنى نمر وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة ان شاء الله تعالى

(ص)(وارفع بواو وانصبن بالالف * واجرر بياء مامن الاسما أصف)(ش)شرع في بيان مايعرب بالنيابة عماسبق ذكره والمراد بالأسماء التي سيصفها الاسماء الستة وهي أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال فهذه ترفع بالواو نحو جاء أبو زيد وتنصب بالالف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والالف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة وهذا هو الذي أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله وارفع بواو الى آخر البيت والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والالف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الالف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره (ص) (من ذاك ذو ان صحبة أبانا * والفم حيث الميم منه بانا) (ش) أي من الاسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ذو وفم ولكن يشترط في ذو أن تكون بمعنى صاحب نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال وهو المراد بقوله ان صحبة أبانا أي ان أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذو الطائية فانها لاتفهم صحبة بل هي بمعنى الذي فلاتكون مثل ذي بمعنى صاحب

والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والمؤنث ومالا ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح بمواضع النيابة وبدأ المصنف منها بالاسماء لشرفها وقدم منها ماناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ماناب فيه حركة عن حركة وهو جمع المؤنث ومالا ينصرف لان الاصل في النيابة الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها أصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالفرع في جميع الاحوال والنكات لاتتزاحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع بواو) الاولى تفريعه بالفاء كما في نسخ وبياء بالمد وما موصولة بأصف حذف عائدها أي أصفه أي أذكره لك وهي في محل نصب تنازعها الافعال الثلاثة قبلها فأعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة ولو أعمل غير الاخير لوجب الابراز فيما بعده كما سيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أومن ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة الاسماء للضرورة لاختلاف حركتي الهمزتين (قوله وفوه) أضافه وما بعده دون باقيها اشارة الى أنهما لايقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وصححه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعدل عنها مع امكانها لكن قال في شرحه اعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت من بنية الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى والجمع من بنيتهما وهذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهبا في اعرابها ساقها في الهمع (قوله بحركات مقدرة) أي وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر للدلالة على أنه محل الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له أبا فقد سرق أخ فأصلها تحريك الواو للاعراب وماقبلها للاتباع فتسكن الواو في الرفع لثقله وتقلب ألفا في النصب لتحركها وانفتاح ماقبلها وياء في الجر لكسر ماقبلها (قوله من ذاك) أي مما أصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفعه مقدر على الواو لابها لان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بذو لتعين اعرابه بالحروف أبدا وثنى بالفم لتعينه حالة عدم الميم اذا خلا من ياء المتكلم وأخر الهن لقلته فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوى كجبل وعند الخليل ذو بشد الواو وأصل فوك عندهما فوه كضرب والفراء يضم فاءه حذفت لامهما اعتباطا وبقيت العين حرف اعراب وتبدل في الثاني ميما عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها كقوله

كالحوت لا يلهيه شيء يلقمه * يصبح ظمآن وفي البحر فمه

ومنه في النثر حديث لخلوف فم الصائم الخ كذا في الاشموني ونقل الروداني عن المصنف أن للفم أربع مواد كلها أصول على الصحيح هي ف م و ف م ي ف م م ف و ه وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر (قوله ان صحبة) مفعول لمحذوف يفسره أبان المذكور لا لاشتغاله بضمير مقدر أي أبانها أي أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور لان أداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا في يس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل لفظا وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدرا بعدها أما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديرا وفرق بين التالي الرتبي والتقديري ولذا أجاز الكسائي هل زيدا رأيته دون رأيت بلا ضمير كما مر فتدبر (قوله والفم) عطف على ذو وحيث هنا ظرف للمكان الاعتباري وناصبها متصيد من الكلام السابق أي يعرب الفم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الاخفش بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم مطلق مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي أنها الاصل حتى ينافي مامر ولا يرد أن الفم بلاميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو المخصوص على حذف مضاف

بل بسكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ومنه قول الشاعر
فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا وكذلك يشترط في اعراب الفم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت
فاه ونظرت الى فيه واليه الاشارة بقوله والفم حيث الميم منه بانا أي انفصلت منه الميم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم
ورأيت فما ونظرت الى فم (ص) (أب أخ حم كذاك وهن * والنقص في هذا الاخير أحسن (٣٧) وفي أب وتالييه يندر *
وقصرها من نقصهن أشهر) (ش) يعني أن أبا وأخا وحما تجري مجرى ذو وفم اللذين سبق ذكرهما فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وحموها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأبيه وأخيه وحميها وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين وأما هن فالصحيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد ومررت بهن زيد واليه أشار بقوله والنقص في هذا الأخير أحسن أي النقص في هن أحسن من الاتمام والاتمام جائز لكنه قليل جدا نحو هذا هنوه ورأيت هناه ونظرت الى هنيه وأنكر الفراء جواز اتمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ وأشار بقوله * وفي أب وتالييه يندر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتالييه وهما أخ وحم
فاحدى اللغتين النقص وهو حذف الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم نحو هذا أبه وأخه وحمها ورأيت
أبه وأخه وحمها ومررت بأبه وأخه وحمها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم وهذه اللغة نادرة في أب
وتالييه ولهذا قال وفي أب وتالييه يندر أي يندر النقص واللغة الاخرى في أب وتالييه أن يكون بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا نحو هذا أباه
وأخاه وحماها ورأيت أباه وأخاه وحماها ومررت بأباه وأخاه وحماها وعليه قول الشاعر

أي ودال الفم الخ (قوله بل بسكون مبنية) أي على سكون الواو وعند بعض طيئ وبعضهم يعربها بالحروف
حملا على ذي بمعنى صاحب فلو قال ذو ان أعرب كما في الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه
قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروي بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
خبر مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفته وحسبي اما مبتدأ وما كفاني خبره أو العكس وهو
أظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبي أو بكفاني والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي
لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو
مشددة كهم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فائه لميمه
في الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدماميني فوه وفاه وفيه باعرابه على الهاء منونة وجمع الثلاثة أفواه
فجملة لغاته التي تعرب به بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحم معطوفان
عليه بحذف العاطف وكذاك خبر أي كالمذكور من ذو والفم في الحكم وهن اما معطوف على أب أو مبتدأ
حذف خبره أي كذاك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولامها واو ولا تحذف الا مع قطعها عن
الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف في قاض
(قوله يندر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لان عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر وأفرد الضمير هنا وجمعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على
أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله
اذا سايرت أسماء يوما ظعينة * فأسماء من تلك الظعينة أملح
لانه ضرورة ومقتضاه أن النقص شهير في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتالييه فنسبية على أنه لا تنافي
بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحموها) فيه جري على اختصاص الحم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره
فلا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهما معا فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا هن زيد) أي شيئه
لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح أنه
يكنى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء هن وفي الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله
تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بأن يقول يا لفلان فأعضوه أي قولوا له اعضض على هن أبيك الذي
انتسبت اليه ولا تكنوا أي لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدي الخ) هو عدي بن حاتم الطائي صحابي وقوله فما ظلم اما منزل
منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه أجنبيا أو مفعوله محذوف أي ما ظلم أحدا في تلك
الصفة لكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو أمه باتهامها فيه اذا لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الالف كما تقدر فى المقصور وهذه اللغة أشهر من النقص وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر وأن فى هن لغتين احداهما النقص وهو الاشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)

(وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطا أربعة أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من أن لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب الثانى أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا أبو زيد وأخوه وحموه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو هذا أبى ورأيت أبى ومررت بأبى ولم تعرب بهذه الحروف وسيأتى ذكر ما تعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أبى زيد وذوى مال ورأيت أبى زيد وذوى مال ومررت بأبى زيد وذوى مال الرابع أن تكون مفردة واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مثناة فان كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة نحو هؤلاء آباء الزيدين ورأيت آباءهم ومررت بآبائهم وان كانت مثناة أعربت اعراب المثنى بالالف رفعا و بالياء جرا ونصبا نحو هذان أبوا زيد ورأيت أبويه ومررت بأبويه ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وأشار اليهما بقوله

الاصل

وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا أى شرط اعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لابد من اضافتها وأنه لابد أن تكون لغير ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه وذلك أن الضمير فى قوله يضفن راجع الى الاسماء التى سبق ذكرها وهو لم يذكرها الا مفردة مكبرة فكأنه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة الى غير ياء المتكلم واعلم أن ذو لا تستعمل الا مضافة ولا تضاف الى مضمر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاءنى ذو مال ولا يجوز جاءنى ذو قائم (ص)

(بالألف ارفع المثنى وكلا * اذا بمضمر مضافا وصلا كلتا كذاك اثنان واثنتان * كابنين وابنتين يجريان)

لغة بنى الحرث وخثعم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ماصنع أبا جهل وقول أبى حنيفة لاقود فى مثقل ولو ضربه بأباقبيس (قوله ان أباها الخ) ساقط فى غالب النسخ والشاهد فى الثالث صراحة وكذا فى الاولين بقرينته اذ يبعد التلفيق بين لغتين وقوله غايتاها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للمجد وأنثه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية أو غاية المجد فى النسب وغايته فى الحسب أو الالف للاشباع لا للتثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أى بالحروف لأن الكلام فيه و بدليل المثال لا القصر وان كان هو أقرب مذكور (قوله لا لليا) عطف على محذوف أى يضفن لأى اسم ظاهر أو مضمر معرفة أو نكرة لا لليا وقد مثل للجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخو لا من المضاف اليه لعدم شرطه الآتى فى قوله * ولا تجز حالا من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أى علا وقصره للوقف (قوله مضافة) أى لفظا كما مثل أو نية كقول العجاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من أن لا تضاف) أى ما عدا ذو وفوك للزومهما الاضافة كما مر (قوله مجموعة) أى جمع تكسير اما جمع السلامة لمذكر فتعرب اعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بأن يراد بها ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تضاف الى مضمر) أى وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفا بأل قال فى النكت واضافتها للعلم قليلة نحو أنا الله ذو بكة بالموحدة لغة فى مكة أى أنا صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذى تسلم أى بطريق ذى سلامة وقوله غير صفة أى نحوية وهى المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الا الاسم الجنس (قوله اذا بمضمر الخ) الجار متعلق بوصل محذوفا يفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمر به ليس الا بالاضافة فألفه للاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أى اذا وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر فارفعه الخ أو هى ظرف لارفع مجرد عن الشرط (قوله كلتا كذاك) مبتدأ وخبره واثنان واثنتان مبتدأ خبره يجريان وكابنين حال من فاعله أو صفة لمصدر محذوف أى يجريان جريا كجرى ابنين واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لابهما لما مر فى ذو والظاهر أنه لا يتقدر على النون لانها فى

الاصل بمنزلة التنوين فليست محل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الآتى عشرون والاهاون الخ هذا والاظهر أنه يجرى فيهما المذاهب الآتية فى اعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما ومن جملتها اعرابهما بالحروف كاصلهما فتدبر (قوله وتخلف اليا) بالقصر والمراد أنها تقوم مقام الالف فى بيان مقتضى العامل لافى النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل بالالف وجرا ونصبا ظرفان بتقدير مضاف أى وقت جر الخ كما فى آتيك طلوع الشمس لاحالان لان مجيىء المصدر حالا سماعى (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أى انما بقى مع الياء لسبق ألفته مع الالف وقيل ليشعر من حيث لزومه للالف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع بثقله فخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثنى ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد فى المثنى (قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ مخرج لما دال على واحد كسكران ورجلان أى ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليهما فى الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل حقيقة فى الحال فخرج المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتى الحداد فانه ملحق بالمثنى فى اعرابه لامثنى حقيقة على انه لو عبر بالماضى مادخل ذلك لان الفعل فى التعاريف منسلخ عن الزمان فان قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك مما أريد به التكثير مع أنه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لاملحق به قلت استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه فانه بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الاصلى بالكلية فتدبر (قوله وعطف مثله) أى وصالح لعطف مثله بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثنى والمراد أن المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية اليه الا لنكتة كقصد التكثير فى أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر فى نحو رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الحجاج محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابنى ومحمد أخى والتثنية لاتغنى عن العطف بغير الواو لان لغيرها معانى تفوت بفواته كالترتيب فى الفاء (قوله فيدخل فى قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنسا فنحو سكران خارج عنه لا به وهو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو شفع) أى وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثنين مايعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملين أو اسمى جمعين كركبين فأخرجا بقيد الزيادة لانهما ليسا من المثنى ولا من الملحق به وبمعناهما زكى بالزاى كفتى وضده خسى بمعجمة فسين مهملة قال الكميت

مكارم لاتحصى اذا نحن لم نقل * زكى وخسى فيما نعد خلالها

أى لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هى زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنان الخ) مثلها اثنتان وكلتا اذ لم يسمع لهما مفرد فهى من الملحق بالمثنى لامثناة حقيقة وكذا كلا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كلتا فألفها زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس (قوله وعطف غيره) أى مغايره فى الوزن كما فى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك أى عمر بن الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو فى الحرف كمثال الشارح وكالابوين للاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا المشترك باعتبار معنييه كقرآن للحيض والطهر لئلا يلتبس بفردى أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك كالزيدين لتأوله بالمسميين بزيد ولعدم التباسه اذ ليس تحته أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه

وتخلف اليا فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف (ش) ذكر المصنف رحمه الله تعالى أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الاسماء الستة وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو مما يعرب بالحروف وحده لفظ دال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فيدخل فى قولنا لفظ دال على اثنين المثنى نحو الزيدان والالفاظ الموضوعة لاثنين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة فى آخره نحو شفع وخرج بقولنا صالح للتجريد نحو اثنان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثن وخرج بقولنا وعطف مثله عليه ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فانه صالح للتجريد فتقول قمر ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله نحو قمر وشمس

وهو المقصود بقولهم القمرين وأشار المصنف بقوله * بالالف ارفع المثنى وكلا * الى أن المثنى يرفع بالالف وكذلك شبه المثنى وهو كل مالا يصدق عليه حد المثنى وأشار اليه المصنف بقوله وكلا فمالا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقة بالمثنى لانها لا يصدق عليها حد المثنى لكن لا تلحق كلا وكلتا بالمثنى الا اذا أضيفا الى مضمر نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتني كلتاهما ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما فان أضيفا الى ظاهر كانا بالالف

مع أمن اللبس كهندى عينان منقودة وموردة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة وقمر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد أن تغليب التثنية سماعي ولا يقال انه مجاز لا حجر فيه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز مالا يتجاوز به ماورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص نقلا عن يس وغيره والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيتجوز بلفظ القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا لفظا العلاقة المجاورة في الذكر أو الذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقي ومجازي كالمكررين بالعطف هذا في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل لاختلاطه به وتغليبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانها لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ماوضعت له بل دالة على ماوضعت له وغيره من باب الكلية التي هي كتعداد أفراد حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعهما له أن يجعلها من عموم المجاز كأن يراد منها مطلق ذات فتعممها هذا تحقيق المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كاثنين واثنتين وكلتا وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما مر وخرج مادل عليهما بجوهره كشفع كما مر (فائدة) شروط التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فلا يثنى المبنى على الاصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وانما تغيرا بالعوامل نظرا لصورة التثنية فبنيا على مايشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انهما ملحقان بالمثنى في اعرابه ونحو يا زيدان بناؤه وارد عن التثنية ونحو منان ومنين زيادته للحكاية تحذف وصلا لا للتثنية ولا غير المفرد من المثنى وجمعي التصحيح والجمع المتناهي وانما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا العلم الا بعد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العلمية التعريف بأل أو النداء لانه يدل على التشخص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كنايات الاعلام كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما سيبين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مر ولا ماليس له مماثل أي ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاستغناء عن هذا بما قبله لان مالا ثاني له لم يوافق شيئا في معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزء وسى عن بعض وسواء وبكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء وبستة وثمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعلني على حبها جلدا

فشاذ (قوله كانا بالالف) أي ويقدر الاعراب عليها كالمقصور وذلك لان لهما حظا من الافراد والتثنية لان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقا وبعضهم كالمقصور مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتي * في حين جدبنا المسير كلانا

(فائدة) الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصا في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا وأما ضمير خلالهما فيحتمل رجوعه للجنتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه وقد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا

رفعا ونصبا وجرا نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وجاءتنى كلتا المرأتين ورأيت كلتا المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلهذا قال المصنف * وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا * كلتا كذاك ثم بين ان اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين فاثنان واثنتان ملحقان بالمثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف أن الياء تخلف الالف فى المثنى والملحق به فى حالتى الجر والنصب وان ما قبلها لايكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ماقبلها لايكون الا مكسورا نحو مررت بالزيدين وسيأتى ذلك وحاصل ماذكره ان المثنى وما ألحق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب فى المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من ان المثنى والملحق به يكونان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما (ص)

(وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب)

(ش) ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثانى المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر فى هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه واعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عامر ومذنب الى مايجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشترط فى الجامد أن يكون علما

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

فثنى أقلعا أى تركا الجرى مراعاة للمعنى وراعى اللفظ فى رابى بمعنى منتفخ من التعب قال فى المغنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمرو كلاهما قائم أو قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا فقائمان لانه خبر عن زيد وعمرو أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اهـ قال الدمامينى ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة الى ثالث اهـ (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا فى الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله بالالف مطلقا) أى ويعرب به كالمقصور مع كسر النون ابدا و بعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة التثنيه فيبنى على مايشاكل اعرابها كما مر وقيل اسم ان ضمير الشان محذوفا وجملة هذان الخ خبرها واللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهما ساحران لاعلى ساحران لان لها الصدر فلاتدخل الاعلى المقدم من المبتدا وخبره وحذف المبتدا اينافى تأكيده باللام لوروده فى غير موضع وقيل ان بمعنى نعم ومابعدها جملة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتى قد نقبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ماجئتك مستطبا بل مستمنحا لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها أى نعم لعنها الله وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغنى وحواشيه (قوله وبيا اجرر) بقصر يا بلاتنوين للضرورة وهو متعلق باجرر وحذف مثله من انصب لدلالته عليه ولم يتنازعا لتأخرهما عنه فلايتوجه العامل الثانى اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول فى الجملة يتعين هنا اعمال الثانى اذ لو كان الاول لوجب الضمير فى الثانى وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه ارفع واجرر وانصب فأعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثانى على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتى فى جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لاتكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر (قوله فى هذا البيت) أى ومابعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للمذكر لان المفرد هو الذى سلم بناؤه فى الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره فى قاضون ومصطفون فللاعلال و يصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحده (قوله جامد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هى المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله فيشترط فى الجامد) أى زيادة على شروط التثنية المارة كما زاد فى الصفة أيضا كما فى الرودانى (قوله علما) أى شخصيا أما الجنسى فلايجمع منه الا التوكيدى كاجمعون لانه فى الاصل وصف أفعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره

عند الجمع كما مر فى التثنية قلت اشتراطها لا لذاتها وهو التشخص حتى تنافى الجمع بل لتحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لأنه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقى الاسماء ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق أو هى شرط معد أى مهيأ لقبول الجمعية والعد لا يجامع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقى وتسميته شرطا لمشابهته له فى التوقف عليه (قوله لمذكر عاقل) أى باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون فى زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات فى زيد وعمرو لمؤنثين واختص بالذكور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من التكسير قال الدمامينى وقد ورد هذا الجمع فى أسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفى فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنعم الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يرد أنه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع لأن كلامنا فى الجمع القياسى (قوله خاليا من تاء التأنيث) أى ما لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة والا جمعا قياسا اذا سمى بهما وما سيأتى من عدهما فى الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا فيقال حبلون وصحراوون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الاولى حذفه لانه شرط لكل جمع بل وللتثنية أيضا كما مر (قوله ان صغر جاز) أى لانه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا نحو بصرى وكوفى لتأوله بالمنسوب لكذا (قوله فكذلك لا يجمع) أى لان حذف التاء كالالف المقصورة يلبس بالمجرد وفتح ما قبل الالف دافع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء فليحرر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهرا وسوغ ذلك فى الالف الممدودة ذهاب صورتها وأيضا يمتنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك فى التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه بعضهم) أى سيبويهون بجمع الجزأين وبعضهم يقول سيبون بجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجى وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا بل يقول ذوو أو ذوا برق نحره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال فى المزجى على القول الاول ويظهر أن التقييدى كذلك وأما الاضافى فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثانى كغلاموزيد وعبدوالله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الرودانى لا أظن أحدا يجترىء على ذلك فى نحو عبد الله انما الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من ان اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع الصدر فقط قولا واحدا كعبيدزيدون وان تعدد كل منهما كعبدزيد المكى وعبدزيد المصرى مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيود (قوله صفة لمذكر عاقل) أى ولو تنزيلا ليدخل نحو أتينا طائعين رأيتهم لى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقل على غيره فيقال زيد والهندات أو والحمير منطلقون (قوله خالية من تاء التأنيث) أى الموضوعة له وان استعملت فى غيره كالمبالغة فى تاء علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر أفعل وفعلان بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما فابطلت ما فيهما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء بفتح الفاء فى الموضعين فغير مصروف للالف الممدودة فى الاول والمقصورة فى الثانى والاضافة لادنى ملابسة أى أفعل الذى مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وفعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل وفعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنث له كأكمر لكبير كمرة الذكر ولحيان لطويل اللحية وما له مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم فى الاول كافضل وفضلى وفعلانة فى الثانى كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوى فيه الخ) قال أرباب الحواشى هو مع

لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فان لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال فى رجل رجلون نعم ان صغر جاز ذلك نحو رجيل ورجيلون لانه وصف وان كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما فلا يقال فى زينب زينبون وكذلك ان كان علما لمذكر غير عاقل فلا يقال فى لاحق اسم فرس لاحقون وان كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما فلا يقال فى طلحة طلحون وأجاز ذلك الكوفيون وكذا ان كان مركبا فلا يقال فى سيبويه سيبويهون وأجازه بعضهم ويشترط فى الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فخرج بقولنا صفة لمذكر

ما كان صفة لمؤنث فلا يقال فى حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال فى سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء تأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك نحو أحمر فان مؤنثه حمراء فلا يقال فيه أحمرون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران وسكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى فى الوصف المذكر والمؤنث نحو صبور وجريح فانه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح فلا يقال فى جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون

وأشار المصنف الى الجامد الجامع للشروط التى سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومذنب فانه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص)

(وشبه ذين وبه عشرونا ... وبابه ألحق والاهلونا
أولو وعالمون عليونا ... وأرضون شذ والسنونا
وبابه ومثل حين قد يرد ... ذا الباب وهو عند قوم يطرد)

(ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذين الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وابراهيم فتقول محمدون وابراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضلون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا وجمع المذكر السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التى سبق ذكرها فما لا واحد له من لفظه أو له واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكر السالم لانه لا واحد له من لفظه اذ لا يقال عشر وكذلك أهلون ملحق به لان مفرده وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحد له من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل اسم جنس جامد

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط فى الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحمر يخرج به نحو أفضل وأكمر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الأفضل فعلى هذا نحو أكمر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معاو به فى أكمر صرح فى حواشى الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أى لان أحمر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء يبعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحمل عليه كما مر وانما جمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لالتزام تعريفه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم حالة التنكير ومن الشاذ خلافا للكوفيين قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * حلائل أسودين وأحمرين

وقوله

منا الذى هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور وجريح) أى غير علمين والا جمعا ومحل استوائهما فى فعول اذا كان بمعنى فاعل وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع فى ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف الشروط كأهلين وعالمين وجموع مسمى بها كعليين وجموع تكسير كأرضين وسنين (قوله وبابه) أى أخواته ولو عبر به لكان أصرح فى ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئين مع انه من باب سنين ولم يقل ألحقا أى عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور (قوله والاهلون) الى عليون مبتدآت حذفت عاطفها وخبرها أى كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة شذ كما أفاده الاشمونى ونص على شذوذ هذين مع أن جميع الملحقات شاذة لشدته فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلا منهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أى باب سنين أو صفة لمصدر محذوف أى ورودا مثل حين (قوله لا واحد له) أى لا من لفظه ولا معناه كما قاله الدنوشرى (قوله اذ لا يقال عشر) والا لزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفرده (قوله لانه اسم جنس جامد) أى لذى القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفا بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقى لا ملحق به لانه فى معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الرودانى هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أى بل من معناه لانه اسم جمع لذو بمعنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليتميز عن الى الجارة نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أى لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعم غيرهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفرده لاأخص ولامساو يا والا بطل قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفرده كذا قيل وفيه أن اسم الجمع كالجمع فى ذلك والافما معنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه فى الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ماسوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولا بناء على القول الاول أوليعم جميع الانواع والاصناف بناء على الثانى والحق أيضا أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعا للكشاف وغيره لانه فى الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به الشئ من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخول غيرهم فى العالمين تغليب (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون مسمى به وكنصيبين وقنسرين علمى بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع فى اعرابه استصحابا لاصله على الراجح وبقى فيه أربعة مذاهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أوالواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كهرون للعلمية وشبه العجمة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبدا وهذا أقلها ثم ماقبله على الترتيب وأما المثنى اذا سمى به فاما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك مالم يجاوز اسبعة أحرف والاتعين اعرابها بالحروف كما فى التسهيل كاشهيبابين مثنى اشهيباب مصدر اشهاب من الشهبة وهى لون معروف (قوله اسم لاعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف أى محل كتاب وفى الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دون فيه ماعملته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف أى كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لايعقل) أى اسماله ليس بجمع الآن وان كان فى الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار أصله أيضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أى لاعلم ولاصفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويراد كونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا فى سنة كمامر (قوله مؤنث) أى بدليل ان أرضى واسعة ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسنهات وفعله سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد فى نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه فى أخرى لأن ما أخرجوه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الاحتراز القيد الاخير فيخرج بالأول نحو تمرة مما لم يحذف وشذ إضون بالكسر جمع أضاة كقناة وهى الغدير واوزون لاوزة وبالثانى نحو عدة مما حذف فاؤه وشذ رقون فى رقة وهى الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذ ابون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لأن المعوض فى الأول الهمزة وفى الثانى التاء لا الهاء وشذ بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت عن باب سنة فى قلة الاستعمال وكذا ظبون الذى فى الشارح وان كان الباب من أصله شاذا عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كمائة ومئين) بكسر الميم فيهما لأن مفرد هذا الباب ان كان مكسور الفاء لم تغير فى الجمع أو مفتوحها كسنة كسرت فى الجمع على الافصح فيهما وحكى مئون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كثبة ضمت فى الجمع أو كسرت وأصل مائة مأى من مأيت القوم تممتهم مائة كما فى القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أى بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبو من ثبوت أى جمعت لاثبى لان أكثر ماحذف من اللامات واو ولم تجمع فى التنزيل الا بالالف والتاء كما فى التصريح نحو فانفروا ثبات وأما ثبة بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين لا اللام لانها من ثاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها فى ذلك شاة اذ أصلها شوهة لتصغيرها على شويهة والاقرب فتح

وعليون اسم لاعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لايعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس جامد مؤنث والسنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكر لماسبق من انها غير مستكملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كمائة ومئين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع فى هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاه لم يستعمل كذلك الا شذوذا

كظبة فانهم كسروه على ظبا وبجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا فقالوا ظبون وظبين وأشار بقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الى ان سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الاعراب على النون فتقول هذه سنين ورأيت سنينا ومررت بسنين وان شئت حذفت التنوين وهو أقل من اثباته واختلف فى اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرد وأنه مقصور على السماع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف فى احدى الروايتين ومثله قول الشاعر

دعانى من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

(ص)

(ونون مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ما ثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه)

(ش) حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر شذوذا ومنه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين
وماذا تبتغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الار بعين

وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك وحق نون المثنى والملحق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوذيين استقلت عشية * فما هى إلا لمحة وتغيب

واوها كما اختاره الروداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المعجمة كما فى التصريح وضمها كما فى القاموس وهى طرف السيف أو السهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كارجل قلبت الواو ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كقاض (قوله هذه سنين) أى بتنوينه لبنى عامر و بعدمه لتميم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف و بالفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف فى اطراد هذا) من النحويين من يطرده فى باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

رب حى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضاربين القباب

حيث أبقى النون مع الاضافة لأن الاعراب عليها وقوله * وقد جاوزت حد الار بعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله فى احدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسني يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعانى) أى اتركانى وعادتهم خطاب الواحد بالتثنية تعظيما والشاهد فى سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمل ما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير رابط فى افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل (قوله بعكس ذاك) أى بخلافه لأن الكثير فى أحدهما قليل فى الآخر و يغنى عن هذين البيتين قول الكافية

والنون فى جمع له الفتح وفى * تثنية كسر وعكس قد يفى

(قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو الدعى الذى لا أصل له وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد فى آخرين بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر النون فى قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كامير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بجيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أ كل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقينى

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الار بعين مع اعرابه بالحرف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا أفاده الصبان (قوله وحق نون المثنى الكسر) أى على أصل التخلص من السكونين اذ أصل النون السكون كالتنوين المعوضة هى عنه ولزيادتها والزائد ينبغى تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور فى قول الكافية

ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق * وان يكن لينا فحذفه استحق

لئلا تفوت التثنية والاعراب ولسبق المثنى على الجمع حرك بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما *تنبيه* هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع أل مثلها وقيل هى لدفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام ولدفع توهم الافراد فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوذيين) بفتح النون محل الشاهد

وظاهر كلام المصنف أن فتح النون فى التثنية ككسر نون الجمع فى القلة وليس كذلك بل كسرها فى الجمع شاذ وفتحها فى التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفى الالف قولان وظاهر كلام المصنف الثانى ومن الفتح مع الالف قوله

أعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

وقد قيل انه مصنوع فلا يحتج به (ص)

(وما بتا وألف قد جمعا يكسر فى الجر وفى النصب معا)

(ش) لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع فى ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيدنا بالسالم احترازا عن جمع التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو هنود وأشار المصنف اليه بقوله

* وما بتا وألف قد جمعا *

أى جمع بالالف والتاء المزيدتين فخرج نحو قطاة فان ألفه غير زائدة بل هى منقلبة عن أصل وهو الياء لان أصله قضية ونحو أبيات فان تاءه أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سببا فى دلالته على الجمع نحو هندات واحترز بذلك عن نحو قضاة وأبيات فان كل واحد منهما جمع ملتبس بألف وتاء وليس مما نحن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

لانه تثنية أحوذى وهو الحاذق الخفيف المشى وأراد بهما جناحى قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أى ارتفعت تلك القطاة وقوله فما هى أى فما مسافة رؤيتها الامقدار لمحة وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ما هى الاحياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المثنى الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان بفتحها أيضا فذاك والافقد لفق بين اللغتين كما لفق فى نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرهما أو ضمهما وكمجلس وعصفور وظبيان اسم رجل على ما صوبه العينى لاتثنية ظبى وهل المعنى أشبها منخريه فى الكبر أو الحسن أو أشبها نفس الرجل فى العظم أو القبح الاقرب الاول (قوله مصنوع) صحح العينى انه عربى لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بتا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبى بناء على قصرها من الممدود كشربت ما فيقدر اعرابها على الالف المحذوفة للتنوين لان حذفها لعلة تصريفية فهى كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازى وضعت كذلك ابتداء لامختصرة فتبنى للشبه الوضعى ولا تنون بقى أن يقال ان أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد ان الذى يكسر نصبا هو الجمع الا أن يقال المعنى الجمع الذى تحققت جمعيته بتا الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله فى قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليبين ان النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هى عند الناظم كجميعا فلا تقتضى اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعا فتكون هنا مجازا فى مطلق المصاحبة (قوله على الذى تنوب فيه الحروف) أى من الاسماء وستأتى الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه فى المفرد ويكون مذكرا كحمامات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويجاب بأن جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ما جمع بألف وتاء فالاحتراز انما هو عن المكسر بغيرهما * واعلم أن هذا الجمع ينقاس فى خمسة أنواع ذى التاء مطلقا علما كان مؤنثا أو غيرهما وذى الالف مطلقا مقصورة أو ممدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لمذكر كزكريا جمع أم لا وعلم مؤنث لاعلامة فيه كزينب الاباب حذام عند من بناه ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات ووصف مذكر غير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهات لانها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سجلات وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهى لعبة للصبيان زاد الروداني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل يجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على امواه أو أميات ومن الثانى فعلاء وفعلى مؤنثى أفعل وفعلان كحمراء وسكرى فلا يجمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاءه أصلية) أى من بنية المفرد فتثبت فى الجمع ليستوفى جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفرده زائدة

على

بالسببية فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضاة وأبيات وعلم أنه لاحاجة الى أن يقول بألف وتاء مزيدتين فالباء فى قوله بتا
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءنى هندات ورأيت هندات ومررت
بهندات فنابت فيه الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ لا موجب لبنائه (ص)

كذا أولات والذى اسما قد جعل
كاذرعات فيه ذا أيضا قبل

(ش) أشار بقوله كذا أولات الى أن أولات تجرى مجرى جمع المؤنث السالم فى أنها تنصب بالكسرة وليست بجمع مؤنث سالم بل هى ملحقة به وذلك لانها لامفرد لها من لفظها ثم أشار بقوله والذى اسما قد جعل الى أن ماسمى به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات هذا هو المذهب الصحيح وفيه مذهبان آخران أحدهما أنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات والثانى انه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات ويروى قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى

بكسر التاء منونة كالمذهب الاول وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثانى وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث

على بنيته للتأنيث فتحذف فى الجمع لئلا يجتمع علامتا التأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواوا فى نحو حبليات وصحراوات ولانها كالجزء من الكلمة والتاء فى نية الانفصال فان قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لان تاء مفردهما عوض عن أصل لازائدة اذ أصل بنت وأخت بنو وأخو كذكرهما حذفت اللام وعوض عنها التاء أجيب بأنها مع كونها للعوض دالة على التأنيث فحذفت فى الجمع لذلك لا لأنها التى فيه بدليل رد اللام فى أخوات اذ لا يجتمع العوض والمعوض وانما لم ترد اللام فى بنات كأخوات حملا له على مذكره وهو أبناء واخوة لانها اضمحلت فى أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف اخوة (قوله بالصيغة) أى بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أى مع كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه حكى سمعت لغاتهم ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت فى الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصرح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات فاعترضه الرودانى بأنه حينئذ يكون جمعا لاملحقا به فالصواب ان وزنه فعلت بزيادة التاء فقط وألفه أصلية اهـ والمقصود لفظ أولات فهى معرفة بالعلمية فان أولت بالكلمة منعت الصرف للتأنيث المعنوى أو باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع العلمية هاء التأنيث لا تاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التى وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكره وهو أولو لامر فتدبر (قوله والذى اسما الخ) أى والذى قد جعل علما لمذكر أو مؤنث بعد أن كان جمعا واذرعات فى الاصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر فى هذا البيت نوعين من الملحق بجمع المؤنث وبقى اللات جمع التى فى لغة وان كان الاشهر بناؤه وذوات جمع ذات الطائية عند بعض من أثبته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لاملحق به والتاء فى ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمى بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثى أو للمفعول كان بضمها من أجرى الرباعى لان مصدره الميمى بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أى بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع فى المؤنث كأولو فى المذكر الا ان أولو خاص بالعاقل (قوله ولا يحذف منه التنوين) أى لانه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أى اذا سمى به مؤنث أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثانى منهما تقلب تاؤه فى الوقف هاء كما نص عليه فتكون هى الهاء المانعة فينبغى أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظى (قوله وينصب ويجر بالكسرة) أى مراعاة لاصله ويمنع التنوين نظرا للعلتين لانه وان كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثانى ينظر اليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنورتها الخ) لامرئ القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى
وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال

وفى بمعنى مع أو بمعنى من الابتدائية أى مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تنورتها نظرت بقلبى الى نارها يريد ان الشوق يخيل محبوبته اليه كأنه ينظر الى نارها وجملة وأهلها بيثرب حال من الهاء وكذا جملة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أى نظر أدنى دارها نظر عال أو أدنى دارها

ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذى لاينصرف وحكمه انه يرفع بالضمة نحو جاء أحمد وينصب بالفتحة نحو رأيت أحمد ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأحمد فنابت الفتحة عن الكسرة هذا اذا لم يضف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جر بالكسرة نحو مررت بأحمدكم أو دخلت عليه أل نحو مررت بالأحمد فانه يجر بالكسرة

(ص)

(واجعل لنحو يفعلان النونا
رفعا وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سمه * كلم تكونى لتر ومى مظلمة) (ش) لما فرغ من الكلام على مايعرب من الاسماء بالنيابة شرع فى ذكر ما يعرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان فى أوله الياء نحو يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضربين وأشار بقوله وتسألون الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء كان فى أوله التاء كما مثل أو الياء نحو الزيدون يضربون فهذه الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين

ذو نظر عال يعنى ان الاقرب اليه من دارها وهى يثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن أذرعات فكيف بمحلها ويثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تثريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عن المنافقين (قوله وجر بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجرر كانصر نقلت ضمة الراء الى الجيم فحذفت الهمزة وأدغم فيكسر على أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للخفة وكذا كل ماوازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لاغير ويؤيد الاول لاحقه والثانى سابقه (قوله مالم يضف الخ) أى مدة عدم كل من اضافته وردفه لال فهو من عموم السلب لان أو بعد النفى لنفى كل نحو مالم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لاتقتضى الاتصال أتى بردف ليفيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أى ولو مقدرة على المختار كموسى وجوار ولم تظهر على الثانى لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما ثقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخيه فى الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقيل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لمحض الضرورة وقيل يكسر تبعا للتنوين لانه اما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به فى شرح الكافية لان الذى حكم عليه بالكسر مع الاضافة هو مالاينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيرافى وغيرهما واختاره فى النكت مصروف مطلقا لانه دخله ماهو من خواص الاسماء ويؤثر فى معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا امامبنى على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو والتنوين معا فلا يمنع منه الا بمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيق (قوله أو دخلت عليه أل) أى معرفة كانت كالتى فى أفعل التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعمى واليقظان أو موصولة كالعواذل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلمية أما على تنكيره قبلها فهى معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على النون للحكاية وتدعين وتسألون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أى كذلك (قوله سمه) أى علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى الا أن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أى ان حذف المتكلم النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافى ان الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقدمر ان جعل الحركات علامة يجرى على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكونى) خبر لمحذوف أى وذلك كاللفظ لم تكونى الخ وترومى نصب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقها محذوف خبر تكونى أى لم تكونى قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أى ظلم وكسرها غير مقيس وان كثر لان مفعل للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كما سيأتى (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم انهم لما أعربوا المثنى والجمع بالحروف أرادوا مثله فى نظيرها من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم وهى ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقى ساكنان معها فيحذف ثانيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبدل ألفا فى الوقف على نحو اذن ثم حذفت للجزم كأحرف العلة ولما حملوا النصب على الجر فى نظيرها من الاسماء لتآخيهما فى اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه فى الفعل المعتل لامكان

ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها فانابت النون فيها عن الحركة التى هى الضمة نحو الزيدان يفعلان فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو الزيدان لم يقوما ولن يخرجا فعلامة الجزم حذف النون من يقوما وعلامة النصب سقوط النون من يخرجا ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار (ص) (وسم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا * والثان منقوص ونصبه ظهر * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر) (ش) شرع فى بيان اعراب المعتل من الاسماء والأفعال فذكر أن ما كان مثل المصطفى والمرتقى يسمى معتلا فأشار بالمصطفى الى ما فى آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورحى وأشار بالمرتقى الى ما فى آخره ياء مكسور ماقبلها نحو القاضى والداعى ثم أشار الى أن ما فى آخره ألف مفتوح ماقبلها يقدر فيه جميع حركات الاعراب الرفع والنصب والجر وأنه يسمى المقصور فالمقصور هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى و بالمعرب المبنى نحو اذا و بقولنا ألف ما آخره ياء.

لامكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد الالف تشبيها بالمثنى وفتحت بعد أختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها و بها يلغز فيقال أى اعراب يفصل من الكلمة بمعمولها أو أى كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع بالنون الخ) أى عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) لا يرد ثبوتها فى الا أن يعفون لأن هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وأن تعفوا وأصله تعفوون بواوين حذفت الاولى وهى لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوبا مع نون التوكيد وجوازا بكثرة مع نون الوقاية و يجوز ادغامها فيها وفكهما وقد قرئ تأمرونى بفك النونين وادغامهما و بنون واحدة والصحيح أنها نون الوقاية لا الرفع و بقلة فيما عدا ذلك كحديث والذى نفسى بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أى لاتدخلون ولا تؤمنون وأصل تحابوا تتحابوا أفاده فى التصريح ومقتضاه جواز ذلك فى السعة لكن فى الهمع وغيره لا يقاس عليه اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تنازع الحرفان فى الفعل فأعمل الثانى وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل ان ثبت أنكم لم تفعلوا فمضى لم فى عدم الفعل واستقبال ان فى اثبات ذلك العدم على حد ان كان قميصه قد فان المعلق عليه اثبات القد لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت فى الفعل وهى معه فى محل جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أى فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيها على أنه يوجبها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الأسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضى يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف كشئ أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أى لفظا من الأسماء والموصول بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفى الصرف مافيه حرف علة أولا أو آخرا أو وسطا ولكل اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أى درج مكارم أو تمييز محول عن الفاعل جمع مكرمة بضم الراء وهى فعل الخير (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير فى قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه أو تأكيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا أجنبى على حد ولا يحزن و يرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفصل فى الآية بمعمول العامل المؤكد لا للمؤكد نفسه و يصح جره تأكيدا للضمير فى فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصرا) أى سمى مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات فى الخيام أى محبوسات على بعولتهن (قوله ينوى) فيه مع قدر تفنن فانهما شئ واحد على المشهور وقيل المنوى مخصوص بالياء و بالالف الاصلية والمقدر بالالف المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجر) الظاهر أن كذا متعلق بيجر على أنه حال من ضميره أو صفة لمصدر محذوف أى يجر جرا مثل ذا فى كونه منويا على أنه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتعذر لأن الالف اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس يتعذر تحريكها الا بقلبها همزة (قوله آخره ألف) أى لينة لا همزة كالخطأ (قوله لازمة) أى لفظا أو تقديرا كالمقصور المنون ولا يرد أن نحو المقرى اسم مفعول من أقرأه الكتاب بابدال الهمزة ألفا يجرى عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لانا نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال فى الياء (قوله فخرج بالاسم الفعل) أى فلا يسمى مقصورا فى الاصطلاح وكذا المبنى وان كان ممنوعا من المد وظهور الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أى لازمة لتخرج ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو القاضي كما سيأتي و بلازمة المثنى حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلازم اذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو الزيدين وأشار بقوله والثان منقوص الى المرتقي فالمنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقي فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرمي و بالمعرب عن المبني نحو الذي و بقوله قبلها كسرة عن التي قبلها سكون نحو ظبي ورمي فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضي قال الله تعالى ياقومنا أجيبوا داعي الله و يقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو وقبلها ضمة نعم ان كان مبنيا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك في المعرب الا في الأسماء الستة في حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين أحدهما ما سمي به من الفعل نحو يدعو و يغزو والثاني ما كان أعجميا نحو سمندو وقمندو (ص) (وأي فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف) (ش) أشار الى أن المعتل من الافعال هو ما كان في آخره واو وقبلها ضمة نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو يرمي أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى (ص) (فالألف انو فيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمي والرفع فيهما انو واحذف جازما * ثلاثهن تقض حكما لازما) (ش) ذكر في هذين البيتين كيفية الاعراب في الفعل المعتل فذكر أن الالف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف ولن يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمي الى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو لن يدعو ولن يرمي وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى أن الرفع يقدر في الواو والياء نحو يدعو و يرمي فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن فما

(قوله يظهر فيه النصب) أي ما لم يكن الجزء الاول من مركب مزجي أعرب كالمتضايفين كرأيت معدي كرب ونزلت قالي قلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء أو منع الصرف كما في الهمع وفي الروض الانف تقول تفرقوا أيادي سبا بسكون الياء وهو حال لجعلهما كالاسم الواحد اهـ نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله

ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعد الهاء اهـ صبان (قوله و يقدر فيه الرفع والجر) أي لثقلهما على الياء وقد ظهرا ضرورة كقوله

لعمرك ما تدري متى أنت جائي * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

وكقول جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضي * ويوما ترى منهن غولا تغولا

(قوله وأي فعل الخ) أي مضارع لأن الكلام في المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولو الا مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لامكان جعله خبر مبتدا محذوف أي أو آخر منه واو الخ فأو لعطف الجملة على جملة كان بتمامها أو اسمها ضمير الشان وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كما في الاشموني أي فهي محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أي لغير ضمير الشان وصرح ذلك الجري على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة ففي كان الشانية ثلاثة أقوال حكاها في النكت وأصحها الاول لان ضمير الشان لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخيرين فهل محل الجملة رفع كمفسرها الفاعل أو لا محل لها يحرر (قوله فمعتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لا حالا من ضميره لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سمي وانظر لم دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الأداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالالف) منصوب بمحذوف يفسره انو لازم له كاقصد أو لابس على حذو زيدا اضربت أخاه ولا يقدر انو لان الالف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أي أحرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف أي الافعال أو ثلاثهن أي الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أي أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أي تؤد حكما أي محكوما به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

فماسودتنى عامر عن وراثة ✽ أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

وقوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط ✽ من داره الحزن ممن داره صول

وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك فى السعة كما مر فى المنقوص (قوله الى أن الثلاث الخ) أى اذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمز كيقرا ويقرى ويوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لأخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف أيضا فى الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف فى الجزم) أى لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها لكن التحقيق مذهب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة و يحذف الحرف عنده لا به فرقا بين المجزوم وغيره وأما ثبوتها مع الجازم فى نحو قوله

وتضحك منى شيخة عبشمية ✽ كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

فضرورة لانها ردالكلمة الى أصلها كما فى سبك المنظوم للمصنف وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة و يحتمل أنه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفى الهمع أنه لغة فجزمه كذلك وخرج عليها قراءة قنبل انه من يتقى و يصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصلى حذفه الجازم و يرده أن حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه نفى لا نهى أى فلست تنسى ✽(تتمة)✽ بقى مما تقدر فيه الحركات ماسكن للوقف أو للادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو للتخفيف كتسكين بارئكم و بعولتهن ورسلنا ومكر السىء و يأمركم و يشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به فى السبع والتبع كالحمدلله والمحكى كالعلم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى فى حال جره خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كياغلاما و يقدر السكون فيما حرك للساكنين كلم يكن الذين وما أدغم فى آخره كلم يشدوما حرك من القوافى كقوله

أغرك منى أن حبك قاتلى ✽ وأنك مهما تأمرى القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون فى الأفعال الخمسة عند تأكيدها كما مر والحروف الثلاثة فى الاسماء الستة اذا وليها ساكن كأبى الرجل وكذا ألف المثنى كغلاما المرأة والواو والياء فى جمع غير المقصور كصالحو القوم والمقيمى الصلاة أما فى جمع المقصور فيحركان للساكن كياء المثنى ولا تحذف لعدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدا والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو فى الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلمى لذهاب صورتها اذ أصله مسلمون لى حذفت النون واللام للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم فرد عليه بأنها تتعذر مادامت الياء فالائق أنه للتعذر نظرا للحال الراهنة كما قدروه فى الفتى للتعذر مع أن أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأى حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ماقبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ماهنا فتدبر هذا والمختار وفاقا لأبى حيان أن اعرابه لفظى لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله أعلم

✽(النكرة والمعرفة)✽

اسما مصدر لنكر وعرف المشدد ومصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلا

الى أن الثلاث وهى الألف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فعلامة الجزم حذف الالف والواو والياء وحاصل ماذكره أن الرفع يقدر فى الواو والالف والياء وأن الجزم يظهر فى الثلاثة بحذفها وأن النصب يظهر فى الواو والياء و يقدر فى الالف (ص)

✽(النكرة والمعرفة)✽

(نكرة قابل أل مؤثرا * أوواقع موقع ماقد ذكرا)

(ش)النكرة مايقبل أل وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع مايقبل أل فمثال ما يقبل أل وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل أل ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما فانك تقول فيه العباس فتدخل عليه أل لكنها لا تؤثر فيه التعريف لانه معرفة قبل دخولها عليه ومثال مايقع موقع مايقبل أل ذو التى بمعنى صاحب نحو جاءنى ذو مال أى صاحب مال فذو نكرة وهى لاتقبل أل لكنها واقعة موقع صاحب

اسمى جنس للاسم المنكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والا لمنعا الصرف ولا يصح أن علميتها لكونهما ترجمة لان مدلولهما حينئذ الالفاظ التى بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب شرح النكرة كما لايخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لامعرفة له كأحد وعريب دون عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشئ من حيث هو والمعرفة لابد لها من تعين ما فى القصد بنحو صلة أو عهد قيل ووجودا كالآدمى اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده أنه يطلق عليه المعارف أيضا كهو وهذا والذى ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور فموجود فمحدث فجوهر فجسم فنام فحيوان فانسان فرجل فعالم و يقاس على ذلك ماشابهه فكمذكور معلوم وشئ لصدق الشئ بالمعدوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب مثلا ومابينهما العموم الوجهى كانسان وأبيض فالظاهر أنهما فى مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه و بعد فلا فائدة فى هذا البحث الا التمرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس فى ضمن الأفراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر فى الكلام وقابل أل خبر وذكره لان المراد اسم قابل أل والاسم يقع على المذكر والمؤنث أو لتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالكلمة قيل أو لكون النكرة صفة لمحذوف مذكر أى اسم نكرة وهو الذى سوغ الابتداء بها ويرده مامر من أنها اسم جنس للمنكر لاوصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشتق بقى أن قابل أل الخ تعريف للنكرة والتعريف ليس محمولا على المعرف لامواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه قبل تصوره وانما هو تفسير له على حذف أى التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء زيد أبو عبدالله لاخبر عنه حتى يحتاج الى مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشئ انما يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلى تفسيره وهذا معنى ماقيل انه تصوير لا تصور ولو سلم عدم حمله أصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانهما مبتدأ وخبر صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطأة مايصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعى (قوله مؤثرا) حال من المضاف اليه وهو أل لان المضاف اسم فاعل يقتضى العمل فى الحال (قوله مايقبل أل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب وأفعل من فانها نكرات مع أنها لاتقبل أل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءنى رجل فأكرمته فانها معارف مع أن الاولين يقبلان أل والثالث واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول أن الحال ومامعه يقبل أل فى الافراد ولا يضر عدم قبولها فى تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثانى أن يهود ومجوس لايقبلانها الا اذا كانا جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا وحينئذ يمنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لايقبلها الا رجل بالتنكير فتدبر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير أل عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحارث فان أل فيهما مؤثرة للمح أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحرث لا للتعريف (قوله ومثال مايقع) منه أيضا ماتوغل فى الابهام كأحد وعريب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعله لم يسمع دخول أل عليها فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما تضمن الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل فيها موصولة لامعرفة وهى بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

وادخال أل عليهما لحن عند الجمهور لاضافتهما معنى وتنوينهما بدل عنها وكذا أسماء الافعال النكرات لوقوع صه مثلا موقع سكوتا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله وصاحب يقبل أل) أى المعرفة لان المراد به الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغيره معرفة) أفرد الضمير لارادة المذكور لا لان العطف بأو لانها تنويعية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضى الافراد وفى الاخبار قلب لان المعرفة هى المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهما بالحد لما فى التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه وعالله بما لم يسلم له وقد عرف كثير النكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما وهو الاصح خلافا لمن أثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا أل كمن وما (قوله كهم وذى الخ) لم يرتبها الضيق لنظم وقد رتبها فى الكافية بقوله

فضمر أعرفها ثم العلم * فذو اشارة فموصول متم فذو أداة فمنادى عينا * فذو اضافة بها تبينا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لذكرها فى أبوابها وذكر سحر فيما لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ماهنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الاضافة المقدرة والباقى بأل مقدرة لكن اختار فى التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لا بأل فليس مما هنا * واعلم أن الجلالة أعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الاصح لا العلم ولا الاشارة وأعرفه ضمير المتكلم فالمخاطب فالغائب السالم من الابهام بأن يتقدمه اسم واحد كما فى التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو فأكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كما فى التسهيل أما الجنسى فالظاهر أنه دون الجميع وأما المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف مطلقا وعند الاكثر الا المضاف للضمير فكالعلم لانه يوصف به كمررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعا للفراء والشلوبين وقال المصنف انه الصحيح نعم على قول الناظم ينتقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف اليه مطلقا لاكتسابه التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق بأى غلمانه ففيه ابهام عن زيد (قوله والذى) مقتضاه أنه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومها له وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله فما للذى الخ) لما فاته ترتيبها ذكرا رتبها تبويبا لكن فاته أن يترجم للضمير كاخوته والفاء فصيحة كما لا يخفى وما مفعول أول اسم والظرف صلتها أى فما وضع لذى غيبة الخ أى لمفهومه الكلى بناء على قول السعد ان المضمرات ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليات وضعا جزئيات استعمالا فهو مثلا موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد بخصوصه كزيد أو المعنى فما وضع لأفراد ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعا واستعمالا فهو موضوع لكل فرد فرد مما يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى يعم تلك الأفراد لتعذر أن يحيط الواضع على أنه من البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون بعضها أعرف من بعض كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعا واستعمالا وليست معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله كأنت) جره بالكاف لقصد لفظه وليس من انابة ضمير الرفع عن ضمير الجر كما توهم (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبا أو من الاضمار وهو الاخفاء لكثرة استتاره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالبا

وصاحب يقبل أل نحو الصاحب (ص)
(وغيره معرفة كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى) (ش) أى غير النكرة المعرفة وهى ستة أقسام المضمر كهم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمحلى بالالف واللام كالغلام والموصول كالذى وما أضيف الى واحد منها كابنى وسنتكلم على هذه الاقسام (ص)
(فما لذى غيبة او حضور كأنت وهو سم بالضمير) (ش) يشير الى أن الضمير

وهى التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا و يسميه الكوفيون كناية ومكنيا أى كنى به عن الظاهر اختصارا (قوله مادل على غيبة) أى لفظ جامد وضع لذى غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب فى نحو ذاك وآخر نحو أنت واياه وضمير الفصل عند البصريين فانها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لا لذيهما وخرج أيضا مافيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو ياز يد فان الحضور فى ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا لمطلق حضور فخرج أسماء الاشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعا وانما لزمها من كونها لا يشار بها الا لحاضر و بايقاع ما على الاسم الجامد خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالمتكلم شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه و بالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به و بالغائب ما تقدم له ذكر أى مرجع وهذه ليست كذلك و بهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعة للغائب لانها لم يتقدم ذكرها والاصح أنها وضعت لمسماها المعين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها فى كل منهما حقيقة واعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا ولو بمادته كاعدلوا هو أقرب أى العدل المفهوم من اعدلوا أو معنى بأن يعلم من السياق نحو ولأبو يه لكل واحد أى الميت بقرينة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أى الشمس بقرينة ذكر العشى والا لهاء عن ذكر ر به أى صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الا فى ست مسائل جعلوها فى حكم التقدم لنكات خاصة بها كالاجمال ثم التفصيل وهى ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنازعين كما ستبين فى أبوابها والضمير المبدل مفسره كضر بته زيدا واللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ماهى الاحياتنا الدنيا وقولهم هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة وقيل من باب ضر بته زيدا فجملة تقول وتحمل خبره وفى الهمع أنه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أى عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر اه وجعله الدمامينى لنفس السابق مع حذف مضاف أى من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن ما لانها هى المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو (قوله ما لا يبتدا) أى به فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولئلا يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا يبتدأ به الخ مع بقائه على حالته الاولى فخرج ضمير ضر بتهما وضر بتهم وضر بتهن فانه اذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلو أريد بقاؤه مفعولا قيل اياهما ضر بت لا هما فتدبر (قوله الا) مفعول يلى لقصد لفظه واختيارا نصب بنزع الخافض أى فى الاختيار والمراد ما يعم الا الاستثنائية والوصفية وهى التى بمعنى غير كما فى شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل للمتكلم والمجرور بابنى وللمخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسليه (قوله المضمر) أى من حيث هو ينقسم الخ وهل المتصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فمالى عوض الخ) لى خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والا ه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كأبدا الا أنه مختص بالنفى وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل و بعد وسمع فيه حينئذ الكسر والفتح فان أضيف نصب كلا أفعله عوض العائضين كأبد الآبدين وفى القاموس ما رأيته عوض فاستعمله فى الماضى (قوله ومانبالى الخ) ما الاولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا للعينى لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وجملة أن لا يجاورنا الخ مفعول نبالى وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفى أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياك أى لا نبالى بعدم

مادل على غيبة كهو أو حضور وهو قسمان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثانى ضمير التكلم نحو أنا (ص)

(وذو اتصال منه ما لا يبتدا
ولا يلى الا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابنى أكرمك
والياء والها من سليه ما ملك)

(ش) المضمر البارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذى لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد الا فى الاختيار فلا تقول ما أكرمت الاك وقد جاء شاذا فى الشعر كقوله

أعوذ برب العرش من فئة بغت
على فمالى عوض الاه ناصر

وقوله

ومانبالى اذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاورنا الاك ديار

مجاورة

(ص) (وكل مضمر له البنا يجب * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) (ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها بالحرف فى الجمود ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع واذا تقرر أنها مبنية فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحو أكرمتك ومررت بك وانه وله فالكاف فى أكرمتك فى موضع نصب وفى بك فى موضع جر والهاء فى انه فى موضع نصب وفى له فى موضع جر ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو نا واليه أشار بقوله (ص) (للرفع والنصب وجر نا صلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح) (ش) أى صلح

لفظ نا للرفع نحو نلنا وللنصب نحو فاننا وللجر نحو بنا ومما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربى ومثال النصب أكرمنى ومثال الجر مر بى ويستعمل فى الثلاثة أيضا هم فمثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمتهم ومثال الجر لهم وانما لم يذكر المصنف الياء وهم لانهما لا يشبهان نا من كل وجه لان نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهى ضمير متصل فى الاحوال الثلاثة بخلاف الياء فانها وان استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة لانها فى حالة الرفع للمخاطب وفى حالتى النصب والجر للمتكلم وكذلك هم لانها وان كانت بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فليست مثل نا لانها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل (ص) (وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما) (ش) الالف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثال المخاطب اعلما واعلموا واعلمن ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لان هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل انما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا

(ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل

مجاورة سواك أيتها المحبوبة اذا كنت أنت جارتنا وفى نسخ وما علينا أو وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك واذا تأملت فى معنى البيت وجدت الا بمعنى غير لا استثنائية فتكون فى محل نصب على الحال والكاف فى محل جر بالاضافة لا مستثنى كما قاله أرباب الحواشى والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما فى شرح الجامع (قوله وكل مضمر الخ) لما كان تقسيمها الآتى بحسب مواقع الاعراب يوهم اعرابها دفعه بذلك فى ابتدائه ليعلم أن الجر وغيره لمحالها فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعى لانه لا يفيد هذه الكلية فأشار هنا الى أن هذا الشبه فى بعضها والباقى محمول عليها أو ان له عللا أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أى فى الصورة ولو مع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن فى المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار الى المجرور والمنصوب فى هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قسما كما سيأتى والى المرفوع فيما بعده وانما أخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذى لا يكون فى المنفصل أصلا فتدبر (قوله فى الجمود) هذا أحد أوجه أربعة فى التسهيل ثانيها الشبه الوضعى فى بعضها وحمل الباقى عليه ثالثها الشبه الافتقارى لافتقار دلالتها الى المرجع أو الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعانى كالحرف اه وقال ابن غازى للشبه المعنوى لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهى من معانى الحروف الجزئية كأحرف المضارعة واللواحق فى اياى واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولا تثنى الخ) وأما نحو هما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى اشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا الخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا فى نحو أعجبنى كونى مسافرا الى أبى فان الياء فى الجميع ضمير متصل لمعنى واحد ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى بالسكون وجر فى الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحلها الاصلى بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما نا فمشتركة بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهذا مع قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره فى باب العطف وأشار بهذه الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء فى نحو ضربت ضربتما الخ وياء المخاطبة فى تضربين ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أى مع الافعال أما فى نحو ضاربان وضاربون فحرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب لكفاه لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثال كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه فى تقسيمه بحسب الاعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لانه عمدة فلا بد منه لفظا أو تقديرا وأما غيره ففضلة لا داعى الى تقديره اذا عدم من اللفظ الا لربط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح فى أن المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيه وهو الاصح لا من المنفصل كما قيل

أوافق نغتبط اذتشكر)(ش) ينقسم الضمير الى مستتر و بارز والمستتر الى واجب الاستتار وجائزه والمراد بواجب الاستتار مالايحل محله الظاهر و بجائز الاستتار مايحل محله الظاهر وذكر المصنف فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير أربعة الاول فعل الامر للواحد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير لايجوز ابرازه لانه لايحل محله الظاهر فلاتقول افعل زيد فأما افعل أنت فأنت تأكيد للضمير المستتر فى افعل وليس بفاعل لافعل (٥٦) لصحة الاستغناء عنه فتقول افعل فان كان الامر لواحدة أولاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو اضربى واضربا واضربوا واضربن الثانى الفعل المضارع الذى فى أوله الهمزة نحو أوافق التقدير أنا فان قلت أوافق أنا كان أنا تأكيدا للضمير المستتر الثالث الفعل المضارع الذى فى أوله النون نحو نغتبط أى نحن الرابع الفعل المضارع الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد نحو تشكر أى أنت فان كان الخطاب لواحدة أولاثنين أو جماعة برز الضمير نحو أنت تفعلين وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون وأنتن تفعلن هذا ماذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير ومثال جائز الاستتار زيد يقوم التقدير هو وهذا الضمير جائز الاستتار لانه يحل محله الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه وكذا كل فعل أسند الى غائب أو غائبة نحو هند تقوم وما كان بمعناه نحو زيد قائم أى هو (ص)

(وذوارتفاع وانفصال أناهو * وأنت والفروع لاتشتبه)

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر و بارز وسبق الكلام فيه فى المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولايكون مجرورا وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثناعشر أنا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين أو المخاطبتين وأنتم للمخاطبين وأنتن للمخاطبات وهو للغائب وهى للغائبة وهما للغائبين أو الغائبتين وهم للغائبين وهن للغائبات

اذلايبتدأ به ولايلى الا بل لاينطق به أصلا واختار فى الجامع أنه واسطة لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم فى جواب الامر ونغتبط بالغين المعجمة بدل منه (قوله ينقسم الضمير) أى المتصل لمامر والمراد بالبارز ماله وجود فى اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف فى نحو الذى ضربت لامكان النطق به أما المستتر فأمر عقلى لايمكن النطق به أصلا وانما يستعيرون له المنفصل فى قولهم تقديره أنت مثلا للتقريب كمامر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بلاقرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلابد له من القرينة (قوله مايحل محله الظاهر) أى بأن يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام أبوه وماقام الاهو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ لايقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطلقا لاينطق به أصلا لانه أمر عقلى وحينئذ فتسمية هذا جائزا ومقابله واجبا مجرد اصطلاح لامشاحة فيه فاندفع ماللموضح هنا أفاده سم (قوله للواحد) سيذكر محترزه والمخاطب لبيان الواقع ولم يذكر نهى الواحد لدخوله فى المبدوء بالتاء (قوله لايجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال فى مقابله الآتى كما يعلم ممامر (قوله فى أوله الهمزة) الاولى حذف فى (قوله نحو تشكر) الأفيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو هند تشكر ليكون المتن ممثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول المخاطب بافعل (قوله هذا ماذكره الخ) بقى مما يجب استتاره كما فى التوضيح وشرحه مارفع بفعل الاستثناء أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل أمر لمفرد كان أولا كنزال يازيد ويا هند ويازيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فعله فى الامر نحو فضرب الرقاب أو بأفعل التفضيل اه ولايرد أن الاخير يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل اجماعا وفى غيرها على لغة قليلة كما سيأتى لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار قطعا كما سيمثل له الشارح بزيد قائم لانه يخلفه الظاهر باطراد كزيد قائم أبوه وعدم صحة بروزه لايضر كما علم ممامر خلافا لمن وهم فيه وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا افعل كل فعل الخ) أى مضارعا كان أو ماضيا الا فعل الاستثناء والتعجب فانهما لغائب مع وجوب الاستتار فيهما لجريان الثانى مجرى المثل فلايغير ولئلا يفوت حمل الاول على الا فى تلو المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أى الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هى له كما مثله أولا وخرج بالمحضة ماغلبت عليها الاسمية كالاجرع والابطح فلاضمير فيها أصلا لدلالتها على مجرد الذات و بقى من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيهات (قوله وذوارتفاع) أى محلا كمامر وهو خبر مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاها الفارضى لالمجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف أى كذلك ولم نعطفها على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لاتكون بالاصالة الا مرفوعة وأما ورودها غير مرفوعة فانما هو بالنيابة عن ضمير الجر نحو ماأنا كأنت ولاأنت كأنا لقبح اللفظ معه أو النصب نحو * ياليتنى وهما نخلو بمنزلة * للضرورة ويكثر نيابتها فى التوكيد كرأيتك أنت ومررت بك أنت كما سيأتى وأما نداؤها فى نحو يا أنت فشاذ (قوله أنا للمتكلم الخ) المختار عند البصريين ان الضمير

(ص)(وذوانتصاب فى انفصال جعلا * اياى والتفريع ليس مشكلا) (ش) أشار فى هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثناعشر اياى للمتكلم وحده وايانا للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه واياك للمخاطب واياك للمخاطبة واياكما للمخاطبتين أو المخاطبين واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياه للغائب واياها للغائبة واياهما للغائبين أو الغائبتين واياهم للغائبين واياهن للغائبات

(ص)

(وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اذا تأتى أن يجىء المتصل)

(ش) كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه الى المنفصل الا فيما سيذكره المصنف فلا تقول فى أكرمتك أكرمت اياك لانه يمكن الاتيان بالمتصل فتقول أكرمتك فان لم يمكن الاتيان بالمتصل تعين المنفصل نحو اياك أكرمت وقد جاء الضمير فى الشعر منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض فى دهر الدهارير

(ص)

(وصل أوافصل هاء سلنيه وما * أشبهه فى كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا * أختار غيرى اختار الانفصالا)

(ش) أشار فى هذين البيتين الى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان أن يؤتى به متصلا فأشار بقوله سلنيه الى ما يتعدى الى مفعولين الثانى منهما

فيه وفى فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب ولواحقها لتبيين المثنى وغيره وان الهاء فى هما وهم وهن هى الضمير وحدها ولواحقها لتبيين الحال فأن والهاء مشتركان بين المفرد وغيره واللواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى فى هن علامة النسوة والثانية كالواو فى هم وفى الفارضى أن الواو حذفت من أنتم تخفيفا ولذا عادت فى ضربتموه لأن الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتكون النون الثانية من أنتن فى مقابلتها وأما هو وهى فكلهما الضمير كما مر فى البناء وخالف الكوفيون فى الجميع (قوله وذوانتصاب) مبتدأ خبره جعل وفى انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضمير النائب عن الفاعل واياى مفعوله الثانى ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن والصحيح أن الضمير ايا فقط ولواحقها حروف تبين المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار فى هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف فى قوله وذواتصال الى هنا أن الضمير خمسة أنواع لذكره الرفع والنصب فى كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما للمفرد المذكر أو المؤنث أو لمثناهما أو لجمع الذكور أو الاناث وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجملة ستون ولا تخفاك أمثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهى أضرب ونضرب وتضرب وتضربين ولم يعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتحد مضارع الغائب مع ماضيه فى صورة المقدر وكذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضى وكذا اضربى مع تضربين وانما حمل الضمير فى الامر على المضارع دون العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لا يجىء المنفصل الخ) أى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث يتعذر اما للضرورة كبيت الشارح أو لتقدمه على عامله كاياك نعبد أو لحصره كالا تعبدوا الا اياه وقوله أنا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى أو لكون عامله محذوفا كاياك والشر أو معنويا كأنا عبد أنيم وأنت مولى كريم أو حرف نفى نحو ماهن أمهاتهم أو فصل من عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول واياكم أو ولى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

أو لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما فى التصريح (قوله بالباعث الخ) متعلق بحلفت فى بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه وحذف نظيره من الآخر على حد * بين ذراعى وجبهة الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من الاموات والدهارير أول الدهر فى الزمن الماضى لا واحد له من لفظه ويقال دهور دهارير أى مختلفة كما فى القاموس وفسرها التصريح بالشدائد لكن المناسب هنا الاول وفى الصحاح دهر دهارير أى شديد كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء (قوله هاء سلنيه) تنازعه الفعلان قبله فأعمل فيه الثانى لا الاول كما قيل والا لأضمر فى الثانى لما سيأتى الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثانى لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا كالاستثناء من قوله وفى اختيار الخ لا مناقض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح فى حله الى أنه على حذف مضاف وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبه سلنيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمونى ما واقعة على ضمير والهاء فى أشبهه عائدة لهاء سلنيه أى وكل ضمير أشبه هاء سلنيه فيما سيأتى سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدرهم أنا معطيكه ومعطيك اياه

ليس خبرا في الأصل وهما
ضميران نحو الدرهم
سلنيه فيجوز لك في هاء
سلنيه الاتصال نحو سلنيه
والانفصال نحو سلني اياه
وكذلك كل فعل أشبهه
نحو الدرهم أعطيتكه
وأعطيتك اياه وظاهر
كلام المصنف أنه يجوز في
هذه المسئلة الاتصال
والانفصال على السواء
وهو ظاهر كلام أكثر
النحويين وظاهر كلام
سيبويه أن الاتصال فيها
واجب وأن الانفصال
مخصوص بالشعر وأشار
بقوله في كنته الخلف انتمى
الى أنه اذا كان خبر كان
وأخواتها ضميرا فانه يجوز
اتصاله وانفصاله واختلف
في المختار منهما فاختار
المصنف الاتصال نحو كنته
واختار سيبويه الانفصال
نحو كنت اياه تقول الصديق
كنته وكنت اياه وكذلك
المختار عند المصنف
الاتصال في نحو خلتنيه
وهو كل فعل تعدى الى
مفعولين الثاني منهما خبر
في الأصل وهما ضميران
ومذهب سيبويه أن المختار
في هذا أيضا الانفصال
نحو خلتني اياه ومذهب
سيبويه أرجح لانه هو
الكثير في لسان العرب
على ما حكاه سيبويه عنهم
وهو المشافه لهم قال الشاعر

(قوله ليس خبرا) صادق بكون العامل ليس ناسخا أصلا كسأل أو ناسخا لأحد الضميرين فقط كاذ يريكهم الله في منامك قليلا الآية فان أرى الحلمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا في الأصل فالآية من باب سلنيه لا خلتنيه لأن النسخ المعتبر في خلتنيه للضميرين معا فتعبير الشارح أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخا (قوله وهما ضميران) أي أولهما أعرف كما يفيده المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخرج بكونهما مفعولين ما اذا رفع أولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الأعرف كضربتك وضربونا لأن الفصل انما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا اذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا أو مجرورا كعجبت من ضربيك وضربي اياك اذ الياء فاعل المصدر مجرور بالاضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون الا مستترا كأنا الضاربك والضارب اياك بناء على أن الكاف مفعول لا مضاف اليه والا تعين الوصل لأن المجرور لا يكون الا متصلا اهـ صبان وكذا يجب الوصل في أنا ضاربه بلا أل لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل كضارب اياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي ان موضوع المسئلة الضميران فلو بدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيته زيدا فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلنيه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسألكموها اذ يريكهم الله كما مر هذا في الفعل أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المعمولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكها بشيء يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أي الأرقاء ولو شاء لملكهم اياكم والشاهد في الاولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعرف ولو وصل لقال ملككموهم بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضميرا الخ) سكت عن اسمها فأفاد أنه لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناظم نحو الصديق كانه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية وجزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليسي وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل كجاءوا ليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الا وتفارق هذه المسئلة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخ لهما معا (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لانه الاصل ولكثرته نظما ونثرا في الفصيح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الاسود لعبده

دع الخمر يشربها الغواة فانني * رأيت أخاها مغنيا بمكانها
فان لا يكنها أو تكنه فانه * أخوها غذته أمه بلبانها

ومراده بأخيها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله اذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعرا كقوله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يجئ نثرا الا في الاستثناء ومر مثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما (قوله وهما ضميران) أي أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلنيه الا بالنسخ واذا كان أولهما أخص فلا بد من تغايرهما معنى كما هو ظاهر ولا يحتاج جعل الاخبار فيهما من باب شعري شعري الا في اتحاد الرتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي وانما وصل أولهما لقربه من الفعل وان كان حق المبتدا كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه

اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ماقالت حذام (ص) (وقدم الاخص فى اتصال * وقدمن ما شئت فى انفصال) (ش) ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فان اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فان كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتكه

وأعطيتنيه فتقدم الكاف والياء على الهاء لانهما أخص من الهاء لان الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول أعطيتهوك ولا أعطيتهونى وأجازه قوم ومنه مارواه ابن الاثير فى غريب الحديث من قول عثمان رضى الله تعالى عنه أراهمنى الباطل شيطانا فان فصلت أحدهما كنت بالخيار فان شئت قدمت الأخص فقلت الدرهم أعطيتك اياه وأعطيتنى اياه وان شئت قدمت غير الاخص فقلت أعطيته اياك وأعطيته اياى واليه أشار بقوله وقدمن ماشئت فى انفصال وهذا الذى ذكره ليس على اطلاقه بل انما يجوز تقديم غير الاخص فى الانفصال عند أمن اللبس فان خيف لبس لم يجز فان قلت زيد أعطيتك اياه لم يجز تقديم الغائب فلا تقول زيد أعطيته اياك لانه لا يعلم هل زيد آخذ أو مأخوذ (ص)

(وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا * وقد يبيح الغيب فيه وصلا) اذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا فى الرتبة كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فانه يلزم الفصل فى أحدهما فتقول أعطيتنى اياى وأعطيتك اياك وأعطيته اياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتنينى ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه نعم ان كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما

الفضلة فرجع الى أصل الخبر بخلاف كنته فلم يحجزه الا ضمير رفع كجزء الفعل فأشبه هاء ضربته فرجع الى أصل الضمير من وصله بعامله (قوله اذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هى الزباء وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطىء فى قول تقوله ولذا صار هذا الشعر مثلا لمن يقدم قوله على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أى فى المسائل الثلاث كما فى الاشمونى دون غيرها وضابطه أن يرفع أحد الضميرين فى غير باب كان كضربونا فاسئلونا فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان كان أنقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الامرين مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما أشبهه يصدق بأى شبه ولو فى غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتهوك) أى ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب الفصل لتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كالمبرد وكثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح (قوله أراهمنى الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطانا ثالث قال ابن الاثير وفيه شذوذان الوصل وترك الواو لان حقه أراهمونى كرأيتموها (قوله كنت بالخيار) من هذا مع ماقبله يعلم جواز الامرين حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما عدم العلم بشىء فاجمال لا لبس (قوله وفى اتحاد الرتبة الخ) قال سم أى فى باب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه وكذا اقتصر الاشمونى فى التمثيل عليهما ومقتضى ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككنتنى بضم التاء وكنتك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعرى شعرى كما سيأتى ورد بما يؤيده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ انما هو لتوالى المثلين مع ايهام كون الثانى تأكيدا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومنه فى الغيبة حديث ان يكنه الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين فى هذا مختلف فيسوغه بخلاف ماقبله لما سيأتى أن كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضا مر عن الاشمونى أن تقديم الاخص واجب فى الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الا أن يراد تقديمه عند وجوده فليتأمل ويحرر (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أى فى اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أى بحسب الاصل وان كانا فى ذلك التركيب لمتكلم واحد أو مخاطب واحد اذ لا يمكن اتحاد رتبتهما فى التكلم والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفى نسخ لمتكلم أو مخاطب غائب وهى ظاهرة واذا اتحد مدلول الضميرين كان الاخبار فى خلتك اياك على حد شعرى شعرى (قوله واختلف لفظهما) أى فى الافراد والتذكير أو ضدهما كمناله ونحوهم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها سواء تباعد الهاآن كما ذكر أم تقاربا نحو أعطاهوها وأعطاهاه الا أن الفصل حينئذ أجود تخلصا من قربهما اذ ليس بينهما الا حرف واحد بخلاف مامر وانما اشترط الاختلاف لدفع توالى المثلين وايهام التأكيد وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة اذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن فى الخطاب أو التكلم لانهما حينئذ لشىء واحد اذ لا يقال علمتان ولا

واليه أشار بقوله فى الكافية * مع اختلاف ماونحو ضمنت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * ور بما أثبت هنا البيت فى بعض نسخ الالفية وليس منها وأشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا فى موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
اياهم الأرض فى دهر الدهارير

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم
نون وقاية وليسى قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمنى ويكرمنى وأكرمنى وقد جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر

عددت قومى كعديد الطيس
اذ ذهب القوم الكرام ليسى

واختلف فى أفعل التعجب هل تلزمه نون الوقاية أم لا فتقول ما أفقرنى الى عفو الله وما أفقرى الى عفو الله عند من لم يلتزمها فيه والصحيح أنها تلزم (ص)

(وليتنى فشا وليتى ندرا
ومع لعل اعكس وكن مخيرا

ظننتكماك (قوله واليه أشار) أى لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هنا بتنكير وصل أى يبيح الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله فى الكافية) مثله فى النكت وفى ابن الميت أنه سهو وانما هو فى الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولاضطرار سوغوا فى ضمنت * اياهم الارض لحقق ماثبت

(قوله ور بما أثبت) أى بعد قوله وفى اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أى المتكلم بقرينة وليسى وليتنى فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالتزم أو حال من يا النفس ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل انما تجوز براجحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتنى فشا الخ أو تمتنع وهو ما عدا ذلك وفى التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدى أيضا كدراكنى وعليكنى وحكى الفراء مكانكنى أى انتظرنى لكن صرح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتقيها خفاء الاعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضايفين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقونى ولو حذفت لقيل صادقى بكسر القاف وشد الياء وقوله

وليس بمعيينى وفى الناس ممتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثانى قوله ﷺ غير الدجال أخوفنى عليكم روى بلا نون وبها أى أخوف الامور التى أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أى أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أى وتدغم فيها نون الرفع فى الافعال الخمسة أو تفك كتأمرونى وتحاجونى وقد تحذف احداهما تخفيفا والصحيح أنها نون الرفع لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها نائبة عن الضمة التى تحذف تخفيفا وشذ حذفها مع فعل الاناث ولا فرق فى الفعل بين الماضى المتصرف وغيره كذرنى ويذرنى وكخلانى وعدانى وحاشانى اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الندامى ماعدانى فاننى * بكل الذى يهوى نديمى مولع

فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاى (قوله لانها تقى الفعل) أى الصحيح وحمل عليه نحو دعى ورمى طرد اللباب وقوله الكسر أى الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجر فى الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذى قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيهما كالذى للتخلص من الساكنين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تقى لبس ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث فى نحو أكرمنى وأكرمى وحمل الماضى والمضارع على الامر ودخلت فى غير الفعل لتقى تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أى لشبهها بالحروف الآتية فى الجمود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصا يهدده عليه رجلا ليسنى[1] أى ليلزم رجلا غيرى (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذ ظرف زمان لعددت أو للمفاجأة والمعنى عددت قومى كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأنى ذهابهم سواى واسم ليس مستتر وجوبا والياء خبرها أى ليس الذاهب اياى ففيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرنى) من فقر بالكسر أى افتقر لا من افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله عند من لم يلتزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فالتزمها النون كما عند البصريين

---

(١) قوله عليه رجلا الخ فيه نيابة اسم الفعل عن المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما ينوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التى هى حرف غيبة كالكاف فى هاك حرف خطاب والفاعل مستتر اه منه.

في الباقيات واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فذكر ليت وأن نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله كمنية جابر اذ قال ليتي * أصادفه وأفقد جل مالي والكثير في لسان العرب ثبوتها و به ورد القرآن قال الله تعالى ياليتني كنت معهم وأما لعل فذكر أنها بعكس ليت فالصحيح تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعلي أبلغ الاسباب و يقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعيراني القدوم لعلني
أخط بها قبرا لأبيض ماجد

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات أي في باقي أخوات ليت ولعل وهي ان وأن وكأن ولكن فتقول اني وانني وأني وأنني وكأني وكأنني ولكني ولكنني ثم ذكر أن من وعن تلزمهما نون الوقاية فتقول مني وعني بالتشديد ومنهم من يخفف النون فتقول مني وعني بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر

أيها السائل عنهم وعني
لست من قيس ولا قيس مني

(ص)

(وفي لدني لدني قل وفي
قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي)

(ش) أشار بهذا الى أن الفصيح في لدني اثبات النون كقوله تعالى قد بلغت من لدني عذرا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدني بالتخفيف والكثير في قد وقط ثبوت النون نحو قدني وقطني ويقل الحذف نحو قدي وقطي أي حسبي وقد اجتمع الحذف والاثبات في قوله * قدني من نصر الخبيبين قدي *

البصريين (قوله الا ندورا) ظاهره جوازه اختيارا وهو أحد قولي الناظم والثاني قصره على الضرورة (قوله كمنية جابر الخ) قبله * تمنى مزيد يد زيدا فلاقى * أخا ثقة اذا اختلف العوالي كمنية الخ كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فلما القياه طعنهما وهو بافقال ذلك والعوالي الرماح والمنية التمني (قوله والكثير ثبوتها) أي لشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجر في بعض الاحيان وتوالي الامثال في بعض لغاتها وهو لعن بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خير في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالي الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجريد ليت فقوله اعكس أي في مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أي أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله فتقول اني وانني) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالي الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذفت الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف في أنا بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الروداني اهـ صبان (قوله تلزمهما) أي لتحفظ بناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بني على غيره (قوله من قيس) يروى بلا صرف على ارادة القبيلة ومصروفا لارادة أبيها (قوله وفي لدني) متعلق بقل خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق بيفي خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه أعمال المصدر مؤخرا ومحلى بأل والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقد وأيضا الى قلة الحذف فيهما كلدني فيفي من الوفاء بمعنى يأتي لا من النفي (قوله بالتخفيف) هي لنافع ولم تجعل نونها للوقاية لحقت لد بالسكون لضم الدال في الآية ولا لد بالضم وهما لغتان في لدن لان هذه يقال فيها لدي بلا نون كما قاله سيبويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصريح كلام سيبويه هذا ان لد بلا نون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أي حسبي) تفسير لكل من قدي وقطي على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسن كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي كما في المغني أو كفي كما استقر به الدماميني لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يكسران وقد يعربان كما في الروداني (قوله قدني من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملحد * والخبيبين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقة فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروي والياء اشباع لا للمتكلم مرجوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط و يزوى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرها بلا ياء و بها وقطني بالنون وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها المراد أنه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(اسم يعين المسمى مطلقا * علمه كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق)

(ش) العلم هو الاسم الذى يعين مسماه مطلقا أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة فالاسم جنس يشمل النكرة والمعرفة ويعين مسماه فصل أخرج النكرة وبلا قيد أخرج بقية المعارف كالمضمر فانه يعين مسماه بقيد التكلم كأنا أو الخطاب كأنت أو الغيبة كهو ثم مثل الشيخ بأعلام الاناسى وغيرها تنبيها على أن مسميات الأعلام للعقلاء وغيرهم من المألوفات فجعفر اسم رجل وخرنق اسم امرأة من شعراء العرب وهى أخت طرفة بن العبد لأمه وقرن اسم قبيلة وعدن اسم مكان ولاحق اسم فرس وشذقم اسم جمل وهيلة اسم شاة وواشق اسم كلب (ص)

(واسما أتى وكنية ولقبا * وأخرن ذا ان سواه صحبا)

(ش) ينقسم العلم الى ثلاثة أقسام الى اسم وكنيه ولقب والمراد بالاسم هنا ماليس بكنية ولا لقب كزيد وعمرو وبالكنية ما كان فى أوله أب أو أم كأبى عبد الله وأم الخير و باللقب ما أشعر بمدح

﴿ العلم ﴾

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت فى البحر كالاعلام وقول الخنساء
وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم فى رأسه نار
وعلى الراية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتى والظاهر أن النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه فيصلح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بما سيأتى (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حد مل ءعين حبيبها فان عاد الى اسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر فبمعنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل يعين أو صفة لمصدر محذوف أى تعيينا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المعجمة والنون علم للمرأة الآتية منقول من ولد الارنب كما فى قوله * لينة المس كمس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا لفظه وانما منعه لحكاية أصله أو لملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم كلبهم حيث ذكر سبعة أعلام وثمنهم بالكلب (قوله يعين مسماه) أى يدل على تعينه لا انه يحصله له لان المسمى لا يكون الا معينا والمراد ما يعم التعيين الخارجى والذهنى معا كغالب علم الشخص أو الذهنى فقط كعلم الجنس لما سيأتى و بعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع لمجموع من وجد وسيوجد فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أى بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقى المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماها لكن بواسطة قرينة اما معنوية كالتكلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادى أو لفظية كالصلة فى الموصول وأل فى مدخولها والظاهر أن منها الاضافة فى غلام زيد أو حسية وهى الاشارة بنحو الاصبع فى اسم الاشارة فتعين المدلول انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يرد أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أى كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب نهارى وان انحصر فى الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع (قوله أو الغيبة) أى معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشئ المتقدم بعينه وان أبهمت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والاوضح حذف المسميات وفى نسخ العقلاء بأل وهى ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا فى العلم الشخصى أما الجنسى فانما يكون غالبا لغير المألوف كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مألوفا كأبى المضاء للفرس وأبى الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة و بالفاء ممدودا للاحمق وهيان بن بيان بشد الياء فيهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان المجهول صعب خفى لا هين بين وفى المحكم يقال ما أدرى أى هى بن بى هو أى أى الناس هو وقال ابن هشام وكأنهم جعلوه لعدم الشعور به كما لا يؤلف وكذا أبو الدغفاء لنفرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة) بفتح المهملة والراء كما فى القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء واليها ينسب أويس القرنى رضى الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتحتين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أى لمعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله وشذقم) قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة جمل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أتى الخ) أى أتى العلم حال كونه اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم فى التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان فى أوله) أى علم مركب تركيب اضافة فى أوله أب الخ لا نحو أبو زيد قائم مسمى به لانه تركيب اسناد أو لان المركب الاضافى فيه جزء علم (قوله أب أو أم) أى أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد وفى التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الاهانة اه ومقتضاه أن اشعاره مقصود فى وضعه العلمى من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعا ويلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد أن نحو يد اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقبا نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقبا أفاده يس واعلم أن المفهوم من كلام الاقدمين كما فى الروداني ان الاسم ماوضع للذات ابتداء كائنا ما كان ثم ماوضع بعده فان كان مصدرا بأب مثلا فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعرا فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفى السجاعى عن سم أن الكنية واللقب يجتمعان فى نحو أبى الفضل وتنفرد الكنية فى أبى بكر واللقب فى مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر فى اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ماحكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى فاجاب بأنه اسمه لا كنيته أى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن ماوضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجا عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا أن يجعل اسما ثانيا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كابى الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم فى أم كلثوم اسمها كنيتها دون ماقبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الا أن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه وأمه بنت كسرى سبيت مع أختيها فى فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبى بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهدا وعلما وكانوا يرغبون عن التسرى فرغبوا فيه من حينئذ (قوله كأنف الناقة) لقب جعفر بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء ليأخذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فجرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة اليه أنفى اه نصر يح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أى حملا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة ولئلا يتوهم ارادة مسماه الاول فى نحو بطة وأنف الناقة وحمل الباقى عليه ولتأخره عن الاسم وضعا فكذا لفظا (قوله الا قليلا) أى مالم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لانتفاء الايهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبى وقالون عيسى (قوله بأن ذا الكلب) متعلق بابلغ فى قولها

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها * عنى حديثا و بعض القول تكذيب

بأن الخ قالته أخت عمرو فى مرثية له أولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمرا بدل منه وببطن شريان اسم موضع خبران وجملة يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسى ومن تقديمه أيضا قول أوس بن الصامت

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى * أبو ه منذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب مزيقيا (قوله فأما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيره عنها أيضا لما مر فى الاسم فأبقى المتن على عمومه ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها *أقسم بالله أبو حفص عمر* ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبى عمرو

كزين العابدين أو ذم كأنف الناقة وأشار بقوله وأخرن ذا الخ الى أن اللقب اذا صحب الاسم وجب تأخيره كزيد أنف الناقة ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم فلا تقول أنف الناقة زيد الا قليلا ومنه قوله *بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا* ببطن شريان يعوى حوله الذيب وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب اذا صحب سواه ويدخل تحت قوله سواه الاسم والكنية وهو انما يجب تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فأنت

بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه صحبا * وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا * وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فانه نص في أنه انما يجب تأخير اللقب اذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال

* وأخرن ذا ان سواها صحبا * لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وأخر اللقب اذا صحب سوى الكنية وهو الاسم فكأنه قال وأخر اللقب اذا صحب الاسم والله أعلم (ص)

(وان يكونا مفردين فأضف حتما والا أتبع الذي ردف)

(ش) اذا اجتمع الاسم واللقب فاما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مركبا فان كانا مفردين وجب عند البصريين الاضافة نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيد كرز ومررت بسعيد كرز وأجاز الكوفيون الاتباع فتقول سعيد كرز وسعيدا كرزا وسعيد كرز ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب وان لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز وسعيد أنف الناقة وجب الاتباع فتتبع الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع الى الرفع أو النصب والاضافي

نحو مررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضمار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير أعني أنف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زيد أنف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة ومررت بزيد أنف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد
وجملة وما بمزج ركبا *)

ولم أر في ذلك خلافا (قوله وذا اجعل اخرا) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله لسلامته مما ورد) أجيب بان قوله وان يكونا أي اللقب وسواه مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوى مفردا يتحقق ببعض أفراده فقط وان كان البعض الآخر مركبا فتدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي انه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدا والمنادى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف) قال في التصريح الا لمانع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرث كرز وهرون الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اهـ وفيه أن أل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الامير فتأمل بقي أن قوله هنا فأضف حتما يقتضي اطراد الاضافة في المتحدين معنى وقوله في الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحد الخ يقتضي منعها ناو يقتصر على ما ورد منه مع تأويله وقد ذكروا هناك من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب فبين الكلامين تناف قطعا كما في الحفني وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبق الاضافة الواردة مع تأويلها الآتي فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسيته فتأمل (قوله والا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا وبردف التبعية لغة أي اجعل الذي جاء آخرا بدلا أو عطف بيان (قوله الاضافة) أي على تأويل الاول بالمسمى لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالبا وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز وبهذا يندفع اتحاد معنى المتضايفين لاختلافه بهذا التاويل وجعل الزمخشري اضافة الاسم الى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية أو البيان فلا تحتاج للتأويل بخلاف المعنوية اسقاطي (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أي وبعض البصريين الاتباع أي بدلا أو بيانا وهذا هو الحق لعدم احواجه للتأويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع) أي بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي هذا والمختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما صرح به الرضي لانه كغلام عبد الله فالاضافة في صورتي كون الاول مفردا والاتباع في صورتي كونه مركبا (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أي ومنه جملة ومنه ما ركب الخ ومقتضاه انهما قسيمان للمنقول مع انه شامل لهما وللمضاف الا أن يجعل من عطف الخاص اهتماما به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاسنادي بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وأما المزجي فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلا ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كبعلبك ومعدي كرب والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحل ليدخل نحو خمسة عشر وسيبويه على لغة بنائه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشغر بغر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجي

والاضافى كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها فى أن الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ماركب من حرفين كانما أو حرف واسم كيازيد أو حرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوصيفى كزيد القائم فملحق بالمفرد اه (قوله ذا) أى المزجى مبتدأ أو بغير ويه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعرب جواب الشرط لا خبر لصلوحه لمباشرة الأداة والشرط وجوابه خبر (قوله مرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأهما بلا تهيؤ فكأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى اه تصريح (قوله والى منقول) منه العلم بالغلبة لأن غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله فى الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لأن أصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم فى نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة (قوله مالم يسبق له استعمال) أى للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقعس فان مادة الاول استعملت فى غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثانى لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يجئ من ذلك غيره أفاده المصرح ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج مانقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كما فى شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أى قبل نوعها الحاضر فخرج أسامة علما لشخص فانه منقول كما قاله الشنوانى وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأدد) نوزع فى ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهى المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كما فى أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عند سيبويه من الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا (قوله كفضل) أى وزيد فانه مصدر زاد يزيد (قوله أو من جملة) أى فعلية أو اسمية كما مثله قال فى التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطرقا لمفازة أو مستتر كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبنى أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمر بشد الميم لفرس وبذر بشد المعجمة لماء بقرب مكة أو مضارعا كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة لأن سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فعومل معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى أصلابها أود

بجر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية فى أصلابها أود أى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جره مقدر لضمة الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وجدى يا حجاج فارس شمرا * حمل على الثانى لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار (قوله بعلبك) بعل اسم صنم وبك رجل يعبده فمزجا وجعلا علما لبلدة (قوله ومعدى كرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا وقال فى باب النداء معنى معدى كرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته أنه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لا أنه مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كمرضى لان الأعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب مالا ينصرف) أى على الجزء الثانى أما الاول

ذا ان بغيرويه تم أعربا

وشاع فى الأعلام ذو الاضافه ... كعبد شمس وأبى قحافه

(ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى منقول فالمرتجل هو مالم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد والمنقول ماسبق له استعمال فى غير العلمية والنقل اما من صفة كحرث أو مصدر كفضل أو من اسم جنس كأسد وهذه تكون معربة أو من جملة كقام زيد وزيد قائم وحكمها أنها تحكى فتقول جاءنى زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم وهذه من الأعلام المركبة ومنها أيضا ماركب تركيب مزج نحو بعلبك ومعدى كرب وسيبويه وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج ان ختم بغيرويه أعرب ومفهومه أنه ان ختم بويه لايعرب بل يبنى وهو كما ذكر فتقول جاءنى بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك فتعربه اعراب مالاينصرف ويجوز فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاءني بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك ويجوز أيضا أن يعرب اعراب متضايفين فتقول جاءني حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت وتقول فيما ختم بويه جاءني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم اعرابه اعراب مالا ينصرف نحو جاءني سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه ومنها ما ركب تركيب اضافة كعبد شمس وأبي قحافة وهو معرب فتقول جاءني عبد شمس وأبو قحافة ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ومررت بعبد شمس وأبي قحافة ونبه بالمثالين على أن الجزء الاول يكون معربا بالحركات كعبد وبالحروف كأبي وأن الجزء الثاني يكون منصرفا كشمس وغير منصرف كقحافة

(ص)

(ووضعوا لبعض الاجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
من ذاك أم عريط للعقرب
وهكذا ثعالة للثعلب
ومثله برة للمبره
كذا فجار علم للفجرة)

(ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكمان معنوي وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد ولفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو جاءني زيد ضاحكا ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا أحمد ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمرو وعلم وابن الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتمنعه من الصرف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الأسامة وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة وعلم الجنس

فيلزم الفتح أو السكون وكذا نحو سيبويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر بجامع المزج في كل لان موجب البناء انما وجد في الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمي بالمركب العددي حكي بناؤه على الاشهر كما سيذكره المصنف في بابه فمراده بالمزجي هنا غير العددي (قوله اعراب متضايفين) أي فيخفض العجز أبدا وتجري على الصدر وجوه الاعراب الا أن الفتحة كغيرها لا تظهر في نحو معدي كرب وان كانت تظهر على الياء في غيرها لثقله بالتركيب (قوله فتبنيه على الكسر) أي تغليبا لجزئه الثاني لانه اسم صوت مبني لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخلص (قوله أبو قحافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابي مثله رضي الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة الا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبدالله بن الزبير رضي الله عنهم (قوله ووضعوا) أي العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع هو الله تعالى وفيه اشارة الى أن علم الجنس سماعي (قوله كعلم الاشخاص) صفة لعلم لا حال منه لتنكيره ولفظا تمييز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب بنزع الخافض (قوله وهو عم) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة لاقتضائه العموم في علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها شبوة ومما جرب للدغتها وضع خنفساء مشقوقة عليها أو دهنها بما في جوف العقرب (قوله ثعالة) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله برة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتحتين البر (قوله فجار) مبتدأ مبني على الكسر كحذام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لان تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يبتدأ به بلا مسوغ (قوله كحكم النكرة) أي فهو نكرة معنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادي بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق في المعنى والا لزم التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلا من حضور أو غيره وان لزم الحضور الذهني أيضا لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالاول وان شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصائغ فالتشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعرف بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بلام العهد الا أن العلم يدل على التعيين بجوهره وذا اللام بقرينتها اهـ ملخصا من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بتشخصه أما على التحقيق من انها لا توجد في الخارج أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجيا أعلى لما مر أول الباب فتدبر وعلى ما ذكر فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوما لوضعها للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وان وافقها في الماصدق فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الآمدي

وابن الحاجب أنهما شئ واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره فى المعنى اذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد بلا فرق فتأمل (قوله يكون للشخص) فى نسخ للعين وهى أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام

﴿ اسم الاشارة ﴾

هو ما وضع لمشار اليه أى حسا بالاصبع ونحوه فلابد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعماله فى المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على الخلاف فى ذلك فخرج ضمير الغائب وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فهى لغوية أيضا فالأحسن جواب الدمامينى بأن أخذ جزء المعرف فى التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بذا) قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا والا فمثلها ذاء بهمزة مكسورة وذائه بهاء بعدها كذلك وذاؤه بضمهما مع المد فى الكل ويروى بالأخيرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * فى يد قرم ماجد مصدر

وآلك بهمزة ممدودة فلام كما فى التسهيل قال الدمامينى وليست بدلا من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسما هنا كما هى حرف فى النداء وفعل أمر من الوأى كما مر فجملة اشارات المفرد خمسة (قوله لمفرد) متعلق بأشر واللام بمعنى الى كقوله تعالى انى لما أنزلت الى من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الاشارة لا تتعدى باللام كما يفيده صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذاك الفريق ونحو عوان بين ذلك أى المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل فى الجمع كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أى ولو تنزيلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر أو لأن لغة ابراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمينه معنى خصص والحصر اضافى أيضا لما سيأتى (قوله من نفس الكلمة) أى وهو ثلاثى الوضع لا كما الموصولة خلافا للسيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذيى غير منون للبناء حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لانها محركة وقيل حذفت العين لانها ساكنة ورد بأن الحذف بالاواخر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين أن أصلها ياء اذ لا سبب لها سواه وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أى فهو أحادى الوضع لان الالف والياء فى ذان وذين للتثنية ورد بأن ألفه حذفت للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالذال وخمسة بالتاء وأفاد الرودانى أن أصل الجميع ذا قلبت الالف ياء والذال تاء فى ذى وتى ثم الياء هاء فى ذه وته وقس الباقى (قوله وذات) بالضم هى أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث (قوله للمثنى) أى صورة المرتفع محلا لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لا مثنيان اذ لا يثنى المبنى كما مر والظاهر بناؤهما على الالف والياء مراعاة لصورة التثنية كيا رجلان ولا رجلين (قوله وفى سواه) أى وفى حال ارادة سوى المرتفع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للمثنى المذكر) أى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك برهانان كما فى المغنى (قوله مطلقا) أى مذكرا عاقلا أو لا وهو حال من جمع مع تنكيره ولورود الحال من النكرة قليلا (قوله والمد أولى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن المد

يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل بقوله برة للبرة وفجار للفجرة

(ص)

﴿ اسم الاشارة ﴾

(بذا لمفرد مذكر أشر
بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر)

(ش) يشار الى المفرد المذكر بذا ومذهب البصريين أن الالف من نفس الكلمة ومذهب الكوفيين انها زائدة ويشار الى المؤنثة بذى وذه بسكون الهاء وتى وتا وذه بكسر الهاء باختلاس وباشباع وته بسكون الهاء وكسرها باختلاس واشباع وذات

(ص) (وذان تان للمثنى المرتفع
وفى سواه ذين تين اذكر تطع)

(ش) يشار للمثنى المذكر فى حالة الرفع بذان وفى حالتى النصب والجر بذين والى المؤنثتين بتان فى الرفع وتين فى الجر والنصب

(ص) (وبأولى أشر لجمع مطلقا
والمد أولى ولدى البعد

انطقا بالكاف حرفادون
لام أومعه
واللام ان قدمت هاممتنعه)
(ش) يشار الى الجمع مؤنثا
كان أومذكرا بأولى ولهذا
قال المصنف أشر لجمع مطلقا
ومقتضى هذا أنه يشار به
الى العقلاء وغيرهم وهو
كذلك لكن الاكثر
استعمالها فى العاقل ومن
ورودها فى غيره قوله
ذم المنازل بعدمنزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الأيام
وفيها لغتان المد وهى لغة
أهل الحجاز وهى الواردة فى
القرآن العزيز والقصر
وهى لغة تميم وأشار بقوله
ولدى البعدا نطلقا بالكاف
الى آخر البيت الى أن المشار
اليه له رتبتان القرب والبعد
فجميع ماتقدم يشار به الى
القريب فاذا أريد
الاشارة الى البعيد أتى
بالكاف وحدها فتقول
ذاك والكاف واللام نحو
ذلك وهذه الكاف
حرف خطاب فلا موضع
لها من الاعراب وهذا
لاخلاف فيه فان تقدم
حرف التنبيه الذى هو ها
على اسم الاشارة أتيت
بالكاف وحدها فتقول
هذاك وعليه قول طرفة

والقصر لايخص الاسم المعرب وتنوين المدود لغة وجعله المصنف كنون ضيفن كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع الهمزة أوله وابدال الهاء هاء مضمومة وكذا مفتوحة تليها واوا ساكنة كما فى التسهيل وشرحه وتكتب ألف المقصورة ياء وكذا المدودة فى أولئك ويفرق بينهما وبين الى الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتين تكمل أدوات الاشارة تسعة عشر وبلغات أولاء المدود أربعة وعشرين وهى بالنظر للمشار اليه ستة أقسام فقط باعتبار الافراد والتذكير وضدهما (قوله انطقا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره ممتنعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على مامر فى قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة منه لان المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للمدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد لئلا يقتضى أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو مسماها وهو ها المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن العامل مسماها وهو ب فتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم المخففة وكسرها على أصل التخلص وضمها اتباعا للذال وهى على هذا الترتيب فى الحسن على مايظهر والمراد بالعيش المعيشة اهـ صبان وفى الاسقاطى الراجح الكسر لانه الواجب لوفك الادغام (قوله أتى بالكاف وحدها) لكنها لاتدخل فى اشارات المؤنث الا مع تى وتا وكذا ذى بخلف بخلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره والظاهر منها أيضا مع ذاؤه بالضم والكسر من اشارات المذكر (قوله أو الكاف واللام) لكن لاتدخل اللام فى المثنى ولا أولاء المدود بل فى المفرد مطلقا وأولى المقصور والظاهر منها أيضا ما لاتدخله الكاف من اشارات المفردة والمفرد وتميم لايدخلونها أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص فى نحو ذلك وتالك وتيلك ولئلا يتوهم أنها لام الجر مع الضمير وقد يبقى سكونها ويحذف ماقبلها من ياء أو ألف كتلك بكسر التاء وفتحها (قوله حرف خطاب) أى لاضمير والا لأضيف اسم الاشارة اليها اذ لايتصل الضمير الا بعامله ولو أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك مع أنه لايقبل التنكير بحال لمصاحبة الاشارة الحسية وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الافصح كالكاف الاسمية وقد تفرد امامفتوحة فى الاحوال كلها أو مفتوحة فى المذكر ومكسورة فى المؤنث جمعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هى اللاحقة لاسم الفعل فى نحو هاك وها كما وللضمير فى اياك اياكما الخ ولأرأيت بفتح التاء بمعنى أخبرنى فى نحو أرأيتك هذا الذى كرمت على فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هى الفاعل والتاء حرف خلافا للفراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا التركيب الاعن حالة عجيبة فلابد بعده من استفهام يبينها اما ظاهر كأرأيت زيدا ما صنع أو مقدر كالآية أى لم كرمته وقوله لئن أخرتن كلام آخر والمنصوب بعده اما بنزع الخافض أى أخبرنى عن زيد وعن الذى لان هذا من مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أى أخبرنى خبر زيد كما اختاره الدمامينى وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أتيت بالكاف) لكن يقل جمعها حتى فى المثنى والجمع كما اختاره أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

ياما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

وهو تصغير هؤلاء الا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين ها التنبيه واسم الاشارة لان

جمعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما فى التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها أناذا وهو كثير وقد تعادها توكيد انحوها أنتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

ها ان ذى عذرة الا تكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام فى حاشية التسهيل وان وقع فى ديباجة المغنى حيث قال وها أنا بائح بما أسررته (قوله بنى غبراء) هى الارض و بنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو فى ينكروننى للفصل بالمفعول والطراف بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد فى معلقته (قوله فلا تقول هذالك) أى كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمتنع فى المثنى وأولاء الممدود فيما اذا دل على البعد حينئذ وتشديد النون والدلا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع أن لغة تميم تركها مطلقا * واعلم أن المشار اليه اما مفرد أو مثنى أو جمع مذكرا أو مؤنث فتلك ستة تضرب فى ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة فى المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف وهى ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف هذا الرجل وذى المرأة مثلا يا رجل و يا رجلان الخ و يمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهى جمع الكاف واللام فى ستة المخاطب مع مثنى المشار اليه مذكرا ومؤنثا نحو ذان لك ذان لكما تان لك تان لكما الخ تبقى صور الجواز ستة وستين وهى رتبة التوسط بتمامها وستة من القرب وأربعة وعشرون فى البعد وهذا العدد باعتبار المعنى والافيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثنى مذكرا أو مؤنثا كذلك فباعتبار اللفظ تضرب خمسة فى خمسة بخمسة وعشرين فى الثلاث مرات بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون و يمتنع عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة لكل مشار اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن الجدول (قوله دانى المكان) أى المكان الدانى أو الدانى منه فهى خاصة بالمكان لكن فى التسهيل أن هناك وهنالك وهنا بالتشديد قد يشار بها للزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت أى فى يوم نحشرهم وقوله

واذا الامور تشابهت وتعاظمت * فهناك يعترفون أين المفزع

أى فى وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أى ولات فى هذا الوقت حنين فلات مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدا وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل فى معرفة واعلم أن المكان والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الادوات فهى فى محل نصب على الظرفية أما من غير تلك الحيثية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذاك زمان الربيع (قوله و به الكاف صلا) أى مفتوحة مفردة دائما اسم (قوله أو ثم) بفتح المثلثة وشد الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة كربت وها السكت وقفا وقد يجرى الوصل مجراه لا الكاف ولا ها التنبيه وهى وهنا ملازمان للظرفية أو شبهها وهو الجر بمن أو الى كما فى أين لا خصوص من كما قاله الدمامينى ولذا غلط من زعم أن ثم مفعول رأيت فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب أن الفعل اما منزل منزلة اللازم أى واذا وقعت رؤيتك ثم أى فى ذلك المكان أو حذف مفعوله أى واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق (قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت ألفها للساكنين قد تكسر هاؤها اه تصريح والله سبحانه وتعالى أعلم

رأيت بنى غبراء لا ينكروننى * ولا أهل هذاك الطراف الممدد ولا يجوز الاتيان بالكاف واللام فلا تقول هذلك وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار اليه الا رتبتان قربى و بعدى كما قررناه والجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى ووسطى و بعدى فيشار الى من فى القربى بما ليس فيه كاف ولا لام كذا وذى والى من فى الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك والى من فى البعدى بما فيه كاف ولام نحو ذلك (ص)

و بهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان و به الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أو هنا * أو بهنالك انطقن أو هنا

(ش) يشار الى المكان القريب بهنا و يتقدمها التنبيه فيقال ههنا و يشار الى البعيد على رأى المصنف بهناك وهنالك وهنا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون و بثم وهنت وعلى مذهب غيره هنا للمتوسط وما بعده للبعيد

(ص) ﴿الموصول﴾
(موصول الاسماء الذى الاتى التى * واليا اذا ماثنيا لاتثبت * بل ماتليه أوله العلامه * والنون ان تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا)
(ش) ينقسم الموصول الى اسمى وحرفى ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية وهى خمسة أحرف أحدها أن وتوصل بالفعل المتصرف ماضيا مثل عجبت من أن قام زيد ومضارعا نحو عجبت من أن يقوم زيد وأمرا نحو أشرت اليه بأن قم فان وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ماسعى وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم فهى مخففة من الثقيلة

﴿ الموصول ﴾

هو اسم مفعول من وصل الشئ بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء) مبتدأ أول والذى مبتدأ ثان حذف خبره أى منه والجملة خبر الاول والاتى مبتدأ خبره التى أى ومؤنثه أى الذى هو التى فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه أو التى مبتدأ ثان حذف خبره والجملة خبر الاتى أى الاتى لها التى (قوله لاتثبت) بضم أوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن اليا أى لاتثبتها أنت وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو اليا مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن اذا مجرد الظرفية (قوله بل ماتليه) أى الحرف الذى تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس وهذا تصريح بما علم فلفظ بل انتقال لا اضراب وكون ما مفعولا لمحذوف يفسره أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبر أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبنيا للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشدالر باعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه للمفعول من شده يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أى تشددها وللمفعول مستتر فيه ﴿فائدة﴾ قال الفراء كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعففت أعف ولا يضم الا سماعا أو متعديا ضم كرددت أرد ومددت أمد الا ثلاثة أحرف من المتعدى كسرت أيضا ندورا وهى شده يشده ويشده وعله اذا سقاه ثانيا يعله ويعله ونم الحديث ينمه و ينمه فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شذوذا وهو حبه يحبه اه صحاح (قوله وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر على حد شئ جاء بك أى ما قصد بذلك التشديد الا التعويض عن ياء المفرد خلافا لمن جعله لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبنى وان حصل أصل الفرق بحذف الياء (قوله الى اسمى) هو كما فى التسهيل ما افتقر أبدا الى جملة ولو تأويلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتى فخرج بأبدا النكرة الموصوفة بجملة فانها تفتقر اليها حال وصفها بها لا أبدا و بالعائد الموصول الحرفى وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج لعائد (قوله وهى خمسة) نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالمصادر أولت * وذكرى لها خمسا أصح كما رووا
وهاهى أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كى لذا وماولو

وزيد عليها الذى فى بعض أحواله نحو وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائده وموصوفه أى كالخوض الذى خاضوه أو أصله الذين حذفت نونه على لغة والمراد كالفريق الذى خاضوا لجمع العائد نظرا للمعنى (قوله ماضيا الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر فى معناه شيأ بخلاف ان الشرطية لما قلبته الى الاستقبال ناسب عملها فى محله فالموصولة بالماضى وكذا بالامر هى الناصبة للمضارع عند الجمهور لا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضى اتفاق و بالامر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها فى نحو كتبت اليه بأن قم أو لا تقعد اذ لا تدخل الا على الاسم فتؤول بمصدر طلبى أى كتبت اليه بالامر بالقيام كما قدر الزمخشرى فى قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أى بالامر بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدمامينى بأن كل موضع وقع فيه الامر محتمل بالكون أن فيه تفسيرية بمعنى أى كهذه الآية ونحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك واذ أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بى وانطلق الملأ منهم أن امشوا أى انطلقت ألسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالمثال أى كتبت اليه بقم أى بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وان كان فى

ومنها أن توصل باسمها وخبرها مثل عجبت من أن زيدا قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن المخففة كالثقيلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تكرم زيدا ومنها ما وتكون ظرفية مصدرية نحو لا أصحبك مادمت منطلقا أي مدة دوامك منطلقا وغير ظرفية نحو عجبت مما

ضربت زيدا وتوصل بالماضي كما مثل والمضارع نحو لا أصحبك مايقوم زيد وعجبت مما تضرب زيدا ومنه بما نسوا يوم الحساب وبالجملة الاسمية نحو عجبت مما زيد قائم ولا أصحبك مازيد قائم وهو قليل وأكثر ماتوصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم نحو لا أصحبك مالم تضرب زيدا ويقل وصلها أعني المصدرية الظرفية بالفعل المضارع الذي ليس بمنفي بلم نحو لا أصحبك مايقوم زيد ومنه قوله

أطوف ماأطوف ثم آوى ٭ الى بيت قعيدته لكاع

ومنها لو وتوصل بالماضي نحو وددت لو قام زيد وبالمضارع نحو وددت لو يقوم زيد فقول المصنف موصول الاسماء احتراز من الموصول الحرفي وهو أن وأن وكي وما ولو وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو وددت لو تقوم أي قيامك وعجبت مما تصنع وجئت لكي أقرأ

الواقع اسما لقصد لفظه (قوله ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب لما مر أن يقول ثانيها (قوله وتوصل الخ) أي وتؤول بمصدر خبرها مضافا لاسمها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا أو ظرفا كبلغني أن لك زيد أو في الدار أي بلغني كونك زيدا الى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيديتك لان ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية أفاده الاسقاطي وكذا يقال في المخففة الا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كأن يقال في الآية الاولى وعدم كون شيء للانسان الاسعيه وفي الثانية وكون أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المجرورة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت اضاءة اذ الزمن المخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي المتصرفين ولو تصرفا ناقصا كدام ويندر وصلها بالجامد كخلا وعدا ويمتنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية) أي اذا لم تصدر بحرف مصدري نحو ماان نجما في السماء لانها حينئذ فاعل بمحذوف هو صلة ما أي ما ثبت أن نجما الخ وقيل أن وصلتها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتكثير ما أطوف أي مدة تطوبني ولكاع كحذام ذم للمؤنث أي لئيمة أو وسخة ويقال للمذكر لكع كعمر (قوله بالماضي والمضارع) أي المتصرفين لا بالأمر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم بادون في الأعراب فالمشهور أن تقديره لو ثبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم بادون ثابت كما قدره جمع بعد لو الشرطية في ولو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمله اهـ والغالب أنها لا تقع الا بعد مفهم التمني كود وأحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما ٭ من الفتى وهو المغيظ المحنق

(قوله احترازا الخ) أي في بادىء الرأي والا فالحرفي لم يدخل أصلا لان الكلام في المعارف فذكر الاسماء لبيان الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجمعه والتي بلام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين مثنى بلامين على الاصل في كل ما أوله لام حلي بأل وللفرق بينه وبين الجمع نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثنى فاستحق الاصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون المثنى لبني الحرث كقوله

أبني كليب ان عمي اللذا ٭ قتلا الملوك وفككا الاغلالا

وقوله

هما اللتان ولدت تميم ٭ لقيل فخر لهم صميم

والحاصل أن الذين الجمع اما بالنون مع أل أو حذفها أو بحذف النون مع أل والرابع ترفعه بالواو والمثنى اما بتخفيف النون مع أل وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتحذف ياؤهما مع أل مع اسكان ماقبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة مع أل ففيهما ست لغات (قوله للمفرد) أي حقيقة أو حكما كالفريق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد لكونها مع العلامة ولم يقل اللذيان بتحريك ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لانها لاحظ لها في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها تثنية حقيقة فلا يشترط فيها اعراب المفرد كما قيل به والأصح اشتراطه وأنهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤهما كالمفرد لان التثنية التي هي من خواص الأسماء لم توجد حتى تعارض شبهها الافتقاري وانما اختلفا مع العامل نظرا لصورة

ويعجبني انك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة فاذا ثنيت أسقطت الياء وأتيت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان وبالياء في حالتي النصب والجر فتقول اللذين واللتين وان شئت شددت النون

عوضا عن الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول اللذين واللتين وقد قرئ ربنا أرنا اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضا في تثنية ذا وتا اسمى الاشارة فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء فتقول ذين وتين وهذا مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة كما تقدم في الذى والتى (ص) (جمع الذى الألى الذين مطلقا و بعضهم بالواو رفعا نطقا * باللات واللاء التى قد جمعا * واللاء كالذين نزرا وقعا) (ش) يقال فى جمع المذكر الألى مطلقا عاقلا كان أو غيره نحو جاءنى الألى فعلوا وقد تستعمل فى جمع المؤنث وقد اجتمع الأمران فى قوله

وتبلى الألى يستلئمون على الألى * تراهن يوم الروع كالحدأ القبل

فقال يستلئمون ثم قال تراهن ويقال للمذكر العاقل فى الجمع الذين مطلقا أى رفعا ونصبا وجرا فتقول جاءنى الذين أكرموا زيدا ورأيت الذين أكرموه ومررت بالذين أكرموه وبعض العرب يقول اللذون فى الرفع والذين فى النصب والجر وهم بنو هذيل ومنه قوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

ويقال فى جمع المؤنث اللات واللاء بلا ياء فتقول جاءنى اللات فعلن واللاء فعلن ويجوز اثبات الياء فتقول جاءنى اللاتى فعلن واللائى فعلن وقد

التثنية فبنيا على ما يشا كل اعرابهما من ألف وياء ومثلهما ذان وتان وكذا يقال فى اللذون على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما قبل التثنية لا لها (قوله وقد قرئ واللذان) هى لابن كثير وكذا أرنا اللذين ويسكن راء أرنا (قوله جمع الذى) مبتدأ خبره الألى والذين بحذف العاطف مطلقا حال من الذين أى بالياء فى الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوى وهو مطلق التعدد لانهما اسما جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتثنية ولان الألى لا واحد له من لفظه والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجر على سنن الجموع كذا قيل وفيه أن عموم الذى للعقلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمولا كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع أيضا كما مر فى عالم وعالمين فالأسلم التعليل الاول وان احتمل عليه أنه جمع لم يستوف الشروط فيكون فى كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الألى بلا واو للزومه أل فلا يشتبه بالى الجارة كما فى التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يعرفونه بها فى التصغير نحو اللذيون (قوله باللات) متعلق بجمع خبر عن التى والباء بمعنى على (قوله كالذين نزرا) حالان من فاعل وقع أو صفتان لمصدر أو مختلفان أى وقع اللائى فى كلامهم وقوعا نزرا حال كونه كالذين فى كونه للمذكر كما قاله الشارح أو فى أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كاللذون وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق بالتراب اه صحاح (قوله عاقلا كان أو غيره) لكن يقل فى غيره كما فى التوضيح كقوله

تهيجنى للوصل أيامنا الألى * مررن علينا والزمان وريق

وقصره كما ذكر أشهر من مده كقوله

أبى الله للشم الالاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

أى أبى الله ضرر الشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف والقين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلى الألى الخ) ضميره للمنون فى قوله قبله

فتلك خطوب قد تملت شبابنا * قديما فتبلينا المنون وما نبلى

أى وما نبليها و يستلئمون أى يلبسون اللأمة وهى الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن الخ والروع بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبة طائر معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول فى العين وزنا ومعنى فالاول للمذكر بدليل يستلئمون والثانى للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى

محا حبها حب الألى كن قبلها * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(قوله اللذون رفعا) والصحيح أنه مبنى جئ به على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لما مر قريبا ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذى تظهر فيه أل ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الاولى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها أنه مبنى على فتح النون لا على الياء فتأمل (قوله هذيل) فى التوضيح أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصباحا) ظرف تأكيدى أى صبحوهم وقت الصباح والنخيل بالمعجمة

بالمعجمة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصدر لأغار على العدو ومفعول لاجله أو حال أى مغيرين وملحاحا بكسر الميم من ألح المطر دام واشتد (قوله ورد اللائى بمعنى الذين) أى للمذكر كما أن الالى ورد للمؤنث فيتقارضان الا أن الثانى أكثر من الاول (قوله فما آباؤنا الخ) أى ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدا لنا بأكثر امتنانا علينا من الممدوح فأوقع اللائى للمذكر بدليل مهدوا وفصل بين الموصوف وصفته بأجنبى هو الخبر وتجويزه قول (قوله تساوى الخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو الثمانية المتقدمة الذى والتى ومثناهما والذين والالى واللات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو ستة من وما وأل وأى وذو وذات فكل واحد منها يساوى الثمانية فى الاستعمال (قوله وهكذا الخ) أى ذو شهر عند طيىء حال كونه كهذا المذكور فى المساواة (قوله طيىء) بشد الياء وهمز آخره على المشهور من الطاءة كالطاعة وهى الابعاد فى المرعى كما فى الصحاح و يقال بلا همز أيضا كما فى شرح مسلم و يتعين الاول للوزن وقال السيوطى سمى به جدهم جلهمة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لأتى وذوات فاعله (قوله وأكثر ما تستعمل الخ) ظاهره أنها للعقلاء وغيرهم كما نقله فى التلويح عن أكثر اللغويين والقول بأنها لغيرهم فقط للبعض وفى شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصا فى محل الخلاف (قوله فى العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن فى وصفه تعالى بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها فى ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملحوظة مع الذات وهى من غير العالم فلم تخرج عن أصلها قال السعد فى حواشى الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هى عند ارادة الذات وحدها أما اذا لوحظ معها صفة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد أفاضل أم كريم فما لكن بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكارة والثيوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذ هذه فى كل موصول ولعل المعنى فى المثال الثانى سبحان القادر الذى سخركن مثلا فتدبر وتستعمل فى العاقل اذا اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وفى المبهم أمره كقولك من رأى شبحا من بعد انظر ما ظهر لى وأما نحو قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى فانما استعملت فيه ما لان الحمل فى حكم الجماد ما لم ينفصل لا لابهام ذكورته وأنوثته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرجه عن العقلاء فتدبر (قوله وقد تستعمل فى غيره) أى اما لاقترانه به فى عموم فصل بمن الجارة نحو فمنهم من يمشى الخ فتكون من مجاز المجاورة أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا الخ فتكون استعارة أو لاختلاطه به نحو ولله يسجد من فى السموات فتكون تغليبا وقد بيناه فى بحث التثنية (قوله بكيت الخ) قيل انهما للعباس بن الاحنف وهو مولد لا يحتج بشعره ولذا سقطا فى نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهويت بكسر الواو أى أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاعارة فاستعمل فيه من و بعد البيتين

فجاوبنى من فوق غصن أراكة * ألا كلنا يا مستعير نعير
وأى قطاة لم تعرك جناحها * تعيش بذل والجناح كسير

* (فائدة) * تأتى من وما لمعان جمعتها بقولى

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتمما
وهذى لما مع نفى كف تعجب * تغير معنى مع تهيؤ اعلما

ورد اللائى بمعنى الذين قال الشاعر
* فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا *
كما قد تجىء الالى بمعنى اللائى كقوله
فأما الألى يسكن غور تهامة * فكل فتاة تترك الحجل أفصما

(ص) (ومن وما وأل تساوى ما ذكر * وهكذا ذو عند طيىء شهر
وكالتى أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتى أتى ذوات)

(ش) أشار بقوله تساوى ما ذكر الى أن من وما والالف واللام تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع فتقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وأعجبنى ما ركب وما ركبت وما ركبا وما ركبتا وما ركبوا وما ركبن وجاءنى القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات وأكثر ما تستعمل ما فى غير العاقل وقد تستعمل فى العاقل ومنه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد بحمده ومن بالعكس فأكثر ما تستعمل فى العاقل وقد تستعمل فى غيره كقوله تعالى ومنهم من يمشى على أربع وقوله
بكيت على سرب القطا اذ مررن بى * فقلت ومثلى بالبكاء جدير

أسرب القطا هل من يعير جناحه
لعلى الى من قدهويت أطير
وأما الالف واللام فتكون للعاقل وغيره نحو جاءنى القائم والمركوب واختلف فيها فذهب قوم الى أنها اسم موصول وهو الصحيح وقيل انها حرف موصول وقيل انها حرف تعريف وليست من الموصولية فى شىء وأما من وما غير المصدرية فاسمان اتفاقا وأما ما المصدرية فالصحيح أنها حرف وذهب الاخفش الى أنها اسم ولغة طيء استعمال ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث جاءنى ذات قامت وفى جمع المؤنث جاءنى ذوات قمن وهو المشار اليه بقوله وكالتى أيضا لديهم البيت ومنهم من يثنيها و يجمعها فيقول ذواوذوو فى الرفع وذوى وذوى فى النصب والجر وذواتا فى الرفع وذواتى فى الجر والنصب وذوات فى الجمع

وزائدة تأتى كذا مصدرية * مع الظرف أولا فافهمن لتنعما

أى يأتى كل منهما شرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة أوتامة فالموصوفة اما بمفرد كقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

ونحو مررت بما معجب لك و بمن معجب لك فنافع ومعجب بالجر صفتان أو بجملة كقوله

رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله

ربما تكره النفوس من الامر * له فرجة كحل العقال

فجملة أنضجت وتكره صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لماوله فرجة خبرها وأما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره ومن الامر بيان له أى قد تكره النفوس حالا من الامر له فرجة الخ فيرده أن الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أوفى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئا يقرأ الا من اغترف غرفة بالفتح فأنكرها وتوعده بالقتل ان لم يأته بشاهد على وقوع فعلة فى الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فبعد أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبى الصلت

صبر النفس عند كل ملم * ان فى الصبر حيلة المحتال

لا تضيق بالامور ذرعا فقد يكـ * ـشف غماؤها بغير احتيال

ربما تكره الخ وسمع عقب ذلك نعى الحجاج فقال ماأدرى أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلا نعما وقوله * فنعم من هو فى سر واعلان * أى نعم شيئا ونعم شخصا فما ومن تمييز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفى سر حال أى نعم من أى شخصا هو الممدوح حال كونه فى سر الخ كما قدره الفارسى وتزيد ما عن من بكونها تعجبية وزائدة ونافية وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كربما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط الى التحضيض وبقى الابهامية نحو أعط شيئا ما ولامر ما جدع قصير أنفه وجعلها المصنف زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وليست هى وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة الا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة أى شاة اه (قوله واختلف فيها) محل الخلاف حيث لا عهد والا فمعرفة اتفاقا كجاءنى محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله وهو الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتى ولعود الضمير عليها فى أفلح المتقى ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازنى لان الموصوف لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفى كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما فى الصبان (قوله حرف موصول) قائله المازنى ورد بأنه لم يوجد موصول حرفى الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله الاخفش و يرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى المضى مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغى ابطالها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل وأجاب الاخفش عن هذا بالتزامه (قوله بلفظ واحد) أى مبنى على سكون الواو فى الاحوال كلها وهى مراد المتن بقوله وهكذا ذو أى تساوى ماذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكالتى الخ) أى فهو اشارة الى لغة ثانية كما يفيده قوله أيضا وحاصلها ان ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذو للباقى وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن فى الرضى ان له ذات على هذه اللغة كمفرده فقول المتن وكالتى أى والتين لديهم ذات (قوله ومنهم من يثنيها الخ) أى فيصرفها تصريف ذى بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن اعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والأشهر في ذو هذه أعنى الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا و بالالف نصبا و بالياء جرا فيقول جاءنى ذو قام و رأيت ذا قام ومررت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقد روى قوله فاما كرام موسرون لقيتهم * (٧٥) فحسبي من ذى عندهم ما كفانيا

بالياء على الاعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا مثل ذوات ومنهم من يعربها اعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها ويجرها بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعد ما استفهام
أو من اذا لم تلغ فى الكلام)

(ش) يعنى أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الاشارة بانها تستعمل موصولة وتكون مثل ما فى أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بما أو من الاستفهاميتين نحو من ذا جاءك وماذا فعلت فمن اسم استفهام وهو مبتدا وذا موصول بمعنى الذى وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذى جاءك وكذلك ما مبتدأ وذا موصول بمعنى الذى وهو خبر ما وفعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أى ما الذى فعلته واحترز بقوله اذا لم تلغ فى الكلام من أن تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أى أى شئ عندك وكذلك من ذا عندك

صاحب مع اعراب جميع تصاريفها حملا عليها كذا فى الرضى ومقتضاه أن ذات تعرب بالحركات الثلاثة وان يقال فى تثنيتها ذواتا وذواتى بواو بعد الذال كما فى التى بمعنى صاحبة وأن ذوات تعرب كجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبات على هذه اللغة (قوله وهى) أى ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذو من حيث افرادها وعدمه فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين به أن من يقول ذوات بعضهم يبنيها وهى اللغة الثانية فى كلامه و بعضهم يعربها وهى الثالثة وليس مرتبطا بقوله ومنهم من يثنيها الخ لا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذو المفردة أى فى اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحروف وهى اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيح الخ و بهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار فى كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص اعرابها بلغة تصريفها و بنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفى بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلثمائة كما فى السجاعى وقوله هذا هو ما مر عن الرضى فى لغة تصريفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرام الخ) تقدم فى الاسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها اعراب مسلمات) صريحه أن هذا لذات المفردة وهو أيضا فى الهمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان فى الارتشاف كما فى التصريح ومر عن الرضى *تنبيه* اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتنى ذات قامت وذوات قمن وهكذا كما فى التصريح وقياسه ثبوت النون فى تثنية ذو وذات وجمع ذو فيقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة لكنها فى جميع النسخ محذوفة ولم أر من نبه عليه فلينظر ماوجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذا وهو اما مرفوع لفظا أو مبنى على الفتح فى محل رفع لان الاضافة الى المبنى تجوز البناء كما سيأتى وقرئ بهما فى السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للمدلول فهى على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله فى أنها تستعمل الخ) أى لا فى كونها لغير العاقل بل هى للعاقل وغيره كما صرحوا به (قوله أن تكون مسبوقة بما) أى وأن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى وسكت عنه لوضوحه وان لا تلغى كما فى المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق

أى والذى تحملينه ورد بجعل ذا اشارية وتحملين حال أى وهذا طليق حال كونه محمولا لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك فى غير الاستفهام نعم الاولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أى أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دعى ماذا علمت سأتقيه * ولكن بالمغيب خبرينى

فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافى ونكرة موصوفة بها عند الفارسى قال لان التركيب انما

فماذا مبتدأ وعندك خبره فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلة لان المجموع اسم استفهام (ص)

(وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله)

(ش) الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها و يشترط فى صلة الموصول الاسمى أن تشتمل على ضمير يليق بالموصول ان مفردا فمفرد وان مذكرا فمذكر وان غيرهما فغيرهما نحو جاءنى الذى ضربته وكذلك المثنى والمجموع نحو جاءنى اللذان ضربتهما والذين ضربتهم وكذلك المؤنث فتقول جاءت التى ضربتها واللتان ضربتهما واللاتى ضربتهن وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما وذلك نحو من وما اذا قصد بهما غير المفرد المذكر فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فتقول أعجبنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن على حسب ما يعنى بهما

ثبت فى أسماء الاجناس لا فى الموصولات أى اتركى الذى علمته أنا وخبرينى بما تغيب عنى لا جتنبه وهذا أى جعلها جزء كلة الغاء حكمى أما الحقيقى فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالناظم و يظهر أثر الالغاءين فى نحو سألته عماذا فتثبت ألف ما فى الالغاء الحكمى لصيرورتها جزءا من المركب وتحذف للجار فى الحقيقى كما قاله الشيخ يحيى صبان (قوله فماذا مبتدأ) و يحتمل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما و يظهر أثر الاحتمالين فى البدل من اسم الاستفهام وفى جوابه فتقول فى الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم شرا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال و باطل

وكذلك يفعل فى الجواب نحو ماذا ينفقون قل العفو بالرفع لأبى عمرو على جعل ذا موصولا و بالنصب للباقين على الالغاء كما فى قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل و يتعين الالغاء اذا وقع بعد ذا موصول نحو من ذا الذى يشفع فمن ذا مبتدأ أو من فقط وذا زائدة على ما مر والذى خبر لكن قال الدمامينى بل يترجح فقط لاحتمال أن الذى تأكيد لذا أو خبر لمحذوف والجملة صلة ذا اهـ (قوله يلزم بعده صلة) و يجوز حذفها لدليل اما لفظى كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو أعط الذى والتى وصلتك أو معنوى كقوله

نحن الألى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

أى الالى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد اللتيا والتى أى بعد الخصلة التى من فظاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايهاما لقصر العبارة عن تصوير شدتها اهـ تصريح واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التى وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * و يمدحه و ينصره سواء

(قوله حرفية) هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتمالها على الضمير (قوله أن يقع بعدها صلة) أى متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله

ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رمى اليه من زاده

تعش فان عاهدتنى لا تخوننى * نكن مثل من ياذئب يصطحبان

وكذا الاعتراضية كما فى الهمع وسيأتى مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتمم له وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فمتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أى وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثانى اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء أو للتأسيس على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين (قوله تبين معناها) أى لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها (قوله على ضمير) و يسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * (قوله ان مفردا الخ) بنصب الاول ورفع الثانى أى ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد و يجوز غير ذلك كما سيأتى فى باب كان (قوله مراعاة اللفظ) هو الأكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثانى ومنهم من يستمعون و يجرى الوجهان فى كل ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط والاستفهام الا أل الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كأعط من سألتك لا من سألك أو قبح كجاء من هى حمراء ولا تقل هو

لان

(ص) (وجملة أو شبهها الذى يوصل * به كمن عندى الذى ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جملة أو شبه جملة ونعنى بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور وهذا فى غير صلة الالف واللام وسيأتى حكمها و يشترط فى الجملة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانى أن تكون خالية من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى كلام قبلها فاحترز بالخبرية من غيرها وهى الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذى اضربه خلافا للكسائى ولا جاءنى الذى ليته قائم خلافا لهشام واحترز بخالية من معنى التعجب من جملة التعجب فلا يجوز جاءنى الذى ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واحترز بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذى لكنه قائم فان هذه الجملة تستدعى سبق جملة أخرى نحو ما قعد زيد لكنه قائم و يشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعنى بالتام أن يكون فى الوصل به فائدة نحو جاء الذى عندك أو الذى فى الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذى استقر عندك أو الذى استقر فى الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذى بك ولا جاء الذى اليوم (ص) (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بمعرب الافعال قل) (ش) الالف واللام لا توصل الا بالصفة الصريحة قال المصنف فى بعض كتبه وأعنى بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه فخرج نحو القرشى والافضل وفى كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن ابن عصفور فى هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شذ وصل الالف واللام بالفعل المضارع

لأن الخبر مؤنث و يترجح اذا عضده سابق كقوله * وان من النسوان من هى روضة * كما فى التصريح أى فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح فى زيد علامة فتدبر (قوله وجملة الخ) خبر مقدم عن الذى أى الشئ الذى يوصل به جملة الخ وهذا استأنف لبيان الصلة ماهى (قوله الظرف والجار والمجرور) لم يجعلهما جملة باعتبار متعلقهما الفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقى أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه الا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أى معروفة للسامع قبل وحتى يتعرف بها الموصول قال فى التوضيح الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فأوحى الى عبده ما أوحى و يلزم من عهدها خبريتها دون العكس لأن الخبر قد يجعله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أى محتملة للصدق والكذب فى ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لقائلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم لمن ليبطئن وان كان القسم انشاء لأن المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذى ان قام قمت والمراد خبرية أصالة اذ هى الآن لا حكم فيها العدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جملة الصفة والحال والخبر (قوله جاء الذى اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا و بقى جاء الذى رحمه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازنى فى الاخير والكسائى فى الكل كما فى الاشمونى وقول الشارح خلافا لهشام أى والكسائى ولا حجة لهما فى قوله

وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التى أقول فيها لعلى الخ أو أن أزورها صلة دالة على خبر لعل وهى معترضة بين الصلة والموصول ولا فى قوله وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا * سوى أن يقولوا اننى لك عاشق

لامكان أن ذا ملغاة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور أن عسى لانشاء الترجى لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبر الان نحو انى عسيت صائما دليل على أنه فعل خبرى فينبغى جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أى أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا امتنعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أى بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كأن يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد فهذا تام كما قاله الدمامينى أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق فى تفسير التام والناقص وسيأتى فى الابتداء اللغو والمستقر (قوله فعل) أى لوجوب كون الصلة جملة ولا يقدر اسما خبر المحذوف كجاء الذى هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقى للوصل به كما سيأتى والظرف هنا صالح لذلك دمامينى (قوله صريحة) أى خالصة الوصفية لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أى أل بمعرب الافعال أى موصولة به أو الضمير لصلة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أى المراد بهما التجدد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجرى فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشى) أى لانه جامد مؤول

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لاصفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعداعن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به و يزيد الافضل بكونه لا يطرد رفعه الظاهر الا فى مسئلة الكحل فلذا اتفق على أن أل فيه معرفة واختلف فيها فمن نظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف ومن نظر الى كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كأفعل التفضيل وخرج أيضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك والابطح للمكان المنبطح أى المتسع والاجرع للمكان المستوى فيه الرمل لا ينبت شيئا فأل فيه معرفة لانسلاخها عن الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبى (قوله واليه أشار) أى الى الوصل بالمضارع لا مع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيارا بناء على أن الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع فى الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومته فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفى التصريح ما يفيد أن بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعده الصبان وخرج بالمضارع الماضى فيمتنع وصلها به استقلالا لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالمغيرات صبحا فأثرن أى فالخيول التى أغرن صبحا فأثرن به نقعا أى غبارا ونحو يعجبنى الصائم و يعتكف (قوله الترضى) بادغام أل فى التاء وفكها بخلاف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجاعى (قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت و بنو معد هم قريش (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه فى صلة غير أل كما مر وسعة بفتح السين وتكسر واعلم أن صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة كما فى التوضيح وما فى المطول وغيره من انه جملة فلعل المراد فى معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه اعرابها عارية كما انتقل اعراب الا ولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلازاد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعد هذين مجرور تقديرا باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة فبحث الدمامينى أنه يثبت لمحلها اعراب المفرد التى هى فى موضعه كالجر فى البيت أى ينتقل اعراب العارية لمحلها قال فهذه جملة يثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمنى بأن المفرد الذى هى فى موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل فى معنى الجملة مع أن اعرابه ليس أصليا بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لأل نفسها كباقى الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت فى قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى أنها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه فى معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا الا والا اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظى فيهما والوضعى فى لا لكن يمكن فى هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظى مجوز لا موجب فأعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف أل فان موجب بنائها لم يعارضه شىء الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى الذى حقه أن يكون لمحلها كسائر الموصولات لا لفظها فلا ينافى انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذى هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله أعلم (قوله ما لم تضف) ما مصدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضف فتقييد الاضافة المنفية بحذف صدر الصلة أى مدة عدم اضافتها المقيدة بالحذف والنفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما معا بأن لا تضاف ولا يحذف الصدر نحو اى هو قائم و بانتفاء القيد فقط بأن لا تضاف و يحذف الصدر نحو أى قائم

والیه أشار بقوله وكونها بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل
وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر وزعم المصنف فى غير هذا الكتاب انه لا يختص به بل قد يجوز فى الاختيار وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية و بالظرف شذوذا فمن الأول قوله
من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد
ومن الثانى قوله
من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه
(ص)
(أى كما وأعربت مالم تضف
وصدر وصلها ضمير انحذف)
(ش) يعنى أن ايا مثل

ماقى أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان أومثنى أومجموعا نحو يعجبنى أيهم هو قائم ثم ان أيا لها أربعة أحوال أحدها أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أيهم هو قائم الثانى أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبنى أى قائم الثالث ان لا تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يعجبنى أى هو قائم وفى هذه الاحوال الثلاثة تكون معربة

بالحركات الثلاث نحو يعجبنى أيهم هو قائم ورأيت أيهم هو قائم ومررت بأيهم هو قائم وكذلك أى قائم وأيا قائم وأى قائم وكذا أى هو قائم وأيا هو قائم وأى هو قائم الرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو يعجبنى أيهم قائم وفى هذه الحالة تبنى على الضم فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وعليه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا وقول الشاعر اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل وهذا مستفاد من قوله وأعربت مالم تضف الى آخر البيت أى وأعربت أى اذا لم تضف فى حالة حذف صدر الصلة فدخل فى هذه الاحوال الثلاثة السابقة وهى ما اذا أضيفت وذكر صدر الصلة أولم تضف ولم يذكر صدر الصلة أولم تضف وذكر صدر الصلة وخرجت الحالة الرابعة وهى ما اذا أضيفت وحذف صدر الصلة فانها لا تعرب حينئذ (ص)

(وبعضهم أعرب مطلقا وفى * ذا الحذف أيا غير أى يقتفى
ان يستطل وصل وان لم يستطل * فالحذف نزر وأبوا أن يختزل
ان صلح الباقى لوصل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى
فى عائد متصل ان انتصب * بفعل اووصف كمن نرجو يهب)

(ش) يعنى أن بعض العرب أعرب أيا مطلقا أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول يعجبنى أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

وبانتفاء القيد فقط بأن تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو أيهم أشد فتبنى حينئذ ولو قال * أى كما وبنيت اذا تضف * الخ لكان أوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت اجماعا كما نقل عن أبى حيان نحو أيهم قام أو عندك اذ لا حذف فى الاول والمحذوف فى الثانى ليس ضميرا بل جملة فعلية اهـ (قوله فى أنها تكون الخ) أى وفى الموصولية كما يعلم من المقام وتخالفها فى الاعراب وكونها للعاقل وغيره ولزومها الاضافة لفظا أو تقديرا لتعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفان لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لنكرة أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزه ابن عصفور وابن الصائغ وجعلا منه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذى ينقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة وهى مفعول مطلق لينقلبون علقت يعلم عن العمل فى الجملة أى سيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (قوله معربة) أى لان شبهها الحرف فى الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافتها لفظا أو تقديرا فرجعت الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما وبنيت فى الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه به فى الصورة فكأنه لا اضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن أعربها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تبن فى أى قائم مع عدم الاضافة لفظا لقيام التنوين مقامها كما فى كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدا لكونه لا يشبهه ولانه لم يعهد هذا ما عللوا به وفيه أنه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة المبتدا المحذوف فى نحو أيهم قائم لاختلافهما جمعا وافرادا وان أمكن فى أيهم أشد لان أفعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا أن يقال حمل الاول على الثانى طردا للباب فليتأمل هذا وبنيت على حركة دفعا للساكنين أولان لها أصلا فى الاعراب وكانت ضمة جبرا لفوات اعرابها بأقوى الحركات أو تشبيها بقبل وبعد فى حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأى المصنف والبصريين من صحة عمل الماضى فيها قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين اهـ وسئل الكسائى فى حلقة يونس لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت فصار مثلا (قوله اذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد فى أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف صدر صلته أى على أيهم هو أفضل أى الذى هو أفضل وكذا فى الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف أى أعرب أيا حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر أو المراد اعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول يقتفى الذى هو خبر عن غير أى من الموصولات يقتفى أيا أى يتبعها فى حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والاصح جوازه كما مر (قوله ان يستطل) السين والتاء اما للعد أى ان يعد طويلا كاستحسنت العدل عددته حسنا أو زائدتان أى ان يطل أى يطله المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على الثانى بناؤه للفاعل أى ان يطل بفتح الياء أصله يستطل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله أى جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أى يحذف وضميره لصدر الصلة الذى هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أى كامل بأن يكون جملة بعائدها أو شبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله فى عائد فان جعل منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفى كلامه عيب التضمين وهو تعلق القافية بما بعدها وان لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالثانى أفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو مذهب

فسلم على أيهم أفضل بالجر وأشار بقوله وفى ذا الحذف أيا الخ الى المواضع التى يحذف فيها العائد على الموصول وهو اما أن يكون مرفوعا أوغيره فان كان مرفوعا لم يحذف الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو وهو الذى فى السماء اله وأيهم أشد فلا تقول جاء اللذان قام ولا اللذان ضرب لرفع الاول بالفاعلية والثانى بالنيابة بل يقال قاما وضربا وأما المبتدأ فيحذف مع أى وان لم تطل الصلة كما تقدم من قولك يعجبنى أيهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر الصلة مع غير أى الا اذا طالت الصلة نحو جاء الذى هو ضارب زيدا فيجوز حذف هو فتقول جاء الذى ضارب زيدا ومنه قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوءا التقدير بالذى هو قائل فان لم تطل الصلة فالحذف قليل وأجازه الكوفيون قياسا نحو جاء الذى قائم التقدير هو قائم ومنه قوله تعالى تماما على الذى أحسن فى قراءة الرفع أى هو أحسن وقد جوزوا فى لاسيما زيد اذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف التقدير لاسى الذى هو زيد

الخليل ويونس وتأولا الآية بأنها استفهامية مبتدأ خبره أشد فضمتها اعراب ثم قال يونس الجملة سدت مسد مفعول ننزع لان أى علقته عن العمل لان التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال الخليل هى صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أى لننزعن من كل شيعة فريقا يقال فيه أيهم أشد وورد عليهما بقوله * فسلم على أيهم أفضل * بالضم لامتناع الاستفهامية فيه لان حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح أن يقدر على شخص مقول فيه أيهم أفضل لامتناع حذف المجرور وادخال الجار على معمول صلته بلا ضرورة كما فى المغنى والمراد بصلته ماهو من تمامه ولو صفة كما هنا وانما قدروا كذلك فى نحو ماهى بنعم الولد ماليلى بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أى فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصولية أى والنصب فى الآية والجر فى البيت شاذان لا يحتج بهما على الاعراب

﴿تنبيه﴾ يؤخذ مما ذكر عن المغنى أنه لا يجوز فى قوله كمن نرجو يهب أن يقدر كقولك من نرجو لان الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة الى حذف المجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أى كهذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك فى مواطن كثيرة ﴿فائدة﴾ كما ترد أى موصولة وشرطا واستفهاما ترد وصلة لنداء ما فيه أل كيا أيها الرجل ونعتا لنكرة وحالا من معرفة دالتين على الكمال كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى رجل وكلها معربة الا الموصولة فيما مر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفى ذا الحذف لعود اسم الاشارة لقوله وصدر وصلها ضميرا انحذف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفردا من قوله وأبوا ان يختزل * ان صلح الخ كما سنبينه وهذان شرطان للجواز وطول الصلة للكثرة وبقى للجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذى زيد وهو أو هو وزيد قائمان لئلا يخبر بالمثنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذى لولاهو لا كرمتك لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الاجحاف ولا منفيا ولا محصورا كالذى ماهو قائم أوما فى الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أى والفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدا (قوله فيحذف مع أى الخ) أى لطولها بالاضافة لفظا أو تقديرا فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح يعجبنى أى قائم لعدم الطول لفظا كما نقله ابن خروف وان كان جائزا (قوله الا اذا طالت) أى بشئ يتعلق بها كمعمول الخبر أو نعته أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذى فى السماء اله أى الذى هو اله فى السماء أى معبود فيها وجعل اله مبتدأ خبره الظرف أو فاعلا به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر (قوله قليل) أى لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه فى قوله

لا تنو الا الذى خير فما شقيت * الا نفوس الالى للشر ناوونا

أى الذى هو خير والالى هم ناوون للشر (قوله فى قراءة الرفع) هى شاذة ليحيى بن يعمر ومثلها لمالك ابن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع أى ماهو بعوضة فما موصولة بدلا من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول وجوز أبو البقاء زيادتها فالجملة نعت لمثلا وأما على النصب فما نكرة موصوفة ببعوضة بدلا من مثلا أو زائدة وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أى الذى أحسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أى على احسانه (قوله لاسى الذى الخ) سى بمعنى مثل لا يتعرف باضافته لما الموصولة لتوغله فى الابهام فصح كونه اسم لا ولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أى لاسى رجل هو زيد أو زائدة وسى مضاف الى زيد فان كان بدله نكرة كقوله

الارب يوم صالح لك منهما * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزا لسى كما تميز مثل نحو ولو جئنا بمثله مددا وما حينئذ كافة

بحذف العائد الذى هو المبتدأ وهو قولك هو وجوبا وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أى وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وأشار بقوله وأبوا أن يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل الى ان شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لان يكون صلة كما اذا وقع بعده جملة نحو جاء الذى هو أبو منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذى هو عندك أو هو فى الدار فانه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذى أبو منطلق تعنى الذى هو أبو منطلق لان الكلام يتم دونه فلا يدرى أحذف منه شىء أم لا وكذلك بقية الامثلة المذكورة ولا فرق فى ذلك بين أى وغيرها فلا تقول فى يعجبنى أيهم هو يقوم يعجبنى أيهم يقوم لانه لا يعلم الحذف ولا يختص هذا الحكم بالضمير اذا كان مبتدأ بل الضابط انه متى احتمل الكلام

الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد وذلك كما اذا كان فى الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذى ضربته فى داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فلا تقول جاء الذى ضربت فى داره لانه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الايهام فانه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير لان يكون صلة لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول أيا أو غيرها بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أى من الموصولات لان كلامه فى ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع أى ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لان يكون صلة كما تقدم نحو جاء الذى هو أبو منطلق و يعجبنى أيهم هو أبو منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذى ضربته فى داره ومررت بالذى مررت به فى داره و يعجبنى أيهم ضربته فى داره ومررت بأيهم مررت به فى داره وأشار بقوله

* والحذف عندهم كثير منجلى * الخ الى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذى ضربته والذى أنا معطيكه درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذى ضربت ومنه قوله تعالى ذرنى ومن خلقت وحيدا وقوله تعالى أهذا الذى بعث الله رسولا التقدير خلقته و بعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه فتقول الذى أنا معطيك درهم ومنه قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر

تقديره الذى الله موليكه فضل فحذف الهاء وكلام المصنف يقتضى انه كثير

عن الاضافة وفتحة سى بناء على هذا الافراد هاواعراب فى سواه لاضافتها لما أو تاليها والبيت مروى بالاوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أى لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تخفف ياؤها وقد تحذف منها الواو اما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضى وتعقبه الدمامينى هذا وقد يرد بمعنى خصوصا فيكون فى محل نصب مفعولا مطلقا لاخص محذوفا وحينئذ يؤتى بعده بالحال كاحب زيدا ولا سيما راكبا أو وهو راكب فهى حال من مفعول أخص المحذوف أى أخصه بزيادة المحبة خصوصا فى حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو ولا سيما ان ركب أى أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والامر كذا تركيب عربى أفاده الدمامينى وغيره (قوله وجوبا) أى لجريانه مجرى المثل وليكون ما بعد لا سيما مفردا صورة لانها كالاستثنائية فى مخالفة ما بعدها لما قبلها وهى لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بذكرها فى الاستثناء وان لم تكن من أدواته لان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أى فهو مستثنى من شرط الطول لما مر فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار (قوله جملة) هذا محترز قوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من اشتماله على ما يربطه بالمبتدا وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو أبدا صالح للوصل به والكاف فى قوله كما اذا وقع استقصائية فتأمل (قوله فلا يدرى الخ) فيه ان هذا اجمال لا يعاب مع ان الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا اذا لوحظ المحذوف فان جعل الباقى صلة مستقلة جاز فى كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أى لانقضاء الكلام على أى وهو الآن فى غيرها ولرجوع ضمير يختزل لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الا مرفوعا اللهم الا أن يرجع لقوله ضمير انحذف بلا قيد الصدرية فيعم المرفوع وغيره فى أى وغيرها فتدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أى زيادة على عدم صلوح الباقى للوصل لوجوب هذا فى كل عائد كما قدمه (قوله تم) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره فى الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) اما معطوف على الياء من ذرنى أو مفعول معه ووحيدا حال أى خلقته حال كونه منفردا بلا أهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ خبره موليك أى معطيك والجملة صلة ما حذف عائدها وهو المفعول الثانى لموليك وفضل خبر ما وفاء فاحمدنه سببية وفاء فما للتعليل (قوله موليكه) قدره متصلا مع ان عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لان الكلام فى المتصل قاله الرودانى و به يعلم ان المراد المتصل ولو جوازا كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد الى ذلك بتقديم الفعل واتكل على اشتهار اصالته فى العمل والتصرف الذى من جملته حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما

وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف نحو جاء الذى اياه ضربت فلا يجوز حذف اياه وكذلك يمتنع الحذف اذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذى انه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمتنع الحذف اذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذى كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء

(ص) (كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى
كذا الذى جر بما الموصول جر * كمر بالذى مررت فهو بر)

(ش) لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع فى الكلام على المجرور وهو اما ان يكون مجرورا بالاضافة أو بالحرف فان كان مجرورا بالاضافة لم يحذف الا اذا كان مجرورا باضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو جاء الذى أنا ضاربه الآن أو غدا فتقول جاء الذى أنا ضارب بحذف الهاء وان كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو جاء الذى أنا غلامه أو أنا مضروبه أو أنا ضاربه أمس وأشار بقوله كأنت قاض الى قوله تعالى فاقض ما أنت قاض التقدير ما أنت قاضيه فحذفت الهاء وكأن المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف الا ان دخل على الموصول حرف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو مررت بالذى مررت به أو أنت مار به فيجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذى مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

(قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف انه لافرق بين صلة أل وغيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها لا يحذف أصلا ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر

أى المستفزه فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذى انا الضارب أى الضاربه (قوله منفصلا) أى وجوبا اما التقدمه كمثاله أو لحصره كجاء الذى ما ضربت الا اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازا فيحذف كالبيت المار ونحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضميرين فى الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ومما رزقناهم ينفقون ويرضين بما آتيتهن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل فى ذلك انما هو عند التلفظ أما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما فى اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أى لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد تحذف تبعا للحرف نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمون أنهم شركائى ورب شئ يجوز تبعا لا استقلالا فان قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أى لانه كالحرف فى أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لا سيما على قول البصريين انه لمجرد الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أى حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذى جر) بضم الجيم صلة الذى وجر الثانى بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أى مع كونه معتمدا ليكون عاملا فى محل الضمير النصب وان جره بالاضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أى بغير وصف أصلا أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحله فى اسم المفعول المتعدى لواحد كمثاله لان الضمير حينئذ فاعله فى المعنى أما المتعدى لاثنين كخذ الدرهم الذى أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطى (قوله ما أنت قاض) قيل لا شاهد فيه لاحتمال ان ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أى اقض قضاءك أو مصدرية ظرفية أى مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الا ان دخل على الموصول الخ) أى ليكون فى الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير فى المعنى ومثله الموصوف به كقوله لا تركنن الى الأمر الذى ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر أى ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كمررت بغلام الذى مررت أو بغلام الرجل الذى مررت أى به (قوله مادة) أى لفظا وكذا معنى فلا يكفى اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذى وقفت عليه من الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذى فرحت به لكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثانى وخرج عليه فاصدع بما تؤمر أى اؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعى فى الندبة عن الشاطبى ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذى اشتهر * أى به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافهما قطعا كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر لحذف المجرور بالحرف خمسة شروط جر الموصول وكون جاره كجار العائد لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه فى لبس فلا حذف فى مررت بالذى مر به أو بالذى ما مررت الا به أو رغبت فى الذى رغبت فيه وأن لا يصلح الباقى للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالحاصل انه يزاد على هذا الشرط فى المجرور بالحرف ما سمعته وفى المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أو اسم مفعول متعديا

أي منه وتقول مررت بالذي أنت مارأى بهومنه قوله
لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة
فبح لان منها بالذي أنت بائح
أي أنت بائح بهفان اختلف الحرفان لم يجز الحذف نحو مررت بالذي غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه وكذلك مررت بالذي مررت بهعلى زيدفلا يجوز حذف به منه لاختلاف معنى الحرفين لان الباء الداخلة على الموصول للالصاق والداخلة على الضمير للسببيةوان اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا نحومررت بالذي فرحت به فلايجوزحذف به وهذا كله هو المشار اليه بقوله كذا الذي جر أي كذلك يحذف الضمير الذي جر بمثل ماجر بهالموصول نحو مربالذي مرت فهو برأى بالذي مررت به فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها والله أعلم (ص)

﴿المعرف بأداةالتعريف﴾

أل حرف تعريف أواللام فقط
فنمطعرفت قل فيه النمط

متعديالاثنين على مامروفي المنصوب كونه متصلاو يلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصفاو كونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأوأن لايكون معطوفاالى آخر مامر فتدبر (قوله أي منه) لم يقدره تشربونه لمشاكلة ماقبلهولان ما كان مشروبا لهم لاينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بأن المعنى تشربون جنسه تكلف (قوله حب سمراء) كحمراء اسم امرأةوحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فموحدة أي مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور وقوله فبح بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى أومعنى فقط كما مثله أولفظا لا معنى كحللت في الذي حللت به وقيل يجوز الحذف حينئذوفيه نظر لانه لايعلم نوع المحذوف اه تصريح (قوله للسببية) أوالمصاحبة وهي أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الاولى فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لساني شهدة يشتفى بها ✲ وهو على من صبه الله علقم

لتعلق على المذكورة بعلقم أي شاق والمحذوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم جر الموصول في قول حاتم

ومن حسد يجور على قومي ✲ وأى الدهر ذو لم يحسدوني

أي فيه فذو بمعنى الذي خبر أي الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بفي لكن قيل لا شذوذ في البيتين لان محل الشروط المذكورة اذا لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر في الثاني لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لايجر الا بفي نحو أعجبني اليوم الذي جئت أي فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل ان صب بمعنى سلط فيتعدى بعلى و بمعنى أطلق فيتعدى بفي فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فقيل الحذف فيه سماعي أيضا لعدم جر الموصول وقيل على مذهب الكسائي من أن الحذف تدريجي فحذف الجار أولا فانتصب الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لامجرور فهو قياسي وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لتأتيه في كل حذف اه لكن أنت خبير بأن المبشر به لايجر الا بالباء فالمحذوف فيها متعين جزما وتقديره يبشر فيه يأباه ان مساق الآية لبيان المبشر به لالمكان البشارة كما لا يخفى فتخريج الآية على هذا أولى فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿المعرف بأداة التعريف﴾

هذا أولى من التعبير بأل لجريانه على كل الاقوال الآتية ولصدقه بأم عند حمير لكن لاحاجة لاضافتها للتعريف لان أداة الشيء مايحصله والانسب بباقي المعارف حيث لم يقل فيهن المعرف بالعلمية مثلا أن يقول ذو الاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أواللام) أولتنويع الخلاف لاللشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ماقبله أي حرف تعريف وهكذا كل ماتوسط فيه الخبر كزيد قائم وعمرو فان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللاول أوالثاني أومخير فيه أقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم أوقائمة وهذا كله في أوالتنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كما في المغني أما التي للشك ونحوه فلا حذف معها لانها للاحد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب حال من اللام أي حال كونها حسبك أي كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء في جواب شرط مقدر وقط خبر لمحذوف أواسم فعل بمعنى انته أي اذا عرفت ذلك فهي حسبك أوفانته عن طلب غيرها (قوله فنمطعرفت)

أى أردت تعريفه مبتدأ أوصفة وقل فيه خبر والنمط مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولثبوتها مع تحرك اللام فى نحو الاحمر بنقل حركة همزة أحمر الى اللام الا أنها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولامدخل لها فى التعريف وانما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لان كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء وضمها لا نظير له ونقل فى التسهيل عن سيبويه ان المعرف أل بجملتها كالأول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتدبها فى الوضع بمعنى أنها جزء الاداة وان كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد بها فى الوضع وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو من القوم فعلى الثانى لاهمزة فيه أصلا للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة الا أنها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد ان المعرف الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالاقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه حذف مضافين أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ماتقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر مكنيا عنه بما فى قولها مافى بطنى محررا لان التحرير أى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور والثانى ماحصل فى علم المخاطب بغير الذكر المار والحس الآتى نحو بالوادى المقدس اذهما فى الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر فى الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهما أى رفعه القرطاس أى أصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرمى اليه ومنه اليوم أكملت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنحاة يجعلون الثانى ذهنيا كما فى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين الا أنه بقرينة أل والعلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقا (قوله ولاستغراق الجنس) أى استغراق أفراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه فى المطول ان خلفها كل حقيقة كما مثل ولذا صح الاستثناء بعده ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل مجازا كأنت الرجل وزيد الرجل علما أى الجامع لاوصاف كل الرجال والخصائص العلم المتفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة ماللكل للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير الصاغة أى صاغة بلده لاصاغة الدنيا وليست أل فى الصاغة موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كنكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى الماهية باعتبار حضورها الذهنى بقطع النظر عن الافراد فمدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك الا أنه بقرينتها والعلم بجوهره كأمر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهى الداخلة على المعرفات كالانسان حيوان ناطق والكليات كالانسان نوع وبقى من أقسام أل ماأشير بها لبعض مبهم واحدا أو أكثر كادخل السوق حيث لاعهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لاباعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والاكل فباذكر لامن الوضع فهى داخلة فى لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهنى لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجرى عليه أحكام المعارف كمجيئه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة الا أنه فى المعنى كالنكرة نظرا لقرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

(ش) اختلف النحويون فى حرف التعريف فى الرجل ونحوه فقال الخليل المعرف هو أل وقال سيبويه هو اللام وحدها فالهمزة عند الخليل همزة قطع وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن والالف واللام المعرفة تكون للعهد كقولك لقيت رجلا فأكرمت الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفى خسر وعلامتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة

أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة والنمط ضرب من البسط والجمع أنماط (٨٥) مثل سبب وأسباب والنمط أيضا

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ماوضع لبعض مبهم أو للحقيقة فى ضمنه وهذا للحقيقة الحاضرة لاباعتبار فرد أصلا كما علمت فالمجرد وذو اللام بالنظر للقرينة سواء فى الابهام و بالنظر لأنفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل فى فرد كلقيت أسامة كما أفاده السعد فى شرح التلخيص والحاصل ان أل عند النحاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانيين أربعة لكنها ترجع الى خمسة أوستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوى انها قسمان فقط لانها اما لحصة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أومن حيث وجوده فى بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد الذهنى أوفى جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لابد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هى لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهنى وهوما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة وأما العهدية خارجا فللفرد عليهما وبقى قول ثالث وهى انها للحقيقة من حيث هى مطلقا ثم يتشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمله (قوله أى هذه الحقيقة خير الخ) التفاضل بينهما من حيث تغايرهما بالذكورة والانوثة وان اتحد تافى الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لاينافى تخلف الخيرية فى بعض الافراد لخصوصيات عرضت له (قوله وقد تزاد) أى لفظة أل المتقدمة فى قوله أل حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هولفظ أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام فى مرجع الضمير وأنث الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره فى قوله الآتى دخلا باعتبار انها حرف أولفظ اشارة الى جواز الأمرين (قوله لازما) صفة لمصدر محذوف أى زيدا لازما ولاضطرار عطف عليه أى وزيدا لاضطرار (قوله كاللات) هذا اسم صنم والثانى موصول جمع التى وفيهما جناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسرى بفتح فكسر أى الشريف نعته فيجوز رفعه تبعا للفظه ونصبه مراعاة لمحله كما سيأتى فى النداء (قوله تأتى زائدة) أى غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أوعلى واجب التنكير كالحال والتمييز لا لصالحة للسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هى ماقارنت وضع الكلمة وغير اللازمة ماعرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعلمية مرتجلا كان كالسموأل اسم شاعر يهودى أومنقولا كاللات فان أصله بشد التاء وصف من لت يلت وكان رجلا يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به مخفف تاؤه وكالعزى تأنيث الاعز نقلت لصنم أوشجرة تعبدها غطفان وكاليسع بناء على انه عربى منقول من مضارع وسع وقولهم لاعربى من الانبياء الاشعيب وهود وصالح ومحمد معناه لاعربى مصروفا واتفاقا الاهؤلاء وقيل هو أعجمى قارنت أل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أى للزمن الحاضر وقد يستعمل فى غيره مجازا واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبنى لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقيل تضمنه معنى أل الحضور مع زيادة التى فيه كما بنى الامس على الكسر فى قوله * وانى وقفت اليوم والأمس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجمودى اذ لايثنى ولايجمع ولايصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة للزمان كهنا للمكان وعليه الموضح فعلة بنائه كأسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أى للعهد الحضورى كهى فى قولك هذا الرجل أى الحاضر فهى معرفة لازائدة وفتحته حينئذ اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد يجر بمن كما روى من الآن بالجر قال فى النكت وهذا قول لايمكن القدح فيه

الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد كذا قاله الجوهرى (ص)

(وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللات
ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس ياقيس السرى)

(ش) ذكر المصنف فى هذين البيتين ان الالف واللام تأتى زائدة وهى فى زيادتها على قسمين لازمة وغير لازمة ثم مثل للزائدة اللازمة باللات وهو اسم صنم كان بمكة و بالآن وهو ظرف زمان مبنى على الفتح واختلف فى الالف واللام الداخلة عليه فذهب قوم الى أنها لتعريف الحضور كما فى قولك مررت بهذا الرجل لان قولك الآن بمعنى هذا الوقت وعلى هذا لاتكون زائدة وذهب قوم منهم المصنف الى أنها زائدة وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور ومثل أيضا بالذين واللات والمراد بهما مادخل عليه أل من الموصولات وهو مبنى على ان تعريف الموصول بالصلة فتكون الالف واللام زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى وان لم تكن فيه

فبنيتها نحو من وما الا ايا فانها تتعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها فى قراءة من قرأ صراط الذين
أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
يريدون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهى الداخلة اضطرارا على العلم كقولهم فى بنات أوبر علم لضرب من الكمأة بنات الاوبر ومنه
قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر والاصل بنات أوبر فزيدت الالف واللام وزعم المبرد ان
بنات أوبر ليس بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطرارا على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو * والاصل وطبت نفسا فزاد الالف واللام وهذا بناء على ان التميز لا يكون الا نكرة وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام عندهم غير زائدة والى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله كبنات الاوبر وقوله وطبت النفس الخ (ص)

(و بعض الاعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان)

(ش) ذكر المصنف فيما تقدم ان الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر فى هذين البيتين انها تكون للمح الصفة والمراد بها الداخلة على ماسمى به من الاعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك * رأيت
فى حسن الحسن وأكثر ماتدخل على المنقول من صفة كقولك فى حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك فى فضل
الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك فى نعمان النعمان وهو فى الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول أل فى هذه الثلاثة
نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله للمح ماقد كان عنه نقلا الى ان فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى
مانقلت عنه من صفة أو ما فى معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمى به تفاؤلا بمعناه أتيت بالالف واللام للدلالة

وهو الراجح عندى والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة اه (قوله فبنيتها) شامل لأل الموصولة فتعريفها
بنية أل ولا مانع منه اه صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها فى الموصول معرفة أى لو كانت
معرفة لنكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه و يحتمل أنه ايراد على لزومها
فى الموصول أى لو كانت لازمة لما حذفت فى ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين
الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفى التسهيل ان حذفها من اللذين
واللاتى لغة لا شاذ وكذا الذى والتى كما مر فالأحسن أن يقال انها لازمة فى اللغة الفصحى عند أكثر العرب
(قوله بنات الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع فى الشعر لا انه يقال نثرا لان الكلام فى الضرورة (قوله ولقد
جنيتك) أى جنيت لك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا كمؤ بهمز آخره جمع كمء كأفلس
وفلس والكمء واحد الكمأة لانها اسم جنس جمعى له على خلاف الغالب من كون التاء فى المفرد وهى نبت
فى البادية له ثمر يجنى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها وهى الكبار البيض التى يقال لها شحمة
الارض وأصله عساقيل كعصافير حذفت ياؤه للضرورة و بنات الاوبر كمأة صغيرة مزغبة على لون التراب
رديئة الطعم وهى أول الكمأة وقيل مثلها وليست منها تصريح بزيادة (قوله ليس بعلم) أى بل جمع ابن
أوبر كبنات آوى و بنات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله
غير زائدة) أى بل معرفة لانه نكرة حينئذ وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية
الاصلية كأدهم وأسود لان أصل أوبر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى
حكمه (قوله على التميز) وكذا الداخلة شذوذا على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق
عطف عليه زيد فيهما أل شذوذا لوجوب تنكير الحال والاصل ادخلوا أول فأول وأتى بالفاء لتدل
على الترتيب أى ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أى ذواتنا أو أكابرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه
بعن أو هى متعلقة بصددت (قوله طبت نفسا) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صددت
وحذف تميز طبت أو لا تميز له (قوله و بعض الاعلام عليه دخلا) فيه ايماء الى انه سماعى فلا تدخل على
غير ماورد كمحمد وصالح ومعروف (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان نقل هو أى ذلك
البعض عنه أى عن ما فالصلة جرت على غير ماهى له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أى
الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لان دلالته على وصف
الحمرة التزامية لكونه فى الاصل اسما للدم أو انه رتبها على الترقى بزيادة الحروف وكون أل فى النعمان عارضة
للمح ينافى تمثيله به فى التسهيل لما قارنت أل وضعه الا ان يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل
و بنعمان فتدخله للمح قال الشمنى ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير أل (قوله المنقولة
مما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد و يشكر فلا تدخلها أل وأما قوله

على ذلك كقولك الحرث نظرا الى انه انما سمي به للتفاؤل وهو انه يعيش و يحرث وكذا كل مادل على معنى وهو مما يوصف به فى الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فدخول الالف واللام أفاد معنى لايستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك

أيضا ليس حذفهما واثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنه اذا لمح الاصل جيء بالالف واللام وان لم يلمح لم يؤت بهما (ص) (وقد يصير علما بالغلبه * مضاف اومصحوب أل كالعقبه * وحذف أل ذى ان تنادى أوتضف * أوجب وفى غيرهما قد تنحذف) (ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادر الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام أنها لاتحذف الافى النداء أو الاضافة نحو ياصعق فى الصعق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف فى غيرهما شذوذا سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا والاصل العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمر وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم فانه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لايفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الاضافة لاتفارقه لافى نداء ولافى غيره نحو ياابن عمر والله اعلم

* رأيت الوليد ابن اليزيد مباركا * فضرورة سهلها مشاكلة الوليد والتقييد بالنقل و بما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماعى بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله فى الجملة) أى فى بعض الاحوال وهوما اذا أول باسم الفاعل مثلا فى الفضل و بالاحمر فى الدم بخلاف مالا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليستا بزائدتين) أجيب بان المراد بالزائدة ماليست للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أى فى عدم افادة التعريف لامطلقا (قوله بالغلبة) هى ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص فى استعماله لغلبة اطلاقه على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل فى غير ماغلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل فى غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بأل فتقديرية وأما الله فعلم بالوضع الشخصى على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعا ولا استعمالا وأما اله بغير أل فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر فى زمن الجاهلية اما الآن فلا يبعد انه علم بالغلبة التحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى و بهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك فى باب العلم فينوعه الى وضعى وغلبى ليكون ذكر المضاف فى مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما او يلغى تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم يصير مؤخر وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد فى الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التى يقال فيها جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل بعقبة أيلة عند مصر (قوله وحذف أل) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذى أى التى فى الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احترازا عن المقارنة للوضع نقلا كالنضر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال فى الكافية

وقد تقارن الاداة التسميه * فتستدام كاصول الابنيه

قال فى شرحها أى لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها فى الغلبة كالاعشى والنابغة فانها وان كانت لازمة الا أنها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم الغى تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه و يحتمل أن قوله ذى اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروداني كقول خالد ابن الوليد

ياعز كفرانك لاسبحانك * انى رأيت الله قد أهانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونهما زائدة لايلزم عليها جمع معرفين أوان فائدته التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها بأى ولا بذا كالمعرفة فلا يقال يأيها السموأل ولا ياذا الاعشى أو الحرث لان التوصل بذلك انما هو فى أل الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله فى الصعق) بكسر العين هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بتهامه فسفت الريح التراب فى جفانه أى أوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو فى الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمى بذلك لزعمهم ان الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثريوى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود)

(ص) ﴿ الابتداء ﴾
(مبتدأ زيد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر
وأول مبتدأ والثانى فاعل أغنى فى أسار ذان
وقس وكاستفهام النفى وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد)
(ش) ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فمثال الاول زيد عاذر من اعتذر والمراد به ما لم يكن للمبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر فى القسم الثانى فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثانى أسار ذان فالهمزة للاستفهام وسار مبتدأ وذان فاعل سد مسد الخبر ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل وصف اعتمد على استفهام أونفى نحو أقائم الزيدان وماقائم الزيدان فان لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين الا الاخفش

قيل الصواب ذكر ابن الزبير أوعبدالله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبدالله وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبدالله مع ان ابن عمر مثلا يصدق بعبدالله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال فى زيد زيدل وهى زيادة شائعة فى مثله من الاسماء أوان عبدل مأخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحتا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين فى قياس التصريف اه اسقاطى والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الابتداء ﴾

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع فى الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها جملة النداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا فى قوة المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة أل فانها فى قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدا فى سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظى ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبرا أوما يسد مسده كان فى الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار واشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدا للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف أى ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به كونه قرينا للمعرفة أعنى قوله والثانى وجملة أغنى صفة فاعل أى أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسرى اذا مشى ليلا (قوله ان المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدا مرفوع معنى ذو خبر * أووصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بحد نوعى المبتدا وبين بقوله مرفوع معنى أن عامله معنوى فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبرا عنه أووصفا مكتفيا بمرفوعه والمراد الاسم ولو تأويلا ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظى من فعل أوحرف مثلا ودخل بغير الزائدة ماسيأتى فى الشرح وخرج بكونه مخبرا عنه الخ اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ ولا يرد على حصره فى القسمين قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفى به بل الجملة صفة للنكرة أغنت عن الخبر فى الافادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا سماعى والكلام فى القياسى على أنه أجاز فى التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان أقل فعل فى المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أى صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه (قوله له فاعل) أى أونائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سد مسد الخبر) ليس المراد ان له خبرا محذوفا وهذا اقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبرا بل انه أغنى عن أن يكون له خبرا كتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع فى الفصيح كما فى التسهيل (قوله كل وصف) أى اسم فاعل أومفعول أوصفة مشبهة أوأفعل تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره فالكحل فاعل أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا أوغيره بخلاف عمله النصب ملفوظا أومقدرا نحو أفى الله

شك

ورفع فاعلا ظاهرا كما مثل أو ضميرا منفصلا نحو أقائم أنتما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقائم أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل بقائم ولا يجوز أن يكون أقائم مبتدأ لانه لا يستغنى بفاعله حينئذ اذ لا يقال أقائم أبواه فيتم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال فى ما زيد قائم ولا قاعد ان قاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن فى المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النفى بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهـ ـو ولا تغترر بعارض سلم

فغير مبتدأ ولاه مخفوض بالاضافة وعداك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وهو قد سد مسد خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جنى ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك فى اعرابه ومذهب البصريين الا الاخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا بمبتدا متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدا أى أكائن فى الله شك والجملة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدما عما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما فى المغنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تأويلا نحو أعدل أبواك لتأوله بعادل وكالمنسوب ونحوه كما يأتى فى الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشروطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقائم) فى نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعينه فى الاولى بل يجوز كون قائم خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أى لافتقاره لمرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه لم يمتنع أفاده الاسقاطى وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال فى ما زيد قائم الخ) أى بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت أقائم أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعدهما بابراز الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بأم المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم فى الثوانى أى فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه فى حكم البارز لمكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما قاعدان بحذف المبتدا فالمعطوف الجملة أفاده الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجرى فى نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكتف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله فى شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظير له وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهه بالفعل والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدا والخبر أفاده الاسقاطى (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه فى محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها نظير ما مر (قوله مخفوض بالاضافة) لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضايفين كالشىء الواحد على أنه وان خفض لفظا فهو فى قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد المهملة وكسر الراء أى اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أى بسلم عارض (قوله فى موضع رفع بمأسوف) أى والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش فى أمن من الاحن

فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهملة جمع أحنة كقرب بالكسر وقربة وهى الحقد والعداوة والمراد بها هنا مكايد الدهر والبيتان لابى نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام فى شرح بانت سعاد (قوله أبا الفتح) فى نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فليحرر وقد كان ولده مثله حذقا وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربعمائة (قوله فارتبك) فى القاموس ربكه ألقاه فى وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتحير

على نفى أو استفهام وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أولو الرشد أى وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله

فخير نحن عند الناس منكم * اذا الداعى المثوب قال يالا

فخير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر ولم يسبق خير نفى ولا استفهام وجعل من هذا قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

فخبير مبتدأ وبنو لهب فاعل سد مسد الخبر (ص)

(والثان مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل اما أن يتطابقا افرادا أو تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا وهو قسمان جائز وممنوع فان تطابقا افرادا نحو أقائم زيد جاز فيه وجهان أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر والثانى أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا وأراغب خبرا مقدما والاول فى هذه الآية أولى لان قوله عن آلهتى معمول لراغب فلا يلزم فى الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى لان أنت على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبى منه وأما الوجه الثانى فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى لان أنت أجنبى من راغب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لراغب عمل

(قوله على نفى) أى ولو معنى كانما قائم الزيدان أو منقوضا كما قائم الا الزيدان (قوله أو استفهام) أى ولو مقدرا نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفى والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالمرفوع وأما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كما سيأتى فى بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم أن المذاهب ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما الا جوازه بقبح كما قيل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا قبح ومذهب المصنف جوازه بقبح كما صرح به فى التسهيل وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوغ للابتداء حينئذ عمله فى المرفوع ولا يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف فى العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا أصلا كما فى التصريح (قوله المثوب) أى المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يا لفلان فوقف على اللام (قوله فخير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن بأجنبى وهو المبتدأ فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد ولرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل الا أن يؤول بأن خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تأكيد للضمير فى خير فلا شاهد فيه (قوله بنو لهب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيافته بالفاء وهى أن يعتبر الطير بأسمائه ومساقطه وأنوائه فيستسعد أو يتشاءم (قوله فخبير مبتدأ) أى لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو بنو ورده البصريون بأن فعيلا بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل ونعيق نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صديق للذى لم يشب * (قوله طبقا) اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذا أو مصدر بمعنى المطابقة تمييز محول عن الفاعل أى ان استقرت مطابقته فى سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

كما فى المعرب ومقتضاه أن استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد ان فتدبر ولولا كتابته بالالف لامكن جعله على حد وان أحد من المشركين استجارك (قوله وهو قسمان) أى غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) هذا مفهوم المتن ومثله فى جواز الامرين كما فى الهمع والنكت كون الوصف يستوى فيه المفرد والمثنى والمجموع كجنب وجريح نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لا مع مفرد لما يأتى نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملة ست صور لكن فى التصريح عن الشاطبى أن جمع التكسير كالتصحيح فى امتناع الفاعلية (قوله وجهان) أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا المانع من أحدهما فتمتنع الخبرية فى نحو أراغب الخ لما فى الشرح وفى نحو أحاضر القاضى امرأة لئلا يخبر بمذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز لعدم تأنيثه كالفعل وتمتنع الفاعلية فى نحو أفى داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه أنه اذا جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أى أكائن زيد فى داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أى بقطع النظر عن المانع الآتى وقوله أولى أى واجب (قوله فيلزم فيه الفصل) أى ان لم يقدر للجار متعلق بعد أنت أى أراغب أنت راغب عن آلهتى فيجوز حينئذ لعدم المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل فى المبتدا على الصحيح وان تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان أو جمعا نحو أقائمون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثان مبتدأ الى آخر البيت أى والثانى وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا فى غير الافراد وهو التثنية والجمع هـذا على المشهور من لغة العرب و يجوز على لغة أكلونى البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز كما تقدم فمثال الممتنع أقائمان زيد وأقائمون زيد فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقائم الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر

(ص) (ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا)

(ش) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدا والعامل فى المبتدا معنوى وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم فحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل فى الخبر لفظى وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب قوم الى أن العامل فى المبتدا والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوى وقيل المبتدأ مرفوع

المانع (قوله على المشهور) أى من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أى فحكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمتنع الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل أن الصور خمسة عشر[1] ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية فى الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكر وامتناع الفاعلية فى تطابقهما تثنية وجمع تصحيح نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون الا على لغة أكلونى البراغيث وامتناع الامرين فى عكس هذه الاربعة نحو أقائمان زيد وأقائمون زيد وأقائمان الزيدون وأقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقيام زيد وجواز الامرين فى الصور الستة المتقدمة الا لمانع كما مر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أى جمهور البصريين أى حكموا بذلك (قوله بالمبتدا) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن فى الخبر أو هو خبر و بالمبتدأ متعلق برفع أى رفع الخبر بالمبتدا كائن كذلك فى النسبة لمن ذكر ولا يرد أنه عين المبتدا فى المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لأن الرفع من عوارض الالفاظ ولفظهما مختلف بل ومفهومهما أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هى مع حكمها وان اتحدا ماصدقا (قوله والعامل فى المبتدا) الاولى تعريفه بالفاء كما فى نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أولا ليخبر عنه بثان ولو فى الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فمن فسره بالاهتمام بالشىء وجعله أولا لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة فى المبتدا على احتمال أى زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله فحسبك مبتدأ) أى ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافيجى عكسه لأن القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعن الكافى بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام مقال فلا ينبغى اطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوغ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كما سيبين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أى درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هى الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى باب الاستفهام وأفعل التفضيل كمن أبوك وخير منك زيد والا فى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لأن الباء لا تزاد فى الخبر واكتفى فى الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم أن حسب ان استعمل بحرف الجر الاصلى كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أى بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو كحسب رفعه مقدر لحركة الجار الزائد أو شبهه ولا ضرر فى اجتماع اعرابين لفظى وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أى لأن الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيهما كالفعل فى

(1) (قوله خمسة عشر) أى من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره فى أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر و يزاد عليها كون الوصف يستوى فيه المذكر والمؤنث فى صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هـذا وفى الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحا ومكسرا وكونه يستوى فيه الواحد وغيره فى أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الاول وهذا الخلاف لاطائل تحته (ص)

(والخبر الجزء المتم الفائده

كالله بر والايادي شاهده)

(ش) عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة و يرد عليه الفاعل نحو قام زيد فانه يصدق على زيد أنه الجزء المتم الفائدة وقيل فى تعريفه انه الجزء المنتظم منه مع المبتدا جملة ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لانه لاينتظم منه مع المبتدا جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفى غيره والتعريف ينبغى أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره (ص)

(ومفردا يأتى و يأتى جمله حاوية معنى الذى سيقت له

وان تكن اياه معنى اكتفى بها كنطقى الله حسبى وكفى)

(ش) ينقسم الخبر الى مفرد وجملة وسيأتى الكلام على المفرد فأما الجملة فاما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أولا فان لم تكن هى المبتدأ فى المعنى فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدا وهذا معنى قوله حاوية معنى الذى سيقت له والرابط اما ضمير يرجع الى المبتدا نحو زيد قام أبوه وقد يكون الضمير

الفاعل والمفعول و يرده أنه لم يوجد فى العوامل اللفظية مايعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوى الضعيف ولا يرد المبتدأ فى نحو القائم أبو ضاحك لأن رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تتحد جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلو حامض فمجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع فى أجزائه لتعذره فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفرد أى متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدا) أى لضعف الابتداء فيقوى بالمبتدا فالعامل مجموعهما الا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله ترافعا) أى لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كأداة الشرط مع فعلها فى نحو أياما تدعوا وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل فى هذين (قوله لاطائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات فى نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل فى الجزأين الابتداء دون باقى الاقوال لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدا اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره (قوله المتم الفائدة) أى المحصل الفائدة تامة اذ لم تحصل قبله وأما الحاصلة فى زيد يضرب أبوه مع حذف الاب فهى غير المقصودة ولا يرد قائم فى زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شعرى شعرى لحصولها بالتأويل أى شعرى الآن هو شعرى المعروف سابقا (قوله كالله بر) أى محسن والايادى أى النعم جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله و يرد عليه الفاعل) أى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به و يجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدا غير الوصف المذكور للعلم به من قوله مبتدأ زيد الخ لدلالته على أن الخبر لا يكون الا مع المبتدا وأن ذلك الوصف لاخبر له وأ كد ذلك بتمثيله بالله بر الخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدئه جملة كما مر فلابد فى هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أى فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتى العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله و يأتى جملة) أى غير ندائية ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده فى كلامهم وخرجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية و بعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اهـ والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم فى النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر فى كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدا بل باعتبار تعلقها بالمبتدا فطلب الضرب فى زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدمامينى عن بعضهم وقال انه فى غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أى مشتملة على اسم بمعنى للمبتدا الذى سيقت خبرا له هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح فى حله الى نصبه بنزع الخافض أى فى المعنى والاحسن كونه تمييزا (قوله اكتفى) أى المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسيبا لأن الكثير جر فاعل كفى بالباء الزائدة فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح (قوله اما ضمير الخ) أى ولو فى جملة أخرى مرتبطة بالاولى اما بشرط كزيد يقوم عمرو ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عينى يحسر الماء تارة ✽ فيبدو وتارات يجم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند وورثها أو ثم ورثها فيكتفى فى الجملتين بضمير واحد لارتباطهما

وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدرا) أى ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر فى الحديد وكل وعد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدرهم أنا معطيك أو جر باسم فاعل كزيد أنا ضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثال الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أى فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى توصى به أنت مفلح * أى به كذا فى التسهيل ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى أى له وزوجى المس مس أرنب أى المس له أو منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا مما ذكره فلعله ليس مرادا لتسهيل الحصر (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو وزان ويقال منيان كما فى القاموس وهو مبتدأ ثان سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى ان جعل ذلك مبتدأ ثانيا خبره خير فان جعل بدلا من لباس أو نعتا له على تجويز الفارسى كون النعت أعرف من المنعوت وخير خبر لباس فالخبر مفرد لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطفا على لباس الاول وهما سبعيتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسى فى التفخيم وغيره وان كان فيه أكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده يكفى اعادة المبتدا بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يمسكون بالكتاب الخ فالرابط اعادة الذين يمسكون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بأن الذين مجرور عطفا على الذين يتقون لا مبتدأ ولئن سلم فالرابط عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى مأجورون بدليل لا نضيع الخ كما فى المغنى واشترط سيبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم وبنحو أما العبيد فذو عبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر اه تصريح بزيادة (قوله ما الحاقة) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور أما عند ابن كيسان فمعرفة والحاقة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله زيد نعم الرجل) أى لان الأصح أن أل فى فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أما على كونها عهدية فالرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

ألا ليت شعرى هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فأما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم النكرة المنفية ويحتمل اعادة المبتدا بلفظه ويرد على الربط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس وعمرو لا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذا من هذا الكلام الا أن يوجد نص بخلافه (قوله هى المبتدأ فى المعنى) لا يرد أن كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدا مفردا فى معنى الجملة كحديث وكلام كما مثله وكضمير الشان فان المراد بنطقى منطوقى وكقوله ﷺ أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا إله الا الله وقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلة لا مخففة وكون الخبر فى هذا جملة انما هو فى الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها فى لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بلا رابط لانها عينه أى مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤل عنه بناء على أنها نزلت جوابا لقول المشركين صف لنا ربك فالله خبر وأحد بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى قولى لا إله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير فى يشتق عليه وعوده اليه بدون صفته خطأ عند الشاطبى لقول سيبويه انهما كالشئ الواحد لكن الأصح جوازه عند القرينة الا أنه لا ضرورة اليه لان حذف الربط كثير (قوله وان يشتق) أى يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

مقدرا نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه بدرهم أو اشارة الى المبتدا كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير من قراءة من رفع اللباس أو تكرار المبتدا بلفظه وأكثر ما يكون فى مواضع التفخيم كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة وقد يستعمل فى غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وان كانت الجملة الواقعة خبرا هى المبتدا فى المعنى لم تحتج الى رابط وهذا معنى قوله وان تكن الى آخر البيت أى وان تكن الجملة اياه أى المبتدا فى المعنى اكتفى بها عن الرابط كقولك نطقى الله حسبى فنطقى مبتدأ والاسم الكريم مبتدأ ثان وحسبى خبر عن المبتدا الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن الاول واستغنى عن الرابط لان قولك الله حسبى هو معنى نطقى وكذلك قولى لا إله الا الله (ص) (والمفرد الجامد فارغ وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن) (ش) تقدم الكلام فى الخبر اذا كان جملة وأما المفرد فاما أن يكون جامدا أو مشتقا فان كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير نحو زيد أخوك وذهب الكسائى والرمانى وجماعة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو هذا اذا لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل فأما ماليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كأسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعل وقصد به الزمان أو المكان كمرمى فانه مشتق من الرمي ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا مرمى زيد تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلاماه فغلاماه مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميرا وحاصل ماذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا يتحمل ضميرا عند البصريين الا ان أول بمشتق

وأن المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أي هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا نحو هذا مفتاح وهذا مرمى زيد (ص)

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ماليس معناه له محصلا)

(ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو زيد قائم أي هو فلو أتيت بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزته فقلت زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين أحدهما أن يكون هو توكيدا للضمير المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غير من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو ومثال مالم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزنه مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جاز الامران كالمثال الاول وهو زيد هند ضاربها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت لم تأت وان خيف اللبس وجب الابراز كالمثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ولهذا قال وأبرزنه مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع بمذهبهم فمن ذلك قوله

هنا (قوله الى أنه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه مايدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أو تميمي أو ذو مال أو رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالمنسوب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر مايشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الا مرفوع واحد (قوله وأبرزنه) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا أي أمن اللبس أولا أي وأبرز الضمير مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما أي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا غير الذي تعلقا * به فأبرز الضمير مطلقا

في المذهب الكوفي شرط ذاك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضربه هو أو في داره فيجب فيهما الابراز مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور في الجميع كما في الهمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابراز عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالته في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن ابرازه والنطق به ويلزمه أن يجوز زيد قام هو على الفاعلية والا فما الفرق وغير سيبويه يوجب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو جائزا لا يتيسر النطق به وانما يستعيرون له لفظ المنفصل تقريبا وتدريبا فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جوازا الا انه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد عمرو ضارب به زيد كما قاله ابن حيان (قوله ضاربها) خبر هند وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم أنه لزيد ومثله هند زيد ضاربته (قوله أتيت بهو) أي على أنه فاعل نظرا لجريانه على غير صاحبه فيمتنع استتاره أو تأكيد نظرا للأمن التباسه المجوز استتاره وأما عند الخوف

ففاعل

قومي ذرى المجد بانوها وقدعلمت
بكنه ذلك عدنان وقحطان
التقدير بانوها هم فحذف الضمير لأمن اللبس (ص)
(وأخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر)
(ش) تقدم أن الخبر يكون مفردا و يكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو جارا ومجرورا نحو زيد عندك وزيد في الدار فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم منهم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو كائن أو استقر فان قدرت كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد وان قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة واختلف النحويون في هذا فذهب الاخفش الى أنه من قبيل الخبر بالمفرد وأن كلا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل التقدير زيد

فاعل لاغير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في التثنية على الفاعلية الهندان الزيدان ضارب بهما هما وعلى التأكيد ضار بتاهما هما وكذا في الجمع قال الدماميني والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاعلى لغة أكلوني البراغيث أي فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى المجد) جمع ذروة بتثليث المعجمة وهي أعلى الشيء ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم أوله كما في الصبان وهو مبتدأ ثان خبره بانوها جمع بان من بنى يبني وفيه ضمير مستتر عائد لقومي لجريانه عليه وأما الواو فحرف جمع ولم يبرزه مع جريانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعلم بأنها مبنية لابانية ولدلالة الواو على اسناده لقومي والا قيل بانيتها ولو أبرز لقال على الفصحى بانيها هم وعلى غيرها بانوها هم وتكلف البصريون باحتمال كون ذرى معمولا لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضي بقرينة المدح فيعمل ويفسر العامل (قوله بانوها هم) الاصح بانيها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لاغير (قوله بظرف) أي مكاني أو زماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لاخصوص المكاني وانما يخبر به وبالمجرور اذا كانا تامين بأن يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاما أو خاصا بقرينته كما مر في الصلة عن الدماميني ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس وعمرو اليوم وفي المغني أن من الحذف الخاص لقرينة قوله تعالى الحر بالحر أي مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدا والخبر أي قتل الحر كائن بقتله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فأطلق الجزء على الكل وماقيل انه أريد بالحرف المجرور مجازا لعلاقة المجاورة أخذا من قول الرضي محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لايصح لان مراد الرضي المحل الذي يقتضيه التعلق بدليل تعليله لا المحل الخبرية فالحاصل أن محل العامل في الظرف اللغو للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كمر بزيد مجهولا فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جرا وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الا أن محله نصب أبدا وأما من حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعا في الخبر ونصبا في الحال وجرا في الصفة المجرورة ولا محل له في الصلة كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضي لكن لابد منهما عند الجميع الا أن الاول نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيدا لابد منه والثاني الى الملفوظ به وهو معمول العامل فلابد من ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع في نحو أفي الله شك وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكرا أو حذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجمهور لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه أي فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بأنه الخبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة وأما معها فتارة يجوز كبزيد في جواب بمن مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يقدر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو من العلماء أو في البصرة أي راكب ومعدود ومقيم ولايخرجه ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه بمعرفة المقام لايقتضي لغويته كما صرح به الدماميني في أول شرح التسهيل وفي بسملة الشنواني عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

كائن عندك أومستقر عندك أوفى الدار وقد نسب هذا لسيبويه وقيل انهما من قبيل الجمل وان كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أوفى الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقرا ونحوه وأن

يجعلا من قبيل الجملة فيكون المقدر استقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقر وذهب أبو بكر ابن السراج الى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن
فأنت لدى بحبوبة الهون كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا كذلك يجب حذفه اذا وقعا صفة نحو مررت برجل عندك أوفى الدار أو حالا نحو مررت بزيد عندك أوفى الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أوفى الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا التقدير جاء الذي استقر عندك أوفى الدار وأما الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم

(ص) (ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فأخبرا)

(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أوفى يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليلة الهلال والرطب شهري ربيع فان لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو زيد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

يجوز

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثال الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فملازم له وما اشتهر من أن المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يتمشى على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر ويتسلسل أفاده السعد (قوله وقد نسب هذا لسيبويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد أما واذا الفجائية نحو أما في الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما فحمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بامكان تقدير الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المغني (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان يهن) نائب فاعله يعود لمولاك المراد به الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدتين وبمهملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضا تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بأنه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كالخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب أن الاخبار به عن المعنى وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى من فعل أو حركة مثلا لابد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لابد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عاما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيدا والقتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدا ثم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدا والقامة الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كما مثله فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله الا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف أو اضافة مع جره بفي وكذا بعلمية على الظاهر كنحن في يوم طيب أوفى شهر ربيع أوفى رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خمر وغدا أمر أي اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به القتال المترقب وهو معنى واما بشبه الذات للمعنى في تجددها وقتا فوقتا كالرطب شهري ربيع والليلة الهلال والورد أيار بفتح الهمزة وشد المثناة التحتية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية والعجمة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الاول يجب جره بفي فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

غيرهؤلاء الى المنع مطلقا فان جاء شيء من ذلك أول نحو قولهم الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع فان التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهرى ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن فى يوم طيب وفى شهر كذا والى هذا أشار بقوله وان يفد فاخبرا فان لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة (ص)

(ولا يجوز الابتدا بالنكره * مالم تفد كعندزيد نمره
وهل فتى فيكم فما خل لنا * ورجل من الكرام عندنا
ورغبة فى الخير خير وعمل * بر يزين وليقس مالم يقل)

(ش) الاصل فى المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو فى الدار رجل وعند زيد نمرة فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو قائم رجل الثانى أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل فتى فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفى نحو ماخل لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة نحو

يجوز كالورد فى ايار فيكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله أول) أى بتقدير مضاف مطلقا سواء كان للمبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولا كنحن فى يوم طيب أى وجودنا واليوم خمر أى شرب ومذهب الناظم أن الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة ظرفا لمحذوف خبرا عن الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثان مما يفيد وللتصريح بعدم شذوذه فكان الاخصر ذكر ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه الاعراب والجمع نمار كما فى المصباح (قوله فما خل لنا) يتعين جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا غير المنسوخ ومنه ما أحد أغير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النووى لانه تلميذ المصنف رضى الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبيع (قوله وليقس مالم يقل) أى من بقية أنواع المسوغات وأما الكاف فى كعند زيد الخ فلادخال بقية أمثلة الانواع المذكورة فلا تكرار سم (قوله أن يكون معرفة الخ) أى لانه محكوم عليه فلابد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما لم يشترط ذلك فى الفاعل مع انه محكوم عليه أيضا لتقدم حكمه وهو الفعل أبدا فيتقرر مضمونه فى الذهن أولا و يعلم انه صفه لما بعده وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وبهذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع ان تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة فى تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقولوا به لامكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرده بخلاف تقديم الفعل فانه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدا ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ماذكر فى المبتدا المخبر عنه أما المكتفى بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما جردناه عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) ألحق فى شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل و يشترط فى الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا نسان ثوب و ولد له ولد رجل لعدم الفائدة قال فى المغنى ومن هنا يظهر أنه لادخل للتقديم فى التسويغ والاجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لادخل له لجواز كونه جزء علة هنا وان كان علة تامة فى الفاعل لاختصاص كل باب بأحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أى سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بها نحو أرجل فى الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب فى قصره على الثانى وانما كان مسوغا لان الانكارى منه بمعنى النفى فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فكأن السؤال عم جميع الافراد فأشبه العموم الحقيقى فى حصول الفائدة أفاده المصرح (قوله ان توصف) أى بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظى كما مثل أو تقديرى بأن يقدر فى نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أى من غيركم بدليل ما قبله أو معنوى بأن لا يقدر فى الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير فى رجيل جاء لانه فى معنى رجل صغير أو حالية كالتعجب فى ما أحسن زيدا أى شىء عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنا دون انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة

رغبة فى الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل بر يزين هنا ما ذكره المصنف فى هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف الى نيف وثلاثين موضعا وأكثر من ذلك فذكر الستة المذكورة والسابع أن تكون شرطا نحو من يقم أقم معه الثامن أن تكون جوابا نحو أن يقال من عندك فتقول رجل التقدير رجل عندى التاسع أن تكون عامة نحو كل يموت العاشر أن يقصد بها التنويع كقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين
فثوب لبست وثوب أجر

فقوله ثوب مبتدأ ولبست خبره وكذلك أجر الحادى عشر أن تكون دعاء نحو سلام على آل ياسين الثانى عشر أن تكون فيها معنى التعجب نحو ما أحسن زيدا الثالث عشر أن تكون خلفا عن موصوف نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر أن تكون مصغرة نحو رجيل عندنا لان التصغير فيه فائدة معنى الوصف تقديره رجل حقير عندنا الخامس عشر أن تكون فى معنى المحصور نحو شر أهر ذا ناب وشىء جاء بك التقدير ما أهر ذا ناب الا شر وما جاء بك الا شىء على أحد القولين والقول الآخر أن التقدير شر عظيم أهر ذا ناب وشىء عظيم جاء بك فيكون داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا لان الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرا وهو هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها

مهرا

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال ونقل سم عن شيخه الصفوى أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها فى بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم يظهر أثره فى بعض آخر طردا للباب (قوله رغبة فى الخير) قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله والصواب خلافه لانها مصدر رغب فى الشىء أى أحبه فتتعدى بفى والمجرور فى محل نصب بها قطعا (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله وعمل بر يزين ومثله لا يبخل والنصب كأمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة فى الخير خير وأفضل منك عندنا فان المجرور فى محل نصب بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا فى الاشمونى وغيره وفى الاخير نظر لان المبتدأ المكتفى بمرفوعه شرطه التنكير كما مر فليس مما نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بتنوين ضرب كما قاله الدمامينى (قوله الى نيف) فى نسخ الى أكثر من ذلك وهى الصواب لانه سيذكر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أى لا عندى رجل لان الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما فى شرح التسهيل فلو قيل أعندك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندى رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أى بنفسها كما مثله وكأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها كالنكرة فى سياق النفى أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما فى المغنى والشرح عدها أربعة ولو ذكر اسم الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخلا فى هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ فى سياق الاستفهام لا انه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو فى هذه المذكورات وأما البدلى فليس مسوغا لوجوده فى كل نكرة وجعل فى التسهيل قصد الحقيقة الآتى داخلا فى العموم لوجودها فى كل فرد والاظهر عده مسوغا مستقلا كما سيأتى عن المغنى (قوله التنويع) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) اما مصدر لاقبلت من معناه أو حال من التاء أى زاحفا وقوله لبست الذى فى المغنى نسيت من النسيان بدله قال وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفى أثره ولهذا زحف على الركبتين والبيت لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسيت وأجر محتملان للوصفية والخبر محذوف أى فمن أثوابى ثوب نسيت الخ وان كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أى فثوب لى نسيت الخ اه (قوله دعاء) عبر عنه فى المغنى بكون النكرة فى معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء لشخص كمثال الشارح وعليه كويل للمطففين ولما يراد به التعجب كعجب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلا وأراد به ما أحسن زيدا وقد مر أنه داخل فى الوصف المعنوى كالتصغير الآتى فتدبر (قوله خلفا عن موصوف) يعبر أيضا عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح فى الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير أو الموصوف فقط نحو وطائفة قد أهمتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ فى الحقيقة سوغه الوصف أى امرأة سوداء الا انه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح فى المغنى بأن عده مسوغا مستقلا خلاف الصواب ويظهر ان منه قول الشاعر * ثلاث كلهن قتلت عمدا * أى أشخاص ثلاث ونحو تميمى عندى أى رجل تميمى (قوله فى معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو الحصر الا أنه تارة يكون معنويا كمثاله وتارة لفظيا نحو انما رجل فى الدار وتنظير المغنى فيه انما هو من حيث تمثيله بانما فى الدار رجل لان فيه مسوغا آخر فتدبر (قوله شر أهر الخ) أى شر جعل ذا الناب وهو الكلب

مهرا أي مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) الدار على وقوعها فى بدء الحال وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضأني تود الذئب راعيها * وانها لاتراني آخر الابد
الذئب يطرقها فى الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدية بيدي

فمدية مبتدأ أسوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق يشرق كطلع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لان العاطف يشرك فى الحكم فالصور أربعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أي مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد أن ابهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس فى أبيات خطابا لاخته هي

أيا هند لاتنكحي بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه
به عسم يبتغي أرنبا * ليجعل فى رجله كعبها * حذار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذي ولد به لكونه لايتنظف والاحسب الاحمر فى سواد والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول تميمة تعلق مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفى القاموس رسغ الصبي كمنعه شد فى يده أو رجله حرزا لدفع العين والعسم بفتح المهملتين يبس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد وانما طلب الارنب لزعمهم أن الجن تجتنبها لحيضها فمن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنافذ يقول لها لاتنكحي شخصا من أولئك الحمقاء والشاهد فى مرسعة حيث قصد ابهامها تحقيرا للموصوف حيث يحتمي بادنى تميمة و بين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوبا أي موجود وانما ساغ بلولا لافادتها تعليق الجواب على الجملة التي فيها النكرة وأودى أي هلك والمقة كعدة من ومقه يمقه كوعده يعده اذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير (قوله ان ذهب عير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد ففيهم غيره ويروى فعير فى الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل فى المغني المسوغ فى ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أي على رواية رفع عمة مبتدأ خبره قد حلبت ولك صفته ففيه مسوغان وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وفدعاء بفاء فمهملتين صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال فى النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك فى اليد فهو زوال المفاصل عن أماكنها رجل أفدع وامرأة فدعاء كاحمر وحمراء وقد حذف نظيره عن عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشراء وهي الناقة الحامل وأتى بعلى اشارة الى أنه كان مكرها فى حلب مثل هاتين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير وهي اما ظرف أو مصدر لحلبت حذف مميزها أي حلبت كم وقت أو كم حلبة بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ورواية نصبهما تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لان كم نفسها مبتدأ لاما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على الثاني وقد حلبت خبرها والاستفهام للتهكم أي أخبرني بعدد عماتك اللاتي حلبن لي فقد نسيته والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا الا عند الفراء فيجوز جره

واو الحال كقول الشاعر
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا
محياك أخفى ضوءه كل شارق
السابع عشر أن تكون معطوفة على معرفة نحو زيد ورجل قائمان
الثامن عشر أن تكون معطوفة على وصف نحو تميمي ورجل فى الدار
التاسع عشر أن يعطف عليها موصوف نحو رجل وامرأة طويلة فى الدار
العشرون أن تكون مبهمة كقول امرئ القيس
مرسعة بين أرساغه
به عسم يبتغي أرنبا
الحادي والعشرون أن تقع بعد لولا كقوله
لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة
لما استقلت مطاياهن للظعن
الثاني والعشرون أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فعير فى الرباط
الثالث والعشرون ان تدخل على النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم
الرابع والعشرون أن تكون بعد كم الخبرية نحو قوله
كم عمة لك ياجرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشاري
وقد أنهي

كما سيأتى فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين ابن النحاس ومن جملة ماذكره كما فى النكت ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول أبى جهل لقريش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون ولا يظهر دخول هذا فى شىء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبرا لمحذوف والباقى مستغنى عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل مازاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثانى وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله ومالم أذكره الخ) أرجع بعضهم جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان فى منظومته نهاية الاعراب

وكل ماذكرت فى التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه فى الشذور وغيره وقال فى المغنى لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر لى انحصارها فى عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها فى معنى الفعل وفى أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هى كتمرة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا للخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية كخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشمونى خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جوابا أو مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتنويع وباقى ماذكره متداخل ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه فى المعنى نحو كريم يوفى بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها فى معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله فى معنى الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد نظمتها فقلت

مسوغات ابتدا منكورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخرق وتنويع حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال يلى
أو بعد لولا وكم لام ابتدا واذا * تقديم اخباره الابهام فانتهل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل فى الاخبار الخ) أى الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنعه لجريانه على أصل التأخر دون أصل الجواز وأخر وجوب التقدم بقوله ونحو عندى درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه فلا ينافى مامر من أصالة التأخير أى أرجحيته (قوله اذ لاضررا) الاحسن والانسب بقوله فامنعه حين الخ أن اذ ظرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى فى التعريف والتنكير والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه فى التبعية وكان له نوع استقلال (قوله فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدا كما مثله والا امتنع كما سيأتى (قوله وفيه بحث) أى فى الاعتراض على نقل المنع بتجويز هذه الصورة بحث قيل وجهه ان ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه أن تجويز هذه الصورة لا يقدح فى نقل المنع عنهم لامكان تسامحهم فى الظرف وفيه أن هذا هو عين كلام المعترض اذ معناه ينبغى لناقل المنع أن لا يطلقه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملتان ولعل الاحسن أن يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

بعض المتأخرين ذلك الى نيف وثلاثين موضعا ومالم أذكره منها أسقطته لرجوعه الى ماذكرته أو لانه غير صحيح (ص)

(والاصل فى الاخبار أن تؤخرا
وجوزوا التقديم اذ لاضررا)

(ش) الاصل تقديم المبتدا وتأخير الخبر وذلك لان الخبر وصف فى المعنى للمبتدا فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بتقديمه ضرر أى لبس أو نحوه على ماسيبين فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وأبوه منطلق زيد وفى الدار زيد وعندك عمرو وقد وقع فى كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر فان بعضهم نقل الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز فى داره زيد فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل زيد قائم وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز اذ لا مانع من ذلك واليه أشار بقوله وجوزوا التقديم الى آخر البيت فتقول قائم زيد ومنه قولهم

مشنوء من يشنؤك فمن مبتدأ ومشنوء خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله قد ثكلت أمه من كنت واجده * و بات منتشبا فى برثن الاسد
فمن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد ثكلت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره
فأبوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله ابن الشجرى الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين (ص)

فامنعه حين يستوى الجزآن
عرفا ونكرا عادمى بيان
كذا اذا ما الفعل كان الخبرا
أو قصد استعماله منحصرا
أو كان مسندا لذى لام ابتدا
أو لازم الصدر كمن لى منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر الى تقديمه على المبتدا وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر فأشار بهذه الابيات الى الخبر الواجب التأخير فذكر منه خمسة مواضع الاول أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدا من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو فلا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه لانك لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل من عمرو أفضل
من زيد لكان المتقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقولك
أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم أن المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا تشبيه أبى حنيفة بأبى يوسف
ومنه قوله بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد فقوله بنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على
بنى أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبنى أبنائهم الثانى أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدا مستترا نحو زيد قام فقام
وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل أن قوله وفيه بحث ظاهر فى تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا ان يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوهمه اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحرر (قوله مشنوء) بهمز آخره كمبغوض وزنا ومعنى وللكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد ثكلت) من باب تعب أى عدمت ولدها وواجده بالجيم خبر أنت أو كنت كما فى نسخ وهو من وجد بمعنى لقى فيتعدى لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومنتشبا بالشين المعجمة أى متعلقا والبرثن بموحدة ثم مثلثة مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبوه مبتدأ مؤخر الخ) أى والجملة صفة ملك أى ملك موصوف بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للأب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه للملك وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لا ان بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أى فى العرف والنكر لتوسع المؤلفين فيه أوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادمى) حال من الجزآن و بيان بمعنى المبين وهو القرينة المبينة للمسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل ولغيره وقلب فالاول حذف شرط اذ المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثانى حذف نعت الفعل وأما الثالث فلان المحدث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان الخبر فعلا مسندا لضمير المبتدا المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشارح ولك جعل اذا لمجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا تحتاج لجواب (قوله منحصرا) بالفتح أى منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماعى فقد يمنع و يروى بالكسر على تقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله أو لازم الصدر) بالجر عطفا على ذى أى أو مسندا للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب فى المجرور أو بكونها صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم مبتدأ) أى لأنه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتا تعريفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساويا وعلم أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ انظر المغنى وحواشيه (قوله فان وجد دليل) أى لفظى نحو حاضر رجل صالح لتسويغ الثانى بالوصف دون الاول أو معنوى كمثال الشارح فان القرينة الحالية وهى كون أبى يوسف تابعا لأبى حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثانى لا العكس اللهم الا أن يكون المقام للمبالغة فى مدح أبى يوسف (قوله و بناتنا) مبتدأ خبره جملة بنوهن الخ أى أولاد بناتنا

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا والفعل خبرا مقدما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدا والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم اذا رفع الفعل ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما فيجوز ان تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون

الزيدان مبتدأ مؤخرا وقاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم. اذا عرفت هذا فقول المصنف كذا اذا ما الفعل كان الخبر يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخيره اذا رفع ضميرا للمبتدا مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالا نحو ما زيد الا قائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الا شذوذا كقول الشاعر

فيارب هل الا بك النصر يرتجى
عليهم وهل الا عليك المعول

الاصل وهل المعول الا عليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبرا لمبتدا قد دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد قائم وهو المشار اليه بقوله أو كان مسند الذي لام ابتدا فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم لزيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر

خالي لأنت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

فلأنت مبتدأ مؤخر وخالي خبر مقدم الخامس أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو من لي منجدا فمن مبتدأ ولي خبر ومنجدا حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا تقول لي من منجدا

ليس نفعهم لنا بل لأبائهم الاجانب منا لعدم نسبتهم الينا بخلاف أولاد بنينا فانهم ينسبون الينا (قوله فلا يقال قام زيد) أي لئلا يتوهم ان زيد فاعل لا مبتدأ فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل الدماميني عن السيد ان الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الا تقوى الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل ان معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدا وهو الأصح كعمرا زيد ضرب اذ لا ابهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم المعمول أفاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقديم الخبر أكثر من لغة أكلوني البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا خلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير وأسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بان أل في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين وأما المبتدى فلا بد له من موقف (قوله محصورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم الخبر) أي لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتفاءه عن غيره مع ان المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أولا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللبس في الا بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت حملوا الا على انما طردا للباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما أشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ويرتجى حالا لا ان جعل الخبر يرتجى وبك متعلقا به لان المقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكاري بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذ الظرف العامل كالفعل ولان الا تمنع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بان اللام ليست للابتداء بل زائدة أو أنها داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو أنت فهي مصدرة في جملتها أو ان أصله لخالي أنت زحلقت اللام للضرورة (قوله ومن جرير الخ) قيل من شرطية الجزم ينل جوابا لها وكسر للساكنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجملة جرير الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالأحسن جعلها موصولة وينل خبرها وجزم لاجرائها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو وبالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف على ينل أو مرفوع استئنافا أي وهو يكرم والاخوال مفعوله ان بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بني للمفعول أي للاخوال (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية أو بغيره كالمضاف لماذكر كغلام من عندك وغلام من يقم أضرب به ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ المضاف لا من لانها خلعته عليه كما قاله الناصر الطبلاوي ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشان ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كنطق الله حسبي كما في التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كالعرض والتمني والنفي والنهي وغير ذلك كما في الرضي اذ لو أخر ذلك لتحير السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبني عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الخبر المقرون بالفاء كالذى يأتينى فله درهم لشبهه بجواب الشرط و بالباء الزائدة كما زيد بقائم والطلبى كزيد اضرب به والخبر به عن مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان اذا جعلا مبتدأين لتعريفهما معنى اذ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لاتحتاج لمسوغ وهى مذ ومنذ مراده انهما نكرة لفظا (فائدة) لايقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه موصولا بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما النافية أو بظرف أو مجرور كالذى يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل فى الثانى كما قاله السيد البليدى كغلام الذى يأتينى أو كل رجل يأتينى الخ أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذى يأتينى الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذى يأتينى الخ فتلك ثمانى عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتب الدرهم على الاتيان مثلا فلو عدم العموم كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه أو الاستقبال كالذى زارنى أمس له كذا أو اقترن الفعل بشىء مما مر كالذى سيأتينى أو ان يأتنى أكرمه أو قد أتانى وما أتانى له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة غير ماذكر كالذى أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافا للمصنف فى الثانى وأما آية السرقة والزنا فخبرهما محذوف أى مما يتلى عليكم حكم السارق والزانى الخ وقوله فاقطعوا وفاجلدوا بيان للحكم وتدخل الفاء بقلة فى خبر كل اذا أضيف لغير ما مر بان أضيف لغير موصوف أصلا ككل نعمة فمن الله أو لموصوف بغير ماذكر كقوله

كل أمر مباعد أو مدان * فمنوط بحكمة المتعال

ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهى لا يبدأ كان من الكثير لصلوحه للشرط كما فى الصبان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها للموصول بغير ما مر ككل الذى أبوه قائم فله درهم فجملة ماتدخل الفاء فى خبره احدى وعشرون صورة مالم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجماع المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أنما غنمتم الخ وذلك كثير والله أعلم (قوله ونحو عندى الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد نمرة لان ذلك لبيان التسويغ ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أى يلتزم التقدم التزاما كذا أى كالتزامه فيما مر اذا عاد عليه أى الخبر مضمر مما أى مبتدأ يخبر به أى بالخبر عنه أى المبتدا حال كونه أى الخبر مبينا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازى وهذا البيت مع تعقيده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وماله التصدر

اهـ (قوله التصديرا) أى فى جملته فلا يرد زيد أين مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور لانه هو المحصور فى المبتدا هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وايصال كما مر أى خبر المبتدا المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أى أو جملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر وكذا كل ما أوقع فى لبس كعندى انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندى لالتبست ان المؤكدة بالتى بمعنى لعل وأما قوله

عندى اصطبار وأما اننى جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

(ص)

ونحو عندى درهم ولى وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر

كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر

كذا اذا يستوجب التصديرا * كاين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدم أبدا * كما لنا الا اتباع أحمدا

(ش) أشار بهذه الابيات الى القسم الثالث وهو وجوب تقديم الخبر فذكر أنه يجب فى أربعة مواضع الاول أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ الا تقدم الخبر والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو عندك رجل وفى الدار امرأة فيجب تقديم الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا امرأة فى الدار

فأجمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا اشار بقوله * ونحو عندى درهم ولى وطر * البيت فان كان للنكرة مسوغ جاز الامران نحو رجل ظريف عندى وعندى رجل ظريف الثانى أن يشتمل المبتدا على ضمير يعود على شىء فى الخبر نحو فى الدار صاحبها فصاحبها مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها فى الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا مراد المصنف بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر البيت أى كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكأنه قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا وهذه عبارة ابن عصفور فى بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير فى قولك فى الدار صاحبها انما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر فينبغى أن تقدر مضافا محذوفا فى قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا عاد على ملابسه ثم حذف المضاف الذى هو ملابس وأقيم المضاف اليه وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا عاد عليه ومثل قولك فى الدار صاحبها قولهم على التمرة مثلها زبدا ومنه قول الشاعر

أهابك اجلالا ومابك قدرة * على ولكن ملء عين حبيبها

فحبيبها مبتدأ مؤخر وملء عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لان الضمير المتصل بالمبتدا وهو ها عائد على عين وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبها ملء عين عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد جرى الخلاف فى جواز ضرب غلامه زيدا مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر خلاف فيما أعلم فى منع صاحبها فى الدار فما الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى مسئلة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسئلة فى الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيرا فأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيرا صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما فى الدار زيد وما فى الدار الا زيد ومثله ما لنا الا اتباع أحمد (ص)

(وحذف ما يعلم جائز كما * تقول زيد بعد من عندكما)

(وفى جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف)

(ش) يحذف كل

فانما أخر الخبر وهو لو جد لعدم اللبس اذ المكسورة والتى بمعنى لعل لا يقعان بعد أما (قوله فأجمع النحاة) قال الاسقاطى بل أجازه الجزولى والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله ان تقدر مضافا) أى بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شىء فى الخبر لا عليه نفسه فلا بد من ذلك التقدير (قوله على التمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزبدا تمييز لمثل أو حال منه ويجوز رفعه بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فمثل اما معرب رفعا أو نصبا أو مبنى على الفتح لاضافته للمبنى كما قرىء بهما مثل ما انكم تنطقون وبحث الدمامينى فى الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يذكر الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بانه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهابك) بكسر الكاف * فائدة * سئل بعضهم عما قرىء شاذا فى قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء ما معنى ذلك فاجاب بهذا البيت أهابك الخ أى ان الخوف مستعمل فى لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى الاشكال المعلوم من قوله فما الفرق بدليل أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد ومما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمتقدم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذى هو المرجع أصلا (قوله ما يعلم) اى تفصيلا لا اجمالا بأن يعلم ان هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفى اسقاطى (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندكما لاحتمال أى يجيب أحد المسؤلين فقط ويصح تقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافى والاخفش انه يستفهم بكيف عن الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابط اعرابها حينئذ أنها ان لم يستغن عنها ما بعدها فمحلها بحسبه رفعا فى كيف أنت بالخبرية ونصبا فى كيف كنت كذلك وكذا فى كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فمحلها النصب أبدا اما على الحال ككيف جاء زيد أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أى أى فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أى أى صنع يصنعون اذا جئنا الخ فحذف عاملها ولا يصح كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المجىء بل عن حالهم وقته تعجيبا منها لفظاعتها هذا هو المشهور وأما قول سيبويه انها ظرف فأوله المصنف بأنه ليس معناه

انها

من المبتدا والخبر اذادل عليه دليل جوازا أووجوبا فذكرفي هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عندكما فتقول زيد التقدير زيد عندنا ومثله في رأى خرجت فاذا السبع التقدير فاذا السبع حاضر وقوله

نحن بما عندنا وأنت عندك راض والرأى مختلف

التقدير نحن بما عندنا راضون ومثال حذف المبتدا أن يقال كيف زيد فتقول صحيح أى هو صحيح وان شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أى من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فاساءته عليها قيل وقد يحذف الجزآن أعنى المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى واللائى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر وهو فعدتهن ثلاثة أشهر لدلالة ما قبله عليه وانما حذفا لوقوعهما موقع مفرد والظاهر أن المحذوف مفرد التقدير واللائى لم يحضن كذلك وقوله واللائى لم يحضن معطوف على واللائى يئسن والاولى أن يمثل بنحو قولك نعم في جواب أزيدقائم اذ التقدير نعم زيدقائم (ص)

و بعد لولا غالبا حذف الخبر ✲ حتم وفى نص يمين ذا استقر
و بعد واو عينت مفهوم مع ✲ كمثل كل صانع وماصنع

انها في محل نصب دائما على الظرفية المجازية كما توهم بل انها في تأويل مايسمى ظرفا وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال اه واستحسنه في المغنى وأيده وحينئذ فتكون في محل رفع عند سيبويه أيضا و يكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصحيح أنت وفي كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أوسقيم وراكبا أوماشيا و يكون تفسيرها بقولهم على أى حال أو في أى حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لما علمت من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها قولا واحدا اذ هى سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال الزمخشرى انها سؤال تفويض كأنك فوضت للمخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر أى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أى الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ماقبلها قاله الدمامينى (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولو لمبتدأ اكتفى بهما فلا يحذفان ولا ذلك المبتدأ كما نقله يس عن الشاطبى واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ أوخبرا فالأولى المبتدأ وقيل الخبر (قوله زيد عندنا) أى بتقديم المبتدا ليطابق السؤال كما مر (قوله في رأى) هو أن اذا الفجائية حرف أما على كونها ظرف زمان أومكان فهى الخبر ولا حذف أى ففى الوقت أوالحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا الخ) من المنسرح ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثانى والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظا نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحلا محل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل يعلل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله كذلك) أى الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بأو لان هذا احتمال ثالث في الآية لا من تتمة ماقبله وحاصله ان اللائى يئسن مبتدأ والثانى عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف أصلا كما في المغنى أى وليس هذا من باب زيد قائمان وعمرو حتى يمتنع للقبح اللفظى بل من باب زيد في الدار وعمرو وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف وهو واجب التأخير كما مر الا أن يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفى كون فعدتهن خبرا نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككتم في عدتهن ماهى (قوله و بعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو بحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعهم في الظرف كما مر وكذا يقال في و بعد واو وقبل حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتى نحو لولا أرسلت الينا رسولا (قوله غالبا) هو نصب بنزع الخافض أى في الغالب (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقر الواقع خبرا عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما مر ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعانى فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذى خبره قد أضمرا كضربى العبد مسيئا وأتم * تبيينى الحق منوطا بالحكم (ش) حاصل ما فى هذه الابيات أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع الاول أن يكون خبرا لمبتدا بعد لولا نحو لولا زيد لأتيتك التقدير لولا زيد موجود لاتيتك واحترز بقوله غالبا مما ورد ذكره فيه شذوذا كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت اليك معد بالمقاليد

فعمر مبتدأ وقبله خبر وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هى طريقة لبعض النحويين والطريقة الثانية ان الحذف واجب دائما وان ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما أن يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو لولا زيد لكان كذا أى لولا زيد موجود وان كان كونا مقيدا فاما أن يدل عليه دليل أولا فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد محسن الى ما أتيت وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو أن يقال هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت أى لولا زيد محسن الى فان شئت حذفت الخبر وان شئت أثبته ومنه قول أبى العلاء المعرى

يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة فى غير هذا الكتاب * الموضع الثانى أن يكون المبتدأ نصا فى اليمين كفلق

الواو نصا فى المعية أى كل صانع وصنعته اذ هى التى تلازم الصانع لا ما صنعه (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أى لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبرية عن ذلك المبتدا وان صلحت لغيره (قوله منوطا) من ناط الشىء بالشىء ينوطه اذا ربطه وعلقه به (قوله واحترز بقوله غالبا الخ) دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقا عاما كان الخبر أو خاصا وأما ذكره فشاذ ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وأنث فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفاتيح جمع اقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقاليد وقيل لا واحد له من لفظه كما فى العينى وهو مفعول ألقت بزيادة الباء وكنى بذلك عن الطاعة والامتثال أى لولا عظم أبيك يزيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لأطاعتك جميع العرب (قوله هى طريقة الخ) وانما حمل المتن عليها لانها المتبادرة من التعبير بغالبا ولكن الاولى حمله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه فى غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها وهو كون الخبر عاما فيتحتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف فى تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى فى كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد سالمنا ما سلم لا فى شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بما سيأتى ولا يحمل على أنه شاذ كما فى الاولى لحصل الفرق بين الطريقتين خلافا للمحشى (قوله مؤول) أى كما أول قوله ﷺ لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروى بالمعنى والمشهور فى الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حداثة عهد قومك لولا أن قومك حديثو عهد الخ ولحنوا المعرى فى بيته الآتى ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بها مع أن الاصل عدم التبديل لتحريهم فى نقلها بأعيانها وتشديدهم فى ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بانه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت فى الصدر الاول قبل فساد اللغة فغايته ابدال لفظ يحتج به بآخر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى الحديث حجة فى بابه وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثله فى الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله

* لولا زهير جفانى كنت معتذرا * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الاصل أن يمسكه فحذفت أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أى موجود ويمكن هذا التأويل فى هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يمسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا فى المعنى كما نقله فى المغنى عن الاخفش وبهذا يبطل جعل قبله فى بيت الشارح حالا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فللعلم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما (قوله دليل) أى من نفس الكلام كبيت المعرى ونحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم لان شأن الغمد الامساك والناصر الحماية أو خارج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معلوما بان السيوف القاطعة تذوب فى أغمادها لرعبها وفزعها منه فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت على الارض فضمير يمسكه لكل عضب والنفى بمقتضى لولا سيلانها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلانها فى نفسها فلا تنافى (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وهو الحق وشواهدها

نحو لعمرك لافعلن التقدير لعمرك قسمى فعمرك مبتدأ وقسمى خبره ولا يجوز التصريح به قيل ومثله يمين الله لافعلن التقدير يمين الله قسمى وهو لايتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز كونه مبتدا والتقدير قسمى يمين الله بخلاف لعمرك فان المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا لأن لام الابتداء قد دخلت عليه وحقها الدخول على المبتدا فان لم يكن المبتدا نصا فى اليمين لم يجب حذف الخبر نحو عهد الله لأفعلن التقدير عهد الله على فعهد الله مبتدأ وعلى خبره ولك اثباته وحذفه * الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدا واو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته فكل مبتدا وقوله وضيعته معطوف على كل والخبر محذوف والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان و يقدر الخبر بعد واو المعية وقيل لايحتاج الى تقدير الخبر لأن معنى كل رجل وضيعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لايحتاج الى تقدير خبر واختار هذا المذهب ابن عصفور فى شرح الايضاح فان لم تكن الواو نصا فى المعية لم يحذف الخبر وجوبا نحو زيد وعمرو قائمان * الموضع الرابع أن يكون المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اهـ سندوبى وقد علمت حمل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمرك) أى لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمنا طويلا والمصدر عمرا بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتزموا المفتوح فى القسم خاصة تخفيفا لكثرته وقيل أصله تعميرا لحذفت زوائده (قوله يمين الله) فى نسخ أيمن بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لايتعين الخ) رد لذلك القيل وأجاب سم بأنهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسده أى لعدم حلوله محله لكن قال الرودانى لايتوقف وجوب حذف المبتدا على سد شىء مسده بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدا) أى المذكور ولاحاجة لتقدير مبتدا محذوف أى لقسمى عمرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) انما لم يكن نصا فى القسم لاستعماله فى غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه بخلاف عمرك فانه غلب استعماله فيه حتى لايفهم منه غيره الا بقرينة فمرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافى تسوية الفقهاء بين العمر والعهد فى انهما كناية يمين لان مرادهم اليمين الشرعى الموجب للاثم وهو لايكون الا بأسماء الله وصفاته لا اللغوى الاعم ولا يعتد بهما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله أوحياته و بالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لأنهما يطلقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله نص فى المعية) أى مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لأن الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضا كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها ظاهرة فى المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أى حرفته سميت به لأن تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار أيضا وههنا اشكال مشهور وهو أنه لا يصح عود الضمير الى كل لافادته أن كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته أن كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد وهما فاسدان والجواب أن كل لما كانت فى قوة أفراد متعددة كان الضمير العائد عليها أو على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه قيل زيد وضيعته وعمرو كذلك الخ (قوله بعد واو المعية) أى بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين واعترض بأنه لاشىء بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن المعطوف يسد مسده من حيث كونه خبرا عن الأول لحلوله حينئذ فى محله وان لم يسد مسده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقيل لايحتاج الخ) رد بأن الواو وان كانت بمعنى مع لكن لاتصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أى بأن لم تكن للمعية أصلا بل لمجرد التشريك فى الحكم كزيد وعمرو متباعدان أولها لا نصا كمثال الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أى بل جوازا ان علم بدليل والا امتنع فلو قلت زيد وعمرو وأردت مقترنان جاز حذفه لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى الاصطحاب وجاز ذكره لأن الواو ليست نصا فيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى * وكل امرىء والموت يلتقيان

و يشعب كيعلم أى يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لأن الواو لم تنص على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصرح وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التى فى كل رجل وضيعته بل ان اللقى يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرىء وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أى صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا كأن ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله فى اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

و بعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبرا فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده وذلك نحو ضربي العبد مسيئا فضربي مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا حال سدت مسد الخبر والخبر محذوف وجوبا والتقدير ضربي العبد اذا كان مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت المضي فالتقدير ضربي العبد اذ كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذ كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبه المصنف بقوله وقبل حال لا يكون خبرا على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدا المذكور نحو ماحكى الأخفش رحمه الله من قولهم زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا فتقول زيد قائم فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضربي العبد مسيئا فان الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدا الذي قبلها فلا تقول ضربي العبد مسيء لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فأتم مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول لتبييني ومنوطا حال سدت مسد خبر أتم والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أو اذ كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله و بعده حال) أي مفردة كمثاله أو ظرف كضربي العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقترابي من المولى حليف رضا * وشر بعدي عنه وهو غضبان

ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للفراء كضربي العبد يسيء ومنه قوله

ورأي عيني الفتى أباك * يعطي الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدا فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقدير خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضربي العبد مسيئا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شيء مسده وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لا حالا مع ان حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاه الأخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كحمد أي حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيد جالسا بناء على أن اذا حرف أما على انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضربي العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربي العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسيء) أي بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازا عن فاعله ولا حجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لأن منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضربي العبد قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا لأن الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كأخطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير أي أكوانه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع منها الاسم زيد بالرفع كامر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيا لك فلك خبر مبتدأ حذف وجوبا ليلي المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل أي اسق يا الله هذا الدعاء لك يا زيد مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب عن غير الامر كشكرا لك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا لزيد فالظاهر ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسق يا الله زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق اه صبان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضي نحو بؤسا لك وسحقا وبعدا أي بئست وسحقت وبعدت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضي وكذا يجب حذف المبتدا قبل من المبينة للمعارف نحو ومابكم من نعمة اذا جعلت ما موصولة أما المبينة للنكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت ما في

الاول النعت المقطوع الى الرفع فى مدح نحو مررت بزيد الكريم أوذم نحو مررت بزيد الخبيث أوترحم نحو مررت بزيد المسكين فالمبتدأ محذوف فى هذه المثل ونحوها وجوبا والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضع الثانى أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فزيد وعمرو خبران لمبتدا محذوف وجوبا والتقدير هو زيد أى الممدوح زيد وهو عمرو أى المذموم عمرو * الموضع الثالث ما حكى الفارس من كلامهم فى ذمتى لأفعلن ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف واجب الحذف والتقدير فى ذمتى يمين وكذا ما أشبهه وهو ما كان الخبر فيه صريحا فى القسم * الموضع الرابع أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير صبرى صبر جميل فصبر مبتدأ وصبر جميل خبره ثم حذف المبتدأ الذى هو صبرى وجوبا

(ص)

وأخبروا باثنين أو بأكثر * عن واحد كهم سراة شعرا

(ش) اختلف النحويون فى جواز تعدد خبر المبتدا الواحد بغير حرف عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك سواء كان الخبران فى معنى خبر واحد نحو هذا حلو حامض أى مز أم لم يكونا كذلك كالمثال الاول وذهب بعضهم الى أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران فى معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شىء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر

من يك ذا بت فهذا بتى * مقيظ مصيف مشتى

وقوله

ينام باحدى مقلتيه ويتقى * بأخرى المنايا فهو يقظان نائم

وزعم بعضهم انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كأن يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قام ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل

ما فى الآية نكرة اه (قوله النعت المقطوع) سمى نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت أو للاشعار بانشاء المدح كما فعلوا فى النداء (قوله فى مدح الخ) خرج المقطوع الذى للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كما فى التصريح وغيره (قوله وجوبا) أى لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا فجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أى المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كزيد نعم الرجل فمبتدأ خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها فى المدح أو الذم كحب وساء (قوله فى ذمتى يمين) أى أو عهد أو ميثاق أى متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه واجب التأخير والجواب فى محله (قوله صريحا فى القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعا اه اسقاطى (قوله نائبا مناب الفعل) أى أتى به بدلا عن اللفظ بفعله اذ أصله اصبر صبرا فحذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدا استصحابا للحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أى فى قول الراجز

شكا الى جملى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة أى أمرنا ذلك (فائدة) الصبر الجميل هو الذى لا شكاية معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه والهجر الجميل هو الذى لا أذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قلبت ياؤه ألفا كقضاة جمع سرى أى شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كنبى وانبياء وتقى وأتقياء كما سيأتى فى قوله * وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه فى شرح الكافية لانه اما فى اللفظ والمعنى كمثال المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها أو فى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو حلو حامض أى مز وهذا أعسر يسر أى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شىء واحد فى المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لأعدائها غائظة

أو حكما لكونه ذا أجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الا مجازا أفاده الدمامينى (قوله مز) بضم الميم كما فى القاموس أى متوسط بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليسا مجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما خبر مستقل (قوله من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بتى قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام المسبب أى فانا مثله لان هذا بتى والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى كاف لى فى القيظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام الخ)

ويقع فى كلام العرب بين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هى حية تسعى جوزوا كون تسعى خبر ثانيا ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدا اسما والخبر
تنصبه ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا
أمسى وصار ليس زال برحا
فتئ وانفك وهذى الاربعة
لشبه نفى أولنفى متبعه
ومثل كان دام مسبوقا بما
كأعط مادمت مصيبا درهما

(ش) لما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع فى ذكر نواسخ الابتداء وهى قسمان أفعال وحروف فالافعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما وأخواتها ولا التى لنفى الجنس وان وأخواتها فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور الى أنها فعل وذهب الفارسى فى أحد قوليه وأبو بكر بن شقير فى أحد قوليه الى أنها حرف وهى ترفع المبتدا وتنصب خبره

المروى فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله

و بت كنوم الذئب فى ذى حفيظة * أكلت طعامادونه وهو جائع

ينام الخ والعرب تزعم أن الذئب ينام بعين و يحرس باخرى ثم يتناو بان فى الحرس فهو نائم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله و يقع الخ) ردلذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذالم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها نكرة لامسوغ لمجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها أم الباب اذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر فى الخطبة (قوله اسما) الظاهر أنه معمول لمحذوف كما يشير له حل الشارح أى و يسمى اسمالها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسمالها أى مسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى غالبه (قوله زال) أى ماضى يزال لاماضى يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز تقول زل ضأنك من معزى أى ميزها ومصدرها الزيل ولاماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما فى التصريح وغيره (قوله فتئ) بتثليث التاء و يقال أفتأ كما فى الهمع (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فلا يرد أنها أفعال ماضية لاتلى النهى الذى من جملة شبه النفى (قوله لشبه نفى) قدمه على النفى جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظهما ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كأعط الخ) درهما امامفعول ثان لأعط وحذف الاول كمفعول مصيبا أى واجدا أى أعط المحتاج درهما مادمت واجداله ففيه تقديم وتأخير وحذفان أوهو مفعول مصيبا وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح و ينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على انها واو وانظر لم جعل مفتوحا مع أنه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته و بالحمل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قليل فى المضموم والمكسور كمامر و يأتى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لازالتها حكم المبتدا والخبر (قوله الى انها فعل) أى لقبول التاء بن (قوله ترفع المبتدأ) أى تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الا بعامله استقراء ولانها لولم تعمل الا فى الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ انما هو باعتبار ما كان وأل فى المبتدا كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه مالا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه ممامر واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافر وكأيمن فى القسم واللازم للابتداء بنفسه كاقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كمصحوب لولا واذا الفجائية فانهما لا يصحبان غير المبتدا (قوله وتنصب خبره) أى غير الطلبى فى الجميع وشذ قوله * وكونى بالمكارم ذكرينى * أوهو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى فى صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها بخلاف البقيه نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما فلا يقال لا أكلمك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليهما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى كيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

و يسمى المرفوع بها اسمالها والمنصوب بها خبرالها وهذه الافعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلاشرط وهى كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها مالا يعمل هذا العمل الا بشرط وهو قسمان القسم الاول ما يشترط فى عمله أن يسبقه نفى لفظا أو تقديرا أو شبه نفى وهو أربعة زال و برح وفتئ وانفك فمثال النفى لفظا مازال زيد قائمـا ومثاله تقديرا قوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لاتفتؤ ولا يحذف النافى معها قياسا الا فى القسم كالآية الكريمة وقد شذ الحـذف بدون القسم كقول الشاعر

وأبرح ماأدام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيدا

أى لا أبرح منتطقا مجيدا أى صاحب نطاق وجواد ماأدام الله قومى وعنى بذلك انه لايزال مستغنيا مابقى له قومه وهذا أحسن ماحمل عليه البيت ومثال شبه النفى والمراد به النهى كقولك لاتزال قائما ومنه قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء كقولك لايزال الله محسنا اليك وقول الآخر

ألا يااسلمى يادارمى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وهذا هو الذى أشار اليه المصنف بقوله وهذى الاربعة الى آخر البيت القسم الثانى مايشترط فى عمله أن يسبقه ماالمصدرية الظرفية وهو دام كقولك أعط مادمت مصيبا درهما أى أعط مدة دوامك مصيبا درهما ومنه قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دوامى حيا ومعنى ظل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ومعنى بات اتصافه به ليلا وأضحى اتصافه به فى الضحى وأصبح اتصافه به فى الصباح وأمسى اتصافه به فى المساء ومعنى صار التحول من صفة الى صفة أخرى ومعنى ليس النفى وهى عند الاطلاق

فى هذا الباب اقتصارا أى بلا دليل ولا اختصارا أى به عند الجمهور الاضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والعوض لايحذف أى وأما حذفهما فى ان خيرا فخير كما سيأتى فتبع لكان لابالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمصنف فى ليس فقط حكى سيبويه ليس أحد أى هنا أفاده فى الهمع مع زيادة (قوله و يسمى المرفوع الخ) هى تسمية اصطلاحية لامناسبة لها لأن زيدا مثلا اسم للذات لالكان والأفعال لايخبر عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا مجازا لأن الفاعل فى الحقيقة مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد (قوله أن يسبقه نفى) أى لأن القصد بالجملة الاثبات وهذه الأفعال معناها نفى فاذا نفيت انقلبت اثباتا (قوله الا فى القسم) أى مع المضارع وكون النافى لا كما قال الدنوشرى

و يحذف ناف مع شروط ثلاثة ✻ اذا كان لا قبل المضارع فى قسم

(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفى ومجيد بضم الميم خبر ثان ان قلنا بتعدد الخبر فى هذا الباب والا فنعت (قوله نطاق) هو مايشد به الوسط جمعه نطق ككتاب وكتب (قوله وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكرا أو أنثى كما فى المصباح (قوله وهذا أحسن) الاشارة اما الى الاعراب فمقابله ان أبرح غير منفى بل تام بمعنى أزول عن كونى منتطقا مجيدا أى أترك ذلك مادام قومى لانهم يكفونيه فلا شاهد فيه أو الى المعنى فمقابله ان منتطقا معناه ناطق ومجيدا أى محسنا فى الثناء على قومى أفاده العينى (قوله النهى) أى والدعاء لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفى نخرج غيرهما كالاستفهام قيل الا الإنكارى لانه بمعنى النفى ولا فرق فى الدعاء بين كونه بلا أو بلن كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـت لكم خالدا خلود الجبال

ان قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ماعطف عليها بثم فرارا من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر أى اجتهد فى الاستعداد للموت ولا تنسه (قوله ألا يااسلمى الخ) ألا حرف استفتاح وتنبيه ويا مؤكدة لها أو المنادى محذوف أى ياهذه ومى اسم امرأة غير مية لاترخيمها كما فى التصريح أى فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجرعاء رملة مستوية لاتنبت شيئا ومنهلا كمنصبا وزنا ومعنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسلمى (قوله المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت الامر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه به بدليل عدم عملها فى مادامت السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هى تامة أى مدة بقائهما نخرج غير المصدرية كالنافية فى نحو مادام شىء وغير الظرفية كيعجبنى مادمت صحيحا أى دوامك فدام فيهما تامة بمعنى بقى والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كلوادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) اى مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث فى زمن ماض نهارى وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى وهو الحدث وقوله نهارا أى ماضيا وكذا يقال فى الباقى (قوله ومعنى صار التحول) أى موضوعة له وأما فى

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد بزمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى مازال وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد ضاحكا ومازال عمرو أزرق العينين ومعنى دام بقي واستمر (ص) (وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماض منه استعملا) (ش) هذه الافعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عدا ليس ودام والثاني مالا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الافعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى ويكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديدا واسم الفاعل نحو زيد كائن أخاك قال الشاعر

وما كل من يبدي البشاشة كائنا * أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرا ومنه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

ومالا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطا فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر (ص) (وفي جميعها توسط الخبر * أجز وكل سبقه دام حظر) (ش) مراده أن أخبار هذه الافعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم الخبر والفعل فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخي رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب

التحول المفهوم من كل فعل فانما لزم من دلالته على التجدد والحدوث لا من الوضع فحصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي .

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول آض عاد ارجع لتغنم
وراح غدا استحال ارتد فاقعد * وحار فها كها والله أعلم

وحكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية و بالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا حجة له عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وانما لم تدل على المضي كسائر الافعال الماضية لان شبهها الحرف في الجمود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لابد له من زمن فحمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد بزمن) أي صريحا كما مثله أو ضمنا كليس خلق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجمودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا لا يزال زيد أزرق العينين أم لا نحو مازال زيد ضاحكا أو عالما أي مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) أما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوفا أي عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقد عليه وهو ممنوع فلعل فيه خلافا أو للضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير التصرف فيهما يقتضي ان مراده بالتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الا الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرها كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقي تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فمنعه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللمحة ان تلميذه أبا الفتح ابن جني سأله عن قول سيبويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتلخص أنها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كائنا واسمه ضمير يعود على من وكائنا خبر ما الحجازية وتلفه أي تجده (قوله والصحيح ان لها مصدرا) أي فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة ولبات البيات والبيتوتة ولظل الظلول ولأصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله ببذل) الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة و رفع من حيث انها اسم الكون واياه خبره من حيث النقصان و يسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز و توسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

ومثال ماتوسط فيه الخبر قولك كان قائمازيد قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور ونقل صاحب الارشاد خلافا فى جواز تقديم خبر ليس على اسمها والصواب جوازه قال الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر دام لايتقدم على اسمها فلا تقول لاأصاحبك مادام قائمازيد والصواب جوازه قال الشاعر

لاطيب للعيش مادامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

وأشار بقوله وكل سبقه دام حظر الى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا ان أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو لاأصحبك قائما مادام زيد فمسلم وان أراد أنهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لاأصحبك ماقائما دام زيد وعلى ذلك حمله ولده فى شرحه ففيه نظر والذى يظهر أنه لايمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لاأصحبك ماقائما دام زيد كما تقول لا أصحبك ما زيدا كلمت

الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده كهذا وعلى الفعل أيضا كفى الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن فى وجوب التوسط حتى يعترض عليه بأن هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل أن للخبر ستة أحوال وجوب التأخر ككان صاحبى عدوى لماذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء أى تصفيرا بالفاء وتصدية أى تصفيقا للحصره وجوب التوسط كيعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها فيمتنع تأخيره فى الدار لمكان الضمير وتقديمه على الفعل لئلا يفصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة لايتقدم على الموصول ووجوب التقدم على الفعل كأين كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها الصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما ووجوب التوسط أو التقدم ككان فى الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائما الازيد لجواز تقديم الخبر على كان لاعلى مالان لها الصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم يجب تقديمها الخ أى بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله والصواب جوازه) منه قراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فمالت للآخر وأولها

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل
تعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وماقل من كانت بقاياه مثلنا * شبابا تسامى للعلا وكهول
وما ضرنا أنا قليل وجارنا * عزيز وجار الاكثرين ذليل
وانا أناس لا نرى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول
وما مات منا سيد فى فراشة * ولاضل منا حيث كان قتيل
اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤول بما قال الكرام فعول
وننكران شئنا على الناس قولهم * ولاينكرون القول حين نقول
وأيامنا مشهودة فى عدونا * لها غرر مشهورة وحجول
وأسيافنا فى كل شرق ومغرب * بها من قراع الدارعين فلول
معودة أن لاتسل نصالها * فتغمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لاطيب للعيش) أى المعيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار بأجنبى وهو لذاته فالاولى احتمال أن دامت ومنغصة تنازعا فى لذاته فأعمل الثانى وأضمر فى دامت ضميرا مستترا هو اسمها فلاشاهد فيه وأصل ادكار اذتكار قلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتى (قوله فمسلم) أى الاجماع على ذلك مسلم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب الى كلامه ليوافق ماشبهه به بقوله كذاك سبق الخ فى أن الخبر فى كل سابق على ما فتأمل (قوله ففيه نظر) أى فى ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدرى وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كأن المصدرية فلايفصل منها لشدة تعلقه بها لانه

(ص) (كذاك سبق خبر ما النافيه * فجيء بها متلوة لا تاليه) (ش) يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطا في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطا في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم ومفهوم كلامه أنه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده اذا كان النفي بما نحو ما قائما زال زيد وما قائما كان زيد ومنعه بعضهم

(ص) (ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام ما برفع يكتفي
وما سواه ناقص والنقص في * فتيء ليس زال دائما قفي)

(ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان الى الجواز فتقول قائما ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ معناه أن هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاما وناقصا والثاني ما لا يكون الا ناقصا والمراد بالتام ما يكتفي بمرفوعه وبالناقص ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز أن تستعمل تامة الا فتيء وزال التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أي وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون

(ص) (ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر)

(ش) يعني أنه

يطلبها للوصل بها وللعمل فيها وغير العامل يطلبها للوصل فقط فتدبر (قوله كذاك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفعوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتي (قوله فجيء بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى ان ما تلزم صدر جملتها أبدا (قوله وأجازه بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لان ما تلزم الصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الاولى لان نفيها ايجاب فكأنه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهده الصريحة

مه عاذلي فهائما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لافادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما لسكوته عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره قفي بضم القاف أي تبع ودائما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) براءين أي بيان وجه دلالته وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا أو أن يوم معمول لمحذوف أي لا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا حال منه مؤسسة أو أنه مبتدأ بني على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره والضمير في ليس يعود له لا للعذاب (قوله الا حيث يتقدم العامل) أي الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر كان في الدار زيدا جالس وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه كزيدا لم أو لن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدا عند البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد أما دونه نحو فأما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمائكم ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر

اذا كان الشتاء فأدفئوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

والاكثر عدمه (قوله ما دامت السموات) أي بقيت (قوله حين تمسون الخ) أي تدخلون في المساء والصباح وكذا بات وأضحى التامان معناهما دخل في البيات والضحى وظل اما بمعنى دام كلو ظل الظلم هلك الناس

لايلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما أن يتقدم المعمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم نحو كان طعامك زيد آكلا وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكلا زيد وهى ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين ويخرج من كلامه أنه اذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسئلة لانه لم يل كان معمول خبرها فتقول كان آكلا طعامك زيد ولا يمنعها البصريون فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا اجاز ايلاؤه كان عند البصريين والكوفيين نحو كان عندك زيد مقيما وكان فيك زيد راغبا (ص)

(ومضمر الشان اسما انو ان وقع * موهم مااستبان أنه امتنع)

(ش) يعنى أنه اذا ورد من لسان العرب ماظاهره أنه ولى كان وأخواتها معمول خبرها فأوله على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان وذلك نحو قول الشاعر

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

فهذا ظاهره أنه مثل كان طعامك زيد آكلا ويتخرج على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان وهو اسم كان ومما ظاهره أنه مثل كان طعامك آكلا زيد قول الشاعر

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم * وليس كل النوى تلقى المساكين

اذا قرئ بالتاء المثناة من فوق فيخرج البيتان على أن فى كان ضميرا مستترا هو ضمير الشان والتقدير فى الاول بما كان هو أى الشان

الناس أوطال كظل البيت أو الليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خلص وصرت الى زيد تحولت أو رجعت اليه ومنه ألا الى الله تصير الامور وصار فلان الشئ يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضمهن وبهذا ينحل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبى خبالا
قد صار كلبا وقردا * وصار بعد غزالا
ولى بذاك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة الا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياه لما ذكر الا أن يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لايلى كان الخ) أى لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول لانه أجنبى بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمرا زيد يضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان طعامك آكلا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجمهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون (قوله ومضمر الشأن) أى المضمر الدال على الشأن وهو مفعول انو واسما حال منه أى حال كونه اسما لكان فيفيد أن كان الشانية ناقصة وهو الأصح كما مر فى آخر المعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فأوله الخ) اعترض بأنه لا يصح ذلك فى كل ماورد كقوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حم لى عيش من العجب

وقوله

لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحلم

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى مااستدل به الكوفيون وأجيب بأنه ضرورة أو أن فؤادى وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها اعراضا وطرحا لها (قوله قنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها آخره معجمة وهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير بالفجور والخيانة أى هم كالقنافذ فى مشيهم ليلا للسرقة وعطية أبو جرير أو عمه والشاهد تلو اياهم لكان مع أنه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى أن المعمول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمعمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فأصبحوا الخ) المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله حميد بن ثور أحد البخلاء المشهورين يهجو أضيافا له بكثرة الأكل حتى ان نوى التمر الذى أكلوه أصبح عاليا على محل نزولهم مع أنهم لايلقونه كله بل يبتلعونه بنواه وأول القصيدة

لامرحبا بوجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذ أناخوها الشياطين

(قوله اذا قرئ بالتاء) أما اذا قرئ بالياء وهى الأصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

فضمير الشان اسم كان وعطية مبتدأ وعود اخبره واياهم معمول عود والجملة من المبتدا والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر لان اسمها مضمر قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أي الشان فضمير الشان اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى المساكين فعل وفاعل والمجموع خبر ليس هذا بعض ماقيل في البيتين

(ص) (وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدما) (ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدا والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمته والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف وقد تزاد كان في حشو وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصح علم من تقدما ولا تزاد في غيره الا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله

فكيف اذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا كانوا كرام

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله روى

سراة بني أبي بكر تسامى * على كان المسومة العراب

وأكثر ماتزاد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب رضي الله عنه

أنت تكون ماجد نبيل * اذا تهب شمأل بليل

(ص) (ويحذفونها ويبقون الخبر *

واسمها ضمير الشان اجماعا اذ لو كان اسمها المساكين و يلقى خبرها لوجب أن يقال يلقون ليطابقه في الجمعية والتاء تغني عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشان اسم كان) أي وجملتها صلة ما والعائد محذوف أي عودهم به و يحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجملة عطية عود اخبرها ورابطها بالمبتدا المحذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أي لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم و يلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدا والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعال المقاربة ما يؤيده (قوله وقد تزاد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها أنها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الأصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما في الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بأن لها مرفوعا الا انها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الا حدثه (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة (قوله وانما تنقاس الخ) الذي في التوضيح لا غيره أنها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكنها في فعل التعجب أكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جزأي جمله * وشذ حيث حرف جر قبله

(قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحدة والأنمارية بالرفع صفتها نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والكملة بفتحات جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها حكاه الزمخشري في المستقصى (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران والواو فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من زيادتها كما تسند ظن الملغاة الى الفاعل الا أن يفرق بأن الزيادة أضعف من الالغاء فتنافي العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لنا هم على أن هم تأكيد للمستكن في الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر فانقلب واوا اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل الا بعامله فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها في البيت ناقصة لا زائدة والواو اسمها ولنا خبرها وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سري أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تتسامى حذفت احدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى والعراب العربية و يروى المطهمة الصلاب أي المتناسقة الأعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن وكيل كما في السجاعي أخو الامام علي كرم الله وجهه والماجد الكريم والنبيل كشريف من النبل بالضم وهو الفضل وشمأل كجعفر ريح الشمال كسحاب و يقال شأمل بتقديم الهمزة وشمل بسكون الميم وفتحها وبليل أي مبلولة من الندى أو بالماء تمر عليه لرطوبتها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من أخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها

و بعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر)
(ش) تحذف كان مع اسمها و يبقى خبرها كثيرا بعد ان قال الشاعر
قد قيل ماقيل ان صدقا وان كذبا
فما اعتذارك من قول اذا قيلا
التقدير ان كان القول صدقاوان كان المقول كذبا
و بعد لو كقولك ائتنى بدابة ولو حمارا أى ولو كان المأتى به حمارا وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله
من لد شولا فالى اتلائها
التقدير من لد أن كانت شولا

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله

عدو عينيك وشانيهما * أصبح مشغول بمشغول

وقوله أعاذل قولى ماهويت فأوبى * كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبى

وأجاز بعضهم زيادة سائرها اذالم ينتقض المعنى (قوله و بعدان ولو) أى الشرطيتين لانهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف واختص ذلك بهما لان ان أم الادوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون فى الامهات والغالب كون أن تنويعية كامثل ومن غير الغالب * انطق بحق وان مستخرجا احنا * أى وان كنت مستخرجا وأما لو فقال أبو حيان شرطها اندراج مابعدها فيما قبلها الاعلى منه ولا أعم كمثال الشارح ونحو ألا طعام ولو تمرا ورد بقولهم ألا حشف ولو تمرا وقوله

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصريح (قوله التقدير ان كان الخ) أى فحذفت كان مع اسمها و بقى خبرها وقد تحذف وحدها و يبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومى والجماعة كالذى * لزم الرحالة أن تميل مميلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومى مع الجماعة الخ فقومى اسمها والجماعة مفعول معه وكالذى خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها لفظ الفعل أو معناه وحروفه كما سيأتى قال الشنوانى ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أى فمثل حال قومه فى لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال راكب لزم الرحل خوف أن يميل مميلا بفتح الميم الاولى أى ميلا فهو مفعول مطلق كما فى التصريح وقد تحذف مع خبرها و يبقى الاسم نحو ألا طعام ولو تمر بالرفع أى ولو يكون عندكم تمر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها بالماضى بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما أى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير الخ وفى هذه المسألة أربعة أوجه * ثانيهما نصبهما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا * الثالث نصب الاول ورفع الثانى أى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا امالا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقانى ما زائدة لتأكيد الشرط نحو فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لكان أى ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ماقبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الرودانى بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفى بلا و بأن جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله من لد الخ) بضم الدال لغة فى لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو ومنونا جمع شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلا هاء فالتى تشول بذنبها أى ترفعه لطلب اللقاح وجمعها شول كراكع وركع والفاء زائدة والاتلاء بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها أى تبعها (قوله من لد أن كانت الخ) أى من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها اهصبان وفى الاسقاطى بل نص سيبويه على أن الموصول الحرفى لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى أتى فيه بأن فرارا من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من لد شالت شولا فيكون مصدرا لاجمعا وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى مافيه

(ص) (و بعد أن تعويض ماعنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقترب) (ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية و يعوض عنها ما و يبقى اسمها وخبرها نحو أما أنت برا فاقترب والاصل أن كنت برا فاقترب فحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار أن أنت برا ثم أتي بما عوضا عن كان فصار أن ما أنت برا ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت برا ومثله قول الشاعر أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع فأن مصدرية وما زائدة عوضا عن كان وأنت اسم كان المحذوفة وذا نفر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وابقاء اسمها وخبرها الا اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت والاصل أن كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) (ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(١١٨)

(ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون فحذف الجازم الضمة التى على النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فقالوا لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه ان هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن فلا تقول لم يك الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرىء شاذا لم يك الذين كفروا ومثل الآية قوله

(قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أى وحدها ولا يحذف الاسم معها كما في الشارح وصرح به الفارضى (قوله والاصل أن كنت برا) أصله الاول اقترب لان كنت برا قدمت العلة على المعلول للحصر ثم حذفت اللام لاطراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المعلول تشبيها بجواب الشرط في ترتبه على ماقبله ثم حذفت كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدرى قد تحذف نحو لا أصحبك ما أن حراء مكانه ما ثبت أن الخ (قوله أبا خراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها صحابى وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معلولهما لدلالة المقام أى لان كنت ذا نفر افتخرت على لا تفتخر فان قومي الخ والمراد بالضبع اما السنة المجدبة بالاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله وأجاز ذلك المبرد) أى على زيادة ما لا أنها عوض (قوله ما التزم) أى تلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أى بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تك اياه والحاصل أن شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذى الحرفين كلم يع والظاهر أنها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتده فكذا النون فليحرر والله أعلم

﴿ فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس ﴾

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لأعملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أى و بقاء ترتيب زكن أى علم من قوله فيما مر * والاصل في الأخبار أن تؤخرا * لانه يصدق بالمنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أى أجاز العلماء أن الحرف والظرف المعمولين لخبرها كما يفيده المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هى لان لها الصدر ومفهوم ذلك أن

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم وأما اذا لاقت متحركا فلا يخلو اما أن يكون معمول ذلك المتحرك ضميرا متصلا أو لا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكه والا يكه وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يك زيد قائما وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرىء وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هى التامة (ص)

﴿ فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس ﴾

(اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن) وسبق حرف جرا وظرف كما * بى أنت معنيا أجاز العلما)

(ش) تقدم في أول باب كان وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهى من الافعال الناسخة وسيأتى الكلام

على الباقى وذكر المصنف فى هذا الفصل من الحروف الناسخة قسما يعمل عمل كان وهو ما ولا ولات وان أما ما فلغة تميم أنها لاتعمل شيئا فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لما فى شىء منهما وذلك لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اعمالها كعمل ليس لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الاطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائما قال الله تعالى ما هذا بشرا

وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناؤها متكنفو آبائهم حنقو الصدور وما هم أولادها

لكن لا تعمل عندهم الا بشروط ستة ذكر المصنف منها أربعة الاول أن لا تزاد بعدها ان فان زيدت بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك بعضهم الثانى أن لا ينتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنا الا نذير خلافا لمن أجازه الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائما زيد وفى ذلك خلاف فان كان ظرفا أو مجرورا وقدمته فقلت ما فى الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس فى ما حينئذ هل هى عاملة أم لا فمن جعلها عاملة قال ان الظرف والجار والمجرور فى موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انهما فى موضع رفع على أنهما خبران للمبتدا الذى بعدهما وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط فى اعمالها أن يكون المبتدا والخبر بعدما على الترتيب الذى زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أى علم ويعنى به أن يكون المبتدا مقدما والخبر مؤخرا ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو غير ذلك

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع فى الشارح (قوله على الباقى) انما قدم هذه الحروف على بقية الافعال لانها أظهر شبها بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملا ولكثرة مجىء خبرها مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهى القياس لما قاله الشارح وقد أعملوا ليس حملا على ما فى قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أى عند البصريين أما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض هو الباء التى تزاد بعد النفى فالمنصوب مرفوع محلا أو تقديرا كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناؤها الخ) قبله

وأنا النذير بحرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها

والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سود أراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أى عطش مع برد والاقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بأبنائها رجالها وبآبائهم ساداتها ومتكنفو بلا نون لاضافته لما بعده أى أبناء تلك القبيلة محدقون برؤسائهم ومحيطون بهم وفى نسخ بالنون فآباءهم مفعول به وتقصر همزته الاولى للوزن وحنقو الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحتين وهو الغيظ وهو خبر ثان لابناؤها وقوله وما هم أولادها أى حقيقة بل مجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمنا لا صريحا (قوله بطل عملها) أى لان أن تبعد شبهها بليس لكونها لا تليها أصلا ولضعف ما عن تخطيها أما ان النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تأكيدا لفظيا بالمرادف بخلاف الزائدة فتأكيدها معنوى كسائر الحروف المزادة (قوله أن لا ينتقض النفى) أى عن خبرها كما فى الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمولا لها نحو ما زيد قائما الا فى الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم (قوله خلافا لمن أجازه) هو يونس والشلوبين وتبعهما المصنف فى التسهيل وسبك المنظوم لوروده فى قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله وما حق الذى يعثو نهارا * ويسرق ليله الا نكالا

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أى يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معذبا أى تعذيبا وينكل نكالا على حد ما زيد الا سيرا (قوله وفى ذلك خلاف) اختار فى التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيبويه وهو مذهب الفراء وقال الجرمى انه لغة سمع ما مسيئا من أعتب أى من اعتذر من اساءته وخرج على أنه شاذ أو حال والخبر محذوف أى موجود وكذا قول الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

بنصب مثل أو أنه مبنى لاضافته للمبنى على حد مثل ما أنكم تنطقون فهو مبتدأ أو بشر خبره وما مهملة لانه

وقد صرح بهذا فى غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيد آكل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الاولى لتأخر الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما فى الاعمال مع تقدم المفعول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا لم يبطل عملها نحو ما عندك زيد مقيما وما بى أنت معنيا لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فان تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم فالاولى نافية والثانية نفت النفى فبقى اثباتا فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها موجب فان أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشىء الا شىء لا يعبأ به فشىء فى موضع رفع خبر عن المبتدا الذى هو زيد ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرا عن ما وأجازه قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى فى هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعنى القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك فانه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشىء الخ استوت اللغتان يعنى لغة الحجاز ولغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع اليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد أنه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع وهؤلاء هم الذين شرطوا فى اعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الا والمراد أنه يكون مرفوعا سواء جعلت ما حجازية أم تميمية وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى اعمال ما أن لا يبدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثانى لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو اما أن يكون مقتضيا للايجاب أو لا فان كان مقتضيا للايجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فتقول

تميمى (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بأن الظرف اذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالاولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الاعلم وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده فى النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

بنصب كل مفعول عارف الذى هو خبر انا وما مهملة ومعنى تعرفها طلب معرفتها فى المنازل وانما أهملت لضعفها عن أن يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينها وبين معمولها بأجنبى فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما وان تردد فيهما سم كذا فى يس لكن الظاهر جواز الاولى لانها لم تفصل من معموليها معا (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أى مع كون الثانية نافية لنفى الاولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام ايجابا وهى لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى وغيره كقوله

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

(قوله فالاولى نافية والثانية نفت النفى فبقى اثباتا) الاظهر فى المعنى أن الاولى هى التى نفت نفى الثانية عن الخبر أى انتفى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه وهى لا تعمل فى موجب على المختار (قوله فى موضع رفع) أى بناء على أن الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات أو رفعه مقدر لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشىء الثانى بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبرا المبتدا ولا يعبأ بصفته (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشىء الثانى بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدا محذوف أى الاهو شىء الخ والا حينئذ بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شىء الثانى على الاستثناء مطلقا وكذا على البدل من محل الاول ان أعملتها على القول الثانى و يمتنع على الاول لان البدل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعا لجر الاول مطلقا لان الباء لا تعمل فى موجب فتدبر (قوله فى أنه مرفوع) أى محلا أو تقديرا على ما مر لانه خبر المبتدا وما مهملة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها حجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أى بيان وجه ترجيحه والحاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركهما

ما زيد قائما لكن قاعدا أو بل قاعد فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدا محذوف والتقدير لكن هو قاعد و بل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعد عطفا على خبر ما لان ما لا تعمل في الموجب وان كان الحرف العاطف غير مقتض للايجاب كالواو ونحوها جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ويجوز الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدا محذوف التقدير ولا هو قاعد ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) (و بعد ما وليس جر البا الخبر

* و بعد لا ونفي كان قد يجر)

(ش) تزاد الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله بكاف عبده وأليس الله بعزيز ذي انتقام وما ربك بغافل عما يعملون وما ربك بظلام للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والفراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد ما عن بني تميم فلا التفات الى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فمرة قال لا تزاد الباء الا بعد الحجازية ومرة قال تزاد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر لا كقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر مضارع كان المنفي بلم كقوله

تركهما المتن و بفرض صحة السادس يغني عنه شرط بقاء النفي لما مر (قوله ورفع الخ[1]) مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما[1]) مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضا و يمتنع الجر لان الباء لا تزاد في الاثبات والنصب لما سيأتي (قوله خبر مبتدا الخ) أي و بل ولكن حينئذ حرفا ابتداء لا عاطفان اذ لا تعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدا محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله جر البا الخبر) البا بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله ونفي كان) أي و بعد نفي مادتها وان لم تسكن ماضيا وأعم منه قول التسهيل و بعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخي والخيل بيني و بينه * فلما دعاني لم يجدني بقعدد

فزاد الباء في المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخا منفيا وقعدد بضم القاف والدال الاولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلا للايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد الا بقائم وقاموا ليس بزيد وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب محلا أو تقديرا وعلى الاهمال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها في القرآن مجردا عن الباء إلا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم اذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكن لي) الخطاب للنبي ﷺ والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابي جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجشع القوم) أي أشدهم حرصا على الأكل وأعجل الاول بمعنى عجل بقرينة المدح والثاني على بابه أومثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بأعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي عملا كليس (قوله وقد تلي) من ولي الشيء يليه ولاية أي تولاه ولات وان فاعله وذا العملا مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الاول لا لقوله في النكرات الخ لان التنكير لا يشترط في ان كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في ان استعمالا للمشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على أن هذا الاجماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الا عدم الاقتران بان فانها لا تزاد بعدها أصلا فلا حاجة اليه لكن يظهر قياسا على ما سبق في ما أن تأكيد ان بمثلها لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك في ان وأما لا ولات فيزيدان بتنكير معموليهما وتختص لا بأن لا تنفي الجنس نصا والا عملت كان وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

(ص)

(في النكرات أعملت كليس لا * وقد تلي لات وان ذا العملا

وما للات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل)

(ش) تقدم أن الحروف العاملة عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما وذكر هنا لا ولات وان أما لا فمذهب الحجازيين اعمالها عمل ليس ومذهب تميم اهمالها ولا تعمل عند الحجازيين الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لا رجل أفضل منك ومنه قوله

(١) قوله ورفع وقوله منصوب بما تقدمتا في المتن في الصفحة السابقة

ثم فلاشئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا   وقوله   نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبوئت حصنا بالكماة حصينا

وزعم بعضهم أنها قد تعمل فى المعرفة وأنشد للنابغة   بدت فعل ذى ود فلما تبعتها * تولت وبقت حاجتى فى فؤاديا   وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا   واختلف كلام المصنف فى هذا البيت فمرة قال انه مؤول ومرة قال ان القياس عليه سائغ * الشرط الثانى أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينتقض النفى بالا فلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين

وأما ان النافيه فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن سراج وأبو على الفارسى وأبو الفتح بن جنى واختاره المصنف وزعم أن كلام سيبويه رحمه الله تعالى اشارة الى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

وقال آخر

ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وذكر ابن جنى فى المحتسب أن سعيد بن جبير رضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل فى النكرة والمعرفة فتقول ان رجلا قائما وان زيد القائم وان زيد قائما وأما لات فهى لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا بل انما يذكر معها أحدهما والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وابقاء خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين فحذف الاسم وبقى الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أى ولات حين مناص

فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أى تسل وتصبر والوزر الملجأ والشاهد فى الثانى صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثانى اذ يبعده التلفيق (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبوئت ماض مجهول من بوأه الله منزلا أسكنه اياه والكماة جمع كمى وهو الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به وهو متعلق بحصينا (قوله للنابغة) أى الجعدى وهو قيس بن عبد الله الصحابى لا الذبيانى ولما وفد على رسول الله ﷺ أسمعه قصيدته التى أولها

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير فى حلم اذا لم يكن له * بوادر تحمى صفوه أن يكدرا

ولا خير فى جهل اذا لم يكن له * حليم اذا ما أورد الأمر أصدرا

قال له ﷺ لا يفضض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة فى الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أى ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بدا لازم أى بدا فعلها كفعل الخ وبقيت بتشديد القاف أى تركت سواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبته وباغيا أى طالبا (قوله مؤول) أى بأن أنا نائب فاعل لمحذوف أى لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير أو أن ذلك الفعل خبره أى لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع فى أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا فأعمل لا فى المعرفة أجيب بأن لا زائدة والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصريح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أى ولا معموله غير الظرف كما مر فى ما (قوله فمذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فأصله ان أنا قائم أى لست قائما حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم ثم حذفت الألف الاخيرة للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فأصله لكن أنا فعل به ما مر وسمع أن قائما على الاعمال أفاده فى المغنى فلكن فى الآية حرف استدراك مهمل لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربى والجملة خبر أنا قال الدمامينى وأثبت ابن عامر ألف لكنا وصلا ووقفا تعويضا بها عن الهمزة وأثبتها غيره وقفا فقط على الاصل فى ألف أنا (قوله الا على الخ) يؤخذ منه أن نقض النفى فى معمول الخبر لا يضر كما فى ما (قوله ان الذين الخ) أى ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله زيدت عليها تاء التأنيث) أى لتقوى شبهها بليس اذ تصير بها بوزنها وهى لتأنيث لفظها كتاء ربت وثمت وحركت للساكنين ولفرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان النفى حين خاص وهو الذى ينوصون فيه أى يهربون أى ليس حين مناصهم حين فرار أى ليس صالحا له ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير معموليها

كائنا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * وما للات فى سوى حين عمل * الى ماذكره سيبويه من أن لات لا تعمل الا فى الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد أنها لا تعمل الا فى لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد أنها لا تعمل الا فى أسماء الزمان فتعمل فى لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم
والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل للقولين وجزم بالثانى فى التسهيل ومذهب الاخفش أنها لا تعمل شيئا وأنه ان وجد الاسم بعدها منصوبا فناصبه فعل مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كائن لهم والله أعلم (ص)

﴿ أفعال المقاربة ﴾

(ككان كاد وعسى لكن ندر
غير مضارع لهذين خبر)

(ش) هذا هو القسم الثانى من الافعال الناسخة للابتداء وهو كاد وأخواتها وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا ولا خلاف فى أنها أفعال الا عسى فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ونسب أيضا الى ابن السراج والصحيح أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو عسيت وعسيتم وعسيتن

معموليها الا ان محله فى الظاهر دون المقدر (قوله كائنا لهم) أى حينا كائنا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أى ندم والجملة حال أى وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أى لا تصلح له والمرتع مكان الرتع أى الرعى ومبتغيه طالبه ووخيم كثقيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغى (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى فى سوى لفظ حين وعلى الثانى فى سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره فتحصل أنها لا تعمل فى غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير

فتقديره حين لات يوجد مجير أو لات مجير له فهو اما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ أفعال المقاربة ﴾

لم يقل كاد وأخواتها لأنه لا دليل على أنها أم بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لأنه للخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو لحكاية سيبويه كدت بالضم وكان قياسها أكود كطلت أطول لكنهم قالوا أكاد شذوذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال أنه لبيان حركة العين كخفت فتحصل أنه لا يقال كاد يكود ولا يكيد هذا فى التى بمعنى قارب أما التى بمعنى المكر فكاد يكيد (قوله ككان كاد) أى فى العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقا كما يفيده قوله لكن ندر الخ أى فتخالفها فى ذلك وكذا فى كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتى ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بأن كما صححه ابن عصفور والدمامينى ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد فى أنها لا تزاد بخلاف كان فى الجميع ولذا أفردت عنها بباب (قوله تاء الفاعل) أى الواحد وأخواتها أى تاء المثنى والجمع ونون النسوة والمتكلم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهى كاد وكرب الخ) زاد فى التسهيل أدلى وفى بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع فى الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع فى الخير محبوبا والاشفاق أى الخوف منه مكروها ففيه تغليب كما فى يس وقد اجتمعا فى آية وعسى أن تكرهوا شيئا الخ فالاولى للترجى والثانية للاشفاق كما قاله الدمامينى نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشمنى نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى فى الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أى الشروع فى العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهى جعل وطفق الخ) زاد المصنف فى غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبيت ألوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كأنى كنت باللوم مغريا

وينبغى عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفى الشذور هلهل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال فى النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم فى التسهيل بأنها لدنو الخبر وكذا فى الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله فى التوضيح واعترض بأن شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية

وهذه الافعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هى على ثلاثة أقسام أحدها مادل على المقاربة وهى كاد وكرب وأوشك والثانى مادل على الرجاء وهى عسى وحرى واخلولق والثالث مادل على الانشاء وهى جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض وكلها تدخل على المبتدا والخبر فترفع المبتدأ اسما لها ويكون خبره خبرا لها فى موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر فى هذا الباب لا يكون

المركب من كلمتين فأكثر كله وأما تسمية الأشياء المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الأنسب أن يقول فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للمقاربة اذ الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب (قوله الا مضارعا) أي ولا يرفع الاضمير اسمها لا الظاهر ولو سببيا في غير عسى لأن وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلابد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأولا بأن ثوبي وأحجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربع مية قبله وفاعل يثقلني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولأنه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فأغنيا عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافا لأبي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماعسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله وندر مجيئه اسما) أي شذ كما في التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف أي فطفق يمسح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأعناقها فمسحا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكد حتى يمتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من ألح في القول داوم تكراره وصائما أي ممسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكلب وأبؤس أي شدائد جمع بؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المغني أنه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الأصلي اهـ وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيبا ومثله يقال في عسيت أكون صائما أفاده المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيبا أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالجر تمييز لها وفارقتها خبر وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلا أو مضارع أصفر كأكرم يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الخ) أشار الأشموني لجوابه بأن فيه تقدير العطف أي لهذين وأخواتهما لأنه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فالأولى الجواب بأن الحكم بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض أفراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

والقلوص الناقة الشابة والأكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على أن اذا ظرف لأرسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لأن الترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور عدمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيد ذا أن يقوم أو عسى حال زيد أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا

الا مضارعا نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم وندر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله

أكثرت في العذل ملحا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما

وقوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن ندر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايهام فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم يندر مجيء هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي ندر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين (ص)

(وكونه بدون أن بعد عسى * نزر وكاد الأمر فيه عكسا)

(ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير وتجريده من أن قليل وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن الا في الشعر ولم يرد في القرآن الا مقترنا بأن قال الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفتح وقال عز وجل عسى ربكم أن يرحمكم ومن وروده بدون أن قوله

تأويل كزيد اما أن يقول خيرا أو يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى الكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتى أهله النائى الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء وروى بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصا يخاطبه واسم يكون ضمير الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضميرا اسمها أو سببيه المضاف لضميره وفرج أجنبى منه كذا فى التصريح والدمامينى وغيرهما وانظر ما تصنع فى قوله عسى فرج يأتى به الله فان فاعل يأتى لفظ الجلالة وهو أجنبى من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به فمقتضى ذلك أنه لا يشترط السببى بالمعنى المذكور بل يكفى ملابسته للضمير بأى وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن اياز كما فى التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم لان مقصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تكن أسير التقليد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر

ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتى الفوائد والبشر

عسى فرج الخ و بعده

اذا لاح عسر فارج يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير أنه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر وفى خليقته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لدلالتها وضعا على قرب الخبر فكأنه مشروع فيه حالا لا مستقبل وقرن بها قليلا نظرا لاصلها من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلها فى ذلك كرب (قوله فذبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته لعدم اتحاد زمنهما الذى هو شرط التناقض اذ المعنى فذبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقربوا منه ولا تناقض فى ذلك وأما الجواب بأن كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفى على معناها وهو مقاربة الخبر و يلزمه نفى الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من لم يرها لان نفى الرؤية لا ينفى مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غير النأى المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر فى تكلمنى أحجاره لا القلوب نفسها لئلا يخلو الخبر عن ضمير الاسم أما على قراءته بالتحتية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال الدمامينى بل هو على اضمار الشأن اهـ أى فاسم كاد ضمير الشأن لا أنه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفعه الا الابتداء أو نواسخه لكن حينئذ يخلو الخبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتمالها على الضمير فتأمل (قوله أن تفيض الخ) يقال فاض الرجل يفيض فيضا وفيوضا وفيضانا بالضاد أو الظاء بدلها اذا مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت روحه عن أبى عبيدة والفراء قالا والضاد لتميم والظاء لقيس ومنع الاصمعى فاظت نفسه بالظاء وفاظ مع النفس وغيرها لان الفيض للدمع والماء وانما يقال فاظ اذا مات كذا فى الصحاح بزيادة و به يعلم ما فى السجاعى والريط بفتح الراء وسكون التحتية و بالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقوله عسى فرج يأتى به الله انه له كل يوم فى خليقته أمر وأما كاد فذكر المصنف أنها عكس عسى فيكون الكثير فى خبرها أن يتجرد من أن و يقل اقترانه بها وهذا بخلاف ما نص عليه الاندلسيون من أن اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر فمن تجرده من أن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقال من بعدما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومن اقترانه بأن قوله صلى الله عليه وسلم ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب وقوله كادت النفس أن تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة و برود (ص)

(وكعسى حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بأن متصلا) (وألزموا اخلولق أن مثل حرى * وبعد أوشك انتفا أن نزرا)

(ش) يعنى أن حرى مثل عسى فى الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب اقتران خبرها بأن نحو حرى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من أن لا فى الشعر ولا فى غيره وكذلك اخلولق تلزم أن فى خبرها نحو اخلولقت السماء أن تمطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أوشك فالكثير اقتران خبرها بأن ويقل حذفها منه فمن اقترانه بها قوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومن تجرده منها قوله

يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

(ص) (ومثل كاد فى الاصح كربا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا) (كأنشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق)

(ش) لم يذكر سيبويه فى كرب الا تجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من أن ويقل اقترانه بها فمن تجريده قوله

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب

وسمع من اقترانه بها قوله

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

والمشهور فى كرب فتح الراء ونقل كسرها أيضا ومعنى قوله وترك أن مع ذى الشروع وجبا أن ما دل على الشروع فى الفعل لا يجوز اقتران خبره بأن لما بينه وبين أن من المنافاة لان المقصود به الحال وأن للاستقبال وذلك نحو أنشأ السائق يحدو وطفق زيد يدعو وجعل يتكلم وأخذ ينظم وعلق يفعل كذا (ص)

كل ثوب رقيق وجمعها رياط ككلبة وكلاب والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد أنه صار حشوا أكفانه (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتما صفة لمصدر محذوف أى اتصالا حتما (قوله وألزموا الخ) يصح فى كل من اخلولق وأن كونه مفعولا أولا وثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من اخلولق (قوله وبعد الخ) متعلق بنزرا الذى هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف احداهما اختيارا الا اذا اتفقا فى الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هى الاصل والشهيرة فيه فاغتنت عن لزوم أن بخلافهما (قوله وأما أوشك الخ) انما خالفت كاد وكرب مع أن الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح للتجرد لان أصل وضعها للسرعة كأوشك فلان يوشك ايشاكا أى أسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض استعمالها فى القرب لترتبه على الاسراع فلذلك خالفتهما أما على ما ذكره الشاطبى عن الشلوبين وغيره من أنها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كحرى واخلولق اذ لم تشتهر فى الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غراته) بكسر المعجمة وشد الراء أى غفلاته والبيت من المنسرح (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه بأن وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله يحدو) بمهملتين بعد التحتية أى يغنى للابل لتسرع والسائق هو الذى يسوقها (قوله وطفق) بالفاء والموحدة بدلها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبلاوى عن شرح مسلم للنووى أن سيبويه كثيرا ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التمريض فليحمل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أى شدة وجده وحزنه (قوله سقاها) أى العروق المذكورة فى قوله
* مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين اذ لا يناسبه الجمع فى أعناقها ولان الشاعر يهجو جماعة بأنهم حديثون فى الغنى وأصلهم الفاقة كما فى العينى والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة مملوءة كما فى القاموس أو التى فيها ماء وان قل وتقطعا أصله تتقطعا صبان (قوله لا غير) لا عاطفة لغير على أوشك فهو مبنى على الضم فى محل جر أى الا لغيرهما مكودى (قوله فموشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمه وأن تعود خبره وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أى تصير وهو بفتح الواو

(واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا) (ش) أفعال هذا الباب لا تتصرف الا كاد وأوشك فانه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعى أنه لم يستعمل يوشك الا بلفظ المضارع ولم تستعمل أوشك بلفظ الماضى وليس بجيد بل قد حكى الخليل استعمال الماضى وقد ورد فى الشعر كقوله أى

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضى وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك كقوله

فموشكة أرضنا أن تعودا * خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله فى الشعر كقوله

أموت أسى يوم الرجام وانى * يقينا لرهن بالذى أنا كائد   وقد ذكر المصنف هذا فى غير هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف أن غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك فحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهرى مضارع طفق وحكى الكسائى مضارع جعل (ص)

(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثان فقد) (ش) اختصت عسى واخلولق وأوشك بأنها تستعمل ناقصة وتامة فأما الناقصة فقد سبق ذكرها وأما التامة فهى المسندة الى أن والفعل نحو عسى أن يقوم

واخلولق أن يأتى وأوشك أن يفعل فأن والفعل فى موضع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذى بعد أن اسم ظاهر و يصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو على الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذى بعد أن وأن وما بعدها فاعل بعسى وهى تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجويز ما ذكره الشلوبين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد أن مرفوعا بعسى اسما لها وأن والفعل فى موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذى بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم فى الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات فتأتى بضمير فى الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلوبين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تأتى فى الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذى بعده (ص)

(وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا)   (ش) اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها اذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه

أى متوحشة و بضمها أى ذات وحوش و يبابا بفتح التحتية بعدها موحدتان أى خرابا (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر الراء و بالجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أى مرهون وكائد بالهمز التى ترسم ياء بلا نقط لما سيأتى فى الابدال وخبره محذوف أى كائد آتيه كما فى شرح الكافية وتصويب الموضح أنه بالموحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كمقاتل فلا شاهد فيه رجع عنه فى شرح الشواهد الكبرى فقال ظهر لى أن الحق مع الناظم اه تصريح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضا لاحتمال أنه من كاد التامة بلا تقدير خبر أى بالذى أنا قريب من فعله كما قالوا ان قوله

أبنى ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

لا يدل على مجىء اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقولهم كرب الشتاء أى قرب والاصل كارب يومه بالرفع أى قريب يوم وفاته ولا يرد أنه لم يأت من أفعال الباب تاما غير ما فى البيت الآتى لان المراد به المكتفى بأن يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسو أيضا فهو واوى و يائى (قوله مضارع طفق) أى ومصدره أيضا كمصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرا كما مر فى أرسل رسولا فتلخص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطفق كما مر ولأوشك ايشاكا ولكاد كودا ومكادا ومكادة وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما فى التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف للوزن فتدغم فى القاف فتصير قافا مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثان) أى عن أن يكون لها ثان لتمامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهى ناقصة وأن يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه فى محل نصب ورفع لانه باعتبارين كما فى أعجبنى كونك مسافرا وكان المناسب للشارح حمله على مذهبه بأن يقول غنى عن ثان أى وعن الاول أيضا وانما سكت المصنف عن هذا لوقوع أن يفعل فى محله فاغناؤه عنه واضح (قوله الشلوبين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح و ينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظ أعجمى كما ذكره الدمامينى (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلى على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجاب بأن هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اه و يرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخرا وجملة عسى خبره وفيها ضميره فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشمونى فى شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر فى وليس كل النوى (قوله مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقترن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبان الجواز ان قدرت أن مع الفعل

لغة الحجاز وذلك نحو زيد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون فى عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم فى موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لاضمير فى عسى وأن يقوم فى موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم هند عست أن تقوم والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقمن وتقول على لغة الحجاز هند عسى أن تقوم والزيدان عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعلا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل ينظمان كما تقول الزيدان عسى أن يقوما (ص)

(والفتح والكسر أجز فى السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

(ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لمتكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان توليتم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص)

﴿ ان وأخواتها ﴾

(لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس مالكان من عمل
كان زيدا عالم بأنى * كفء ولكن ابنه ذوضغن) (ش) هذا هو القسم الثانى من الحروف الناسخة للابتداء وهى ستة أحرف كأن
ان وأن وكأن ولكن وليت ولعل وعدها سيبويه خمسة فأسقط ان المفتوحة لأن أصلها ان المكسورة كما سيأتى ومعنى ان وأن التوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

والاوجب لعدم مايصلح لمرفوعية عسى حينئذ غيره ﴿تنبيه﴾ يمتنع كون الظاهر اسم عسى فى عسى أن يضرب زيد عمرا الئلا يفصل بين صلة أن وهى يضرب ومعمولها وهو عمرا بأجنبى هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما بيبعثك على الظرفية أوغيرها فان جعل مصدر المحذوف أى فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله وأما غير عسى الخ) صريح فى أن اخلولق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشمونى وغيرهما على أنهما كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية فقاف مصدر انتقاه أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن أى علم لكونه الأصل والمشتهر والله أعلم

﴿ ان واخواتها ﴾

(قوله وهى ستة أحرف) زاد الموضح عسى فى لغة حملا على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كأس وعلها * وهى حينئذ حرف كلعل وفاقا للسيرافى وخلافا للجمهور فى اطلاق فعليتها ولابن السراج وثعلب فى اطلاق حرفيتها اه والحاصل أن نحو عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه أنها حرف كلعل ومذهب المبرد أنها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسمها مؤخرا فالضمير على هذين فى محل نصب ومذهب الاخفش أنها على أصلها والضمير اسمها فى محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر فى البيت المار وأن النيابة انما سمعت فى المنفصل نحو ما أنا كأنت لافى المتصل وأما قوله * ياابن الزبير طالما عسيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لانيابة (قوله فأسقط أن الخ) وانما لم يسقط كأن مع أن أصلها ان المكسورة والكاف لانتساخ هذا الاصل بصيرورتهما كلمة واحدة بدليل أن الكاف لاتتعلق بشىء ولاتجر مابعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكليه لأن توكيدهما جزئى من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناها التوكيد وكذا الباقى والمراد توكيد النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أولا نحو ان الله لايظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعناه لايوجب مساواتها له من كل وجه سم (قوله للتشبيه) أى المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كالاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولايليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال فى المغنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا أوظرفا أوفعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أى لان الارض الخ وللتقريب نحو كأنك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف فى اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كأن على حذف مضاف فى الاولين ومابعد الجار خبرها أى

للاستدراك وليت للتمنى ولعل للترجى والاشفاق والفرق بين الترجى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن نحو ليت زيدا قائم وفى غير الممكن نحو ليت الشباب يعود يوما وأن الترجى لايكون الافى الممكن فلا تقول لعل الشباب يعود والفرق بين الترجى والاشفاق أن الترجى يكون فى المحبوب نحو لعل الله يرحمنا والاشفاق فى المكروه نحو لعل العدو يقدم وهذه الأحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فأحسن ماقيل فيهما كما قاله الرضى أن الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو وكقولهم كأنى بالليل وقد أقبل و بالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأنى أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء اهـ ولولا وروده بالواو لأمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى فى متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات مايتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم وماقام زيد لكن عمرو اذ كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكلف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته أو بالجر عطفا على الهاء اذ المعنى على الأول أو برفع مايتوهم نفيه وعلى الثانى أو برفع مايتوهم ثبوت نفيه واذا كان النفى أو ثبوت النفى متوهما الشىء فأى حاجة لنفى ذلك الشىء بالاستدراك فلابد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفى مايتوهم نفيه ورفع النفى اثبات كما أن المراد فى الاول برفع ثبوت مايتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبى اذقد ترد لمجرد التوكيد كلو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجىء أكدت لو نفى المجىء وكذا ماز يد ساكن لكنه متحرك وقيل لاتخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لماقبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الا بين متغايرين اما بالتنافض كما ذكر أو التضاد كما زيد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما زيد قائم لكنه ضاحك وقيل بمنع هذا أفاده فى المغنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولايكون فى الواجب كليت غدا يجىء وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل (قوله الافى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى التمنى فغير متوقع فهذا فرق ثان ولايرد قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب الخ لانه ممكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلاكه محبوب لامكروه ولابد من كون المكروه ممكنا كالمحبوب ولايرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض مايوحى الخ لان الترك والضيق ممكنان فى ذاتهما وان استحالا عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيط فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فلعلك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك فى أو ويؤخذ من التصريح أن معناهما فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت رفعا ونصبا كالأفعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فأكثر ومعنى لكونها بمعنى أكدت وتمنيت مثلا وعملت على عكس لعل تنبيها على الفرعية ولم ينبه عليها فى ما وأخواتها مع حملها على ليس لظهور فرعيتها بعدم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل مالاتدخل عليه دام من المبتدا والخبر لاتدخل عليه هذه الأحرف أى فلاتدخل على مبتدا لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر مامر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية للزومها الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا للكسائى ولاتدخل على خبر طلبى ولا انشائى وأما نحو ان الله نعما يعظكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وترفع الخبر نحو ان زيدا قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول ان وهو خبر المبتدأ (ص) (وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أوهنا غير البذي)

(ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فانه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو ليت فيها غير البذي أوليت هنا غير البذي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور ونحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أوجارا ومجرورا نحو ان زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثق أو ان عندك زيدا جالس وأجازه بعضهم وجعل منه قوله

فلا تلحني فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

(ص)

(وهمز أن افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر) (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الامرين فيجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أي قيامك

مصدرة

أوعلى استعمال نعم وشبهها خبر الانشاء واستثنى في المغني أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أما أن جزاك الله خيرا (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقوله كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة أوقلما محرفا * و ياليت أيام الصبا رواجعا *

ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثاني اما حال أى تلقاهم اسدا وأقبلن رواجعا ويوجد قائما أومفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنحته بل الحذف في هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سيأتي ما يترتب عليه عند قوله وجاز رفعك الخ (قوله وهو خبر المبتدا) الواو للحال أي باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين أصح لما مر من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سيذكر قريبا (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ماوأخواتها وما أحسن قول ابن عنين

كأني من أخبار ان ولم يجز * له أحد في النحو أن يتقدما

عسى حرف جر من نداك يجرني * اليك فأضحى في علاك مقدما

(قوله الا في الذي) استثناء من مقدر أي في كل تركيب الا في التركيب الذي استقر كليت الخ في كون خبره ظرفا أي فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف لا على الاحرف نفسها لان لها الصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدرا لما سيأتي لكنها حملت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرف هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان مالا وان ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيره) أي الا المانع كان زيدا في الدار لامتناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرف ثلاثة (قوله أي الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبذي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله على الاسم) أي لئلا يفصلها عن معموليها معا بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله وأجازه بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله فلا تلحني) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل ألحاه بفتح الحاء فيهما أي لمته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها و بحبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبر ثان و بلابله أي وساوسه وهمومه فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب سد المصدر مسدها ومسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كما سيأتي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أوظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسد مفعولي علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولي علم مع عدم التعليق كعلمت أنك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أونائبه نحو قل أوحي الى أنه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أومقدرا كاجلس ما ان زيدا جالس أي ماثبت جلوسه بناء على أن ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية

أومنصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجبت من أنك قائم أي من قيامك وانما قال لسد مصدر مسدها ولم يقل لسد مفرد مسدها لانه قد يسد المفرد مسدها ولا يجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم فهذه يجب كسرها وان سدت مسد مفرد لانها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازا على ما سيبين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص)

(فاكسر في الابتدا وفي بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله * أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته واني ذو أمل * وكسروا من بعد فعل علقا * باللام كاعلم أنه لذو تقى)

(ش) فذكر انه يجب الكسر في ستة مواضع الاول اذا وقعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع ان صدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث أن تقع جوابا للقسم وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا لقائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع أن تقع في جملة محكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أتقول أن زيدا قائم أي أتظن الخامس أن تقع في جملة موضع الحال كقولك زرته واني ذو أمل ومنه قوله

مصدرة بحرف وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولو أنهم صبروا أي ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لو وكوقوعها مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض الخ أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدر اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولي انك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسره كما سيأتي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولا له كجئتك أني أحبك أو معه كيعجبني جلوسك عندنا وأنك تحدثنا وتقع مستثنى كتعجبني أمورك الا أنك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تمييزا كما في الدماميني وغيره (قوله مجرور حرف) أي أو اضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فما صلة ومثل مضاف الى أن وصلتها ومحل تعين الفتح في الاضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجملة كحيث واذا تعين الكسر على ما سيأتي أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الأمران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو أبدل منها نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق باكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي واكسر في تركيب تكون ان فيه مكملة ليمين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذو تقى) اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد علقت اعلم عن العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتحت الهمزة وكان عاملا في لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي لئلا تلتبس بالمكسورة خطا وبالتي هي لغة في لعل لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج حشوها كجاء الذي أو رجل عندي أنه فاضل ولا أفعله ما أن في السماء نجما فتفتح لانها في الاول مبتدأ مؤخر فهي حشو لفظا وفي الثاني فاعل لثبت محذوفا فهي حشو رتبة (قوله لتنوء) أي تثقل خبر ان وجملتها صلة ما الواقعة مفعولا ثانيا لآتيناه أي أعطيناه من الكنوز القدر الذي ان مفاتحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو يحلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم ولحذفه دونها نحو والعصر ان الانسان لفي خسر فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر بلا لام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله أن زيدا قائم أولا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الأخيرة كالأولين نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي أن يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحمل على مذهب الكوفيين لما علمت خلافا لما سيأتي في الشارح بقي ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيدا لقائم أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها معمولة له كما مثل أو لغيره كأخصك بالقول أنك فاضل أي لأنك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جاء زيد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم ليأكلون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصلها الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للمسند اليه ولان مجيء المصدر حالا مع كونه

تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطياني ولا سألتهما * الا واني لحاجزي كرمي
السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت ان زيدا لقائم وسنبين هذا في باب ظن فان لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيدا قائم هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسران فيها الاول اذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني اذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيدا جالس الثالث اذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم اهـ ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخوله تحت قوله فاكسر في الابتداء لان هذه انما كسرت لكونها أول جملة مبتدا بها (ص) (بعد اذا فجاءة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نمي * مع تلو فالجزا وذا يطرد * في نحو خير القول اني احمد) (ش) يعني أنه يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم فمن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فاذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره اذا الفجائية والتقدير فاذا قيام زيد أي ففي الحضرة قيام زيد و يجوز أن يكون الخبر محذوفا والتقدير خرجت فاذا قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين قول الشاعر
وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم *
روى بفتح ان وكسرها فمن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللهازم ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ وفي خبره الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أي في الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان وكسرها اذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا قائم بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر
لتقعدن مقعد القصي * مني ذي القاذورة المقلي
أو تحلفي بربك العلي * اني أبو ذيالك الصبي
ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح ان وكسرها

لا ينقاس لم يسمع الا في التصريح لا المؤول (قوله ما أعطياني) أي الخليلان في قوله
دع عنك سلمى اذ عز مطلبها * واذكر خليليك من بني الحكم
وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني وقول المعربين ألا حرف استفتاح بيان لمكانها واهمال لمعناها وهي حرف للتنبيه على تأكيد مضمون الكلام عند المتكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كلا التي بمعناها وهي التي لم يتقدمها ما يزجر عنه كما قاله أبو حاتم والزجاج نحو كلا ان الانسان فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائي والا وجب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسموع أما التي للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أبدا على كلا والابتداء بما بعدها والجمهور على أنها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا فاعلم أن السورة مكية أي لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتو (قوله بعد حيث) أي واذ لوجوب اضافتها للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لأبي حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل فأن وصلتها اما فاعل لثبت محذوفا أو مبتدأ خبره محذوف وقيل يكفي اضافتها الصورة الجملة وعلى قول الكسائي بجواز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في الفتح (قوله عن اسم عين) أي لان المصدر لا يخبر به عن الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع ان اهـ تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخوله الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء جملتها اما حقيقة كما مر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير اجزاء الجملة كهذه المذكورات ومثلها بعد حتى الابتدائية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد اذا الفجاءة) بضم الفاء ومن اضافة الدال للمدلول أي اذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة و بعد ظرف لنمي أي نسب ونائب فاعله ضمير عائد لهمز ان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره و بوجهين متعلق به (قوله لا لام بعده) بهذا غاير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنمي أيضا (قوله فمن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محذوف مبنيان على أن اذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ و يجب حينئذ فتح أن والتقدير ففي الحضرة أو ففي الوقت قيام زيد (قوله وكنت أرى) أي أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزته كما قاله يس وقد تفتح و يتعدى لمفعولين فقط فتح أو ضم فزيدا مفعول أول وسيدا ثان ولا يرد أن المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ فضميره المستتر فاعل لا نائبه وفي المرادي على التسهيل والتن ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للمتكلم كأرى ونرى وأريت بالبناء للمجهول وقد يكون للمخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أي تظنهم والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الحاصلين للعبد وقوله كما قيل أي ظنا موافقا لما قيل (قوله لتقعدن الخ) اللام للقسم والفعل

بعد القسم اذا لم يكن فى خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتنى فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعموليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتنى فهو مكرم والفتح على جعل ان وصلتها مصدرا مبتدا والخبر محذوف والتقدير من يأتنى فاكرامه موجود ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا والتقدير فجزاؤه الاكرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزاؤه أو على جعلها خبرا لمبتدا محذوف والتقدير فجزاؤه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدا هو فى المعنى قول وخبر ان قول والقائل واحد نحو خير القول أنى أحمد الله فمن فتح جعل أن وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خير القول حمد الله فخير مبتدأ وحمد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتى سبح اسم ربك الاعلى فأول مبتدأ وسبح اسم ربك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خير القول مبتدأ وانى أحمد الله خبره ولا تحتاج هذه الجملة الى رابط لأنها نفس المبتدا فى المعنى فهو مثل نطق الله حسبى وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول انى أحمد الله وخرج الكسر على الوجه الذى تقدم ذكره وهو أنه من باب الاخبار بالجمل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرد والزجاج والسيرافى وأبى بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقعد ظرف مكان ومنى حال من ياء الفاعلة أى بعيدة منى أو متعلق بالقصى أى البعيد وذى القاذورة صفة القصى وكذا المقلى أى المبغوض وتحلفى منصوب بأن مضمرة بعد أو التى بمعنى الا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد فى أنى أبو الخ فالكسر على ان جملتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أى على أنى الخ لأنها هى الجواب لانه لا يكون الا جملة فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم أن هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواجه لتقدير ولذا لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بمثله نحو ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله والا كان واجب الكسر أى قراءة نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح أنه من عمل منكم سوءا وينبغى أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شئ فان لله بالفتح والكسر فما موصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما مر وعائدها محذوف أى غنمتموه ودخلت الفاء فى خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جملتها هى الخبر وعلى الفتح هى مبتدأ خبرها محذوف أى فكون خمسه لله ثابت أو خبر لمحذوف أى فالواجب كون خمسه لله والجملة خبر أن الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدا فى جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤوس قنوط أى فهو يؤوس (قوله هو فى المعنى قول) أى وان كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان انتفى القول الاول تعين الفتح كعملى أنى أحمد الله مالم يرد المعمول اللسانى وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثانى أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله فقولى مبتدأ فان جعل بمعنى مقولى كان خبره الجملة بعده بلا رابط لانها عينه فى المعنى لقصد لفظها كنطق الله حسبى وان بقى على مصدريته فجملة ان محكية به وخبره محذوف أى قولى هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بايمانه ولا بحمد غيره لاختلاف موردهما (قوله نحو خير القول) انما كان هذا قولا لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فمن فتح الخ) أى والقول حينئذ باق على مصدريته للاخبار عنه بمصدر أن وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجملة أن خبره لقصد لفظها أى مقولى هذا اللفظ كأول قراءتى أى مقروئى لفظ سبح وتجويز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطرد فى نحو أول قولى انى أحمد الله اذ التقدير حينئذ أول قولى هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس مرادا والحاصل أن المخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر أو اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدا أو لا فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر ان قولا أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدا كعملى انى أحمد الله واعتقادى انك فاضل ويجب الكسر فى الثانى ان صدق عليه كاعتقادى انه حق وأما كون خبرها قولا مع صدقه على

(ص)(و بعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر)(ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على ان نحو لان زيدا قائم

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات ان فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن وأنشدوا

يلوموننى فى حب ليلى عواذلى
ولكننى من حبها لعميد

وخرج على أن اللام زائدة كما شذ زيادتها فى خبر أمسى نحو قول الشاعر

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم
فقال من سئلوا أمسى لمجهودا

أى أمسى مجهودا وكما زيدت فى خبر المبتدا شذوذا كقول الشاعر

أم الحليس لعجوز شهربه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها على خبر أن المفتوحة وقد قرئ شاذا الا أنهم ليأكلون الطعام بفتح أن ويتخرج أيضا على زيادة اللام (ص) (ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا) (ش) اذا كان خبر ان منفيا لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما يقوم وقد ورد فى الشعر كقوله

ذلك المبتدا فمتعذر اذ القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولا وخبر ان غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولى انه حق وقولى انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولا غير صادق عليه لكونه لم يتحد القائل كقولى ان زيدا يحمد الله فان اتحد جاز الامران فتأمل (قوله و بعد ذات الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لأخواتها لا مطلقا فلا ينافى انها تصحب المقدم من المبتدا وخبره على الاصح فى الثانى نحو لقائم زيد ولزيد قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فالمشهور أنها لام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل لا فى باب ان كما فى المغنى وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدا (قوله تصحب الخبر) أى بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافا لابن المصنف بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير و بشرط كونه مثبتا وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بأن يكون مفردا نحو ان ربى لسميع الدعاء أو مضارعا ولو مع التنفيس كان زيدا لسيقوم أو ماضيا جامدا كانه لعسى أن يقوم أو متصرفا مع قد كانه لقد قام أو ظرفا أو مجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فان زيدا لوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل فى البسيط ان هذا شاذ (قوله لوزر) بزاى فراء أى ملجأ (قوله فحقها أن تدخل على أن) أى ولا تزاحمها فى الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية وواو العطف فى عدم تفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أى باقيين على صورتهما فخرج لهنك قائم بابدال همزة أن هاء لزوال صورة أن لا يقال هلا كانا هنا من التأكيد اللفظى بالمرادف كنعم جير لانا نمنع المرادفة اذ اللام لا تعمل ولا تخص الاسم وأن بمعنى الفعل وهو أوكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أى لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هده وأوله الزمخشرى بأن الاصل لكن اننى حذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا فى خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم فى النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للمفعول وعليه فالواو عائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناؤه للفاعل خفة الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفردا لأن الأكثر مراعاة لفظ من أى سألوه ولمجهودا خبر أمسى من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الحليس) بالضم مصغرا والعجوز بلا هاء عند ابن السكيت و يقال بهاء عند ابن الأنبارى تحقيقا للتأنيث وهى المرأة المسنة والشهر بة الفانية الضعيفة و يقال شهبرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الباء أى بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شذ دخولها فى هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدأ محذوف أى لهى عجوز يرد عليه ان الحذف ينافى التأكيد وفيه مامر (قوله و يتخرج أيضا على زيادة اللام) أى ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكى عن الخبيث الروح الحجاج أنه سبق لسانه ففتح همزة ان ربهم بهم يومئذ لخبير فحذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جراءته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول يلى وما قد نفيا فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما مقدم عليها أو لمحذوف أى ولا شىء من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما فى المصباح ومستحوذا أى مستوليا حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أى فرارا من توالى لامين فى نحو لا ولم طردا للباب فى باقى النوافى ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفى

(قوله

وأعلم أن تسليما وتركا للامتشابهان ولاسواء وأشار بقوله ولا من الأفعال ما كرضيا الى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيدا لرضى وأجاز ذلك الكسائى وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق فى ذلك بين المتصرف نحو ان زيدا ليرضى وغير المتصرف نحو ان زيدا ليذر الشر هذا اذا لم تقترن به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيدا سوف يقوم أو سيقوم ففى جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيدا لنعم الرجل وان عمرا لبئس الرجل وهذا مذهب الأخفش والفراء والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك فان قرن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيدا لقد قام (ص) **(١٣٥)** (وتصحب الواسط معمول الخبر *والفصل واسما حل قبله الخبر)

(ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وينبغى أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم يصح دخول اللام على المعمول فلا تقول ان زيدا لطعامك أكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أى المتوسط تنبيها على أنها لا تدخل على المعمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا آكل لطعامك وأشعر قوله بأن اللام اذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا لطعامك لآكل وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حكى من كلامهم انى لبحمد الله لصالح وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيدا لهو القائم قال الله تعالى ان هذا لهو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تأت بهو لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد وأن يكون خبرا عنه فلما أتيت بهو تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو ان زيدا لهو القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى أن لام الابتداء تدخل على الاسم

(قوله وأعلم ان الخ) بكسر ان لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لبنائه على شاذ وتسليما أى على الناس أو تسليما للامر وتركا أى لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان نفى التشابه ينفى الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيدا لرضى) أى على أن اللام للابتداء ويجوز على أنها للقسم وحينئذ تفتح أن فى نحو علمت أن زيدا لرضى لان الفعل لا يعلق على أن الا بلام الابتداء خاصة وانما امتنعت فى ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضى المتصرف لا يشبهه فان قرن بقد قرب من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائى) أى على تقدير قد كما فى المغنى (قوله ليذر الشر) أى يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أى تصرفا تاما والا فله الامر نحو فذرهم وقد يأتى منه ماض ومصدر كوذرته وذرا وهما قليلان كما فى المصباح ولذا قيل ان العرب أماتتهما العدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوذه (قوله فيجوز ان كان سوف الخ) يرد عليه أن المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتنافى التنفيس لا سيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ماقد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا أن يراد ما لابسه النفى سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط القوم كوعد أى توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفى البيت الايطاء لان شطرى البيت المقفى كالبيتين كما نصوا عليه نعم فى نسخ تنكير خبر الثانى وعليه فلا ايطاء (قوله اذا توسط الخ) أى سواء تقدم الاسم كمثاله أو الخبر كان عندى لفى الدار زيدا وكذا تقدم غيرهما كان عندى لفى الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشمل ذلك (قوله مما يصح) أى لان المعمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق دخول اللام عليه ففى المتن شرطان وسيأتى اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيذكر الشارح رابعا وهو أن لا يكون المعمول حالا لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيدا لراكبا منطلق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيدا لضربا ضارب أو لتأديبا ضارب خلافا لأبى حيان والظاهر منعها فى المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سماه البصريون بذلك لما فى الشارح وقد يسمى فصلا فقط كما فى المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه فى تأدية المعنى وانما سمى ضميرا مع أنه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أى بشرط كونهما معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة فى عدم قبول أل كأفضل من نحو زيد هو أفضل

(١) هذه ليست موجودة فى نسخة الشارح المتداولة

اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيدا قال الله تعالى وان لك لأجرا غير ممنون وكلامه يشعر أيضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفي الدار لزيدا ومقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا لضاحكا راكب (ص) (ووصل ما بذى الحروف مبطل *اعمالها وقد يبقى العمل) (ش) (١٣٦) اذا اتصلت ما غير الموصولة بأن وأخواتها كفتها عن العمل الا ليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك أن وكأن ولكن ولعل فتقول ليتما زيد قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليتما زيدا قائم وظاهر كلام المصنف أن ما اذا اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكى الأخفش والكسائى انما زيدا قائم والصحيح المذهب الأول وهو أنه لا يعمل منها مع ما الا ليت وأما ما حكاه الأخفش والكسائى فشاذ واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فانها لا تكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التى بمعنى الذى نحو ان ما عندك حسن أى ان الذى عندك حسن والتى هى مقدرة بالمصدر نحو ان ما فعلت حسن أى ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الا بصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافرادا وغيرهما كأولئك هم المفلحون كنت أنت الرقيب وانا لنحن الصافون وفى بعض ذلك خلاف بسطه فى المغنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان فى الدار لزيدا جالس (قوله غير ممنون) أى غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط بيضاوى (قوله غير الموصولة) أى وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أى ان فعلك فالكافة هى ما الزائدة فقطو توصل بها فى الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أى لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما يوحى كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز فيها الاعمال) أى لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها لكن حكى فى شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أى فى غير ليت لكثرته فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أى فالاعمال مسموع فى غير ليت أيضا الا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج فى الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا جالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويلغى ما ومشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثانى يكتفى بالاختصاص الاصلى (قوله وجائز) أى اجماعا وهو خبر عن رفعك و بعد متعلق بمعطوفا كعلى ومفعول تستكملا محذوف أى خبرها (قوله على منصوب ان) أى المكسورة وسيذكر المفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالواو لان لا مثلها كان زيدا قائم لا عمرا ولا عمرو واستظهر الصبان أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك والاصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما فى الهمع وأجازه الجرمى والفراء والزجاج فى النعت والتوكيد وعطف البيان قال سم والظاهر بناؤه على أن الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أى بناء على أنه لا يشترط فى تبعية المحل بقاء المحرز أى الطالب له لأن الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وهو مذهب الكوفيين و بعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل فى مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عندى من رجل ولا امرأة بالرفع عطفا على محل رجل لأن طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جر لفظه (قوله يشعر به) أى لجعله معطوفا على منصوب ان الا أن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أى فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن فى الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمرو فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الأول عند الجمهور لما سيأتى فى العطف (قوله تعين النصب) أى لأن المرفوع ان عطف على الضمير فى الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لأن المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل فى الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لأن ان لم تعمل فى الخبر كما مر ولذا أجازه

(وجائز رفعك معطوفا على *منصوب ان بعد أن تستكملا) (ش) أى اذا أتى بعد اسم ان وخبرها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعده وجهان الأول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعمرا والثانى الرفع نحو ان زيدا قائم وعمرو واختلف فيه فالمشهور أنه معطوف على محل اسم ان لأنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى أنه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمر وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل أن تستكمل ان أى قبل أن تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيدا وعمرا قائمان وانك وزيدا ذاهبان

ولكن فى العطف على اسمهما حكم ان المكسورة فتقول بلغنى ان زيدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبه وتقول علمت ان زيدا وعمرا قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ماز يدا قائما لكن عمرا منطلق وخالدا بنصب خالد ورفعه وماز يدا قائما لكن خالدا وعمرا منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها الا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمرا قائمان وليت زيدا قائم وعمرا بنصب عمرو فى المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الاحرف الثلاثة (ص) (وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام اذا ماتهمل ورُ بما استغنى عنها ان بدا ما ناطق أراده معتمدا) (ش) اذا خففت ان فالاكثر فى لسان العرب اهمالها فتقول ان زيد لقائم واذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها و بين ان النافية ويقل اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكى الاعمال سيبويه والاخفش رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لانها لا تلتبس والحالة هذه بان النافية لان النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر وانما تلتبس بالنافية

بعضهم كما سيأتى وقد يقال على الاول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه فى ان زيدا وان عمرا قائمان الا أن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتى فى باب لا وان قدر له خبر وعطفت جملته على جملة ان لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازه الكسائى مطلقا والفراء فيما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان فرارا من قبح اللفظ استدل الكسائى بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبى برفع ملائكته وقول الشاعر

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فانى وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه أى ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك فحذف من الثانى لدلالة الاول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان فى النية بملاحظة تقديم خبرها أو ان الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثانى قليلا و يتعين الاول فى البيت لمكان لام الابتداء فى خبر ان الا أن تقدر زائدة و يتعين الثانى فى يصلون فلا يصح خبرا عن الجملة كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهى فى رب ارجعون لانه لابد فى الاسناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة فى الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التى بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره فى المغنى من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب اليه فهى من قبيل المشترك المعنوى لا اللفظى (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أى بشرط كونها فى موضع الجملة بان تسد مسد مفعولى العلم اللذين أصلهما الجملة فتكون فى حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال وكذا ما فى معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أى لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال فى متن الجامع يرفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر و بعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر ان كأن لا نشاء التشبيه وهو قول نقله الدمامينى وصرح فى المغنى بانها للاخبار (قوله وأجاز الفراء) أى بشرط خفاء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أى بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية الا الخبر المنفى فانها تخفف معه وان لم يصلح للام لعدم التباسها معه بان النافية (قوله اذا ماتهمل) ما زائدة (قوله ور بما استغنى الخ) اعترض بانه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ اليها كثير مع أن القرينة تغنى عنها أبدا وأجيب بأن المراد بالاستغناء الترك لا عدم الحاجة ولا شك ان ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها أو ان التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا فى المعنى ومعتمدا حال من فاعل أراد أى معتمدا على قرينة معنوية كمثال الشارح أو لفظية كقوله * ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة * اذ وجود لا يمنع من كون ان نافية لان نفى النفى يفسد المعنى والتأكيد خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمتها اللام) أى فى خبر المبتدا بعدها (قوله و يقل اعمالها) أى ان وليها اسم فان وليها فعل كالامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ فى ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكى الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى

لما أهملت ولم يظهر المقصود بها فان ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر

انا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

التقدير وان مالك لكانت فحذفت اللام لانها لا تلتبس بالنافية لان المعنى على الاثبات وهذا هو مراد المصنف بقوله وربما استغنى عنها ان بدا الى آخر البيت واختلف النحويون فى هذه اللام هل هى لام الابتداء أدخلت للفرق بين ان النافية وان المخففة من الثقيلة أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء أدخلت للفرق وتظهر فائدة الخلاف فى مسئلة جرت بين ابن أبى العافية وابن الاخضر وهى قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر ان ومن جعلها لاما أخرى اجتلبت للفرق فتح ان وجرى الخلاف قبلهما فى هذه المسئلة بين أبى الحسن على بن سليمان البغدادى الاخفش الصغير و بين أبى على الفارسى فقال الفارسى هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق و به قال ابن أبى العافية قال الاخفش الصغير انما هى لام الابتداء أدخلت للفرق و به قال ابن الاخضر (ص)

(والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيه غالبا بان ذى موصلا)

(ش) اذا خففت ان فلا يليها من الأفعال الا الأفعال الناسخة للابتداء نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها قال الله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وقال الله تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وقد يليها غير الناسخ واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

وان كلا لما ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكلا اسم ان واللام الاولى للابتداء أكدت بالثانية كما فى البيضاوى وما زائدة للفصل بين اللامين وليوفينهم خبر ان أو ما موصول خبرها قرن باللام أى لام الابتداء وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لأنه لمجرد التأكيد والصلة فى الحقيقة جوابه كما فى المغنى والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شد ان أما على عكسه فان نافية ولما بمعنى الا وكلا مفعول لمحذوف أى ما أرى كلا الا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على شدهما فاحسن ما قيل فيه ان لما جازمة لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا وفى المغنى لما يوفوا أعمالهم وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجملة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا أهملت) أى أو أعملت وكان اسمها خفى الاعراب نحو ان هذا لذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا ابن أباة) جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول اسم أبى القبيلة والثانى نفس القبيلة ولذا أنث فعله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أو من أباة لان المضاف بعض منه (قوله فحذفت اللام) أى لدلالة مقام المدح على الاثبات ولو دخلت فى البيت لدخلت على كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما مر من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام فى ان العاملة وغيرها كما فى الارتشاف أفاده الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لام فارقة لما سيأتى عن الفارسى (قوله أوجب كسر ان) أى لتعليق العامل باللام عن العمل فى لفظ الجملة (قوله فتح ان) أى لطلب العامل لها ولا معلق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسى) قال الدمامينى حجته دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم توسعوا فى المخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف وفى التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا فى الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول فى نحو ان قتلت لمسلما وأجيب بان الفعل مع فاعله لكونهما كالشىء الواحد حلا محل الجزء الاول مما بعد ان والمفعول كالجزء الثانى فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفى أى انتفى فى غالب الازمنة أو التراكيب اتصال الفعل غير الناسخ بان ومفهومه ان اتصال الناسخ بها لم ينتف فى غالب التراكيب فيصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولو علق بالمنفى لافهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة و بينهما فرق أفاده سم (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعى وهو المفعول الثانى لتلفيه وذى اشارة لان فهو صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أى اذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لانها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدا والخبر عوضوها الدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وشرطه كونه غير ناف ولا منفى كليس ومازال ولا صلة كما دام (قوله وقد يليها غير الناسخ) أى عند غير من ذكر واعلم أن الاقسام أربعة كثير وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه و يقاس عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الاخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقا ثم ان اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر و بعد غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع فى الشارح فان اجتمع الفاعل

ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه وقولهم ان قنعت كاتبك لسوطا وأجاز الاخفش ان قام لا ناومنه قول الشاعر

شلت يمينك ان قتلت لمسلما * حلت عليك عقوبة المتعمد

(ص) (وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن)

(ش) اذا خففت ان بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن محذوفا وخبرها لا يكون الا جملة وذلك

نحو علمت أن زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وهو محذوف والتقدير علمت أنه زيد قائم وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقول الشاعر

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني * طلاقك لم أبخل وأنت صديق

(ص)

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد أو نفي أو * تنفيس أو لو وقليل ذكر لو)

(ش) اذا وقع خبر ان المخففة جملة اسمية لم تحتج الى فاصل فتقول علمت ان زيد قائم من غير حرف فاصل بين أن وخبرها الا اذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى وأن لا اله الا هو فهل أنتم مسلمون وان وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو اما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف فان كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ماسعى وقوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما أن يكون دعاء أولا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن يفصل بينهما الا قليلا وقالت فرقة منهم المصنف

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما مالم يكن ضميرا متصلا أفاده في التصريح (قوله ان يزينك) بفتح الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضربته سوطا على رأسه وجعلته له كالقناع وهو ماتلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت أو نزلت (قوله استكن) أي حذف وجوبا لأنها تحملته لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوبا بخلاف المكسورة وان كانت فرعها لأنها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا وأمرا والمكسورة لا تشبه الا الأمر كجد ولا عبرة بشبهها نحو قيل لأنه مغير عن أصله ولأن طلبها المعمول من جهتين الاختصاص والوصل به والمكسورة من الأولى فقط وانما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة اظهارا لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشان) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما أمكن غيره ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك وكان المناسب للشارح حمل كلامه على مذهبه (قوله الا جملة) أي ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمسند اليه فان ذكر شذوذا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفردا وقد اجتمعا في قوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا
بأنك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا

فربيع خبر الأولى مفرد وجملة تكون الثمالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت الريح شمالا والثمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلو أنك) بالكسر وكذا سألتني لأنه خطاب لزوجته وصديق فعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث أو أنه من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لأجابه كراهة رد السائل فجملة وأنت صديق حال من تاء سألت وخص يوم الرخاء لأن الانسان ربما يهون عليه مفارقة أحبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزءا منه (قوله وأن عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان أن مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى الخ خبرها ويظهر أن عسى تامة فاعلها أن يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها أو أنه تنازع يكون واقترب في أجلهم فأعمل فيه الثاني واستتر ضميره في الأول كما جوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا بناء على أنه لا يشترط وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتي أو ان أجلهم اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كما في المغني وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجلهم اسمها وأن يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين (قوله أن غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل)

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفاصل أحد أربعة أشياء الاول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقتنا الثانى حرف التنفيس وهو السين أوسوف فمثال السين قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتى كل ماقدرا الثالث النفى كقوله تعالى أفلا يرون أن لايرجع اليهم قولا وقوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وقوله تعالى أيحسب أن لم يره أحد الرابع لو وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أو لم يهد للذين يرثون الارض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ومما جاء بدون فاصل قول الشاعر

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

وقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فى قراءة من رفع يتم فى قول والقول الثانى ان أن ليست مخففة من الثقيلة بل هى الناصبة للفعل المضارع وارتفع يتم بعده شذوذا (ص)

(وخففت كأن أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روى)

(ش) اذا خففت كأن نوى اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كأن زيد قائم أو جملة فعلية مصدرة بلم كقوله تعالى كأن لم تغن بالامس أو مصدرة بقد كقول الشاعر

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

أى وكأن قد زالت واسم كأن فى هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير كأنه زيد قائم وكأنه لم تغن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التى بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى الى أنه قد روى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

أى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناصبة لاتدخل عليها واعترض بأن المخففة لاتقع الا بعد مفيد علم أوظن عند البصريين وهى بعد العلم لاتحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لماسيأتى فى بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما وأجيب بأن هذا الفرق أغلبى ولذا قال المصرح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من المحذوف وهو اسمها مع احدى النونين أولئلا تلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اهـ (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه ان حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل فى قول المصنف فالاحسن على بابه بالنسبة لمذهبه اما على الاولى وجرى عليها فى التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الروداني و ينبغى أن محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان و يظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ أى مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لماقبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة حينئذ عند جمهور البصريين ولذا احملوا أن يتم الرضاعة بالرفع على اهمال أن المصدرية وسيأتى لذلك مزيد فى اعراب الفعل (قوله أحد أربعة أشياء) فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كما فى التصريح ولو ولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقتنا) اسمها اما ضمير الشأن أو ضمير المخاطب على مذهب المصنف أى انك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعلم وقس باقى الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول و بعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفى) أى بلا أو لن أو لم و ينبغى منع لما وماحتى يسمع فيهما سم (قوله أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذيل يعدونه بالهمزة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة فى قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحدث عنهم والسؤال بمعنى المسئول كقوله تعالى قد أوتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله

انى زعيم يا نويقة ان أمنت من الرزاح ونجوت من عرض المنو * ن من العشى الى الصباح

ان تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسرها فزاى هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله فى قول) أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لاتحتاج لفاصل كالخبر المفرد أما الفعلية فتفصل بلم أو قد كما فى شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعين عند المصنف كما فى أن فيحتمل فى الآية ان اسمها ضمير الارض المذكورة قبل أى كأنها وفى البيت ضمير الركاب أما فى المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة الا مع ضمير الشأن و يجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى أوحذف كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

أى كأنها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطو أى تأخذ من عطوت الى الشئ تناولته باليد وضمنه معنى

وصدر مشرق النحر * كأن ثدييه حقان فثدييه اسم كأن وهو منصوب بالياء لانه مثنى وحقان خبر كأن وروى كأن ثدياه حقان فيكون اسم كأن محذوفا وضمير الشأن التقدير كأنه ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن ويحتمل أن يكون ثدياه اسم كأن وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف فى الاحوال كلها

(ص) ﴿لا التى لنفى الجنس﴾

(عمل ان اجعل للا فى نكرة مفردة جاءتك أو مكررة)

(ش) هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهى لا التى لنفى الجنس والمراد بها لا التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله وانما قلت التنصيص احترازا من التى يقع الاسم بعدها مرفوعا نحو لا رجل قائما فانها ليست نصا فى نفى الجنس اذ يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس فبتقدير ارادة نفى الجنس لا يجوز لا رجل قائما بل رجلان وبتقدير ارادة نفى الواحد يجوز لا رجل قائما بل رجلان وأما لا هذه فهى لنفى الجنس ليس الا فلا يجوز لا رجل قائم بل رجلان وهى تعمل عمل ان فتنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبرا لها ولا فرق فى هذا العمل بين المفردة وهى التى لم تتكرر نحو لا غلام رجل قائم وبين المكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرة فلا تعمل فى المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا أبا حسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها ويدل على انه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا أبا حسن حنانا لها ولا يفصل بينها وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

(فانصب بها مضافا أو مضارعه * و بعد ذاك الخبر اذكر رافعه)

معنى تميل فعداه بالى والسلم بفتحتين كما فى الشمنى شجر معروف (قوله مشرق النحر) أى مضىء العنق وثدييه أى الصدر أى الثديان فيه وتشبيههما بالحقين فى الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير الصدر دماميني ﴿خاتمة﴾ لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف وتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ لا التى لنفى الجنس ﴾

أى لنفى حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النفى انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للمدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصا) أى بل ظاهرة فيه ضرورة ان النكرة فى سياق النفى للعموم فاحتمالها لنفى الوحدة أى لنفى الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرجوح يحتاج لقرينة كقولك بعدها بل رجلان وقد تنص على نفى الجنس بقرينة خارجية كقوله تعز فلا شىء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

(قوله لنفى الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا للتاج السبكى حيث خصه بحالة البناء فان ثنى أو جمع احتملت ذلك ونفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما فى المهملة والتى كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم فى الجميع كما أوضحه فى المطول وقال ابن الهمام لا تفيد النص كالعاملة كليس (قوله عمل ان) أى لشبهها بها فى توكيد النفى كما هى فى الاثبات وفى التصدر وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الا نكرة) الحاصل ان شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جار لها وواحد لمعموليها وهو تنكيرهما وواحد لاسمها وهو اتصاله بها ويلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطا مستقلا وأما قول المصنف و بعد ذاك الخبر اذكر فلا يغنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل فى نحو لا فى الدار رجل قائم فاولم تكن نافية فهى زائدة لا عاملة أو كانت لنفى الوحدة أو الجنس لا نصا عملت كليس وان دخل عليها جار ألغيت وكانت معترضة بينه و بين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لا شىء وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيذكر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم و يقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلا للامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بانه على تقدير لا مثل أبى حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفى مسمى العلم نفسه لا نفى مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أى قضية ولا فيصل لها أى لا قاضى يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بتنوينهما أى لكل جبار قهار (قوله حنانا) بمهملة فنونين أى رحمة أى راحما وفى نسخ حيا من الحياة وفيه ان عليا مامات الا بعد عمر القائل لذلك الا أن يجعل الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أى لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثاله تنبيها على نفى الجنس اذ هو تكرار للنفى كما يجب مع المعرفة جبرا لما فاتها من نفى الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أى

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعا أو منصوبا أو مركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا)

(ش) لا يخلو الاسم من ثلاثة أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعا للمضاف أي مشابها له والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده اما بعمل نحو لا طالعا جبلا ظاهر ولا خيرا من زيد راكب واما بعطف نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا ويسمى المشبه بالمضاف مطولا وممطولا أي ممدودا وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظا كما مثل الحال الثالث أن يكون مفردا والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بلا لانه اسم لها فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح لان نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لزيد فمسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع لا كما بني رجل لتركبه معها وذهب الكوفيون والزجاج الى أن رجل في قولك لا رجل معرب وان فتحة فتحة اعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين معربان وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم يبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك

شيء يغتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية في الشرح وفي قوله فاتحا قصور سيشير اليه الشارح (قوله والثان) مفعول أول لاجعلا حذفت ياؤه للضرورة ومرفوعا مفعوله الثاني وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا أبالك ولا يدي لك عند سيبويه والجمهور فأبا مضاف للكاف منصوب بالألف بلا تنوين والخبر محذوف أي لا أباك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لانه لم يقصد نفي أب معين بل هو من بشبهه اذ هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسي وابن الطراوة أبا مفرد مبني جاء على لغة القصر أي ففتحه مقدر على الألف كاعرابه على تلك اللغة لا مبني عليها ولأن شرط نصبه بها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر في المبني فحذف تنوينه للبناء وحذفت نون يدي للتخفيف شذوذا ولك خبر وقيل هو شبيه بالمضاف لوصفه بلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به (قوله لا ثلاثة وثلاثين) أي غير علم بان أريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا أريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريفهما بأل فتهمل لا وتكرر مع شيء آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز ابن كيسان بناءه أيضا فلا ينون اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز الناظم اعرابه غير منون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وقوله تعالى لا جدال في الحج ويمكن تخريجه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا بمحذوف لا باسم لا فهو مفرد مبني لا شبيه بالمضاف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز البغداديون بناءه ان عمل في ظرف كالآية اهـ اسقاطي بزيادة (قوله لتركبه معها) هكذا علل سيبويه وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها وفيه أن التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء والا لبني بعلبك وحضرموت وأما بناء خمسة عشر وسيبويه فليس للتركيب كما مر فالأوجه أنه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظا أو معنى ولذا صرح بها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولان قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فاجيب بالنفي على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن المقتضي البناء ما كان بأصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك في البناء الأصلي لا العارض ولا يرد ان هذا التضمن كتضمن الحال معنى في حيث انها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت فلا يقتضي البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت فتحة للخفة (قوله فتحة اعراب) أي وحذف تنوينه للخفة ورد بانه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف علم بابن أو ملاقاة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أي لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بانها واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف اللذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو لا زيدان ولا قائل به وتظهر

بكسر التاء ومنه قوله
ان الشباب الذى مجد عواقبه
* فيه نلذ ولا لذات للشيب
وأجاز بعضهم الفتح نحو
لامسلمات لك وقول
المصنف و بعد ذاك الخبر
اذكر رافعه معناه أنه يذكر
الخبر بعد اسم لا مرفوعا
والرافع له لا عند المصنف
وجماعة وعند سيبويه
الرافع له لا ان كان اسمها
مضافا أو مشبها بالمضاف
وان كان الاسم مفردا
فاختلف فى رافع الخبر
فذهب سيبويه الى أنه ليس
مرفوعا بلا وانما هو مرفوع
على أنه خبر مبتدا لان
مذهبه أن لا واسمها المفرد
فى موضع رفع بالابتداء
والاسم المرفوع بعدهما
خبر عن ذلك المبتدأ ولم
تعمل لا عنده فى هذه
الصورة الا فى الاسم وذهب
الاخفش الى أن الخبر
مرفوع بلا فتكون لا عاملة
فى الجزأين كما عملت فيهما
مع المضاف والمشبه به
وأشار بقوله والثان اجعلا
الى أنه اذا أتى بعد لا والاسم
الواقع بعدها بعاطف
ونكرة مفردة وتكررت
لا نحو لا حول ولا قوة الا
بالله يجوز فيه خمسة أوجه
وذلك لان المعطوف عليه
اما أن يبنى مع لا على الفتح
أو ينصب أو يرفع فان بنى
مع لا على الفتح جاز فى
الثانى ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف فى لا بنين كراما فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور دونه (قوله بكسر التاء) أى بلا تنوين لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذى لا يجامع البناء. وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لا سماعا نظرا الى أنه للمقابلة (قوله ان الشباب) يروى أودى الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدال مهملة أى فنى وذهب ومجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجملة فيه نلذ بفتح اللام مضارع لذ من باب تعب خبر ان على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشيب أو اللام بمعنى فى أى فى زمن الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويروى بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف وجماعة) أى سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتى ومخالفة سيبويه انما هى فى حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه أنه لا خلاف فى عملها فى الخبر حالة عدم التركيب وصرح به الشلوبين وينبغى أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان فى الخبر فلا بالاولى أفاده الدمامينى (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه أن المبتدأ مجموع لا مع اسمها ويرد عليه أن الخبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفى ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادا وأيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابك وأجيب بأن فى نحو هذه العبارة تسمحا كما أشار اليه سم وان المبتدأ فى الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذى عمل فى الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاشمونى مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا فى الاسم فينبغى ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل فى الخبر لما فى شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق تقديرا ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله الا فى الاسم) أى لقربه منها ولم تعمل فى الخبر لضعف شبهها بأن حيث صارت جزء كلمة وقال فى المغنى الذى عندى أن سيبويه يرى عدم عمل المركبة فى الاسم أيضا لأن جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فمثل يا زيد الفاضل بالرفع أى ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل كما أن رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش الخ) يظهر أثر الخلاف فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لأن العامل فى الخبر مجموع المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمتنع لئلا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر فى نحو لا حول ولا قوة أما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنى عنهما ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بأنهما وان كانتا عاملتين فى الخبر الا أنهما متماثلتان لفظا ومعنى فيجوز عملها فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصرح والدمامينى قال الروداني والحق المتجه أن رفع الخبر فى ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلا أولا لاستحالة أثر بين مؤثرين ولأن قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فالتزم كونه معمولا لمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا نحو زيد وعمرو وقائمان وعلى هذا فلا خلف بين سيبويه والاخفش فى جواز ذلك بل فى ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل زيد وعمرو وقائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا سيأتى محترزه فى المتن (قوله يجوز فيه) أى فى التركيب المشتمل على ذلك لا فى الاسم الثانى وحده فان أوجهه ثلاثة فقط وهى البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتى يقتضى انها ثمانية لانه ان بنى الاول او نصب ففى الثانى ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشمونى اقتصر

البناء على الفتح لتركبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الثاني النصب عطفا على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قول الشاعر
لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه الأول أن يكون معطوفا على محل لا واسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا زائدة الثاني أن تكون لا الثانية عملت عمل ليس الثالث أن يكون مرفوعا بالابتداء وليس للا عمل فيه وذلك نحو لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قوله
هذا لعمركم الصغار بعينه
لا أم لي ان كان ذاك ولا أب
وان نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الاوجه الثلاثة المذكورة أعني البناء والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وان رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان الاول البناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله
فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم

على كون الاول مفردا كالثاني كمثال المصنف وحينئذ فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصبا بقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر لأنه علق منع نصب الثاني على رفع الاول أي فمع فتحه أو نصبه لكونه مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجملة خمسة عشر وأما الثاني فمقيد في كلامه بالمفرد بدليل أنه خير فيه بين التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الاوجه لأن القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد (قوله على محل اسم لا) أي عند الناظم أما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر اه صبان وجوز الزمخشري نصبه بمحذوف أي لا أرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر واحد لهما أي لا نسب ولا خلة بيننا أو لكل خبر و يتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لأن خبر الاول حينئذ مرفوع بالمبتدا و خبر الثاني بلا لأن لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممتنع أفاده المصرح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرد لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لأن القافية قافية (قوله على محل لا واسمها) أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يرد أن لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تتسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة لأن العطف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما فهو جملة واحدة (قوله وليس للا عمل فيه) أي لوجود شرط الغائها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر و يكون من عطف الجمل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف وجوبا أي لعمركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين معجمة الذل والهوان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي لتركبه مع الثانية والنصب أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لالغائها أو اعمالها كليس أو زيادتها مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من أن لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الا لفظا مع بقائه تقديرا لكن فيه أن لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدا لزم أن هذا المبتدأ لا يعمل في شيء الا أن يقال النافي والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان فتأمل صبان (قوله الاول) البناء على الفتح وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى كليس أو أهملت لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر و يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله فلا لغو الخ) اللغو الباطل والتأثيم اللوم من قولك للشخص أثمت والضمير للجنة وما فاهوا أي نطقوا به وهذا من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملفق من بيتين وأصله

فلا لغو ولا تأثيم فيها ✲ ولا حين ولا فيها مليم

والثانى الرفع نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب الثانى لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست ناصبة فيسقط النصب ولهذا قال المصنف وان رفعت أولا لا تنصبا (ص) (ومفردا نعتا لمبنى يلى * فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل) (ش) اذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد يليه أى لم يفصل بينه وبينه بفاصل جاز فى النعت ثلاثة أوجه الاول البناء على الفتح لتركبه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف الثانى النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا الثالث الرفع مراعاة لمحل لا واسمها لانهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو لا رجل ظريف (ص) (وغير ما يلى وغير المفرد * لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد)

(ش) تقدم فى البيت الذى قبل هذا أنه اذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ووليه النعت جاز فى النعت ثلاثة أوجه وذكر فى هذا البيت انه اذا لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد بل فصل بينهما بفاصل لم يجز بناء النعت فلا تقول لا رجل فيها ظريف ببناء ظريف بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها ظريف أو نصبه نحو لا رجل فيها ظريفا وانما سقط البناء على الفتح لانه انما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم ومع الفصل لا يمكن التركيب كما لا يمكن التركيب اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا طالعا جبلا ظريفا ولا فرق فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالمضاف والمشبه بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل وذلك نحو لا رجل صاحب بر فيها ولا غلام رجل فيها صاحب بر وحاصل ما فى البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا الخ والحين بالفتح الهلاك والمليم اللايم والساهرة أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة فالمعنى فيها لحم بر وبحر (قوله والثانى الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو اهمالها وما بعدها مبتدأ مستقل أو زيادتها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كليس أو أهملت وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر (قوله ولا يجوز النصب) أى عطفا على المحل أو تبعا للفظ لانتفائهما أما النصب بمحذوف كما مر عن الزمخشرى فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز فى الاول البناء والرفع الغاء أو عملا كليس فتلك ثلاثة وفى الثانى سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفعه على الغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس فتلك أحد وعشرون وجها يمتنع منها أربعة وهى رفع الاول الغاء وعملا كليس مع نصب الثانى على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثانى تأتى فى كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر فى ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا أو شبهه بثمانية وان أفرد الثانى فقط فثلاثة الاول تأتى فى كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة فى سبعة الثانى باثنين وأربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثانى على محله اذ نصبه حينئذ لفظى لا محلى وان كانا غير مفردين ففى الثانى أربعة عشر فى ستة الاول بأربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للمتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا تمنع عمله فى المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والأظهر اجراؤه على قاعدة نعت النكرة اذا تقدم يعرب حالا وتعرب هى بحسب العوامل ولمبنى ويلى صفتان لنعتا أو الاول متعلق بالثانى وحذف مفعول انصبن وارفع لدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه فى المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا) أى قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل لا خمسة عشر كذا فى التوضيح والاشمونى وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما فى الصبان هذا وصريح ذلك ان اسم لا الذى فى محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر و بعلبك لا ان كلا منهما فى محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لأصل البناء كما علمت الا أن يكون من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان كأنهما معا تضمناها فبنيا وفرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبن بان صفة المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هى المنفية فى المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر ان من جعل الموصوف فى النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفى الموصوف لا من وصف النفى فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثانى لانه تابع للموصوف كما ذكروه فى النداء لكن لم أر من ذكره هنا الا ما عن بعضهم فى لا أبا لك فليتأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أى أو اتباعا للفظه واعرابه مقدر كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار (قوله وغير ما يلى) مفعول لتبن المجزوم

مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) (والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى) (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم نكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وذكر في هذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ماجاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذى قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لا رجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكى الاخفش لا رجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكأنه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذفت لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الا الرفع والنصب سواء تكررت لا نحو لا رجل ولا غلام امرأة أو لم تتكرر نحو لا رجل وغلام امرأة هذا كله اذا كان المعطوف نكرة فان كان معرفة لا يجوز فيه الا الرفع على كل حال نحو لا رجل ولا زيد فيها أو لا رجل وزيد فيها (ص) (وأعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام) (ش) اذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الاحكام التى سبق ذكرها فتقول ألا رجل قائم وألا غلام رجل قائم وألا طالعا جبلا ظاهر وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها هكذا اطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل ذلك تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف أو الصفة وجواز الالغاء فمثال التوبيخ قولك ألا رجوع وقد شبت ومنه قوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم

ومثال الاستفهام عن النفي قولك ألا رجل قائم ومنه

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

وان قصد بالا التمني فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يتمشى اطلاق المصنف ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها الا عملها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعمالها للتمني قولهم ألا ماء ماء باردا وقول الشاعر

* ألا عمر ولى مستطاع رجوعه *

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أى غيره من النعت والمنعوت كما سيشير اليه الشارح فهو محترز قول المصنف ومفردا مع قوله لمبنى قال ابن غازى ولو قال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زد ان أفردا واتصلا

لاغنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل و يجوز جواب اذا لا منى بلا فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أى فحذفت ونويت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو *(تنبيه)* البدل النكرة كالنعت المفصول نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبه مع المبدل منه لانه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر وجوزه بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيد و بكر فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في اللفظى منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين و يجوز رفعه ونصبه وأما المعنوى فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط لا على المعرفة (قوله وأعط لا) قال سم يمكن شموله للعاملة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول ايطاء لتخالفهما تعريفا وتنكيرا (قوله فالحكم كما ذكر) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه (قوله ألا ارعواء) أى انكفافا عن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أى موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والشبيبة الشباب وآذنت أى أعلمت والهرم بفتحتين الكبر وقد هرم هرما كتعب تعبا فهو هرم اذا كبر وضعف كذا في المصباح (قوله ألا اصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا ولسلمى خبرها أو صفته والخبر محذوف أى موجود والذى لاقاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت هل ينتفى اصطبار سلمى زوجتى أم تتجلد وأم اما متصلة فالمطلوب بها مع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد دمامينى (قوله الا عملها في الاسم) أى ولا خبر لها لانها بمنزلة أتمنى فقولك ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء فلا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازنى يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أى لانها كليت وهى لا تلغى (قوله بالرفع) مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فليحرر (قوله ألا ماء ماء باردا) ماء الثانى نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل رجل صالح و يسمى

نعتا

لتاموبلتاقهو مبنى على الفتح لتركبه مع الاول و يمتنع رفعه عند سيبويه و يجوز عند المازنى و يتعين تنوين باردا لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثانى توكيدا ولا بدلا كما فى التوضيح لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفاله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن جوز بعضهم التوكيد فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فكذا هنا وجوز فى النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت ويد الغفلات فاعله وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد تخييلا واحتج المازنى بالبيت على سيبويه فقال مستطاع اما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها أو صفة لاسمها مراعاة للابتداء فيبطل قوله بعدم ذلك وايا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر للا قال الروداني وتجويز الوصفية مكابرة اذ لا يشك عاقل فى أن المتمنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك ﴿تنبيه﴾ ترد ألا للتنبيه وهى الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ ألا يوم يأتيهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما الخ (قوله اذا المراد الخ) اذا شرطية كما يشير اليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هى اذ التعليلية لأن المراد لا يظهر فى كل تركيب كما لا يخفى (قوله اذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جوابا السؤال أو حالى بأن دل عليه السياق نحو فلا فوت أى لهم قالوا لا ضير أى علينا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على البدلية من ضمير الخبر أو من محل لا مع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنيا على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله أغير من الله) المراد بالغيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لا انفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا كخوفا وغيرة كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بنى نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتما فقال النبيتى

هلا سألت النبيتيين ما حسبى * عند الشتاء اذا ما هبت الريح

ورد جازرهم حرفا مصرمة * فى الرأس منها وفى الاصلاء تمليح

اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هى التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتمليح الشحم لشبهه الملح فى البياض واللقاح جمع لقوح وهى الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها وانما تلقى وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبى وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته سقيته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ظن وأخواتها﴾

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتدا) الاضافة لأدنى ملابسة أى جزأى جملة ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف أو الصدر أو غيره مما يمتنع فى كان الا الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدما على أنه مفعول أول

فيرأب ما أثأت يد الغفلات (ص)

(وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر
اذا المراد مع سقوطه ظهر)

(ش) اذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله أن يقال هل من رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وجوبا عند التميميين والطائيين وجوازا عند الحجازيين ولا فرق فى ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفا أو مجرورا نحو ان يقال هل عندك رجل أو هل فى الدار رجل فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد أغير من الله وقول الشاعر

ولا كريم من الولدان مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله اذا المراد مع سقوطه ظهر واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه فانه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم (ص)

﴿ظن وأخواتها﴾

(انصب بفعل القلب جزأى ابتدا
أعنى رأى خال علمت وجدا

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثانى أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتنقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم و وجد ودرى وتعلم والثانى منهما مايدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية خال وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فمثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شىء * محاولة وأكثرهم جنودا

فلستعمل رأى فيه لليقين وقد تستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنونه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك بى واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد

ومثال تعلم

كأيهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما فى البابين كأين كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فعلى اضمار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره تبغضه ومر مثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا عمرا وصيرت الطين خزفا ليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الأول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الأول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعنى أو حال من مفعوله (قوله اللذ) بسكون الذال لغة فى الذى وكاعتقد صلته احترز به عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد مرت والتى بمعنى صير وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لا من الهبة واستعماله مع أن وصلتها قليل حتى زعم الحريرى أنه من لحن الخواص و يرده قصة هب أن أبانا كان حمارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدأ وكصيرا صلته وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صيرا انصب بها أيضا مبتدأ وخبرا كما تنصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلا للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه لغير ذلك (قوله فمثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لا بمعنى أبصر أو أصاب رئته والا تعدت لواحد وأما بمعنى الرأى والاعتقاد فمحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنين كرأى الشافعى كذا حلالا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخارج

وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لاولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اهـ وصريح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدمامينى مايخالفه (قوله محاولة) أى قدرة وهو تمييز لأكبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تمييز لأكثرهم بالمثلثة (قوله انهم يرونه الخ) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعا ونراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لأن العرب تستعمل البعد فى النفى والقرب فى الوقوع ففى الآية الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمتموهن مؤمنات وكان عليه ذكره كرأى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والتى من علم يعلم علما كفرح يفرح فرحا فهو أعلم والمرأة علماء اذا انشقت شفته العليا فلازم و يقال علمه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى أصاب الشىء أى لقيه والا تعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثالثة موجدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثليثها كما فى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد اما فاعله أو مضاف اليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به

وعرو

وهى التى بمعنى اعلم قوله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
وهذه مثل الافعال الدالة على اليقين ومثال الدالة على الرجحان قولك خلت زيدا أخاك وقد تستعمل خال لليقين كقوله
دعانى الغوانى عمهن وخلتنى
لى اسم فلا أدعى به وهو أول
وظننت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى وظنوا أن لاملجأ من الله الا اليه
وحسبت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله
حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا
ومثال زعم قوله
فان تزعمينى كنت أجهل فيكمو
فانى شريت الحلم بعدك بالجهل

وعرو مرخم بحذف التاء والاغتباط بالغين المعجمة من الغبطة وهى تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فليغبطك غيرك أو انه دعاء له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام أوصافه الحميدة قال أبو حيان ولم يعد أصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمنها فى البيت معنى علمت والتضمين لاينقاس اهـ لكن فى التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولاأدراكم به فيقال الامع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجملة مسد المفعولين والاوجه مافى الهمع والمغنى أنها سدت مسد المفعول بالباء فقط فهى فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله وهى التى بمعنى اعلم) أى لا التى فى نحو تعلم الفقه مثلا والا تعدت لواحد والفرق بينهما ان هذه أمر بتحصيل العلم فى المستقبل بتعاطى أسبابه والاولى أمر بتحصيله فى الحال بما يذكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها فتسد مسد مفعوليها كقوله

فقلت تعلم ان للصيد غرة * والا تضيعها فانك خاتله

وفى حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثانى قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها اخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * يسومك مالا يستطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع فى مشيه أى عرج أو اعوج فلازمة (قوله دعانى) أى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والياء من خلتنى مفعول أول والثانى جملة لى اسم وقوله فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الانكار أى أفلا أدعى به والحال انه أول اسم لى وقد عمل خال فى ضميرين لشئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أى بكسر السين بمعنى ظن والاكثر فى مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها فان كانت بمعنى صار أحسب أى ذا شقرة وبياض وحمرة فلازمة أو بمعنى عد تعدت لواحد وفتحت سينها فى الماضى وضمت فى المضارع ومصدرها حسبا كنصرا وحسبانا بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهن قاموس (قوله رباحا) تمييز لخير وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أى لا بمعنى كفل أو رأس أى شرف وساد والا تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والا فلازمة اما الهزل ضد الجد ففيبنى للفاعل (قوله فان تزعمينى الخ) الياء مفعول أول وجملة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لا أفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت انى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتى على قول السيرافى الزعم قول مع اعتقاد صح أولا فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجانى انه قول مع علم فمن أفعال اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكأنك قلت كذب أى قال قولا غير صحيح فعلى هذا لاتكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أى هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بئس مطية القوم زعموا اذ

جعل بكونها بمعنى اعتقد احترازا من جعل التى بمعنى صير فانها من افعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثال هب قوله فقلت أجرنى أبا مالك والافهبنى امرءا هالكا ونبه المصنف بقوله أعنى رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكر المصنف فى هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد الى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهى المرادة بقوله والتى كصيرا الى آخره فتتعدى أيضا الى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وعدها بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ووهب كقولهم وهبنى الله فداك أى صيرنى وتخذ كقوله تعالى لتخذت عليه أجرا واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وترك كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض وقوله وربيته حتى اذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه وورد كقوله رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا

هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكى لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر أنه ليس مراد السيرافى ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله فى العلم وغيره قطعا فمن العلم قول أبى طالب
* ودعوتنى وزعمت أنك ناصح * أى قلت ذلك عالما له بدليل قوله بعد
* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أى قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل ولذلك قال الفاكهى انه يستعمل فى الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أى فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما فى الآية وقد تكون شاكا فيه فتأمل (قوله عد) أى لا بمعنى حسب المال والا تعدت لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو للنعمان بن بشير الصحابى وقبله

وانى لأعطى المال من كان سائلا * وأغفر للمولى المجاهر بالظلم
وانى متى ما تلقنى جازما له * فما بيننا عند الشدائد من صرم

أى قطع والمراد بالمولى الحليف أى أو الصاحب أى لا تحسب الصاحب هو من يخالطك فى الغنى بل فى العدم بضم فسكون أى الفقر لان كل الناس تتملق للغنى كما قال ابن دريد فى مقصورته

والناس كلا ان بحثت عنهم * فى كل أقطار البلاد والقرى
عبيد ذى المال وان لم يطمعوا * من غمره فى جرعة تشفى الصدا
وهم لمن أملق أعداء وان * شاركهم فيما أفاد وحوى

وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا ثروة * حنت اليه وحركت أذنابها
واذا رأت يوما فقيرا معدما * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أى بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أوحفظ أوكتم أوغلب فى المحاجاة من حاجيته فحجوته أى فاطنته فغلبته والا تعدت لواحد فى الكل ولا بمعنى أقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخا ثقة) بتنوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أى موثوقا به أو بالاضافة أى أخا وثوق والملمات الحوادث (قوله والا فهبنى) أى ظننى هالكا (قوله أى صيرنى) هو بهذا المعنى لازم المضى لجريانه كالمثل والفداء بالكسر يمد و يقصر و بالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صيرت فمفعوله الاول أجرا والثانى عليه لكن فسرها البيضاوى بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتدائية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تعمد حقى ظالما ولوى يدى * لوى يده الله الذى هو غالبه

قاله فرعان فى ابن عاق له وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القذر عن فمه وأنفه وتعمد بالغين المعجمة أى ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلى فلها مفعول واحد فضمن معنى صير فتعدى لاثنين مثله نحو وتركهم فى ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدثان الخ) حدثان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفى السجاعى بفتحتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العينى بالليل والنهار ومقتضاه أنه مثنى حدث بفتحتين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فضمير رد للمقدار أى مقدار من المصائب وسمدن بفتح الميم من باب دخل كما فى المختار أى حزن و يطلق على السرور أيضا كما فى القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل

(وخص بالتعليق والالغاء ما ... من قبل هب والامر هب قد ألزما
كذا تعلم ولغير الماض من ... سواهما اجعل كل ماله زكن)

(ش) تقدم أن هذه الافعال قسمان أحدهما أفعال القلوب والثانى أفعال التحويل فأما أفعال القلوب فتنقسم الى متصرفة وغير متصرفة فالمتصرفة ما عدا هب وتعلم فيستعمل منها الماضى نحو ظننت زيدا قائما وغير الماضى وهو المضارع نحو أظن زيدا قائما والامر نحو ظن زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا قائما واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه قائما فأبوه هو المفعول الاول وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما المفعول الثانى والمصدر نحو عجبت من ظنك زيدا قائما ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضى وغير المتصرف اثنان وهما هب وتعلم بمعنى اعلم فلا تستعمل منها الا صيغة الامر كقوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

وقوله

فقلت أجرنى أبا مالك * والا فهبنى امرأ هالكا

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والالغاء

فى مثل كضرب الله مثلا عبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية فمثلا مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبذ كنبذ فريق من الذين الخ فكتاب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبذ لأن الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الروداني هذا الوجوب بأنه لا شك فى صحة قولك أبصرت الهلال بين السحاب على أن بين ظرف لأبصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق أن نبذ بمعنى طرح ووراء ظرف له لا بمعنى صير وأما ضرب فاختار فى التسهيل أنه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والمنصوب الثانى بدل أو بيان (قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجحه آخر البيت أو أمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما أى ماذكر من قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدا ثان خبره ألزما والجملة خبر الأمر رابطها محذوف أى ألزمه أو أن الأمر مفعول ثان مقدم لألزم لجواز تقديم معمول الخبر الفعلى على الأصح (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل والأول كل المضاف لما الموصولة أو الموصوفة بجملة زكن أى علم ومن سواهما حال من غير أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعل التفضيل والتعجب لأن الاول لا ينصب المفعول أصلا والثانى لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلبى كزيد أعلم من عمرو وما أعلمه صبان (قوله أنا ظان) أى أنا رجل ظان فالضمير فى ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لأن اسم الفاعل لا يعود ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اه سجاعى (قوله الا صيغة الامر) أما هب فاتفاق وأما تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أى علمت قال سم وقياس تصرفها أن يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضا بأن يسد مسد مفعوليها أن وأن وصلتهما وان كانتا فى تقدير المفرد لتضمنها المسند والمسند اليه صريحا وهى حينئذ عاملة فى لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا فى محل الجملة لأنها ليست معلقة عنها والا لكسرت أن وبجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتنى قائما وخلتنى لى اسم أن رآه استغنى والحق بها فى ذلك رأى الحلمية والبصرية بكثرة نحو انى أرانى أعصر خمرا وقوله

ولقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقى بقلة دون باقى الأفعال فلا يقال ضربتنى اتفاقا لئلا يكون الفاعل مفعولا بل ضربت نفسى وظلمت نفسى ليتغاير اللفظان فان ورد ما يوهمه قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر فى اتحاده مع الفاعل ولا يوضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسى عالمة وجوزه ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ماضربت الا اياى (قوله بالتعليق والالغاء) أى بمجموعهما أو أن التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافى أنه يشاركهن فى الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى أنها فيه ملغاة لا زائدة وفى شرح الكافية ما يساعده كذا فى النكت ويشاركهن فى التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون يسألون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو عرفت من أنت ونسيت أيهم زيد واعلم أن الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والا فمسد الثانى كعلمت زيدا أبو من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل فى لفظ الجملة عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لأن حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى محل نصب ولا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول ما سيأتى فى الشرح عند تمثيله بان لبثتم فان

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فقولك لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
لكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لا في المعنى ولا في اللفظ

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي نحو أظن لزيد قائم وزيد أظن قائم وأخواتها وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا الغاء وكذلك أفعال التحويل نحو صير وأخواتها (ص)

(وجوز الالغاء لا في الابتدا
وانو ضمير الشان أو لام ابتدا
في موهم الغاء ما تقدما
والتزم التعليق قبل نفي ما
وان ولا لام ابتداء أو قسم
كذا والاستفهام ذا له انحتم)

(ش) يجوز الغاء هذه الافعال المتصرفة اذا وقعت في غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم أو آخرا نحو زيد قائم ظننت واذا توسطت فقيل الاعمال والالغاء سيان وقيل الاعمال أحسن من الالغاء وان تأخرت فالالغاء أحسن وان تقدمت امتنع الالغاء عند البصريين فلا تقول ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال
فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاءها متقدمة أول على اضمار ضمير الشأن كقوله   أكنيه
أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل   فالتقدير ما اخاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول
الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقي * أني وجدت ملاك الشيمة الادب

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة في محل نصب باسقاطه كفكرت أهذا صحيح أي في ذلك أو بنفسه فالجملة سادة مسده ان لم يذكر كعرفت أيهم زيد والا فالراجح أنها بدل منه كعرفت زيدا أبو من هو لا حال لأنها انشائية فقيل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان الخلاف المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمى بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرأة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة لاساءة الزوج عشرتها (قوله لمانع) هو اعتراض ما له صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لئلا تزول صدارتها بسبب عمله فيها أو فيما بعدها فتكون حشوا وهو باطل (قوله لا لمانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لأنها تؤثر في الذوات بقلبها وتحويلها والقلبية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر في الأحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلقت وألغيت ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظها حالة واحدة فناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو أنه يدخل ويلغى والظاهر فيهما الأول فليحرر (قوله لا في الابتدا) عطف على محذوف أي في حال توسط العامل أو تأخره لا في حال الابتداء به أي جعله قبلهما فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاحي ففيه الجناس التام لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما ولا تضر أل في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره علماء البديع (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والا تعين الاعمال كزيدا قائما لم أظن لان الغاءه حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى الى المفعولين وأما قوله وما اخال لدينا الخ فمؤول بما سيأتي لا ملغى ولو سلم فلا تناقض فيه لابتنائه على النفي من أوله فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وأن لا توجد لام الابتداء والا وجب الالغاء كزيد قائم ظني غالب لامتناع عمل المصدر مؤخرا ونحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومثلها باقي المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل على المعلق (قوله سيان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوي (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيدا قائما ظننت ظنا والا قبح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبه التنافي فان أكد بضمير المصدر أو باشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهما في المصدرية وكذا يقال في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليها شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الأول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين لتقدم وما في الاول وأنى في الثاني لا للحمل على الارجح (قوله وآمل) عطف مرادف وهو لا يكون الا بالواو وتدنو منصوب تقديرا للضرورة على حد * أبى الله ان أسمو بأم ولا أب * واخال بكسر الهمزة أفصح من فتحها والتنويل العطاء (قوله كذاك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

والتقدير انى وجدت ملاك الشيمة الأدب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء فى شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدى وغيره الى جواز الغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على أن الالغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق فى شيء لان شرط التعليق أنه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما فقلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط الذى ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلق الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو أو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم أو لام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات والاستفهام وله صور ثلاثة الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (ص)

(لعلم عرفان وظن تهمه ✵ تعدية لواحد ملتزمه) (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أى عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أى اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى بمتهم (ص) (ولرأى الرؤيا انم ما لعلما ✵ طالب مفعولين من قبل انتمى) (ش) اذا كانت رأى

أكنيه حين أناديه لأكرمه ✵ ولا ألقبه والسوءة اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله والتقدير انى وجدت الخ) قيل يجوز فى كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالأشمونى خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اهـ والظاهر امتناع اللام فى الاول لانها لتأكيد الاثبات فتنافى النفى فتأمل (قوله بل هو جائز) أى الا مع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أى الا اذا كان المعلق فى المفعول الثانى كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة فى محل الثانى ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما فى قولهم ان أحدا لا يقول ذلك بحيث وقع أحد قبل النفى وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير فى يقول شيئا واحدا فى المعنى (قوله ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هى وان فى الشذور والجامع بالواقعين فى جواب القسم لانهما لا يلزمان الصدر الا حينئذ كما نقله فى المغنى عن سيبويه فى لا وان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما ملفوظ كعلمت والله ان زيد قائم أو لا زيد قائم ولا عمرو أو مقدر كمثالى الشرح اذ قدر فيهما القسم فالعامل فى ذلك معلق عن العمل فى جملة جواب القسم فهى فى محل نصب لتسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن فى النكت أن التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه فى القطر وقد بسطته فى حاشية التوضيح اهـ (قوله ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لالغاء لا معها لكن لا فرق هنا بين الملغاة والعاملة كليس أو ان (قوله اسم استفهام) أى لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كممن أخذت وعمن تسأل (قوله لعلم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقى الافعال مما مر التنبيه عليه لانهما أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجا حينئذ عن كونهما قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح فى أن بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فمعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى (قوله ولرأى) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤيا لفظها وهو المصدر الاصطلاحى فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الحلم فمن اضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتمى أى انتسب صلتها ولعلما متعلق به وطالب حال من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانتمى لمجرد الايضاح أى من قبل ذكر العرفانية كما

حلمية أى الرؤيا فى المنام تعدت الى المفعولين كما تتعدى اليهما علم المذكورة من قبل والى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤيا انم أى انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية الى اثنين فعبر عن الحلمية بما ذكر لان الرؤيا وان كانت تقع مصدرا لغير رأى الحلمية فالمشهور كونها مصدرا لها ومثال استعمال رأى الحلمية متعدية الى اثنين قوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فالياء مفعول

أول وأعصر خمرا جملة فى موضع المفعول الثانى وكذلك قوله

أبو حنش يؤرقنى وطلق * وعمار وآونة اثالا

أراهم رفقتى حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

اذا أنا كالذى يجرى لورد * الى آل فلم يدرك بلالا

فالهاء والميم فى أراهم المفعول الاول ورفقتى هو المفعول الثانى (ص)

(ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول)

(ش) لا يجوز فى هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما الا اذا دل دليل على ذلك فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله

بأى كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب

أى وتحسب حبهم عارا على فحذف المفعولين وهما حبهم وعارا على لدلالة ما قبلهما عليهما ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أحدا قائما فتقول ظننت زيدا أى ظننت زيدا قائما فتحذف الثانى للدلالة عليه ومنه قوله

ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غيره واقعا فغيره هو المفعول الاول وواقعا هو المفعول الثانى وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فان لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما

يشير اليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أى حال كونها من قبيل المفعولين وهو أولى لينص على أن الحلمية لا تلغى كما أفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبى (قوله حلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا رأى فى منامه شيئا (قوله بما ذكر) أى رأى الرؤيا وقوله لان الرؤيا الخ جواب عما يقال ليس فى كلامه نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية أو غيرها فأجاب بما ذكر ومذهب الحريرى والمصنف أنها لا تأتى لغيرها فلا اشكال عليه وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبو حنش) اسم شخص وكذا طلق وعمار وأثالا مرخم أثالة فى غير النداء للضرورة و يؤرقنى أى يسهرنى خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه وآونة جمع أوان ظرف للخبر المحذوف أى يؤرقونى آونة وحتى ابتدائية واذا الاولى شرطية وتجافى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية فجائية دخلت فى جواب الاولى والورد المنهل أى الماء العذب والآل بالمد السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء و بلالا بكسر الموحدة ما يبل به الحلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقتى هو المفعول الثانى) بحث فيه الدمامينى بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق قبل ذلك قال فرفقتى حال لانه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقته يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالمرافقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد أى أراهم مجتمعين بى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لدليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثانى فباتفاق لان المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة وهو ممتنع بخلاف حذفهما معا ففمختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ وجوزه الأكثرون مطلقا والاعلم فى أفعال الظن دون العلم ومنعه سيبويه والاخفش مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتقده حقا وظننتم ظن السوء أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل أى يظن مسموعه حقا فالحذف فى كلها الدليل لان أعنده علم الغيب يشعر بهما فى الاول و بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول الخ أوضح دليل عليهما فى الثانى و يسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثانى (قوله هذا الباب) أى لانعدام الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم اذ لا يخلو أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الافعال كأعطيت وكسوت وضربت فالاخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا أريد مطلق علم أو ظن فان أريد ظننت ظنا عجيبا أو أريد تجدد الظن مثلا أو أبهم المظنون لنكتة فينبغى الجواز كما فى الروداني وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار أو عندك لحصول الفائدة حينئذ كما فى التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى كما فى الروداني والضمير فى حبهم لآل البيت وهو للكميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أى والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غير مفرع على ذلك القسم وهاء غيره للنزول المفهوم من نزلت ومنى متعلق بنزلت وكذا بمنزلة

(ص) (وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل)

(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة أن تحكى نحو قال زيد عمرو منطلق وأتقول زيد منطلق لكن الجملة بعده فى موضع نصب على المفعولية ويجوز اجراؤه مجرى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن والمشهور أن للعرب فى ذلك مذهبين أحدهما وهو مذهب عامة العرب أنه لا يجرى القول مجرى الظن الا بشروط ذكر المصنف منها أربعة وهى التى ذكرها عامة النحويين الاول أن يكون الفعل مضارعا الثانى أن يكون للمخاطب واليهما أشار بقوله اجعل تقول فان تقول مضارع وهو للمخاطب الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام واليه أشار بقوله ان ولى مستفهما به الشرط الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فان فصل بأحدها لم يضر وهذا هو المراد بقوله ولم ينفصل بغير ظرف الى آخره فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أتقول عمرا منطلقا فعمرا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله

متى تقول القلص الرواسما * يحملن أم قاسم وقاسما

فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمرو منطلق لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو منطلق لم ينصب أو لم يكن مسبوقا باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول ووقاعها هو المفعول الثانى المحذوف و يحتمل أنه منى أى فلا تظنى غيره كائنا منى ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل والأول تقول (قوله أو عمل) أى معمول كما سيشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذى) قال سم أو بكلها لأن أصل ضم الجائز الى الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ماقبلها وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل بالكل و يشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات اه وقد يفرق بأن النهى انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا فى مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه فتأمل (قوله أن تحكى) أى بلفظها الأصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع كقال زيد عمرو منطلق أم لا كأقول أو قل عمرو منطلق وتجوز حكاية معناها اجماعا فلك أن تقول قال زيد انطلق عمرو ولو حكيت قول زيد أنا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو بخيل كما فى الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر أن محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه (قوله على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد فى معناها كقلت شعرا أو قصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الا أن هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثانى منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله مجرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا النصب اجماعا وهل المراد مجراه فى العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبيين الشرح بقوله فينصب الخ أو فى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثانى حتى عند سليم وعليه فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما بحثه المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلى أن لا يتعدى بلام الجر والا وجب الرفع على الحكاية نحو أتقول لزيد عمرو منطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد فى التسهيل كون القول حاليا رده الأكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعد غد * فمتى تقول الدار تجمعنا

بنصب الدار مع أن متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والدمامينى بأنها ظرف لتجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حالى لا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لأن الشرط سبقه بالاستفهام ولو عن غيره كما فى الدمامينى خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقى * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الأكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله القلص) بضمتين مخفف اللام جمع قلوص وهى الناقة الشابة مفعول أول والرواسم صفته جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء أو من الرسيم وهو ضرب من سير الابل و يحملن مفعوله الثانى ويروى يدنين بدله ومتى ظرف له أى أتظن النياق يدنينهما فى أى وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

نحو أأنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحدهما لم يضر نحو أعندك تقول زيدا منطلقا أوفى الدار تقول زيدا منطلقا وعمرا القول منطلقا ومنه قوله أجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا فبنى مفعول أول وجهالا مفعول ثان واذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدا والخبر مفعولين لتقول نحو أتقول زيدا منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو أتقول زيد منطلق (ص)

(وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا) (ش) أشار الى المذهب الثانى للعرب فى القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن فى نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذا مشفقا فذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا فهذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثان (ص) ﴿أعلم وأرى﴾ (الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا أرى وأعلما) (ش) أشار بهذا الفصل الى ما يتعدى من الافعال الى ثلاثة مفاعيل (١٥٦) فذكر سبعة أفعال منها أعلم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وأنهما بالهمزة يتعديان الى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان الى مفعولين نحو علم زيد عمرا منطلقا ورأى خالد بكرا أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولا ثالثا وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا وأريت خالدا بكرا أخاك فزيدا وخالدا مفعول أول وهو الذى كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا فان كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا الى واحد نحو خرج زيد وأخرجت زيدا وان كان متعديا الى واحد صار بعد دخولها متعديا الى اثنين نحو لبس زيد جبة فتقول ألبست زيدا جبة وسيأتى بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى ثلاثة كما تقدم فى أعلم وأرى (ص) (وما لمفعولى علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا) (ش) أى يثبت للمفعول الثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت لمفعولى علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبرا فى الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمرو قائم ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر فنا مفعول أول والبركة مبتدأ ومع الاكابر ظرف فى موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا لعمرو قائم ومثال حذفهما للدلالة أن يقال هل أعلمت أحدا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال

مثله معمول المعمول فيجوز أهندا تقول زيد ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ماعدا سيبويه والأخفش (قوله نحو أأنت تقول الخ) محله ما لم يجعل أنت فاعلا بتقول محذوفا ناصبا للمفعولين والا جاز اتفاقا لعدم الفصل كذا فى التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح فى حواشى الألفية من أن المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه و باقى المعمولات انما هى للمذكور المفصول من الاستفهام و يجاب بأنه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للضمر مطلقا والمذكور لمجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدا الخ) أى بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا لعمر الله) الاشارة الى ضب صاده الشاعر لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بنى اسرائيل ففيه حذف مضافين أى هذا ممسوخ بنى اسرائين بالنون بدل اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الأعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لأن قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة لا أنها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمال أن اسرائين باق على جره بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح ردا للاحتجاج المبنى على الظاهر والله أعلم

﴿أعلم وأرى﴾

فى نسخ أرى وأعلم ولكل وجه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل فى محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقا (قوله الى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلما مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلمية نحو اذ يريكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة الخ) لكنها لا تدخل على غير الثلاثى وكذا على غير رأى وعلم من أفعال الباب خلافا للاخفش فى ادخالها على الجميع قياسا عليهما لخروجهما عن القياس اذ ليس فى الأفعال ما يتعدى الى ثلاثة بدونها حتى تحمل عليه فيجب الوقوف عند المسموع (قوله صار بعد دخولها متعديا) مثلها فى ذلك التضعيف ويقابلهما البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدى لواحد لازما والمتعدى لأكثر ينقص واحدا (قوله وسيأتى الخ) أى فى باب تعدى الفعل ولزومه (قوله مطلقا) حال من ضمير حققا الواقع

حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما أو أعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما (ص)

(وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا
والثان منهما كثاني اثني كسا * فهو به في كل حكم ذو ائتسا)

(ش) تقدم أن رأى وعلم اذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا الى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين الى أنه انما يثبت لهما هذا الحكم اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى مفعولين وأما اذا كانا قبل الهمزة يتعديان الى واحد كما اذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيد عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيد الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة الى مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا

جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيد الحق كما لا تقول زيد درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثاني وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثاني وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فأما من أعطى واتقى ومثال حذف الثاني وابقاء الاول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثان منهما الى آخر البيت (ص)

(وكأرى السابق نبا أخبرا * حدث أنبا كذاك خبرا)

(ش) تقدم أن المصنف عد الأفعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأري وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبأ كقولك نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدي الى غرائب الأشعار

وأخبر كقولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله

وما عليك اذا أخبرتني دنفا * وغاب بعلك يوما أن تعوديني

وحدث كقولك حدثت زيدا بكرا مقيما ومنه قوله

أو منعتم ماتسئلون فمن حدثتموه له علينا الولاء

وأنبأ كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

وخبر كقولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله

الواقع خبرا عن أي والذي ثبت لمفعولي علمت حقق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أو حال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق والالغاء هنا بناءهما للمفعول أما المفعول الاول فليس له شيء من هذه الأحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلا) اماماض معلوم فألفه للتثنية عائدة على علم ورأى في البيت الأول كألف تعديا أو أمر فالفه بدل من النون الخفيفة . ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج الى تقدير قد لا ماض مجهول لأنه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الالف لأنها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الأحكام لكنه يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فما أسا * لو في بالمراد وانما جاز التعليق هنا لأن أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى فجملة كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح كون كيف اسما معربا مجردا عن الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة الى الفعل بعدها على حد يوم ينفع أي أرني كيفية احيائك كما قيل به في ألم تر كيف فعل ربك (قوله نبا) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كأرى والسابق بالجر صفته أي السابق قبل قوله وان تعديا لواحد قال الدماميني وتعدية هذه الأفعال الى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى أعلم لا بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اهـ ولم يسمع تعديها الى ثلاثة صريحة الا وهي مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد لأن جملة انكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرعة الخ) التاء مفعول أول نائب عن الفاعل وزرعة ثان وجملة يهدي ثالث وقوله والسفاهة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصد بها التعريض بذم زرعة لسفهه عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام انكاري أي أي شيء ثبت عليك في عيادتي اذا أخبرتني بكسر التاء خطابا لأنثى وهي المفعول الأول نائب عن الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله أو منعتم الخ) عطف على أبيات قبله ومنعتم ماض معلوم وتسئلون مجهول ومن استفهام انكاري والشاهد في حدثتموه فالتاء مفعول أول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كما في نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كما زعموا أي لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث

وخبرت سوداء الغميم مريضة
فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

وانما قال المصنف وكأرى السابق لانه تقدم فى هذا الباب أن أرى تارة تتعدى الى ثلاثة مفاعيل وتارة تتعدى الى اثنين وكان قدذكر أولا أرى المتعدية الى ثلاثة فنبه على أن هذه الافعال الخمسة مثل أرى السابقة وهي المتعدية الى ثلاثة لامثل أرى المتأخرة وهى المتعدية الى اثنين (ص)

﴿الفاعل﴾

(الفاعل الذى كمرفوعى أتى
زيد منيرا وجهه نعم الفتى)

(ش) لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع فى ذكر مايطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل أو نائبه وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا الباب فأما الفاعل فهو الاسم المسند اليه فعل على طريقة فعل أوشبهه وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل

والتاء هي الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعا من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلي أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال مقدرة من تاء اقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ الفاعل ﴾

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا مافى الشرح (قوله التام) أى ولو ناسخا كظننت فخرج الناقص ككان وكاد (قوله المسند اليه) أى المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهة الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت الفاعيل لأنها لاتسمى اصطلاحا مسندا اليها ولا منسوبا اليها بل متعلقا بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البدل والنسق فان الاسناد فيهما تبعي وأما باقى التوابع فلا اسناد فيها أصلا والمراد الفعل الاصطلاحى لا الحقيقى الذى هو الحدث لئلا يتكرر قوله أوشبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذلم تسند اليه أصلا أما على أنها لاحدث لها بل هى روابط وقيود للمسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حدثا مطلقا هو الحصول والثبوت فلانه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعنى كان زيد قائما حصل قيام زيد وكذا يقال فى أفعال المقاربة ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدا فى زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظا فى الاولين ورتبة فى الأخير لأن هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لاقيد فى تعريفه واستغنى فى اخراج ذلك المبتدا بقوله أسند اليه فعل كما سيبينه (قوله على طريقة فعل) أى بفتحتين وطريقته هى كونه مبنيا للفاعل ثلاثيا كان أوغيره مفتوح العين أوغيره وكذا يقال فى قوله الآتى على طريقة فعل أى بضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلى الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفا وان أجيب عنه بأن المراد بأصالتها عدم بنائها للمجهول لاعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفا على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة والرفع اعراب العمد وأشار بذلك الى أن الرفع المأخوذ من قوله كمرفوعى أتى ليس من تتمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة فى المتن ورافعه عند سيبويه هو المسند من فعل أوشبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذا عند أمن اللبس كما قاله فى الكافية

ورفع مفعول به لايلتبس ✽ مع نصب فاعل رووا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت ✽ نجران أو بلغت سوآتهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سوآت وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات ورد بامكان حمله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقى نسبة من الجانبين وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدتين نحو أن تقولوا ماجاءنا من بشير كفى بالله شهيدا أى ماجاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديرا وقيل محلا ويجوز فى تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند اليه كتسمع بالمعيدى خير و يضاف اليه كيوم ينفع و يجر فاعله باضافته اليه حتى ألغز فيه الدمامينى بقوله

أيا علماء الهند انى سائل ✽ فمنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه ✽ بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور ✽ لذى الخفض والانسان للبحث يضطر

فهل

الصريح نحو قام زيد والمؤول به نحو يعجبني أن تقوم أي قيامك نخرج بالمسند اليه فعل ما أسند اليه غيره نحو زيد أخوك أو جملة نحو زيد قام أبوه أو زيد قام أو ماهو في قوة الجملة نحو زيد قائم غلامه أو زيد قائم أي هو وخرج بقولنا على طريقة فعل ما أسند اليه فعل على طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك غلامه أو في الدار غلاماه وأفعل التفضيل نحو مررت بالافضل أبوه فأبوه مرفوع بالافضل والى ماذكر أشار المصنف بقوله كمرفوعي أتى الى آخره والمراد بالمرفوعين

فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم لازال يستخرج الدر

قال الشمني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الاندلسي فقال في منظومته النونية في الألغاز النحوية

ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بجفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف الى فاعله نخففه ولسكون الروي في البيوت قبله سا كنا نقل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والجفان جمع جفنه وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز مافيه وعلى ذلك فهاج في محل جر باضافة حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر بالاضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفي الصحاح ما نصه وصنابر الشتاء شدة برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بجفان نعتري مجلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى هذا فاللغز من أصله باطل لان كسر الباء اما أصلي ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرارا من اختلاف حركة ماقبل الروي المقيد لا أنه منقول عن الراء بل هي مرفوعة تقديرا ولولا الروي للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه مافيه وقدمر أول الكتاب عن الشنواني رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام العجوز عند العرب خمسة أو سبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرينة المقابلة (قوله والمؤول) أي لوجود سابك ولو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي ألم يحن خشوعها * يسر المرء ماذهب الليالي * أي ذهابها ولا يقدر منها الا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وماراعني الا يسير الخ أي الا أن يسير أي سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك من الثلاثة قال الدماميني الا في باب التسوية كسواء عليهم أأنذرتهم بناء على أن سواء بمعنى مستو خبر ان وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلا بلا تأويل أصلا فلا يقال يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال أن جملة ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بدا لهم بداء كما صرح به في قوله * بدا لي من تلك القلوص بداء * وأما كيف فسيأتي أنها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معلق وقال الدماميني تبعا للمغني بخصوص الاستفهام كالآية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لا نفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالأقوال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر أنه سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفردا ليصح عطف قوله أو جملة عليه أو أن قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح أن قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء الدنانير زيدا وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتنوين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمرو هو الفاعل لكتابته بالالف على أن اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

* قرع القوارير أفواه الأباريق * برفع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ماورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط وحاصل الجواب أن المراد مرفوعى الفعل وشبهه الكائنين فى قولك أتى الخ ثم عمم فى الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله و بعد فعل الخ) اشارة لثانى أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص ووجه اختصاصه أن فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كما فى علمت نفس أى و بعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد لكل فعل من فاعل و أنه لا يكون الا بعده وهذه هى المقصودة هنا أما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومه أن بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد فى نحو أتاك أتاك اللاحقون والمبنى للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما وقيل ما فى ذلك مصدرية هى وما بعدها فاعل وقال الشاطبى ان قلما ترد لاثبات الشئ القليل وقد ترد للنفى المحض فيمكن أن تكون حرف نفى كما لا فعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعد هذه الالفاظ الا جملة فعلية فعلها مذكور وأما قوله

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا بمحذوف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا فى المغنى (قوله فان ظهر) أى الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحى أى الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوى وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر و يستتر و يكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها الا هى كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهر وخبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والا فيحكم باستتاره و بهذا التقرير ينتفى اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو أنه لا بد منه لفظا أو تقديرا ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والا فضمير) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفا و يجاب بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها فى التقسيم وهى خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصدنك لا تضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد أى ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده كضرب زيدا أو اطعام فى يوم والتعجب كأسمع بهم وأبصر أى بهم حذف فاعل الثانى لدلالة الاول عليه و يؤخذ من كلام ابن هشام فى تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين كما فى ادخلوا الاول فالاول أى مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنه شئ واحد لا تعدد الا فى أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذى لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل فى أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع فى حلو حامض وزاد يس واحدا وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الاتيان بالأخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع فى الباقى بامكان جعل ما فى التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفا وأما المصدر فصحح السيوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشتق فضرب بمعنى اضرب واطعام بمعنى أن يطعم ففاعله مستتر لا محذوف وأما فى الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعد الا وكون الاصل ما قام أحد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال فى رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى وفى الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائى حذفه مطلقا تمسكا

ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثانى ما رفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

(و بعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر) (ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قام ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلا مقدما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر التقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم فى ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الاخيرة وهى صورة الافراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتى بألف وواو فى الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لابدله من مرفوع فان ظهر فلا اضمار نحو قام زيدوان لم يظهر فهو مضمر نحو زيد قام أى هو (ص) (وجرد الفعل اذا ما أسندا ❊ لاثنين أو جمع كفاز الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا ❊ والفعل للظاهر بعد مسند) (ش) مذهب جمهور العرب أنه اذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله اذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما فى موضع رفع به والجملة فى موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة أعنى الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحرث بن كعب كما نقل الصفار فى شرح الكتاب أن الفعل اذا أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى قامت هند حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه ❊ وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

يلوموننى فى اشتراء النخيـ ❊ ـل أهلى فكلهم يعذل

وقوله

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى ❊ فأعرضن عنى بالخدود النواضر

فمبعد وحميم مرفوعان بقوله أسلماه والالف فى أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يلوموننى والواو حرف يدل على الجمع والغوانى مرفوع برأين والنون حرف يدل على الجمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه أنه قد يؤتى فى الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على أن مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

بحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب بها وهو مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقى وقولهم اذا كان غدا فأتنى ورد بأن الفاعل فى كلها مستتر لا محذوف ففى يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفى بلغت ضمير الروح المعلومة من السياق والتراقى أعالى الصدر وفى الأخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة أى اذا كان هو ما نحن عليه من السلامة غدا فأتنى (قوله ولا يجوز تقديمه) أى الا فى الضرورة كما نص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل يمتنع مطلقا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميرا مستترا والمقدم اما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل بمحذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فأجازوا التقديم) أى تمسكا بقول الزباء بفتح الزاى وشد الموحدة

ما للجمال مشيها وئيدا ❊ أجندلا يحملن أم حديدا ❊ أم الرجال جثما قعودا

برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وئيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوئيدا مقدما عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهى التأنى وهو عند البصريين ضرورة كما مر فى قوله وقلما وصال الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا والسد الحال مسده أى يظهر وئيدا أو غير ذلك ويروى مشيها بالنصب على المصدر أى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتمال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الأحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوى على حذف مضاف أى مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة تدل على التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تغنى عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لمصعب بن الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلماه أى خذلاه وفيه الشاهد اذ قياسه أسلمه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبى والحميم القريب أو الصديق (قوله يلوموننى) قياسه يلومنى ويعذل بالضم من باب نصر

والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمر فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكلوني وملائكة فاعل يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (و يرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا) (ش) اذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وابقاء فاعله كما اذا قيل لك من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وان استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد ان أو اذا فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في اذا قوله تعالى اذا السماء انشقت فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير اذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ان شاء الله تعالى (ص) (وتاء تأنيث تلي الماضي اذا كان لأنثى كأبت هند الاذى) (ش) اذا أسند الفعل الماضي الى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي الكلام على ذلك (ص) (وانما تلزم فعل مضمر * متصل أومفهم ذات حر) (ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين أحدهما أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع فان كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

كما في المختار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان أئمة العربية اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله أكلوني البراغيث) حقه على الاصح أكلني وأكلتني بالتاء وعلى هذه اللغة أكلنني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما أتى بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى أنه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجمل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائدة على ملائكة المحذوفة كأصلها لكن قال سم يبعد كون الراوي يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الأحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذفا * كمثل زيد في جواب من وفى

لسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرأ زيد) انما لم يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى تصريح (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلي الماضي) مثله الوصف نحو أقائمة هند الا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء (قوله اذا كان لأنثى) أي مسندا اليها ولو على وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله فرج كالمرأة والنعجة أو مجازا وهو مالا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة (قوله تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث والا فمثله نائبه واسم كان ولو عبر بمرفوع الفعل لشملهما ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد في المذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء ألحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فعل مضمر) أي فعل فاعل مضمر ولو مجازي التأنيث مستترا كان كما مثله أو بارزا وهو خصوص الالف في نحو قامتا بخلاف قمت للمؤنثة وقمتما للمثناه وقمتن وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سيأتي في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو أخر اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمر أي أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيده البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره في الاول فيه أن معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازما له فالأولى ما سمعته (قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلها في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

ماقام الاهي الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله أومفهم ذات حر وأصل حر حرح فحذفت لام الكلمة وفهم من كلامه أن التاء لاتلزم في غير هذين الموضعين فلاتلزم المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس ولا في الجمع على ماسيأتي تفصيله (ص)

(وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف)

(ش) اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير الا جاز اثبات التاء وحذفها والأجود الاثبات فتقول أتى القاضي بنت الواقف والأجود أتت وتقول قام اليوم هند والاجود قامت (ص)

(والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكا الافتاة ابن العلا)

(ش) اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بالا لم يجز اثبات التاء عند الجمهور فتقول ماقام الاهند وما طلع الا الشمس ولايجوز ماقامت الاهند ولا ماطلعت الا الشمس وقد جاء في الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع الجراشع

فقول المصنف ان الحذف مفضل على الاثبات يشعر بأن الاثبات أيضا جائز وليس كذلك لانه ان أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم وأن الاثبات انما جاء في الشعر فصحيح وان أراد ان الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

(والحذف قد يأتي بلا فصل ومع * ضمير ذي المجاز في شعر وقع) (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أومثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أوضميرا استغنى عنها بالنون كيتربصن الاأن يعفون يبايعنك فهل تمتنع حينئذ لذلك كتاء الماضي أولا فليحرر (قوله ماقام الاهي) مثلها نما قام هي (قوله حقيقي التأنيث) أي سواء كان بالتاء كفاطمة أولا كزينب ويستثنى من المجرد مالا يتميز مذكره من مؤنثه كبرغوث فلا يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كما أن ذا التاء الذي لايتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا خلاف كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فمتى لم يعرف حال المعنى في الواقع يراعى اللفظ فعلم أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعدم تميزها وكل ذلك في الحقيقي أما المجازي فذو التاء مؤنث جوازا والمجرد مذكر وجوبا الاأن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأنثى ففعل الكل أنثه مطلقا
لذي التا وذكر في المجرد يافتى * كنملة مع برغوث فاعلم وحققا
وان ميزا أنث لانثى ولو خلا * من التا وذكر في سواه لتنتقي
وذا في الحقيقي لا المجازي فانه * مع التاء بالوجهين في الحكم قد رقي
ومع حذفها ذكر وجوبا سوى الذي * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

* (تنبيه) * حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا أريد معنى الاسم فان قصد لفظه جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولاتذكر الافي الشعر (قوله حرح) أي بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح فحذفت لامه وهي الحاء اعتباطا فبقي كيد ودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما في المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولو دبرا كالطير (قوله الفصل أي بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويصير الفصل كالعوض من التاء (قوله والأجود الاثبات) أي كما يفهم من تعبيره بقد وفرض الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث أما المجازي فنقل الدماميني أن الاجود فيه ترك التاء اظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها أكثر جدا في القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أي لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى ماقام أحد الا هند وانما جوز المصنف اثباتها نظرا للظاهر الملفوظ به ومثل الا سوى وغير ففيهما الخلاف وان كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف اليه (قوله فما بقيت الخ) صدره لذي الرمة

* طوى النحز والاجراز مافي غروضها * فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحز بحاء مهملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوى أي أذهب والاجراز جمع جرز بجيم فراء فزاي أرض لانبات بها والغروض بمعجمتين بينهما راء جمع غرض كفلوس وفلس كما في الصحاح وهو حزام الناقة والجراشع جمع جرشع كقنفذ وقنفذ أي الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء في الفصل بالا مع الضلوع وهي جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفصل فليجز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع مااعترض به هنا (قوله وليس كذلك) أي ليس جائزا في النثر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح

الى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حكى سيبويه قال فلانه وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازى وهو مخصوص بالشعر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها (ص) (والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن
والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين) (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما أن يكون

جمع سلامة لمذكر أولا فان كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهنود أو جمع سلامة لمؤنث كالهندات جاز اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الهندات وقامت الهندات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللبن الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازى التأنيث كلبنة كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقى ماتقدم وأشار بقوله والحذف فى نعم الفتاة الى آخر البيت الى أنه يجوز فى نعم وأخواتها اذا كان فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم المرأة هند وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير فى جواز اثبات التاء وحذفها لشبهه به فى أن المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحذف فى هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه

جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرئ فأصبحوا لاترى الا مساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثانى من الترديد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيقي) أى ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان فى النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلا مزنة) بالتنوين على اعمال لا كليس، أو اهمالها وأما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأبقل أى أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد بهذا أن مامر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به مادل على متعدد سالما كان كزيدون وفاطمات وطلحات أو مكسرا كهنود وزيود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر و بقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا واثباتها ولو مذكرا سالما لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى والفرج فى نساء وفاطمات ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اما ما تغير كبنين و بنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى وأما التذكير فى جاءك فللفصل بالكاف و بهذا تعلم أن ماذكره المصنف وجاراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب الفارسى من البصريين كما فى التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشرى

ان قومى تجمعوا * و بقتلى تحدثوا * لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى جوازا وليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغز من قال

أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراد
أى جمع تصحيح يجىء مذكرا * وفى فعله تاء الاناث تزاد

فانما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء فى سالم المذكر و يجاب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كآمنت به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثنى وهو كالمفرد حقيقيا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللبن) أى فى أصل الجواز والا فالتاء مع نحو لبنة أرجح والحذف فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين (قوله مقصود به استغراق الجنس) أى بناء على أن أل فى فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل مؤنث قصد به الجنس ولا بعد فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ماقام من امرأة فيخير فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ماقامت امرأة لكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من النفى قاله الشاطبى وقد يقال جواز الامرين فى الاول للفصل بمن لا للجنس ونقل ابن هشام أن التأنيث فى المقرون بمن الزائدة أكثر قال و يتعين التذكير فى كفى بهند لالتزامه من العرب بقى أن الحكم لا يختص باسناد نعم الى

الظاهر

(ص) (والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجى المفعول قبل الفعل)

(ش) الاصل ان يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه و بين الفعل فاصل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالى أربع متحركات وهم انما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والاصل فى المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل و يجوز تقديمه على الفاعل ان خلا مما سيذكره فتقول ضرب زيدا عمرو هذا معنى قوله وقد يجاء بخلاف الاصل وأشار بقوله وقد يجى المفعول قبل الفعل الى أن المفعول قد يتقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما اذا كان المفعول اسم شرط نحو أيا تضرب أضرب أو اسم استفهام نحو أى رجل ضربت أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله نحو اياك نعبد فلو أخرت المفعول للزم الاتصال وكان يقال نعبدك فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم اياه أعطيتك فانه لا يجب تقديم اياه لانك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم فى باب المضمرات فكنت تقول الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والثانى ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو ضرب زيد عمرا فتقول عمرا ضرب زيد (ص)

الظاهر كما أوهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطى (قوله والاصل) أى الراجح والغالب وهذا سابع الأحكام التى فى المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته و بقى منها اغناؤه عن الخبر فى نحو أقائم الزيدان وكونه لا يتعدد اجماعا كما فى تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد وعمرو فالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى أجزائه وأما * فتلقفها رجل رجل * فمن حذف الفاعل كما مر ايضاحه (قوله والاصل فى المفعول الخ) قال سم لا يغنى عنه قبله لاحتمال أن الاتصال أصل فى كل كما نقل عن الاخفش أى أن الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله وقد يجى) بالقصر فى لغة من قال جايجى وشايشى (قوله كراهة توالى الخ) تقدم فى المعرب والمبنى نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أى على الفعل ذكر الشارح من ذلك مسئلتين الاولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط والاستفهام أى وكم الخبرية نحو كم عبيد ملكت والمضاف الى ذلك كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كم رجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أى فى غير باب سلنيه وخلتنيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله فى جواب أما ليس فصلهما من الفعل اذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فأما اليتيم فلا تقهر أو مقدرة نحو ور بك فكبر بخلاف أما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالظرف ولا يرد أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله فى غير أما لكون الفاء معها مزحلقة عن موضعها كما سيتضح فى بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أى على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ما سيأتى مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه على الفعل اذا كان أن المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال أنك فاضل عرفت الامع نحو أما أنك فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجبى أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت أن زيدا أضرب أو كى زيدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيعجبنى ما زيدا تضرب ووددت لو زيدا تضرب وقيل يمتنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائى أو معمولا لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقد أو بسوف أو بقلما أو ربما أو نون توكيد فكل ذلك يمتنع تقديم معموله عليه كما فى الهمع وغيره وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما فى البيتين الآتيين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أى غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتى غير محصور أى فيه غيره ولا يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزمه من عيب السناد (قوله كما اذا خفى الاعراب فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للياء فى نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور (قوله لها غرض فى الالباس) أى بدليل تصغير عمر وعمرو على عمير وتجويز ضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وأجيب بأن هذا مبنى على أنه لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادر خلاف المراد كالذى هنا وهو ممنوع لايقاعه فى الخطأ والاجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للأعور ليت عينيه

(وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر)

(ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما اذا خفى الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول فى هذا ونحوه واحتج بأن العرب لها غرض فى الالباس كما لها غرض فى التبيين فاذا وجدت

قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى وهذا معنى قوله وأخر المفعول ان لبس حذر ومعنى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا فان كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو ماضرب زيدا الا أنا (ص) (وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر)

(ش) يقول اذا انحصر الفاعل أو المفعول بالا أو بانما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما اذا كان الحصر بالا فأما اذا كان الحصر بانما فانه لا يجوز تقديم المحصور اذ لا يظهر كونه محصورا الا بتأخيره بخلاف المحصور بالا فانه يعرف بكونه واقعا بعد الا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بانما قولك انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بانما قولك انما ضرب زيد عمرا ومثال الفاعل المحصور بالا ماضرب عمرا الا زيد ومثال المفعول المحصور بالا ماضرب زيد الا عمرا ومثال تقدم الفاعل المحصور بالا قولك ماضرب الا زيد عمرا ومنه قوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا * عشية اناء الديار وشامها ومثال تقديم المفعول المحصور بالا قولك ماضرب الا عمرا زيد ومنه قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بى كلامها هذا معنى كلام المصنف واعلم أن

المحصور بانما لا خلاف فى أنه لا يجوز تقديمه وأما المحصور بالا ففيه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الانبارى أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ماضرب الا زيد عمرا وأما قوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا فأول على أن ما هيجت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ماهيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ماضرب الا عمرا زيد الثانى وهو مذهب الكسائى أنه يجوز تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولى والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بالا فاعلا كان أو مفعولا (ص) زان

(وشاع نحو خاف ربه عمر * وشذ نحو زان نوره الشجر)

(ش) أى شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل وانما جاز ذلك وان كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل منوى التقديم على المفعول لان الاصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع الى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل فى ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فمن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لان المتصل بالمتقدم متقدم وقوله وشذ الى آخره أى وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المتصلة بنوره الذى هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والاصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة

سواء وهذا هو الذى من مقاصد البلغاء دون الاول (قوله قرينة) أى معنوية كما ذكره أو لفظية كظهور الاعراب فى تابع أحدهما كضرب موسى الظريف عيسى أو اتصال ضمير الثانى بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة أو تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى (قوله الكمثرى) بفتح الميم مشددة فى الأكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كمثراة فيصرف كأسماء الاجناس كذا نقل عن المصباح وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة الا أن يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أى عن الفاعل والوجوب اضافى أى بالنسبة لامتناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بأن كانا ضميرين متصلين كضربته وبجواز تقديمه على الفعل كمثال الشارح فان قدر فى المتن حذف المعطوف أى أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الامر حقيقيا ولا يمكن مثله فى الشرح لان مثاله يأباه (قوله وما بالا) مفعول مقدم لقوله أخر وقوله انحصر أى غيره فيه (قوله وقد يسبق) أى ما انحصر بالا أو انما بشرط ظهور القصد وهو لا يظهر فى انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر الا حينئذ فلا ابهام فى المتن (قوله ماهيجت لنا) مفعول يدرو قد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الا وعشية ظرف لهيجت والاناء كالابعاد وزنا ومعنى ووشامها بكسر الواو فاعل هيجت جمع وشيمة وهى كلام الشر والعداوة وأنث فعله لانه جمع ويظهر أن ضميره لعادلته (قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالا على الفاعل وهو كلامها والبيت لمجنون ليلى (قوله مذهب الكسائى) هو الذى فى المتن والثالث هو الأصح اجراء لا لا مجرى انما فيقدر للمتأخر عاملا كما ذكر فى الاول (قوله شاع فى لسان العرب) أى والأصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسيا وقوله شذ أى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فمن أجازها الخ) أى ومن منعها نظر الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف

ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبدالله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جنى وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا * وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

وقوله

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد

وقوله

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقدفعل

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسئلة وذلك نحو ضرب بعلها صاحب هند وقد نقل بعضهم فى هذه المسئلة أيضا خلافا والحق فيها المنع (ص)

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

(ينوب معول به عن فاعل * فيما له كنيل خير نائل)

(ش) يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخير عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو نيل خير نائل فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل والاصل نال زيد خير نائل فحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التى بعده وهى نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به (قوله ممنوعة) أى شعرا ونثرا وقوله وأجازها أى فيهما أبو عبدالله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جنى بسكون الياء لأن أصله كنى فعرب بابدال الكاف جيما وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقى قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا لا نثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالبوه الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذعروا مبنى للمجهول أى خافوا جواب لما وهى اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أى أعلى ورفع والندى العطاء والذرا بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما فى القاموس وهى أعلى الشىء والشاهد فى شطريه ظاهر (قوله ولو أن مجدا الخ) لحسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه يرثى به المطعم بن عدى أحد رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبى صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعما وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانها مما تتعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر المعجمة وعن بمعنى بعد وعبر بالمضارع فى يجزى استحضارا للحال الماضية وسنمار بكسر المهملة والنون وشد الميم رجل رومى بنى القصر المسمى بالخورنق بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة فلما فرغ ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضرب به المثل فى سوء المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثانى فى نحو أعطى زيد دينارا وليس مرادا وان أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أيا كان دون غيره (قوله خير نائل) فى الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشىء المعطى لانه تمثيل لانابة المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أى لغرض اما لفظى كالايجاز فى نحو بمثل ما عوقبتم والسجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

أى علقنيها الله أى جعلنى أحبها عرضا بلا قصد أو معنوى كالعلم به فى وخلق الانسان ضعيفا وجهله كسرق المتاع وابهامه كتصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن لسانك أو عن قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره كطعن عمرو وكراهة سماعه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام الرباعى (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه واغناؤه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة فى الظرف والمجرور لأن الكلام الآن فى النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على

اضمم والمتصل * بالآخر اكسر فى مضى كوصل

واجعله من مضارع منفتحا * كينتحى المقول فيه ينتحى)

(ش) يضم أول الفعل الذى لم يسم فاعله مطلقا أى سواء كان ماضيا أو مضارعا ويكسر ماقبل آخر الماضى ويفتح ماقبل آخر المضارع ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وصل وصل وفى المضارع قولك فى ينتحى ينتحى (ص)

(والثانى التالى تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعه
وثالث الذى بهمز الوصل كالأول اجعلنه كاستحلى)

(ش) اذا كان الفعل المبنى للمفعول مفتتحا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك فى تدحرج تدحرج وفى تكسر تكسر وفى تغافل تغوفل واذا كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وذلك كقولك فى استحلى استحلى وفى اقتدر اقتدر وفى انطلق انطلق (ص)

(وا كسر أو اشمم فاثلاثى أعل
عينا وضم جا كبوع فاحتمل) .

(ش) اذا كان الفعل المبنى للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع فى فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله

حيكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك

واخلاص الضم نحو قول وبوع ومنه قوله

ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وهى لغة بنى دبير وبنى فقعس وهما من فصحاء بنى أسد والاشمام وهو الاتيان وما

قوله فيماله أى فى كل شىء لافى صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلى واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجامد المؤول بمشتق ولا يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جوازه حيث لالبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام أى من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضر وبافيتعين اضافته له على أنه فى محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضمم) أى ولو تقديرا كنيل وكذا قوله اكسر كرد فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر مجىء غير الأولين أو يراد بقوله اضمم واكسر اذا لم يكن وكذا يقال فى قوله منفتحا (قوله اكسر فى مضى) أى فى لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقا كقوله * لو عصر منها البان والمسك العصر * ومنهم من يفتحه فى معتل اللام فتقلب الياء ألفا فيقول فى رؤى زيد رؤى بفتح الهمزة ففى المعتل ثلاث لغات أفاده فى التصريح (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أى اعتمدتها فى السير وملت اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينتحى الاول بفتح الياء والثانى بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظها (قوله تا المطاوعة) هى قبول التأثير وحصوله من الاول فى الثانى كعلمته فتعلم وكسرته فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانيا لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضى فان تاليها فى المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولا أول لمحذوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثانى ويرد عليه مامر من أن الفعل المؤكد لايعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعلنه بقى الاشكال فى قوله كالاول لتقدمه عليه وقدمر أن المصنف ارتكب ذلك كثيرا للضرورة (قوله وفى تغافل الخ) أشار بذلك الى أن مثل تاء المطاوعة ماأشبهها من كل تاء معتاد زيادتها وان لم تكن للمطاوعة كتبختر وتوانى وتغافل بخلاف ترمس الشىء أى رمسه أى دفنه فلا يضم تاليها لعدم اعتبار زيادتها اذ الاصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفى انطلق الخ) صريحه بناء اللازم للمجهول وقد منعه أكثرهم مطلقا ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين سعدوا بضم السين لحكاية الكسائى سعد متعديا ومنعه أبو البقاء فيما لايتعدى بحرف كقام وجلس اذ لو بنى لبقى الفعل خبرا بلا مخبر عنه بخلاف مايتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقا وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس الجلوس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقا وأما بناء كان وكاد وأخواتهما فأجازه سيبويه والجمهور ومنعه أبو حيان تبعا للفارسى كما فى النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضممن (قوله أو اشمم) بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه من أشم الرباعى ومصدره الاشمام وفا بالقصر تنازعه كل من اكسر واشمم فأعمل فيه الثانى وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعينا تمييز محول عن نائب الفاعل أى أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجا بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لايكفى لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الأولى هنا وفيما يأتى معل بلا تاء ليساوى عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيكت) بالياء وروى بالواو فأورده الاشمونى شاهد اللضم وضميرها للرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث ويذكر أى نسجت تلك الرداء على نيرين أى طاقتين واذ تحاك أى اذ حيكت وتختبط الشوك أى تضربه من اختبط الشجرة ضربها بعصا ونحوها ولا تشاك أى لايخرقها الشوك لصفاقتها (قوله شبابا) اسم ليت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضمة الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

بالفاء حركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا فى اللفظ ولا يظهر فى الخط وقد قرئ فى السبعة قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء بالاشمام فى قيل وغيض (ص) (وان بشكل خيف لبس يجتنب * وما لباع قد يرى لنحو حب)

(ش) اذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واويا أو يائيا فان كان واويا نحو سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الاشمام فتقول سمت ولا يجوز الضم فلا تقول سمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم ليس الا نحو سمت العبد وان كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا ضمها أو الاشمام فتقول بعت يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول بعت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالكسر فقط نحو بعت الثوب وهذا معنى قوله وان بشكل خيف لبس يجتنب أى وان خيف اللبس فى شكل من الأشكال السابقة أعنى الضم والكسر والاشمام عدل عنه الى شكل غيره لا لبس معه هذا ما ذكره المصنف والذى ذكره غيره أن الكسر فى الواوى والضم فى اليائى والاشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم فى الواوى والكسر فى اليائى وقوله *وما لباع قد يرى لنحو حب* معناه أن الذى ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والاشمام يثبت لفاء المضاعف نحو حب فتقول حب وحب وان شئت أشممت (ص)

(وما لفا باع لما العين تلى * فى اختار وانقاد وشبه ينجلى)

(ش) أى يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين الذى ثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختار وانقاد وشبههما فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختور وانقود والكسر نحو اختير وانقيد والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف (ص)

(وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حرى) (ش) تقدم أن الفعل اذا بنى لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل وأشار فى هذا البيت الى أنه اذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط فى كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة أى صالحا لها واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف الذى لا يتصرف والمراد

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشيئا مفعول مطلق لينفع أى لا تنفع ليت نفعا لا مفعول به خلافا للعينى وروى بما بدل هل (قوله بنى دبير[1]) بمهملة فموحدة مصغرا (قوله بالفاء محركة) بالميم فهو حال من الفاء وفى نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفى نسخ الاتيان بالفاء بحركة الخ وفيها تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا أن تجعل الباء الأولى لمجرد التعدية والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية والأولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أى بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وبجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينية على جهة الافراز لا الشيوع والقراء يسمون ذلك روما والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفتين فى الرفع والضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق (قوله فى السبعة) أى للكسائى وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكر وغيره نحو بعنا وبعتما وبعتن الا أن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فما قيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب خلاف الصواب نعم الأولى بدله أو غائبات كما فى نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أى اذا لم يكن مكسور العين كخفت والا امتنع فيه الكسر كاليائى لا الضم لأن المبنى للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الأشكال السابقة الخ) صريح فى أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أريد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فان أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتغليب (قوله هذا ما ذكره المصنف) أى فان قوله يجتنب ظاهر فى المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أى ولا يضر الالباس كالمختار وتضار فانهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بأن هذا اجمال لا لبس كما هنا لكن فى النكت عن أبى حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذى ثبت لفاء باع الخ) لكن الأفصح فى المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفى باع بالعكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم والأصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا لعادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم الخالص والتباس الثانى بأمر الجماعة مدفوع بلو لان الأمر لا يقع بعدها على أن اللازم بدون لو اجمال لا الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختار وانقاد وليس بلازم بل مثله المضاعف كاشتد وانهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبى (قوله بمثل حركة التاء) أى من ضم أو كسر أو اشمام (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفا لمحذوف أى ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفة له أو عمله فيه ان جعل حالا من ضميره المستتر فيه وحرى أى حقيق خبره وبنيابة متعلق به (قوله أو حرف جر) أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعا لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن النائب هو المجموع ونقل

(١) قوله «بنى دبير» ذكرت فى آخر صفحة ١٦٨

ترجيحه عن ابن هشام لكن قال فى الارتشاف لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو فى محل رفع كما أنه بعد المبنى للفاعل فى محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذ الحرف لاحظ له فى الاعراب أصلا اه وعلى الثانى ففى المتن مضاف مقدر أى أو مجرور حرف جر وذهب السهيلى وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور أصلا وما أوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها والمختار مذهب البصريين (قوله مالزم النصب على الظرفية) هو مالا يخرج عنها أصلا كقط وعوض واذا وسحر ومثله مالزم الظرفية أوشبهها وهو الجر بمن كعند وثم بالفتح فكل ذلك لاتجوز انابته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعا أصلا ولا منصوبا أو مجرورا بغير ماذكر فلا يقال ماجيء قط ولا يجاء اذا جاء زيد على انابتهما وأجازه الأخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه فى محل رفع بالنيابة وقد أجاز فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومادون ذلك كون الظرف فى محل رفع فاعلا ومبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحته حينئذ بناء لاضافته الى المبنى لا اعراب أفاده فى التصريح (قوله ونحو عندك) عطف على قوله مالزم لا على سحر لئلا يقتضى أنه يلزم النصب أبدا وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهه وهو الجر بمن (قوله من لزوم النصب) أى أو شبهه (قوله معاذ الله) مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله أى أعوذ بالله معاذا وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحان (قوله وكذلك مالا فائدة فيه الخ) استفيد منه أنه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف المختص فالمتصرف من الظروف مايفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر مايفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ماخصص بشيء من أنواع المخصصات ومن المصادر ماليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبينا للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فمن عفى له من أخيه شيء أى نوع ما من أنواع العفو سواء صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شيء مصدرا لا مفعولا به لأن عفا لازم وجعله بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفاه كما فى البيضاوى وأما النائب من المجرور فشرطه أيضا الاختصاص كما يفيده قول الشارح ولا جلس فى دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ ومنذ الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء اللازمة للمقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له وأما قوله

يغضى حياء و يغضى من مهابته ✯ فلا يكلم الا حين يبتسم

فنائب فاعل يغضى ضمير المصدر أى و يغضى هو أى الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء أو اغضاء كائن من مهابته أو التقدير و يغضى هو أى الطرف أى تطبق العين من مهابته كما استقر به الروداني لأن الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لأنه لكون جاره للتعليل مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لأجله والحال والتميز وأما منع المفعول معه والمستثنى فللفصل بينهما و بين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن على رضى الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك فى حياة أبيه وجهد ان يستلم الحجر فمنعه الزحام فجلس بعيدا على كرسى ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجها وأطيبهم أرجا فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذى هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل اليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خير عباد الله كلهم ✯ هذا التقى النقى الطاهر العلم
هذا الذى تعرف البطحاء وطأته ✯ والبيت يعرفه والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية نحو سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما فى لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التى لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم فى الظرف وكذلك مالا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور فلا تقول سير وقت

بعد الفعل المبنى لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير فى داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول ومذهب الكوفيين أنه يجوز اقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول ضرب ضرب شديد زيدا وضرب زيدا ضرب شديد وكذلك الباقى واستدلوا لذلك بقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر

لم يعن بالعلياء الا سيدا
ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

ومذهب الاخفش أنه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما فتقول ضرب فى الدار زيدا وضرب فى الدار زيد وان لم يتقدم تعين اقامة المفعول به نحو ضرب زيد فى الدار ولا يجوز ضرب زيدا فى الدار (ص)

(و باتفاق قد ينوب الثان من
باب كسا فيما التباسه أمن)

تكاد تمسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا ماجاء يستلم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

يغضى حياء الخ الى أن قال

من معشر حبهم دين و بغضهم * كفر وقربهم ملجا ومعتصم
ان عد أهل التقى كانوا أئمتهم * أوقيل من خير أهل الارض قيل هم
لايستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هذا ناله الامم

فغضب عليه هشام حتى سجنه فأرسل اليه زين العابدين اثنى عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله لا للعطاء فأرسل يقول له انا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك و يثيبك عليها فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أى لأنه لافائدة فى اسناد الفعل الى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان لانفهام الاولين منه وضعا والثالث التزاما فلابد من تخصيصها بشىء من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر توكيد الفعل لأن هذه غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على اضمار ضمير الضرب المبهم لأن الضمير أشد ابهاما من الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة لدليل جاز كما مر فى يغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك و يعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله

فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل مايهوى امرؤ هو طائله

أى حيل هو أى الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر فى أحد التفاسير و يعتلل اى هو الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا فى التوضيح وغيره أى ولا يصح جعل بين فى الآية ودون فى البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما فى التصريح نعم يجوز ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية فى محل رفع بالنيابة كما مر فى عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كما فى قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا انى حميت حقيقتى * و باشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب فى البيت الاخير ضمير ذى حاجة لأن الفعل لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله فى اللفظ) خرج به مالو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم يذكر فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أى ولو منصوبا بنزع الخافض فتمتنع انابة غيره مع وجوده كانابته مع وجود منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافا للفراء والتسهيل (قوله وقد يرد) أى شذوذا أو ضرورة (قوله أبى جعفر) هو من العشرة (قوله ليجزى قوما الخ) أى ببناء يجزى للمجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يعن مجهول و بالعلياء نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا أى لم يعن الله أى لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الا سيدا وأوله البصريون بأنه ضرورة والنائب فى الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفروا وغاية مافيه انابة المفعول الثانى وهو جائز هذا وحقق فى شرح الجامع أن الاحق بالنيابة مايكون أهم فى الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد امام الامير أنيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثانى مفعوليه غير

(ش) اذا بنى الفعل المتعدى الى مفعولين لما لم يسم فاعله فاما أن يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المصنف انه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثانى بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أقمت الثانى

فتقول أعطى عمرا درهم وكسى زيد اجبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثانى فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا فيتعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز اقامة الثانى حينئذ لئلا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا بخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق على ان الثانى من هذا الباب يجوز اقامته عند أمن اللبس فان عنى به انه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد لأن مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثانى نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثانى فلا تقول أعطى درهم زيدا (ص) (فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر) (ش) يعنى انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين الثانى منهما خبر فى الاصل كظن وأخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها فالاشهر عند النحويين انه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثانى فى باب ظن والثانى والثالث فى باب أعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم وتقول أعلم زيد فرسك مسرجا ولا يجوز اقامة الثانى فلا تقول أعلم زيدا فرسك مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول أعلم زيدا فرسك مسرج ونقل ابن أبى الربيع الاتفاق على منع اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول لا فى باب ظن ولا فى باب أعلم لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيدا قائم وأعلم زيدا فرسك مسرجا وأما اقامة الثالث من باب اعلم فنقل ابن أبى الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف فى ذلك فتقول أعلم زيدا فرسك مسرج لان فلو حصل لبس تعين اقامة الاول فى باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيدا عمرو على أن عمرا هو المفعول الثانى ولا أعلم زيدا خالد منطلقا (ص)

(وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا) (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما انه لا يرفع الفعل الا فاعلا واحدا فكذلك لا يرفع الفعل الا مفعولا واحدا فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ونصبت الباقى فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيد عمرا قائما وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير فى داره (ص)

اشتغال العامل عن المعمول

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

خبر فى الاصل ولا أحدهما منصوبا بنزع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله لئلا يحصل لبس الخ) أى ولا يدفعه تأخير النائب لأن كون الاصل تأخير الثانى عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لأن غاية ما يفيده كون المؤنث هو النائب وأما كونه آخذا أو مأخوذا فشئ آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجاب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أى وان لم يحصل لبس لأن المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا طردا للباب (قوله اذا القصد ظهر) أى بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ التعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أى أجازه بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لأنه ثانى مفعولى ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام *تنبيه* شرط انابة الثانى مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والا امتنع اتفاقا كما يمتنع فى غير الثانى الا اذا حكيت بالقول لأنها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثانى ظرفا مع وجود الأول ففيه الخلاف المار فى الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لأنه المفعول الثانى فى الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لأنه معمول للمتعلق لا للفعل بخلاف مر بزيد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أى لأن كلا منهما يصلح أن يكون ظانا ومظنونا (قوله ونصبت الباقى) أى لفظا فى غير المجرور ومحلا فيه والله أعلم

اشتغال العامل عن المعمول

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اهـ صبان وفيه ان أول المنصوبات المفعول به فى باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب فكان ينبغى على هذا توسيطه أيضا (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل وفعلا مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وأل فى المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أى ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيدا ضربته أو محله كهذا ضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لا للضمير لأن نصبه محلى أبدا هذا ما أشار اليه الموضح والاشمونى وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه وبمحله تعديه بالحرف كزيدا مررت به مجازا من اطلاق الملزوم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير فى لفظه للضمر والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر تعميما بعد تخصيص

فالسابق انصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا) (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم و يتأخر عنه فعل قد عمل فى ضمير ذلك الاسم السابق أو فى سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيدا ضربته وزيدا مررت به ومثال المشتغل بالسببي زيدا ضربت غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمر اسم الخ والتقدير ان

شغل مضمر اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظا نحو زيدا ضربته أو بنصبه محلا نحو زيدا مررت به فكل واحد من ضربت ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن ضربت وصل الى الضمير بنفسه ومررت وصل اليه بحرف جر فهو مجرور لفظا منصوب محلا وكل من ضربت ومررت لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على زيد كما تسلط على الضمير فكنت تقول زيدا ضربت فتنصب زيدا و يصل اليه الفعل بنفسه كما وصل الى ضميره وتقول بزيد مررت فيصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير وقوله فالسابق انصبه الى آخره معناه أنه اذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق واختلف النحويون فى ناصبه فذهب الجمهور الى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ويكون الفعل المضمر موافقا فى المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك فى زيدا ضربته ان التقدير ضربت زيدا ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك فى زيدا مررت به ان التقدير جاوزت زيدا مررت به وهذا هو الذى ذكره المصنف والمذهب الثانى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفى واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل فى الضمير وفى الاسم معا فاذا قلت زيدا ضربته كان ضربت ناصبا لزيد والهاء ورد هذا المذهب

لان فصل المشغول اما من ضمير الاسم السابق كما ذكر أو من سببيه كزيدا مررت بغلامه فلا تكرار (قوله فالسابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله اضمرا) أى حذف حتما أى اضمارا حتما كما سيذكره الشرح لا نصبا حتما الا ان فى النصب التفصيل الآتى (قوله ان يتقدم اسم) أى واحد لانه نكرة فى الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسمع وأما زيدا وعمرا ضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر فى متعدد كزيدا درهما أعطيته اياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما فى الرضى كزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضا اشتراط تقدمه وأما ضربته زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد فبدل من الهاء أو رفع فمبتدأ مؤخر ويشترط فيه أيضا قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما يختص بالظاهر كحتى كذا فى الصبان لكن سيأتى فى المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا أن يكون فيه خلاف وكونه مفتقرا لما بعده فلا اشتغال فى فى جاءك زيد فأكرمه وكونه مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال فى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى (قوله و يتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذى يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتى وصلوحه للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال فى المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم معمول الاولين وخبر الثالث كزيدا لست مثله أى باينت زيدا لست مثله (قوله فى ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه و يجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة اهـ صبان ومراد الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقى كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحد من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبى حيان أنه منه وكذا فى التوضيح وهو المتجه ففى الضابط قصور فأحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد انه لو تفرغ له لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب زيدا جلست عنده مع ان زيدا مفعول به وعنده ظرف والتقدير لابست زيدا جلست عنده (قوله مضمر وجوبا) أى لان المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثانى تأكيد وساجدين مفعول ثان لرأيت الاول أو مفعوله الثانى محذوف أى ساجدين لى وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رأيتهم والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أى سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدى بالباء والمجاوزة بخلاف التعدى بعلى فمعناه المحاذاة أو باللزوم ولو عرفا كزيدا ضربت أخاه أو قتلت عدوه أى

بالعوامل (ص)

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما) (ص) ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة اقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثانى ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الامران والنصب أرجح والرابع ما يجوز فيه الامران والرفع أرجح والخامس ما يجوز فيه الامران على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد أداة لا يليها الا الفعل كاداة الشرط نحو ان وحيثما فتقول ان زيدا أكرمته أكرمك وحيثما زيدا تلقه فأكرمه فيجب نصب زيدا فى المثالين وفيما أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ اذ لا يقع بعد هذه الادوات وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء كقول الشاعر

لا تجزعى ان منفس أهلكته ... واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

تقديره ان هلك منفس والله أعلم (ص)

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ماقبل معمولا لما بعد وجد

(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثانى وهو ما يجب فيه الرفع

أهنت زيدا أوسررته لان ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أى لابست زيدا لاجاوزت لان المجاوزة ليست لهو اعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لانها مفسرة خلافا للشلوبين فى جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها فى زيدا ضربته ومحلها الرفع فى انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيدا الخبز يأكله لانها مفسرة للخبر والنصب فى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا هنا وكون المفسر جملة انما هو فى اشتغال النصب الذى كلامنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب مايفسره لفظا أو محلا ولذا جزم فى قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * (قوله بانه لا يعمل الخ) و بأنه يلزم كون المتعدى لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) و بأن الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدى وأيضا لا يمكن الالغاء فى السببى لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة كزيدا اضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أى والتحضيض والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الا الهمزة لاختصاصها به اذا رأته فى حيزها بخلاف ما اذا لم تره كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر واذلك فى خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كما مر وأما الهمزة فلا تختص به مطلقا لانها أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيدا تلقاه الخ) أى وهلا زيدا أكرمته ومتى زيدا تكرمه وأين زيدا فارقته فيجب النصب فى كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوما لانه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوما كمفسره وفى نسخ تلقه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف *(تنبيه)* تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هى فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما أعم من كونه فى شعر أو نثر لا من جميع الوجوه فلا يرد ان جميع الادوات المذكورة لا يليها فى النثر الا صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا أن مع الماضى لفظا أو معنى واذا مطلقا فلا يقبح تلو غير الفعل ظاهر الهما فى النثر لضعف طلبهما له لان ان لا يظهر عملها حينئذ مع انها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الرودانى ومثلها كل شرط لا يجزم نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثرها فيه قوى طلبها له فقبح تلو غيره لها فى النثر كباقى الادوات و يستثنى من أدوات الشرط أما فان الاشتغال يقع بعدها نظما و نثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو وأما ثمود فهديناهم قرئ بالرفع على الابتداء و بالنصب على الاشتغال و يجب تقدير العامل بعد المنصوب لان أما لا يليها الا الاسم و بعد الفاء لانه لا يفصلها من أما الا اسم واحد أى وأما ثمود فهديناهديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره أما على الفاعلية لفعل مطاوع للمذكور فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته ... واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر أن مثل المطاوع المبنى للمجهول كان زيدا أكرمته أكرمك على ان زيد نائب فاعل بمحذوف أى ان أكرم زيد أكرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم) أى المبتدا بعدها أى أدوات الشرط وكذا التحضيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق) بالرفع فاعل تلا وما بالابتدا الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق لمحذوف وفاعل تلا ضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وماقبل بالضم أى قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه اى اذا تلا الفعل شيئا لم يرد ماقبله معمولا لما وجد بعده بأن كان له صدر الكلام فالتزم الرفع التزاما مثل ذلك

(قوله

زيد يضرب به عمرو برفع زيد ولا يجوز نصبه لان اذا هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا وكذلك يجب رفع الاسم السابق اذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية نحو زيدان لقيته فأكرمه وزيد هل ضربته وزيد ما لقيته فيجب رفع زيد فى هذه الأمثلة ونحوها ولا يجوز نصبه لان ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله والى هذا أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أى كذلك يجب رفع الاسم السابق اذا تلا الفعل شيئا لا يرد ما قبله معمولا لما بعده ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال زيدا ما لقيت أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر فيقول زيدا ما لقيته

(ص)

(واختير نصب قبل فعل ذى طلب
و بعد ما ايلاؤه الفعل غلب
و بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا)

(ش) هذا هو القسم الثالث وهو ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وزيدا رحمه الله فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

(قوله فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك أن هذا القسم من باب الاشتغال مع أن ابن الحاجب لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال فى شىء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل فى الاسم السابق والمتجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح فى ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض ووقوعه فى هذه الاماكن فقول المصنف فى الضابط بنصب لفظه أو المحل على الاعراب الاول يعنى باعتبار حالته الذاتية وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد أفاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أى مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقد لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح ومثلها ليتما فلا يجوز النصب فى ليتما بشرا زرته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن أبى الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها وما يلزم الابتداء واو الحال مع المضارع المثبت فلا نصب فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو ولما سيأتى فى قوله وذات بدء بمضارع ثبت الخ وكذا لام الابتداء فلا نصب فى انى لزيد ضربته (قوله اذا ولى الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبى نحو زيد أنت تضربه وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبى فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل فى قوله كذا اذا الفعل تلا الخ (قوله كأدوات الشرط) أى والتحضيض والعرض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب فى زيد هلا ضربته أو لا تضربه أو لأنا ضاربه أو كم أو انى ضربته أو زيد الذى تضربه أو رجل ضربته أو ما زيد الا يضربه عمرو بخلاف حرف التنفيس كزيدا سأضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا فى جواب القسم لان لها الصدر أيضا ولذا قال سيبويه فى قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله فى القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله أى حلفت على حب العراق لا أطعمه فى الدهر بخلاف زيدا لا أضربه أو لم أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم الخامس الآتى (قوله ولا يجوز نصبه) أى على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر عاملا أى على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلو نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالملفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية الملفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح المصنف فى قول الشاعر * يأيها المائح دلوى دونك * بأن دلوى مفعول لمحذوف تدل عليه دونك أى خذ دلوى مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله و بعد ما ايلاؤه الخ) أى و بعد شىء يغلب فى لسان العرب جعل الفعل تاليا له فايلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أى ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أى على جملة معمول فعل أى الجملة التى هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أى ولو باللام نحو زيدا لتضربه لانها كلا الناهية لا يلزمان الصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما فى لم ولما ولن (قوله والدعاء) أى بخير أو شر بصيغة الطلب كزيدا اللهم ارحمه أو الخبر كما مثله (قوله النصب) أى لان الاخبار بالطلب عن المبتدا قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الا بتأويل كما مر فى بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت السبعة على الرفع فى آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ فخبره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من

الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام فتقول أزيدا ضربته بالنصب والرفع والمختار النصب

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا أكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شىء نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتى وتقول قام زيد وأما عمرا فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب

(ص)

(وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا)

(ش) أشار بقوله فاعطفن مخيرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذى تقدم أنه القسم الخامس وضبط النحويون ذلك بأنه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمته فى داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة الصدر ونصبه مراعاة للعجز (ص)

(والرفع فى غير الذى مر رجح * فما أبيح افعل ودع ما لم يبح)

(ش) هذا هو الذى تقدم أنه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامران ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

من

مواضع دخول الفاء فى الخبر عنده كما مر وعند المبرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء لما فى المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤنث الفعل مع أنه المختار فى المؤنث غير الحقيقى وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفى بما أو لا أو ان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر فيترجح النصب بعدها كما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا رأيته واجلس حيث زيدا ضربته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه ترجح الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو أكل يوم زيدا تضربه والظاهر أن مثل الهمزة فى ذلك ما ذكر معها (قوله بعد عاطف) أى أو شبهه كضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا ضربته فيترجح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفى ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين فى كون ما بعد حتى بعضا مما قبلها وفى كون لكن بعد النفى كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كأكرمت زيدا حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته ترجح الرفع لعدم شبهها بالعاطف ولا وجه لتعينه كما قيل اذ غايته أنهما مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير أجيب بأن التقدير فى العربية كثير جدا وتخالف المتعاطفين قليل جدا بل نقل فى المغنى قبحه عن الرازى فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف أن دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر فى الثانى بالاسمية لتفيد أن هذا الدعاء مساو للصمت الدائم فى عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وأما عمرو الخ) انما اختير رفعه لان ما بعد أما مستأنف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرأيت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو ولكن الرفع فى هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفى الدار عمرا ضربته (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد أن محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب والا ترجح النصب لتعدد مقتضيه واعلم أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع أما لكونها معها مزحلقة عن مكانها كما سيأتى بيانه ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد فالتقدير وأما عمرا فأكرم أكرمه (قوله بعد عاطف) أى غير مفصول بأما لما مر وشبه العاطف فى هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كأنا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثانى كهذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أى غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أى بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو أكرمته فى داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالواو لافادتها الجمعية كما فى الفاء السببية ورد بأن جمعيتها فى المفردات لا فى الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافى لان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزه الناظم وجماعة ومنه مثال الشرح للتوسع فى الثوانى وقد أجمعت القراء على نصب السماء فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجح الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيدا ضربته ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطى وللاخفش أن يدعى مثل ذلك فى الآية فتدبر (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار

ممايوجب نصبه ولامايوجب رفعه ولامايرجح نصبه ولامايجوز فيه الامران على السواء وذلك نحو زيد ضربته فيجوز رفع زيد ونصبه والمختار رفعه لان عدم الاضمار أرجح من الاضمار وزعم بعضهم أنه لايجوز النصب لمافيه من كلفة الاضمار وليس بشىء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب وهو كثير وأنشد أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه على النصب قوله فارسا ماغادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) (وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجرى)

(ش) يعنى أنه لافرق فى الاحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد ضربته أو ينفصل منه بحرف جر نحو زيد مررت به أو باضافة نحو زيد ضربت غلامه أو غلام صاحبه أو مررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب النصب فى نحو ان زيدا مررت به أكرمك كما يجب فى ان زيدا أكرمته أكرمك وكذلك يجب الرفع فى خرجت فاذا زيد مر به عمرو ويختار النصب فى أزيدا مررت به ويختار الرفع فى زيد مررت به ويجوز الامران على السواء فى زيد قام وعمرو مررت به وكذلك فى الحكم فى زيد ضربت غلامه أو مررت بغلامه والله أعلم (ص) (وسوفى ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل)

(ش) يعنى أن الوصف العامل فى هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم والمراد بالوصف العامل اسم الفاعل واسم المفعول واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل نحو زيد دراكه فلا يجوز نصب زيد لان أسماء الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه واحترز بقوله وصفا ذا عمل من الوصف الذى لايعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى نحو زيد أنا ضاربه أمس فلا يجوز نصب زيد لان مالا يعمل لا يفسر عاملا ومثال الوصف العامل زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا والدرهم أنت معطاه فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل واحترز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد أنا الضاربه فلا يجوز نصب زيد لان ما بعد الالف واللام لا يعمل فيما قبلهما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)

(وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع)

من الوجوه السابقة لايقاس عليه نقله سم عن الشاطبى (قوله فارسا ماغادروه) أى تركوه وما زائدة وملحما بفتح الحاء المهملة أى غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاى وشد الميم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره الى غيره لعجزه أو بفتح الكاف فعل ماض ولا يرد أن شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا نكرة محضة لان ماقائمة مقام الوصف وان كانت زائدة أى فارسا أى فارس (قوله بكسر جنات) هى شاذة (قوله أو باضافة) أى بذى اضافة أو بمضاف ولو تعدد كزيدا ضربت غلام صاحب أخيه وأو مانعة خلو فتجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله مررت بغلامه لكن قال الشاطبى لايتقيد الفصل بماذكر بل يجوز زيدا ضربت راغبا فيه أو ضربت من أكرمه أو رجلا يحبه كما سيأتى فى قوله وعلقة حاصلة بتابع الخ وحينئذ فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم أن الفعل المقدر فى اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفى فصله منه من معناه أو لازمه كما مرت الاشارة اليه ولذا كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أى فى الجملة اذ لا يتأتى فيه وجوب النصب لأنه لايكون الا بعد مايختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أى وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا أفعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أى بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فالمحل للجملة أما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع فى نحو زيد ضربا اياه لأن المصدر لا يعمل فيما قبله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذى ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائى المجوز تقديم معمول اسم الفعل والسيرافى المجوز تقديم معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ماذكر مالم يمنع منه مانع كالفاء فى والذين كفروا فتعسا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعسا مصدر لمحذوف هو الخبر أى تعسهم تعسا ودخلته الفاء مع أن فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيدا أنا ضاربه الآن) أى بنصب زيدا بفعل مضمر يفسره جملة أنا ضاربه أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنا مقدم عليه أو مبتدأ وأنا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو أزيدا أنا ضاربه والوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف كما قاله الدمامينى وهو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدا له كما قاله سم فان قيل قدمر فى الابتداء أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبى وحينئذ فلا يصلح ضاربه لأن يفسر عاملا فى زيد لأنه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بأنا قلنا هو صالح فى ذاته لا بالنظر للفصل أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الأجنبى والمعمول عن الوصف كما فى آية أراغب أنت عن آلهتى أخذا من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا بامتناع زيدا أنت تضرب به للفصل كما مر مع تقدمهما لأنهم اغتفروا ذلك فى الوصف لاحتياجه الى مايعتمد عليه بخلاف الفعل (قوله وعلقة الخ) يعنى أن الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذى لابد منه

(ش) تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا اضربته وبين ما انفصل بحرف جر نحو زيدا امررت به أو باضافة نحو زيدا ضربت غلامه وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببي ومعناه أنه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت عمرا أباه أو معطوف بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه حصلت الملابسة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله أن الأجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص)

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

(علامة الفعل المعدى أن تصل * ها غير مصدر به نحو عمل) (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولازم فالمتعدى هو الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو مررت بزيد أو لا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدى أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدى واللازم فلا تدل على تعدى الفعل فمثال المتصلة بالمتعدى الضرب ضربته زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قمت القيام (ص)

(فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب) (ش) شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله ان لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها والثاني ما ليس أصلهما ذلك كأعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص)

(ولازم غير المعدى وحتم * لزوم أفعال السجايا كنهم)

في الاشتغال ليكون العامل موجها اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الأجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والملابسة والباء في بتابع و بالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلا منهما سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل أن المراد بالعلقة الضمير والباء في بتابع و بالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للموصوف أي الفعل المتعدى والفعل اللازم لأنهما المذكوران صراحة لا نفس التعدى واللزوم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيره عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المعدى) أي بنفسه وضعا لأنه المراد عند الاطلاق لا المعدى بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله أن تصل) أي صحة أن تصل الخ وله علامة ثانية وهي صحة صوغ اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي غير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكره المصنف لأنه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المعدى صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على أن كان وأخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها في المتعدى لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها ها غير المصدر والظاهر أن موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والا لقال أو خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بفاء فغين معجمة أي فتحه وفغر فوه أي انفتح وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعني أي بضم فكسر

فكسر فهو نهم ونهيم ومنهوم اه وفيه أيضا نهم كفرح وضرب تخم وعلى هذا الثاني فهو عرض لا سجية وتمثيله بنهم المكسور يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافه (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه واقعنسسا اما مفعوله أي والذي شابه اقعنسسا في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للتضعيف كاقعنسس أو لغيره كاسلنقى أي نام على ظهره واحرنبى الديك اذا انتفش للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس لالحاقه به وهو وزن افعنلل أصلي اللامين كاحرنجم فان السين الثانية في اقعنسس زائدة لالحاقه باحرنجم لا أصلية بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد اقعنسس وماشابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل و يضعف الاول أنه لا يفيد الالحاق المذكور فالتشبيه عليه مقلوب لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقى فان اقعنسس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باحرنجم فالأولى حمل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلا من افعنلل المضاعف كاقعنسس ومن افعنلى كاسلنقى ملحق بافعنلل أصلي اللامين وكلها لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * ادفعه عني ويغرنديني

فشاذ ومعنى اسرندى واغرندى علا وركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد أن نحو الظرف يزول لعارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلازم الفاعل فخرجت الحركة فمنها لازم كمشى ومتعد كمد أما ما يلازم فمن السجايا كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها عام وشمل أيضا فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجايا (قوله مطاوعا الخ) المطاوعة قبول الأثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقاة فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فمجاز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت هذا الكلام فانقال اذا عنيت الألفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع أفاده الدماميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معا الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معا بل المتعدي لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحته فنصحني فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم موطن لولاي طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهويته المتعدي لا هوى اللازم لكن مطاوعة انفعل لأفعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقنته أعلاه (قوله وعد لازما الخ) مثله المتعدي لواحد أو أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كأذهبت زيدا وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قيل وفي المتعدي لواحد أيضا وقيل سماعية مطلقا و بتضعيف العين مالم تكن همزة كنأى والا امتنع و يقل في غيرها من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف و بغير ذلك (قوله نقلا) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أي و يحذف نقلا كما قدره الأشموني وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالا ولئلا يقتضي أن عدم النصب

اللازم هو ماليس بمتعد وهو مالا يتصل به هاء ضمير غير المصدر و يتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعلل نحو اقشعر واطمأن أو على وزن افعنلل نحو اقعنسس واحرنجم أو دل على نظافة كطهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد واحمر أو كان مطاوعا لما تعدى الى مفعول واحد نحو مددت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد مما طاوع المتعدي الى اثنين فانه لا يكون لازما بل يكون متعديا الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته النحو فتعلمه (ص)

(وعد لازما بحرف جر وان حذف فالنصب للمنجر
نقلا وفي أن وأن يطرد مع أمن ليس كعجبت أن يدوا)

(ش) تقدم أن الفعل المتعدي يصل الى مفعوله بنفسه وذكر هنا ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف جر نحو مررت بزيد وقد يحذف حرف الجر

فيصل الى مفعوله بنفسه نحو مررت زيدا قال الشاعر * تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكمو على اذا حرام أى تمرون بالديار ومذهب
الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على

ابن سليمان البغدادى وهو الإخفش الصغير الى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو بريت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت فى زيد فلا يجوز حذف فى اذ لايدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو فى زيد وكذلك ان لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بنى تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بنى تميم اذ لايدرى هل الاصل اخترت من القوم بنى تميم أو اخترت القوم من بنى تميم وأما أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطردا بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والاصل عجبت من أن يدوا أى من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف من فتقول عجبت أنك قائم فان حصل لبس لم يجز الحذف نحو رغبت فى أن تقوم أو فى أنك قائم فلا يجوز حذف فى لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف فى محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الاخفش الى أنهما فى محل جر وذهب الكسائى الى أنهما فى محل نصب

لضعف

مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أى فينصب وجوبا وناصبه عند البصريين الفعل فقولهم منصوب بنزع الخافض أى عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء للآلة وشذ بقاء الجر فى قوله

اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى أشارت الأصابع مع الأكف الى كليب (قوله ولم تعوجوا) أى تميلوا وتدخلوا (قوله مع غير أن وأن) مثلهما كى المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كى تكرمنى أى لكى وفى التسهيل أن ماورد فيه الحذف كثيرا من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت وان لم يكثر كتوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لانه لم يسمع فى غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا أمطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن أى عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شذوذا لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص خلاف لكن القول الثالث لا يأتى فى ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لا فى فتنبه لذلك وسيأتى فى حروف الجر اطراد الحذف فى غير ذلك ثم من السماعى ماورد فى السعة كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما ومنه مالم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا نثرا ولو فى التركيب الذى سمع فيه كقوله

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أى حلفت على حب العراق وكما عسل الثعلب أى اضطرب فى الطريق ولدن بفتح فسكون أى رمح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن وأن دون نصحته وشكرته غير ظاهر لان المراد بالقياس جوازه فى أى تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه فى نصح وشكر اهـ (قوله الأخفش الصغير) الأولى الأصغر لان الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والاكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من لقب بالاخفش أحد عشر نحويا وسيبويه أربعة كما فى التصريح (قوله بريت القلم) من باب رمى ويقال بروته بالواو ولا يسمى قلما الا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففى قولهم بريت القلم مجاز الاول كأعصر خمرا أى عنبا يؤول للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف فى لاحتمال الخ) هذا مبنى على مذهب المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم فى المثال انما هو الاجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغى أن يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون أن تنكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب فى النساء لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف فى الآية لقرينة كانت وقت النزول لانها نزلت فى فرقة ترغب فيهن لجمالهن وقيل فى فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل فى الفرقتين فالقرينة فى كل فرقة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله فى محل جر) أى تمسكا بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه

بجر دين عطفا على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لان الاول أظهر ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر لفظى أى مستحق للفظ الصدر المقدر لا محلى بمعنى استحقاقه للموضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب الكسائى) أى والخليل وهذا هو الأقيس

وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله أن الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان المجرور غير أن وأن لم يجز حذف حرف الجر الا سماعا وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح (ص) (والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن) (ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لأنه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج اليمن فمن مفعول أول ونسج مفعول ثان والأصل تقديم من على نسج اليمن لانه اللابس ويجوز تقديم ماليس فاعلا معنى لكنه خلاف الاصل (ص) (ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذاك الاصل حتما قد يرى) (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لاجل اللبس اذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ماليس فاعلا في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان فاعلا في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع والله أعلم (ص) (وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر) (ش) الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فأما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيدا في الموضعين اذ لا يحصل في الاول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) (ويحذف الناصبها ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما) (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا فحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا معهما غايته أنهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جر لكان قويا ولذلك نظائر كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشموني تبعا للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحيي فسهو (قوله من ألبسن) اما بضم السين مسندا لجماعة الذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو انه للتعظيم ونسج اليمن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالخبر والمبتدأ في الأصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زيدا قائما لا في ظننت زيدا عمرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر كاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزو وأما عري يعرى كتعب يتعب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فمثله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الا درهما وكونه ظاهرا والأول ضميرا متصلا كأعطيت درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لمانع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضميرا متصلا كالدرهم أعطيته زيدا وكالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كأعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كيعد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سيق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا أو لغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سيأتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضر (قوله الناصبها) نائب فاعل يحذف وها مفعول الناصب لأنه صلة أل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لأل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا الى ها لان الوصف المحلى بأل لا يضاف للخالي منها ولا لضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادى أدعو محذوفا نابت عنه يا

ولا يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالكلاب على البقر أي أرسل وماجرى مجراه كانتهوا خيرا لكم أي انتهوا وأتوا خيرا والله أعلم

﴿ التنازع في العمل ﴾

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سيذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى اما مع التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أي حال كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه الادنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أي فعلين متصرفين كآتوني أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

أو اسم وفعل كذلك نحو هاؤم اقرءوا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أي في العمل لا في التصرف كما قاله شارحه لئلا ينافيه تمثيله بهاؤم اقرءوا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرءوا في كتابيه فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم الفاعل كالبيت والمفعول كقوله * وعزة ممطول معنى غريمها * واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله * لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا * فلقيت والضرب تنازعا مسمعا وأنكل أي أعجز من باب دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر وكريم أبوه فليحرر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزمت الفعل وهما في محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم في التنازع عند اعمال الاول فاذا بطل اعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ومن هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو لأنه لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي قال الروداني مالم يتأخر الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء أعمل الأول أم الثاني كأعجبني ولست مثل زيد وأجاز المبرد في فعلي التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما وقيده في شرح التسهيل باعمال الثاني حذرا من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أولهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث أحدا فظنوا وظننتم تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أي ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثاني جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو الشرط كآتوني أفرغ عليه قطرا ومنه كما في الاسقاطي هاؤم اقرءوا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله الى معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الا اياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخير واشترط قوم وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيهنا لاحتمال أن اسم كان ضمير الشان فلا تتوجه الى سفيهنا والاظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين أتاك أتاك اللاحقون فليس تنازعا والا فسد اللفظ لوجوب أن يقال أتاك أتوك أو أتوك أتاك بل الثاني لمجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيهات هيهات العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

﴿ التنازع في العمل ﴾

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل

قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصره

واختار عكسا غيرهم ذا أسره

(ش) التنازع عبارة عن توجه عاملين الى معمول

ولو

واحد نحو ضربت وأكرمت زيدا فكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله فللواحد منهما العمل معناه ان أحد العاملين يعمل فى ذلك الاسم الظاهر والآخر يهمل عنه ويعمل فى ضميره على ماسيذكره ولاخلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز اعمال كل واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا فى الأولى منهما فذهب البصريون الى أن الثانى أولى به لقربه منه وذهب الكوفيون الى أن الاول أولى به لتقدمه (ص)

(وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما
كيحسنان ويسىء ابناكا * وقدبغى واعتديا عبداكا)

(ش) أى اذا أعملت أحد العاملين فى الظاهر وأهملت الآخر عنه فأعمل المهمل فى ضمير الظاهر والتزم الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولايجوز حذفه كالفاعل وذلك كقوله يحسن و يسىء ابناك فكل واحد من يحسن و يسىء يطلب ابناك بالفاعلية فان أعملت الثانى وجب أن تضمر فى الاول فاعله فتقول يحسنان و يسىء ابناك وكذلك ان أعملت الاول وجب الاضمار فى الثانى فتقول يحسن و يسيئان ابناك ومثله بغى واعتديا عبداك وان أعملت الثانى فى هذا المثال قلت بغيا واعتدى عبداك ولايجوز ترك الاضمار فلاتقول يحسن و يسىء ابناك ولابغى واعتدى عبداك

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفانى ولم يتوجه اليه أطلب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أى لو سعيت للأدنى كفانى القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنين أو ثلاثة وهو رأى وصحح فى التسهيل والجامع الجواز و قد يتعدد المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين وقد اجتمعا فى حديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة فى الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ فأعمل الاخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أى تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو أعمل غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهى طلبت وأدرك وأبغ فى الندى وعند فأعمل الاخير كما مر ومن تنازعها مع اعمال الاول قوله

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الاجماع على جواز اعمال أى الثلاثة لكن قيل لايحفظ اعمال الثانى (قوله لم تكن المسئلة من باب التنازع) أى لان السابق ان رفع كزيد قام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه ليعملا فيه وان نصب كزيدا ضربت وأكرمت فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثانى كما قاله بعضهم ولئلا يلزم تقدم مافى حيز العاطف عليه وهو ممتنع الافى نحو أفلم يسيروا عند الزمخشرى حيث قدر فيه تأخير الهمزة لأنها داخلة على محذوف أى أقعدوا فلم يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا يمتنع التنازع فى المتوسط كضربت زيدا وأكرمت فزيدا معمول الاول وحذف معمول الثانى كما قاله ابن هشام وتعقبه بأن غاية مافيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل يجوز تقدمه يرده منع تقدم مافى حيز العاطف عليه وأجازه جماعة منهم الرضى فى المتقدم المنصوب والفارسى فى المتوسط أما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه لما مر (قوله ولاخلاف الخ) محل ذلك مالم يتفقا فى عمل الرفع كجاء وقام زيد لما سيأتى عن الفراء (قوله الى أن الثانى أولى) أى وان كان أضعف عملا من الاول بدليل استدلالهم على اعمال المصدر المحلى بأل بقوله لقيت فلم أنكل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله

قد جربوه فمازادت تجاربهم * أباقدامة الا المجد والفنعا

ولم يحملوه على أن العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أى ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وان اغتفر هنا للضرورة على أن الرضى نص على جواز الفصل بالاجنبى عند قوة العامل فى بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه) أى ولسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائى ومحل الخلاف مالم يكن لاحدهما مرجح والافيجب اعمال الثانى فى نحو ضربت بل أكرمت زيدا والاول فى ضربت لا أكرمت زيدا كما فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله التزم ماالتزما) أى من وجوب اضمار العمدة ومطابقته للظاهر افرادا وغيره الا اذا صلح العامل للكل فيضمر مفردا مذكرا لاغير نحو أجرع وقتيل هند أو الزيدون مثلا لكن فى التسهيل أن تلك المطابقة أغلبية فقد جوز سيبويه الافراد فى الاحوال كلها

لان تركه يؤدى الى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائى ذلك على الحذف بناء على مذهبه فى جواز حذف الفاعل وأجازه الفراء على توجه العاملين معا الى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار فى الاول عند اعمال الثانى فلا تقول يحسنان ويسىء ابناك وهذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسئلة (ص) (ولا تجىء مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر) (ش) تقدم أنه اذا أعمل أحد العاملين فى الظاهر وأهمل الآخر عنه أعمل فى ضميره ويلزم الاضمار ان كان

مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق فى وجوب الاضمار حينئذ بين أن يكون المهمل الاول أو الثانى فتقول يحسنان ويسىء ابناك ويحسن ويسيئان ابناك وذكر هنا أنه اذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو اما أن يكون عمدة فى الاصل وهو مفعول ظن وأخواتها لأنه مبتدأ فى الاصل أو خبر وهو المراد بقوله ان يكن هو الخبر أولا فان لم يكن كذلك فاما أن يكون الطالب له هو الاول أو الثانى فان كان الاول لم يجز الاضمار فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومر بى زيد وقد جاء فى الشعر كقوله

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد

وألغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذى ود

وان كان الطالب له هو الثانى وجب الاضمار فتقول ضربنى وضربته زيد ومر بى ومررت به زيد ولا يجوز الحذف فلا تقول ضربنى وضربت زيد ولا مر بى ومررت زيد وقد جاء فى الشعر كقوله

بعكاظ يعشى الناظريـــن اذا هم * لمحوا شعاعه

الاصل لمحوه فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عمل المهمل الاول فى المفعول للضمر الذى ليس بعمدة فى الاصل هذا كله اذا كان غير المرفوع ليس بعمده فان كان عمدة فى الاصل فلا يخلو اما أن يكون الطالب له هو الأول

كضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى هو أى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدمامينى فالمراد التزم ذلك فى الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لامكان وجوب اظهاره أو جوازه الا أن يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على الكسائى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتعين الاضمار اما فى الثانى وهو اتفاق أو فى الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مردود بوقوعه فى غير هذا الباب كربه رجلا و بسماعه فيه نظما ونثرا حكى سيبويه ضربونى وضربت قومك وكقوله

جفونى ولم أجف الاخلاء اننى * لغير جميل من خليلى مهمل

وغير ذلك (قوله فى جواز حذف الفاعل) أى فى باب التنازع عند اعمال الثانى فرارا من الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا أن يقال انه عهد حذف الفاعل فى المواضع المتقدمة فى بابه فليقس عليها هذا لكن قال فى شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل فى ذلك باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها كما حكى عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطفا بالواو واتفقا فى طلب الرفع قال الصبان وكذا فى النصب كما يقتضيه قول الهمع فى الاعراب المطلوب اهـ وينبغى تقييده بنصب العمد لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخرا كضربنى وضربت زيدا هو فرارا من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الا أن يدعى أن العامل مجموعهما (قوله أوهلا) ماض مجهول من أوهله الله لكذا أى أهله بشد الهاء أى جعله أهلا له (قوله ولا تضمر) أى بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا أوقع حذفه فى لبس فيضمر مؤخرا كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما همع وفى شرح الكافية ميل الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد فى ترضيه ويرضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فأعمل فيه الثانى ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم الكلام على قلما فى الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت تقام فى الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشى من الاعشاء بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ولمحوا من اللمح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شعاعه أى السلاح فاعلا ولمحوا يطلبه مفعولا فأعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثانى مع أن حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أى خلافا لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة من الثانى المهمل لعدم التزام ذكره فى غير ذلك وانما شذ حذفه هنا لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة الى أن المراد بالخبر فى

أو الثانى فان كان الطالب له هو الاول وجب اضماره مؤخرا فتقول ظننى وظننت زيدا قائما اياه وان كان الطالب له هو الثانى أضمرته متصلا أو منفصلا فتقول ظننت وظننيه زيدا قائما وظننت وظننى اياه زيدا قائما ومعنى البيتين أنك اذا أهملت الاول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب والمجرور فلا تقول ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومر بى زيد بل يلتزم الحذف فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد الا اذا كان المفعول خبرا فى الاصل فانه لا يجوز حذفه بل يجب الاتيان به مؤخرا فتقول ظننى وظننت زيدا قائما اياه ومفهومه ان الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا عمدة فى الاصل أو غير عمدة (ص)

(وأظهر ان يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا
نحو أظن ويظنانى أخا * زيدا وعمرا أخوين فى الرخا) (ش)

أى يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا اذا لزم من اضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرا فى الأصل عما لا يطابق المفسر كما اذا كان فى الاصل خبرا عن مفرد ومفسره مثنى نحو أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين فزيدا مفعول أول لأظن وعمرا معطوف عليه وأخوين مفعول ثان لأظن والياء مفعول أول ليظنان فيحتاج الى مفعول ثان فلو أتيت به ضميرا فقلت أظن ويظنانى اياه زيدا وعمرا أخوين لكان اياه مطابقا للياء فى أنهما مفردان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لانه مفرد وأخوين مثنى فتفوت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لا يجوز وان قلت أظن ويظنان اياهما زيدا وعمرا أخوين حصلت مطابقة المفسر للمفسر وذلك لكون اياهما مثنى وأخوين كذلك ولكن تفوت مطابقة المفعول الثانى الذى هو خبر فى الاصل للمفعول الاول الذى هو المبتدأ فى الأصل لكون المفعول الأول مفردا وهو الياء والمفعول الثانى مثنى وهو اياهما ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدا فلما تعذرت المطابقة مع الاضمار وجب الاظهار فتقول أظن و يظننى أخا زيدا وعمرا أخوين فزيدا وعمرا أخوين مفعولا أظن والياء مفعول أول ليظن وأخا مفعوله الثانى فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر وهذا مذهب البصريين

قول المصنف غير خبر العمدة من ذكر الملزوم وارادة اللازم فيشمل المفعول الاول لظننت فانه لا فرق بين المفعولين فى وجوب التأخير كظننت منطلقة وظننتنى منطلقا هندا اياها فاياها مفعول أول لظننت فاندفع ما يوهمه المتن من القصور نعم كان عليه أن يذكر وجوب التأخير فى الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما فى المكودى

واحذفه لكن مع لبس أو خبر * أو مبتدا أخره فهو المعتبر

لسلم من ذلك ودخل فى كلامه خبر كان ككنت وكان زيد قائما اياه فاياه خبر كنت عائد على قائما (قوله وجب اضماره الخ) أى لأنه عمدة لا يحذف وقوله مؤخرا أى خلافا لما فى التسهيل تبعا لابن عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وان لزم فصله من عامله بأجنبى كذا قيل وفيه أنهم صرحوا بجواز حذف مفعولى ظن وخبر كان فى قول لدليل فكيف يمتنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه أقوى لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر (قوله ظننى وظننت الخ) الأول يطلب زيدا فاعلا وقائما مفعولا ثانيا والثانى يطلبهما مفعولين فأعمل فيهما الثانى فهما منصوبان به وأضمر فى الاول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لفظا ورتبة والياء مفعوله الاول والثانى اياه المؤخر العائد لقائم (قوله ظننت وظننيه الخ) الاول يطلب زيدا وقائم مفعولين فأعمله فيهما والثانى يطلب زيدا فاعلا فأعمله فى ضميره مستترا فيه وهو هنا يعود على مقدم فى الرتبة لكونه معمول الاول و يطلب قائما مفعولا ثانيا فأعمله فى الهاء العائدة عليه فهى مفعوله الثانى والياء مفعوله الاول (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا بدل الضمير (قوله لغير ما يطابق) أى لمبتدا فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى مثاله (قوله فتفوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو اياه (قوله وجب الاظهار الخ) أى وحيث كان أخا اسما ظاهرا فلا يحتاج لشىء يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفته للاخوين لعدم افتقاره اليهما بل انما يطابق مبتدأه الاصلى (قوله فلا تكون المسئلة حينئذ من باب التنازع) أى بالنسبة للمفعول الثانى لان أخوين معمول لاظن ولم يتوجه اليه يظنانى لعدم مطابقته لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه كذا قال الموضح وتبعه الشارح وأجاب سم بما محصله ان كلا من العاملين متوجه له فى المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية فكلاهما يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول فلما أعملنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الاول تعذر علينا الاضمار فى الثانى لما مر فانقطع طلبه له فعدلنا الى الاظهار وقلنا أخا موافقة للمخبر عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه اليه ألا ترى صحة التنازع فى ضربنى وضربت زيدا لتوجههما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع انه اذا رفع انقطع طلب الناصب له و بالعكس فكذا ما هنا اه وتقول

وأجاز الكوفيون الاضمار مراعى فيه جانب المخبرعنه فتقول أظن ويظناني اياه زيدا وعمرا أخوين وأجازوا أيضا الحذف فتقول أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين (ص)

﴿المفعول المطلق﴾

(المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل كأمن من أمن) (ش) الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان فقام يدل على قيام فى زمن ماض ويقوم يدل على قيام فى الحال أو الاستقبال وقم يدل على قيام فى الاستقبال فالقيام هو الحدث وهو أحد مدلولى الفعل وهو المصدر وهذا معنى قوله ما سوى الزمان من مدلولى الفعل فكأنه قال المصدر اسم الحدث كأمن فانه أحد مدلولى أمن والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أوعدده نحو ضربت ضربا وسرت سير زيد وضربت ضربتين وسمى مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فانه لايقع عليه اسم المفعول الامقيدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له

عند اعمال الثانى أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما أخوين أو يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أى كما يجوزون الاظهار والحذف أيضا لدلالة معمول الآخر عليه كما جوزوه عند عدم التخالف فى المسألة السابقة لوجود دليله كذا فى التوضيح والأشمونى وغيرهما لكن يعكر عليه مانقله المصرح فى المسألة السابقة عن أبى حيان فى النكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افرادا وغيره والا امتنع نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين فلابد أن تقول اياه ولا يجوز حذفه اهـ (قوله مراعى فيه جانب المخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويضمر مقدما عن معمول الاول كما مثله الشرح وليس اضمارا قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثانى أضمر مؤخرا كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما اياهما أو يظنني وأظن الزيدين أخوين هما اياه فهما فاعل يظنني واياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما أخوين ويظنني وأظن الزيدين أخوين هما أخا وتقول على الحذف أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما فاياهما عائد على الزيدين وحذفنا العائد على أخا ويظنني وأظن الزيدين أخوين هما وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله أعلم

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو المصدر) أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم الحدث) لايقال يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء لأن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله الدمامينى عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلابد لاخراجه من قيد ملحوظ أى الجارى على فعله واسم المصدر لايجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا والمنتصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا فى الاصطلاح خلافا لظاهر الاشمونى واعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهيا يجتمعان فى ضربته ضربا وينفرد المصدر فى ضربك ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سيأتى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظرا للاصل فالمصدر أعم مطلقا (قوله توكيدا لعامله) أى لنفس عامله ان كان مصدرا مثله والا فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا كما أفاده الدمامينى والرضى فان قلت كيف يكون لفظيا مع قول النحاس أجمع النحاة أن توكيد المصدر يدفع المجاز كالمعنوى نحو وكلم الله موسى تكليما أى بذاته لا بترجمان أجيب بأن ذلك ليس خاصا بالمعنوى بل يكون فى اللفظى أيضا كما فى المطول نحو قطع اللص الامير الامير (قوله أو بيانا الخ) أى مع كونه مؤكدا أيضا فالنوعى والعددى مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات البيان وأما القسم الاول فللتوكيد لاغير فهو لايجامع غيره وأما الباقيان فيجتمعان فى ضربت ضرب بنى الامير (قوله غير مقيد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الاذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجدها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها أو معها فلذلك لاتسمى به الامقيدة بما ذكر فالاحق بالذكر أولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به فى

(ص) (بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب) (ش) ينتصب المصدر بمثله أى بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا أو بالفعل نحو ضربت زيدا ضربا أو بالوصف نحو أنا

ضارب زيدا ضربا ومذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله وكونه أصلا لهذين انتخب أى المختار أن المصدر أصل لهذين أى الفعل والوصف ومذهب الكوفيين ان الفعل أصل والمصدر مشتق منه وذهب قوم الى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل وذهب ابن طلحة الى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح المذهب الاول لان كل فرع يتضمن الاصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك لان كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل (ص)

(توكيدا أو نوعا يبين أو عدد * كسرت سيرتين سير ذى رشد)

(ش) المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم أحدها أن يكون مؤكدا نحو ضربت ضربا الثانى أن يكون مبينا للنوع نحو سرت سير ذى رشد وسرت سيرا حسنا الثالث أن يكون مبينا للعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات (ص)

(وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجد كل الجد وافرح الجذل)

باب تعدى الفعل استطرادا لا قصدا وعند اجتماعها ترتبت على ما فى قوله

مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيدا بسوطه * نهارا هنا تأديبه وامرأ نكل

(قوله بمثله) أى المصدر من حيث هو المذكور فى قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير فى قوله وكونه وأما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا وأما يعجبنى إيمانك تصديقا وقعدت جلوسا على ما صححه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فمن باب النيابة وسيأتى فى افرح الجذل أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أى متصرف غير ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها وباب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبى وأما قوله

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فناصب لؤما محذوف أى تلؤم لؤما وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأرانى طربا فى إثرهم * طرب الواله أو كالمختبل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى ولو مجازا مع اتفاقهما فى الحروف الاصول فان اتفقا فى كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق كبير كما فى جبذ وجذب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر كثلب من الثلم فعلم أن مناسبة المعنيين شرط فى الجميع (قوله أن الفعل أصل) أى لأنه يعمل فى المصدر ويؤثر فيه فكان أصلا لقوته ورد بأن الحرف يؤثر فى الاسم مع أنه ليس أصلا له والمراد الفعل المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعده ماضيا وقيل الماضى هو الأصل لسبقه بمضى زمنه ويرجح الاول أنه فرض الاوصاف الثلاثة فى زمن واحد وهذا فى زمنين مختلفين والظاهر أن غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أى فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشرى وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله يبين) أى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا أو الضمير للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله مبينا للنوع) أى لكونه مضافا أو موصوفا كما مثله أو محلى بأل العهدية كسرت السير أى المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام ويسمى المختص أيضا لاختصاصه بما ذكر والتحقيق أن المعدود مختص أيضا لتحديده بالعدد المخصوص ولذا جعل فى التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود ونوعى واعلم أن النوعى ان كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق لاستحالة أن يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف المصدر ثم صفته وأنيب المضاف اليه منابها كما حققه الدمامينى ولا يرد ذلك على المصنف لأن مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلا أو نائبا وأما ذو أل فالظاهر أنه قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك وقد يكون أصليا كان قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضارا لصورته فتدبر (قوله وقد ينوب عنه) أى عن المصدر المتأصل فى المفعولية وهو ما كان من لفظ عامله لا عن مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد أن الجذل فى مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جذل كفرح

(ش) قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل و بعض مضافين الى المصدر نحو جد كل الجد وكقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وضربته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوسا وافرح الجذل فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم انه اذا ناب اسم الاشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أى ظننت ذاك الظن فذاك اشارة الى الظن ولم يوصف به و ينوب عن المصدر أيضا ضميره نحو ضربته زيدا أى ضربت الضرب ومنه قوله تعالى لا اعذبه أحدا من العالمين أى لا اعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة والآلة نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والله تعالى اعلم

(ص)

(وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا)

(ش) لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل يجب افراده فتقول ضربت ضربا وذلك لانه

وزنا ومعنى وظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والسيرافى والمبرد واختاره المصنف لاطراده وأما مذهب سيبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت وجذلت جذلا فلا يطرد فى نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له مع أن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله الرضى (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة الكلية والبعضية والمرادف والاشارة والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما فى الروداني والباقى عن المبين فقط و بقى مما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كاغتسلت غسلا وتوضأت وضوء العلماء والملاقى للمصدر فى الاشتقاق بأن يشاركه فى مادته اما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه تبتيلا فانه مصدر لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كأنبتكم من الأرض نباتا وأنبتها نباتا حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع أو غيره وقد ناب عن انباتا وقال سيبويه انه مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لأنه فى الأصل مصدر لنبت سمى به النابت كما نص عليه غير واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضا اسم مصدر لأنبت كغسلا ووضوءا لاغتسل وتوضأ مع أنهما مصدران لغسل ووضؤ وأما تبتيلا فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى فى الاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة أى فيكفى فى النيابة ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقى مما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقرى وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أى اغتماض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا أى أى ضرب ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عنهما وعشرة عن المبين لكن لم أر نصا فى انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جوازه كتبتل اليه تبتيل الخائفين (قوله ذلك الضرب) أى المعهود للمخاطب كأن علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه أنت فيكون مثالا للمبين وظننت ذاك مثال للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب عن النائب كأن يقال ضرب الامير زيدا فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربا مثل ذلك لأن فعل الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأنيب عنه الصفة ثم الصفة وأنيب عنها الاشارة (قوله نحو ضربته زيدا) ان رجع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فمؤكد لانه لو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد وان رجع الى مصدر معهود لدلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل أل فيه للجنس والعهد ومحل ذلك ما لم يجعل زيدا بدلا مفسرا للضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله * من كل ما نال الفتى قد نلته * وقوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أى نلت النيل و يدرس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق المذكور واما لا أعذبه أحدا من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه لعذابا ما قبله بمعنى تعذيبا عظيما لأن تنوينه للتعظيم والاصل أعذبه أى من يكفر تعذيبا عظيما لا أعذب تعذيبا مثله أى التعذيب المذكور أحدا لأن تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأناب عنه صفته وهى مثله ثم حذفها وأناب المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأناب عنه ضميره أفاده فى التصريح وغيره فتأمله (قوله والآلة) أى اذا كانت فى العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى فى اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين وأسواطا (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من الامرين قبله ولا يغنى عنه قوله فوحد أبدا من حيث ان مفهومه أن غير المؤكد لا يوحد أبدا لأن هذا المفهوم كما يحتمل نفى التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤكد يحتمل تأبيد النفى أى لا توحده فى وقت أبدا فاندفع

بمثابة تكرير الفعل والفعل لايثنى ولايجمع وأماغير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فأما المبين للعدد فلا خلاف فى جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالمشهور انه يجوز تثنيته وجمعه اذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبين (ص)

(وحذف عامل المؤكد امتنع
وفى سواه لدليل متسع)

(ش) المصدر المؤكد لايجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا أووجوبا فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال أى سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين وقول ابن المصنف ان قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لان قوله ضربا زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا كما سيأتى ليس بصحيح وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتى ليس منه وذلك لأن ضربا زيدا ليس من التأكيد فى شىء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لانه واقع موقعه فكما ان اضرب زيدا لاتأكيد فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شىء لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على مايدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولاشىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد

الاعتراض بأن الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره سم (قوله بمثابة تكرير الفعل) فيه أنه ليس مؤكدا للفعل نفسه بل للمصدر المفهوم منه كما مر فالاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا أو كثيرا كما أن المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك (قوله فالمشهور الخ) أى بدليل قوله وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى تصريح (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره فى سواه أى وفى حذف عامل سواه اتساع أو المعنى والحذف فى سواه متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ماقبله (قوله لايجوز حذف عامله) أى ولا تأخيره بخلاف النوعى والعددى فيهما (قوله لتقرير عامله) أى دفع المجاز عنه لكون المجاز لايؤكد وقوله وتقويته أى تثبيت معناه فى النفس بواسطة تكرره ولايرد قوله تعالى ومكرنا مكرا وقوله

بكى الخز من عوف وأنكر جلده * وعجت عجيجا من جذام المطارف

حيث أكد المكر والعجيج أى التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هى الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز قطعا كما فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كالآية والبيت ومايحتملهما لايؤكد الا اذا استعمل فى حقيقته لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما (قوله فيحذف عامله) أى لدلالته على معنى زائد على العامل فأشبه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الآتى ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وسهو خبر ان والضمير فى منه للناظم (قوله لان قوله ضربا زيدا الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله أن عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا فى نحو أنت سيرا ووجوبا فى نحو أنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وضربا زيدا وغير ذلك مما سيأتى فمنعه من حذفه هنا اما سهو عن وروده هنا واما البناء على أن ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهى دعوى بلا دليل الثانى ان تعليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافى للحذف ان أراد أن المقصود منه ذلك دائما فممنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لانسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اهـ وأجاب الشاطبى عن الاول بما فى الشرح وسيأتى مافيه وعن الثانى بأن الحذف مناف للتأكيد مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معتنى به وحذفه يقتضى طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اهـ فالأولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد فلا ينهض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبى بأن نحو أنت سيرا للتأكيد مع مافيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية فالأولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهى مستثناة من امتناع الحذف لنكات تأتى و يدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناظم لايقال لادليل على استثناء أنت سيرا الا انه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه) أى ففائدته النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل (قوله ليست من باب التأكيد) أى بل هى قسم برأسه فالمصدر اما مؤكد أو نوعى أو عددى أو بدل من فعله ولا ضرر فى زيادة ذلك على قوله توكيدا أو نوعا الخ أو أن المراد ليست منه الآن بعد النيابة وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها لا

وبما يدل أيضا على أن
ضربا زيدا ونحوه ليس من
المصدر المؤكد لعامله أن
المصدر المؤكد لاخلاف فى
انه لا يعمل واختلفوا فى
المصدر الواقع موقع الفعل
هل يعمل أولا والصحيح
أنه يعمل فزيدا فى قولك
ضربا زيدا منصوب بضربا
على الاصح وقيل انه
منصوب بالفعل المحذوف
وهو اضرب فعلى القول
الاول ناب ضربا عن اضرب
فى الدلالة على معناه وفى
العمل وعلى القول الثانى
ناب عنه فى الدلالة على
المعنى دون العمل (ص)
(والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا)
(ش) يحذف عامل المصدر
وجوبا فى مواضع منها اذا
وقع المصدر بدلا من فعله
وهو مقيس فى الامر
والنهى نحو قياما لا قعودا
أى قم قياما لاتقعد قعودا
والدعاء نحو سقيالك أى
سقاك الله وكذلك يحذف
عامل المصدر وجوبا اذا
وقع المصدر بعد الاستفهام
المقصود به التوبيخ نحو
أتوانيا وقد علاك المشيب
أى أتتوانى وقد علاك
ويقل حذف عامل المصدر
واقامة المصدر مقامه

بالنظر لذاتها وأيضا الايأتى فى نحو أنت سيرا الان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب عام (قوله وبما يدل الخ) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل أنه يراه من المؤكد ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهى نيابته عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أى عوضا عن اللفظ به أى عن التلفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لا فعل له كبله بمعنى تركا فى قوله يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

أى ترك الاكف فى رواية خفض الاكف بالاضافة فبله اما منصوب بفعله المهمل وان لم يصح النطق به أو بفعل أمر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند الجمهور أى اترك ذكر الاكف بله أى تركا أما على رواية نصب الاكف فبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ماذكر يقال فى ويحه وويله وويسه وويبه وهى بحسب الاصل كنايات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ويبغض وقيل ان ويح وويس كلتا رحمة وويل وويب للعقاب فهى مفاعيل مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أى أحزنه الله أو أهلكه أو رحمه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به والتقدير ألزمه الله ويله وفى الايضاح ان المصدر فى نحو ضربا زيدا وقياما لاقعودا مفعول به أيضا عند سيبويه أى الزم ضربا الخ أى فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بانه مفعول مطلق (قوله فى الأمر والنهى) أى سواء تكرر كقوله

فصبرا فى مجال الموت صبرا * فما نيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أى قم قياما لاتقعد الخ) اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى فى التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا به لفعل محذوف ولاقعودا عطف عليه أى افعل قياما لاقعودا وأما جعل أبى حيان لا نافية للجنس وقعودا اسمها نون شذوذا فتكلف مع انه يحتاج كما قاله الدمامينى الى جعله خبرا بمعنى النهى أفاده الصبان وعلى هذا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله فى النهى مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد أن يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا فتأمل (قوله نحو سقيالك) الجار هنا للبيان مفعول المصدر وفى سحقا لزيد وبعدا له لبيان فاعله فهو متعلق بأعنى محذوفا أى لك أعنى أو خبر لمحذوف وجوبا أى ارادتى أو دعائى لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك مزيد فى الابتداء ويجوز فى نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذو أل فرفعه أحسن كالويل له والخيبة لكن ادخال أل سماعى عند سيبويه فلا يقال السقى له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمى كما فى الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الأوجه اذ لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضا فى المكرر والمحصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كما فى التسهيل نحو له على ألف اعتراف وزيد قائم حق أى هذا اعتراف وحق وكذا فى المفيد خبرا سواء كان انشائيا كعجب لتلك قضية وقول الاعرابى حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أى أمرى عجب وشأنى حمد الله أو غير انشائى كافعل وكرامة أى ولك كرامة اه قال الصبان والظاهر أن ماللتفصيل كذلك والأوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيده كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفى الخبر ليس من الآتى بدلا عن فعله وقوله الآتى والمصدر نائب منابه الخ نص فى انهما منه ففى عبارته قلاقة والثانى هو الصواب فالآتى بدلا نوعان طلبى وخبرى فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا والا كان سماعيا كويله

والخبري اما مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله أفعل وكرامة واما مقيس وهو ماذكره بقوله وما لتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح **(قوله في الفعل المقصود به الخبر)** المراد بالخبر ماقابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا لاجزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة أي حمدت حمدا وشكرت شكرا وصبرت صبرا الخ فالمقصود في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظرا للفظ العامل وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري خمسة أنواع أربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما لتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا وضابطه أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف وجوبا بالكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب الحذف في حمدا وشكرا لا كفرا عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بانه يقال حمدت حمدا وشكرت شكرا على ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال الدميني نقلا عن الشلوبين والظاهر أن صبرا لا جزعا وسمعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما أو عند قصد الانشاء هذا وللرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ماتعلقت به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا وسقاك الله سقيا وأما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله وحنانيك ودواليك أو بحرف جر كسحقا لك أي بعدا و بؤسا لك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله أو بحرف كحمدا لك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ماسمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها ثم علل ذلك فانظره **(قوله على حين الخ)** قبله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن في دارين بجر الحقائب

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير في يمرون للصوص وكذا في يرجعن وأنثه تحقيرا لهم وعيابهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالحقائب أوعية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجراء كحمر وحمراء أي ممتلئة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لاضافته لجملة ألهى و بالجر على الاعراب والظاهر أنه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين ألهى الخ والمال مفعول به لندلا أو لفعله المحذوف أي اختطف المال **(قوله وزريق اسم رجل)** لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم أبيها **(قوله وما لتفصيل الخ)** عطف على ندلا فهو مثال ثان للآتي بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيد لمفاد عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعدها لئلا يوهم أنه قسيم للآتي بدلا من فعله مع أنه منه **(قوله لعاقبة ماتقدمه)** أي الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه مافصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله

لأجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فلاجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده مايترتب عليه واحترز بالقبلية عن نحو اما اهلاكا وأو تأديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ماقبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزيد سفر فاما صحة وأما اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها

في الفعل المقصود به الخبر نحو افعل وكرامة أي وأكرمك فالمصدر في هذه الامثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه وأشار بقوله كندلا الى ما أنشده سيبويه وهو قول الشاعر

على حين ألهى الناس جل أمورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا نائب مناب فعل الامر وهو اندل والندل خطف الشيء بسرعة وزريق منادى والتقدير ندلا يا زريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر لانه ان جعل نائبا مناب فعل الامر للمخاطب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مرفوعا به لان فعل الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ما ناب منابه وان جعل نائبا مناب فعل الامر للغائب والتقدير ليندل صح أن يكون مرفوعا به لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الامر للغائب وانما ينوب مناب فعل الامر للمخاطب نحو ضربا زيدا أي اضرب زيدا والله أعلم (ص)

(وما لتفصيل كاما منا * عامله يحذف حيث عنا)

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

اذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فاما تمنون منا واما تفدون فداء وهذا معنى قوله والتفصيل الخ أى يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أى عرض (ص) (كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند) (ش) أى كذا يحذف عامل المصدر وجوبا اذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أى أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سيرا سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه ومثال المحصور مازيد الاسيرا وانما زيد سيرا والتقدير

مازيد الايسير سيرا وانما زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فان لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فان شئت حذفت يسير وان شئت صرحت به والله أعلم (ص)

(ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحوله على ألف عرفا * والثان كابنى أنت حقا صرفا)

(ش) أى من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة لاتحتمل غيره نحوله على ألف عرفا أى اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أعترف اعترافا ويسمى مؤكدا لنفسه لانه مؤكد للجملة قبله وهى نفس المصدر بمعنى أنها لاتحتمل سواه وهذا هو المراد بقوله فالمبتدا أى فالاول من القسمين المذكورين فى البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله بل

وتحتمل غيره فتصير بذكره نصا فيه نحو أنت ابنى حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أحقه حقا ويسمى مؤكدا لغيره لان الجملة قبله تصلح له ولغيره لان قولك انت ابنى يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندى فى الحنو بمنزلة ابنى فلما قال حقا صارت الجملة نصا على ان المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لانها صارت به نصا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه

(قوله اذا أثخنتموهم) أى أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أى فأمسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا وثاقهم أى ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أى مرتين فأكثر (قوله ورد) أى المذكور من المكرر والمحصور لان الجملة نعت لهما ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب وجعلها المكودى نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه (قوله اسند الخ) يستفاد منه أن شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا أى ولو منسوخا كان زيد سيرا سيرا أو كون المبتدا اسم عين وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو أأنت سيرا والعطف عليه كأنت أكلا وشربا كما فى التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لامنقطعا ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذ لايخبر به عنها الا بتأويل فيحتاج الفعل بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بلا تأويل كأمرك سير ومقتضى ذلك أن اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كاملك نقصان وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ فمفهوم قوله لاسم عين تفصيل يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنهما مثالان فى مثال واحد (قوله لاتحتمل غيره) ان أراد أنها لاتفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فما بعده كذلك أو أنها لاتفيد معنى غيره ولو مجازيا فممنوع سم أى لاحتمال كونها للتهكم مجازا الا أن يراد لاتحتمل غيره احتمالا قريبا والتهكم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذى بعده على الجملة وتوسطه بين جزأيها الا نها دليل العامل فلا يفهم الا بتمامها وأما قولهم أحقا زيد منطلق فحقا ظرف لامصدر كما نص عليه (قوله وهى نفس المصدر) فيه تسمح والمراد أن التكلم بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذى تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كما فى ضربت ضربا ولا يشكل ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لما مر أن هذا مستثنى منه أو يقال لما دلت الجملة على العامل كان كأنه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت ابنى حقا) مثله لا أفعله ألبتة فألبتة مصدر حذف عامله وجوبا والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للعهد أى القطعة المعلومة التى لاتردد معها ولا يجوز حذف أل على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان البتة محقق لاستمرار النفى قبله بعد احتماله الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه أن حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان بمعنى ضد الباطل فلا يرفعه بل يصح معه أن يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصا فى الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الدماميني قال الرضى وهو مؤكد لنفسه أيضا لان الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها وأما احتمالها للكذب أو المجاز فأمر عقلى لامدلول للفظ

(ص) (كذاك ذو التشبيه بعد جمله
كلى بكا بكاء ذات عضله)
(ش) أى كذلك يجب حذف عامل المصدر اذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر فى المعنى نحو لزيد صوت صوت حمار وله بكاء بكاء الثكلى فصوت حمار مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يصوت صوت حمار وقبله جملة وهى لزيد صوت وهى مشتملة على الفاعل فى المعنى وهو زيد وكذلك بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكى بكاء الثكلى فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو صوته صوت حمار و بكاؤه بكاء الثكلى وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل فى المعنى نحو هذا بكاء بكاء الثكلى وهذا صوت صوت حمار ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ولكنه مفهوم من تمثيله

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها فى الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به أن الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فاعا سمى هذا مؤكدا لغيره مع أنه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذ توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة فى نفس الأمر وغلب عنده كذب مدلولها فكأن الجملة محتملة له ولنقيضه فقيل مؤكد لغيره وأما الاول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض (قوله كلى بكا) ينبغى جعله صفة لجملة أى بعد جملة كائنة كهذه ليكون مشيرا لباقى الشروط والبكا بالقصر اسالة الدمع و بالمد رفع الصوت وقيل لغتان فى كل كما فى المصباح وعلى الاول يحتاج لارتكاب الضرورة فى قصر الاول أو مد الثانى والاورد أن الجملة لم تحو معنى المصدر لكن يردا نها لم تحو فاعل المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضلة أى ممنوعة من النكاح وهى غير الياء فى لى و يدفعه أن المعنى لى بكاء مثل بكائها أوصاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أى داهية من الدواهى (قوله اذا قصد به التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصد به التشبيه و بعد جملة ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقى وستعلم محترزها (قوله الثكلى) بفتح المثلثة مقصورا أى الحزينة لفقدها ولدها يقال ثكلت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أى لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان فى الجملة قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعر بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أى اخراج ما يسمع واحداثه لا بمعنى المسموع خلافا للمرادى وليس فى الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب ضرب الملوك واعلم أن هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب و يجوز معها رفعه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا لمحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لا بالمصدر الذى فى الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدرا بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلل المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار أنك مررت به وهو فى حال تصويته فلذا قدر والثانى ناصبا اه أى واشتراط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه فى هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أى خبرا لما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبر الما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر لمحذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن فى الظرف ومما لم يشتمل على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الحمام لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله يد يد أسد أو لم يشعر بالحدوث كله ذكاء ذكاء الحكماء لان الذكاء من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن فى الجملة قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان فى الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به ﴿تنبيه﴾ المراد باشتمالها على معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظه أيضا كما مر أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور

ما ان يمس الارض الا منكب ✽ منه وحرف الساق طى المحمل

أى بلغ فى الضمور الى حيث لو اضطجع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالمعنى أنه مدمج الخلق

(ص) ﴿المفعول له﴾

(ينصب مفعولا له المصدر ان أبان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع)

(ش) المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله فى الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لان المعنى جد لأجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو جد فى الوقت لان زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لان فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابنى تأديبا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع فى جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت فى الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعنى المصدرية وابانة التعليل واتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

مدكوك بعضه فى بعض ومطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدمجه فى بعضه بالضفر والله أعلم

﴿المفعول له﴾

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علته لدلالة علة الاول أى دن شكرا لانه يجوز حذف المفعول له لدليل أو أن شكرا المذكور علة لهما معا (قوله وقتا) تمييز محول عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كلزهد الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جر كمثاله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا الى البيض أطرب * وفيه تقديم معمول الخبر الفعلى (قوله فى الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جبنا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كحبستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك اصلاحا لحالك تصريح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث ان فاعل الارادة هو الله والخوف من المخاطبين ومع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشرى وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التى تضمنها يريكم لا للاراءة التى هى فعل الله تعالى فيرده أن العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التى فى ضمنه وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لانهم لا يرون لأجل خوفهم بل الله يريهم لأجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابنى تأديبا) قيل فيه تعليل الشىء بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى اذ ارادة الشىء مسببة عن الباعث عليه لأنها هى الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأدب أى ضربته لارادة أن يتأدب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لأجل أن يتأدب بناء على عدمه ولا شك أن التأدب يحصل أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتا على حد جئتك اصلاحا لحالك فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت أيضا لكن يرد عليه أن الضرب هو سبب التأدب وعلته فكيف يجعل التأدب علة للضرب ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة فى وجوب التأدب وتصور التأدب علة فى ايجاد الضرب كحفر البئر لأجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتك أكرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لملاقاته له فى المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهره كالنظم أن هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جره والجمهور على أن المجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذى فى المتن أى مفهما العلة الفعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن لان العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هى شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لان الشىء لا يعلل بنفسه وهى تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقى من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة العلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفارسى لان الحامل على الشىء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورده الرضى بأنه ان أراد أن الباعث يتقدم وجودا فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فمسلم

وهو اللام أو من أو في أو الباء. فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك جئتك للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتني اليوم للإكرام غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لاكرام عمرو له ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا قنع لزهد وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله أعلم (ص) (وقل أن يصحبها المجرد * والعكس في مصحوب أل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء)

(ش) المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال أحدها أن يكون مجردا عن الألف واللام والاضافة والثاني أن يكون محلى بالألف واللام والثالث أن يكون مضافا وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والاضافة النصب نحو ضربت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الالف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره ويجوز النصب فضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني التأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف

لا أقعد الجبن عن الهيجاء البيت فالجبن مفعول له أي لا أقعد لأجل الجبن ومثله قوله

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم ان المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الأمران ومما جاء منصوبا قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ومنه قول الشاعر

وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديبا وجئتك اصلاحا لحالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جئتك سمنا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وأنه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جبنا أو تصوره فقط لكونه غرضا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت المرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أحلنا دار المقامة من فضله لعدم القلبي ان قلنا باشتراطه والا فمجاز مع استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة وجئتك كي تكرمني ولتكبروا الله على ما هداكم وفي شرح اللمحة لابن هشام أن الكاف وحتى وكي لا تجر المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل وسابكه اه وينبغي أن على كذلك ومقتضاه أن المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتك للسمن) مثله والارض وضعها للانام أي المخلوقات (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

ونضت بتخفيف الضاد المعجمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لاكرام عمرو له) مثله

واني لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيبويه والمتقدمين كما في الهمع ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو أما العبيد فذو عبيد بالنصب أي مهما تذكر أحدا لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد فلم يبق له شرط الا العلية لكن قال سيبويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهما تذكر العبيد الخ (قوله أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجرره بالحرف وأنثه لتأويله بالكلمة وفي نسخ أن يصحبه بالتذكير وفي أخرى فاجرره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشدوا) أي النحاة شاهد الجوازه قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الأكثر فيما تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رد بقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بدلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لأجل الاغارة أو هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون ليأتوهم من كل الجهات (قوله عوراء الكريم) بفتح العين المهملة ممدودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحي منه فهو عورة ومنه عورة الانسان أي اذا فلتت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لأجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

(ش) عرف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو امكث هنا أزمنا فهنا ظرف مكان وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لان المعنى امكث في هذا الموضع في أزمن واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما اذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فانه لا يسمى ظرفا والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجرورا نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في الدار على أن في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفا في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشأم فان كل واحد من البيت والدار والشأم متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطردا لان أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشأم في المثل منصوبة على الظرفية وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا الايلاف قريش فانه علة ليعبدوا ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لأجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطاع والمنتهبين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة باعجبوا مقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول لان السورتين سورة واحدة تصريح *(تنبيه)* لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل وان جعل ضرارا مفعولا له أي بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

أي تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اهـ صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحا من صفات الالفاظ وألف ضمنا اما للاطلاق ان جعلت أو للاحد الدائر على التخيير ويرجحه أن المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلا منهما ظرف لا أحدهما فقط (قوله أزمنا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجمعه مع أن الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه أما المتفق فلا يتعدد الا مع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحرا أو مع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشاف منعه حيث قدر في قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه وبأن الفعل مقتض لكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولاختلافهما باشتراط الابهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المغني (قوله معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدرا في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفا الا أن معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلا حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشير له الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطرد في غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زمانا ولا مكانا فلا حاجة لاخراجه لذلك الا أن يجعل مكانا اعتباريا للرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما صيغ من الفعل اذ لا ينصب الا بمادته لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بأفعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي ومما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال نمت البيت مثلا لكن في ذكره ذهبت الشأم نظر لانه على معنى الى لا في فهو مما نصب بحذف الخافض توسعا لان الذهاب لم يقع في الشأم بل في طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بأنها مفعول به على

التوسع

لم تكن متضمنة معنى فى لان المفعول به غير متضمن معنى فى فكذلك ماشبه به فلا يحتاج الى قوله بالمراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ماتضمن معنى فى والله تعالى أعلم (ص) (فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا) (ش) حكم ماتضمن معنى فى من أسماء الزمان والمكان النصب والناصب له ماوقع فيه وهو المصدر نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الامير أو الفعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الامير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه الا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والناصب له اما مذكور كما مثل أو محذوف جوازا نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما اذا وقع الظرف صفة نحو مررت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذى عندك أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو خبرا فى الحال أو فى الاصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل فى هذا الظرف محذوف وجوبا فى هذه المواضع كلها والتقدير فى غير الصلة استقر أو مستقر وفى الصلة استقر لان الصلة لاتكون الا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

(وكل وقت قابل ذاك وما * يقبله المكان الامبهما
نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كمرمى من رمى)

(ش) يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا اما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان

التوسع باسقاط الخافض لأن الشارح حكاه معه فيما سيأتى (قوله لم تكن متضمنة) أى فهى خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لأن الفعل أجرى مجرى المتعدى نفسه فنصبها بلا ملاحظه حرف أصلا كالا يحتاج اليه على أنها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بحذف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لأنها لم تتضمن معنى فى بل لفظها لأن المراد بالتضمن اللفظى مايعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوى فهو الاشارة الى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور أن المراد باللفظى وجود لفظها فى الكلام و بالمعنوى خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشمونى وأما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع فى الظرف هو الحدث لا المصدر لأنه لفظ وأيضا الحدث لم يقع فى الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل فى مدلوله أى نفس الزمان والمكان ففى المتن حذف مضافين أى فانصبه بدال الواقع فى مدلوله أى باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره و يندفع اعتراض الشارح الآتى أو فيه استخدام بجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثانى فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ماشأنه أن يقع فدخل ماصمت اليوم (قوله متى جئت الخ) هى لطلب تعيين الزمان خاصة كأين فى المكان وكم لطلب تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب فى المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما فى التصريح لكن قال الشاطبى قد ينصب توسعا بحذفها وفى المسموع بالحذف كقولك لمن ذكر أمرا تقادم حينئذ الآن أى وجد ماتقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولى فهما من جملتين والمقصود نهيه عن ذكر مايقوله وأمره بسماع مايقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما فى التصريح قال يس ومحله اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والا وقع (قوله وكل وقت) أى داله وقوله ذاك أى النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما مر فى الضمير وشمل كلامه ماصيغ من الفعل مرادا به الزمان كقعدت مقعد زيد أى زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وماصيغ من الفعل) أى من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين و يندفع اعتراض الشارح الآتى وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتى لا على الجهات لئلا يفيد أنه مبهم مع أنه من المختص اتفاقا نصب تشبيها بالمبهم كما فى النكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة و بالمختص مادل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بأل كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت زمنا طويلا كذا فى الاشمونى فقول الشاعر كلحظة وساعة ينبغى تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظى لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كليلا من أسرى بعبده ليلا اذ السرى لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر الآن تأكيده لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا لرمضان والربيعين مع جواز تركها والراجح جواز اضافته الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الا نوعان) أى لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالالتزام

أحدهما المبهم والثاني ماصيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكر والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت غلوة فتنصبهما على الظرفية وأما ماصيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعده فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول (١٩٨) جلست مرمى زيد الا شذوذا ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي والى هذا أشار بقوله (ص)

(وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتمع)

(ش) أي وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا أن يقع ظرفا لما اجتمع معه في أصله أي أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كمجامعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وماصيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فذهب الجمهور الى أنها من الظروف المبهمة لانها وان كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشلوبين الى أنها ليست من المبهمة لانها معلومة المقدار وأما ماصيغ من المصدر فيكون مبهما نحو جلست مجلسا ومختصا نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضا أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فان مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل فاذا تقرر أن المكان المختص وهو ماله أقطار تحويه لا ينتصب ظرفا فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

فلم يتعد الى جميع أسمائه بل الى المبهم لدلالته عليه في الجملة والى ماهو من مادته لقوة دلالته عليه حينئذ ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن تعدى الى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهم) المراد بالمبهم هنا ماليس له صورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أي نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وان شئت قلت المبهم مالا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح تبعا لابن المصنف ماافتقر الى غيره في بيان صورة مسماه أي صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته الا بالمضاف اليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر و باطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بفي قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقلا عن الرضي وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم قال فقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اه لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشياع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بفي فمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيده الهمع فيهما وفي جانب أيضا ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الاوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب ستأتي (قوله غلوة) بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ويقال ثلثمائة ذراع الى أربعمائة والجمع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما اكتفوا به في قعدت جلوسا لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جلوسا (قوله أي كائن مقعد القابلة) أي في مقعدها ومني متعلق بذلك المحذوف أيضا ومن بمعنى الى أي هو مستقر مني أي بالنسبة الى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أي محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هو مني معقد الازار أي هو مستقر مني في مكان قريب كقرب مكان عقد الازار وهو وسط الشخص (قوله ومزجر الكلب) أي هو مستقر مني أي بالنسبة الى في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجره فهو ذم ومناط الثريا مدح أي هو بالنسبة الى في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرائي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذا) أي على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر قعد مني أي بالنسبة الى وزجر مني وناط مني لم يكن شاذا (قوله لما في أصله الخ) المراد بالاصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في أعجبني جلوسك مجلس زيد ظرف لاصله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمان) أي بل التبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر الى أن ماصيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلا (قوله مجهولة الصفة) أي لعدم تعين محلها (قوله ليست من المبهمة) أي فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكما أي تشبه المبهم في عدم التعيين في الواقع لان الميل مثلا يختلف بدءا ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المبهم حقيقة أو حكما (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضي (قوله

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس في ذلك فقيل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص) (وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف * وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم) (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو سرت يوما وجلست مكانا و يستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو مالا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لايكون الا ظرفا والذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أن لايخرج عن الظرفية الا باستعماله مجرورا بمن نحو خرجت من عند زيد ولا يجر عند الا بمن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص) (وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك في ظرف الزمان يكثر) (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب باعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول آتيك

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلوبين للجمهور تشبيها بالمبهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي وبقي قول رابع أنها مفعول به حقيقة لأن نحو دخل يتعدى بنفسه وبالحرف وكثرة الامرين فيه تدل على أنهما أصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لازم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصباب اللزوم على الأحد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعية مع أنه ليس كذلك أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الا ظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لازم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لأن هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في المعين ومما لازم الظرفية أيضا قط وعوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه وبدل بمعنى مكان كخذ هذا بدل هذا لا بمعنى بديل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل أما بمعناه الاصلي فظرف متصرف والظروف المركبة كصباح مساء وبين بين وبينا وبينما ومذ ومنذ عند من جعلهما خبرين فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهم فهما من القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصبهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويتوقد تحته نارا بالرفع وانما يتخرج على التصرف دماميني واعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمتنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كأسماء الجهات الا فوق وتحت فيمتنع لما مر والا يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فمن الكثير وكبين المجردة من التركيب ومن ما والالف ومن تصرفها مودة بينكم بالجر لقد تقطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على أنه مرفوع المحل على الفاعلية حملا له على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله في ومنا دون ذلك أما بين المركبة والمقرونة بما أو الالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بسكون السين أما بفتحها فيتصرف كثيرا ولهذا اذا صرح بفي فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثلث العين والكسر أكثر وهي اسم لمكان شيء حاضر أو قريب فالأول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقال الذي عنده علم من الكتاب رب ابن لي عندك بيتا وقد تكون للزمان كعند الليل كما في تحرير النووي ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله الدماميني (قوله بمن) أي فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) ومما ينوب عن الظرف مطلقا صفته وعدده وكليته وجزئيته كجلست طويلا من

جلوس زيد أى زيد مكان جلوسه ويكثر اقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والاصل وقت
طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف اليه باعرابه وهو
مقيس فى كل مصدر

(ص)

﴿المفعول معه﴾

(ينصب تالى الواو مفعولا معه
فى نحو سيرى والطريق مسرعه
بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق) (ش) المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ماتقدمه من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيرى والطريق مسرعة أى سيرى مع الطريق فالطريق منصوب بسيرى ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق وأعجبنى سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر وسيرك وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل الا الجر كحروف الجر وانما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازا من الالف واللام فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها نحو مررت بالغلام و يستفاد من قول المصنف فى نحو سيرى والطريق مسرعة أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرقى الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت كل اليوم كل البريد أو بعض ذلك و ينوب عن ظرف الزمان ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازى لتضمنها معنى فى نحو أحقا أنك ذاهب أى أفى حق ذهابك وقد نطقوا بفى فى قوله * أفى الحق أنى مغرم بك هائم * والنيابة عن الزمان لايخبر به الا عن المعنى لا الجثة ومثله غير شك أو ظنا منى أنك قائم أى فى غير شك وفى ظن منى قيامك هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وأن ومعمولاها فاعله أى أحق وثبت قيامك ورده أبو حيان تصريح (قوله و يكثر الخ) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشرطه افهام تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وان لم يعين كانتظرته نحو جزور وحلب ناقة أى مقدار ذلك فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر الى اسم عين فيقوم مقامه كلا آتيه الفرقدين أى مدة بقائهما ولا أكلمه القارظين أى مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذى يصبغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

﴿ المفعول معه ﴾

قال الجلال أخره عن المفاعيل لاختلافهم فى قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى أنه لايفصل منها أى ولا بالظرف وان فصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور يس (قوله فى نحو سيرى) فعل أمر للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعة حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها فى سبق الذى هو صلتها (قوله هو الاسم) أى الفضلة وقوله بعد واو الخ أى وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلا تأكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا معه وان كان ... ا
للمعية قاله الموضح وقال حفيده ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو اسم تأ... ين
مفعولا معه و به صرح بعضهم وهو الحق و بالفضلة اشترك زيد وعمرو و بكونه بعد ... و
جئت مع عمرو و بعت العبد بثيابه مما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقوله ... يكم
من أحكامه لا ينبغى جعله قيدا فى التعريف والمراد بكونها للمعية أنها للتنصيص ... ل
العامل السابق فى زمان تعلقه به سواء صاحبه فى حكم العامل أيضا كجئت ... ب
الى النصب يدل على قصد المعية أم لا كاستوى الماء والخشبة على ما سيبين ... على
المصاحبة فى الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لمطلق الجمع فخرج ... ذكر
لصحة تسلط العامل نصبا على ما بعدها كضربت زيدا وعمرا فللعطف ... عمرا
وخلطت البر والشعير لأن المعية فيه من العامل وخرج بتلوها الجملة كا ... ترنان
مثلا فيجب رفع ضيعته فان قدر مفردا قبل الواو وجاز نصبها لأنه حب ... رجل
موجود هو وضيعته و بكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك ... ب جر
أبيك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أى ... ول به
كما فى المغنى فخرج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمحذوف أى و يحسب زيدا لا مفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أى فيما

وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل وشبهه سبق أن عامله لابد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا باتفاق وأما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه (ص) (و بعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب) (ش) حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من لسان العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيدا وقصعة منصوبان بتكون المضمرة (ص) (والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * والنصب مختار لدى ضعف النسق * والنصب ان لم يجز العطف يجب أو اعتقد اضمار عامل تصب) (ش) الاسم الواقع بعد هذه الواو اما أن يمكن عطفه على ما قبله أولا فان أمكن عطفه فاما أن يكون

فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه صحته وانما امتنع فيما ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أوجدت السير حال كونه مصاحبا الطريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشترك زيد وعمرو فتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سيري للنيل بلا نظر لكون النيل سائرا أولا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد علمت مقابله لابن جني (قوله والصحيح منعه) أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمر) أي جوازا لا وجوبا خلافا للاشموني ولذلك اكتفوا بتقديره هنا دون هذا لك وأباك لتنزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد جواز النصب في مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذي هو أولى به فقوي طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل أن المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لا لانه يشتد طلبه للفعل فقدروه بعده عاملا هذا ولقائل أن يقول قد جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله * أزمان قومي والجماعة كالذي * الخ أي أزمان كان قومي مع الجماعة مع أنه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا لك وأباك أولى لوجود مقتضي الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أبا علي أجازه قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها فلما حذفت برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اهـ وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي أي وجود توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه يطابقهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكنت أنا وزيدا كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أي في الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لئلا يصير العمدة فضلة ولان الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد أن فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر في التابع فجعله فاعلا بمحذوف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجملة لا داعي اليه على أن حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عربية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه أن يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

بضعف أو بلاضعف فان أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب نحو كنت أنا وزيد كالأخوين فرفع

زيد عطفا على الضمير المتصل أولى من نصبه مفعولا معه لان العطف ممكن للفصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه وان أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو سرت وزيدا فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل وان لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على اضمار فعل يليق به كقوله * علفتها تبنا وماء باردا * فماء منصوب على المعية أو على اضمار فعل يليق به التقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم لان العطف على نية تكرار العامل فلا يصح أن يقال أجمعت شركائى وانما يقال أجمعت أمرى وجمعت شركائى فشركائى منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم (ص)

والابهام فالرفع أولى بقصد شىء جار الأمران ولعل هذا الأخير محمل كلامهم دماميني (قوله بضعف) أى من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف الا بتكلف كأن يقدر لو تركت الناقة ترأم فصيلها أى تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أى يتمكن منه لرضعها لان رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركهما لاحتمال نفرتها منه وكذا قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليا ليا

فيحتاج العطف الى تقدير واكل أمره لليالى والليالى لامره وفى النصب سلامة من ذلك أى لو تركت الناقة مع فصيلها أى حسا ومعنى وواكل أمره مع الليالى قيل ومن الضعف المعنوى نحو كن أنت وزيدا كالاخ وقوله

فكونوا أنتمو وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضيه توجه الأمر الى ما بعد الواو وأنت لا تريد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصرح لا ترجحه لفساد المراد بدونه وأيضا يمنع العطف فى المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذ لو كان المأمور كلا منهما لقال كالاخوين ففيه مانع لفظى ومعنوى وليس فى البيت الا الثانى فان قيل كالاخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يمكن عطفه) أى لعدم صحة توجه العامل اليه اما لفساد المعنى ولو فى القصد أو للزوم محذور لفظى كما مر فى مثال الأخ ونحو مالك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجر بلا اعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخير فيه بين المعية واضمار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف فى علفتها الخ ونحو * وزججن الحواجب والعيونا * اذ الماء لا يشارك التبن فى معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الحواجب فى معنى التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاحبتهما فى الزمان أمر معلوم لا فائدة فى قصده فيجب فيهما تقدير العامل أى وسقيتها ماء وكحلن العيون فينبغى جعل أو فى المتن تنويعية كما فى الأشمونى أى أن ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس لكن فيه أن امتناع التقدير فى ذلك غير مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولابست النيل فالمخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعتقد الخ أى أوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الأمران والثانى يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف وبقى خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن أنت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أى لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعانى لا بالذوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أى عزم وأما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيده جمع مالا فنصب شركاءكم اما لكونه مفعولا معه أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمر من جمع وقيل ان أجمع يستعمل فى الذوات أيضا وعليه فلا اشكال فى العطف وكذا على قراءة فاجمعوا بوصل الهمزة ويقرأ برفع شركاء عطفا على الواو فى اجمعوا ومما يمتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان لا يتبوأ فهو اما مفعول معه أو لمحذوف أى وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتعدى لهما كتناولتها تبنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

﴿ الاستثناء ﴾

هو لغة استفعال من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

(ما استثنت الا مع تمام ينتصب
و بعد نفي اوكنفي انتخب
اتباع ما اتصل وانصب ماانقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع)

(ش) حكم المستثنى بالا النصب ان وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلا أومنقطعا نحو قام القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا زيدا وضربت القوم الا زيدا وقام القوم الاحمارا وضربت القوم الاحمارا ومررت بالقوم الاحمارا فزيدا في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حمارا والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة الا واختار المصنف في غير هذا الكتاب أن الناصب له الا وزعم أنه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب أي أنه ينتصب الذي استثنته الا مع تمام الكلام اذا كان موجبا فان وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي أوشبهه والمراد بشبه النفي النهي

لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وحقيقته اصطلاحا الاخراج بالا أو احدى أخواتها لما كان داخلا أو كالداخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن ارادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدى الفعل ولزومه فالاخراج جنس و بالا يخرج التخصيص بالوصف أو بالاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلا أي في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا في خاص وهو ماعداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله أو كالداخل لادخال المنقطع على ماستراه وأما المفرغ فداخل في المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقي اما لفظي أو تقديري سم (قوله ما استثنت الخ) الا فاعل استثنت والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنته و ينتصب خبرها والمراد الا الاستثنائية وستعلم الوصفية وانما بدأ بها لانها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادي لتتميم القسمة فلا يقال كان الاولى تقديم ماينصب أبدا كليس ولايكون (قوله مع تمام) أي للكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أي ومع ايجابه أيضا بقرينة قوله و بعد نفي الخ فانه مقيد بالتمام أيضا كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التنويع لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقا ويرده جواز الاتباع في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالآية ام لا وقيل ان الآية نفي لا ايجاب لان شربوا في تأويل لم يكونوا مني بدليل فمن شرب منه فليس مني فالمختار فيه الابدال وجعل الفراء قليل مبتدأ خبره محذوف أي لم يشربوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أومذكور ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ و يعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغني، متى كان ما بعد الا جملة فهي بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالي الا فكلكن المشددة كما سيأتي أو رفع فكالمخففة أفاده الصبان عن الدماميني (قوله بواسطة الا) أي فتكون متعدية الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لا في المعنى وهذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ماقبلها مستقلا لا بواسطتها وقيل أستثني محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيدا أول به كتأو يل اخوتك بالمنتسبين لك (قوله في غير هذا الكتاب) أي ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنت الا الخ ثم قال والغ الا فان ظاهره الغاؤها عن النصب المذكور قبل وانما أعملت لنيابتها عن أستثني كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح جريان الخلاف في المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الا عند المصنف وهو المختار عند المتأخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم الا حمارا أي لكن حمارا لم يجيء وقد يذكر نحو الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه بما قبل الا كالمتصل فما بعد الا عنده مفرد في المتصل وغيره وهي كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح أن بعدها كزيد غني الا أنه شقي أفاده الرضي (قوله على النفي) أي لفظا ومعنى كما سيمثله أو لفظا فقط نحو لايمسه الا المطهرون فانه نهي في المعنى وقد يراد بالنهي الآتي مايشمل المعنوي فيدخل فيه هذا

والاستفهام فاما أن يكون الاستثناء متصلا أومنقطعا والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا مما قبله و بالمنقطع أن لا يكون بعضا مما قبله فان كان متصلا جاز نصبه على الاستثناء وجاز اتباعه لما قبله في الاعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد الا زيد والا زيدا ولا يقم أحد الا زيد والا زيدا وهل قام أحد الا زيد والا زيدا وما ضربت أحدا الا زيدا ولا تضرب أحدا الا زيدا وهل ضربت أحدا الا زيدا فيجوز في زيدا أن يكون منصوبا على الاستثناء وأن يكون منصوبا على البدلية من أحد

أو معنى فقط كقراءة فشربوا منه الاقليل كامر ونحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد أي لا رجل يقول الخ وقوله

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النؤى والوتد

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريمة رملة منصرمة أي منقطعة عن معظم الرمل والنؤى بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفي المعنوي و يأبى الله الا أن يتم نوره أي لا يريد الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أي لا تسهل الا عليهم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما نحو لو جاء القوم الا زيدا لأكرمتهم فيتعين فيه النصب لان نفي لو ضمني لا قصدي وأما الرفع في لو كان فيهما آلهة الا الله فلما سيأتي (قوله والاستفهام) أي المؤول بالنفي انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب و يسمى ابطاليا أيضا نحو ومن أصدق من الله حديثا أو توبيخيا وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه نحو أئفكا آلهة الخ فهو بمعنى نفي الانبغاء واللياقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله بعضا مما قبله) عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل في المتصل جاء القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زيد لاتفاقهما في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وان صح في الاول ولئلا يخرج منه نحو أحرقت زيدا الا يده مما كان المستثنى فيه جزءا مما قبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كله مع انه متصل فقوله بعضا المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالاول نحو لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض مما قبله ومن جنسه مع أنه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضا محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه اما لفقد القيد الأول كقام بنوك الا حمارا أو الا ابن زيد أو الثاني كالآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل قاله القرافي والاسهل أن يقال المتصل اخراج شيء دخل فيما قبل الا مثلا بها صبان واعلم أن كلا من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كما في التلويح وأما ما اشتهر من أنه حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أي ان لم يتقدم المستثنى لما يأتي في المتن ولم يطل الفصل والا اختير النصب كما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا ومنه الحديث القدسي ما لعبدي جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه الا الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا يختار النصب في نحو ما قاموا الا زيدا ردا لمن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل ودعوى تعين النصب في هذه مردودة بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها وكل ذلك ما لم ينتقض النفي بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الا الثانية وجوبا كما شرب أحد الا الماء الا زيدا لانه بمنزلة شربوا الماء الا زيدا (قوله بدل من متبوعه) أي بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للرابط وهو مفقود لحصول الربط بالا لدلالتها على اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع ذلك لان سبيل البدل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني حالا في موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان في زيد قائم لا قاعد والصفة والموصوف في مررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر أما على قول المحققين انه المستثنى مع الا فلا يرد أصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذ هي في تأويل ما في الوجود إله الا الله و يصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف في الاستثناء خاصة فما بعدها عطف على ما قبلها لا بدل وهي كلا العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها و يرد عليه أنها تباشر العامل

وهذا هو المختار وتقول ما مررت بأحد الا زيد والا زيدا ولا تمرر بأحد الا زيد والا زيدا وهل مررت بأحد الا زيد والا زيدا ومثلوا للنفي بقوله

و بعد نفي او كنفي انتخب ❊ اتباع ما اتصل أى اختير اتباع الاستثناء المتصل ان وقع بعد نفي أو شبه نفي وان كان الاستثناء منقطعا

تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم الا حمارا ولا يجوز الاتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم الا حمار وما ضربت القوم الا حمارا وما مررت بالقوم الا حمار وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أى انصب الاستثناء المنقطع اذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون اتباعه فمعنى البيتين أن الذى استثنى بالا ينتصب ان كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه وقد نبه على هذا القيد بذكره حكم النفي بعد ذلك فاطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلا أو منفصلا وان كان غير موجب وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي انتخب أى اختير اتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجوزون اتباع المنقطع (ص)

(وغير نصب سابق فى النفي قد ❊ يأتى ولكن نصبه اختر ان ورد) (ش) اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فاما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو قام الا زيدا القوم وان كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام الا زيدا القوم ومنه قوله

فما لى الا آل أحمد شيعة ❊ وما لى الا مذهب الحق مذهب

وقد روى رفعه فتقول ما قام الا زيد القوم قال سيبويه حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لى الا أخوك ناصر وأعربوا الثانى

باطراد فى ما قام الا زيد وان العاطف لا يباشره و يجاب بأنها مفصولة تقديرا اذ الاصل ما قام أحد الا زيد و يرده أن حذف المعطوف عليه لا يطرد مع أن هذا مطرد (قوله وهذا هو المختار) مثله فى المغنى قال الدماميني ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى النصب على البدلية والاستثناء فى هذه الصورة وفيه أنه لا يحصل التشاكل فى نوع النصب وان حصل فى لفظه ❊ واعلم أنه اذا تعذر الابدال على اللفظ أبدل على الموضع كما جاء فى من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد وما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به وليس زيد بشئ الا شيئا حقيرا فيجب نصب ما بعد الا فى الاخير ورفعه فى الباقى باعتبار المحل لأن من والباء لا يزادان فى الاثبات وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى فى الاول والاخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع فى الأول والنصب فى الأخير وفى الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز أو خبر لمحذوف ان قلنا به أى الا هو شئ وتكون الا بمعنى لكن وأما فى الثانى فبدل من محل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير فى الخبر والاقوال الثلاثة تأتى فى الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومر فى باب لا مزيد لذلك (قوله وأجازه بنو تميم) أى على أن حمار بدل غلط كما صرح به الرضى وقيل بدل كل بملاحظة معنى الا اذ المعنى غير حمار وهو وان صدق على الاحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص وانما يبدلون فى المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده ولو فى مادة أخرى كما هو شأن البدل والا وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضر اذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب على الاستثناء المنقطع و يمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أى الا الراحم وهو الله أو الا مكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال فى المنقطع قوله

و بلدة ليس بها أنيس ❊ الا اليعافير والا العيس

وقوله و بنت كرام قد نكحنا ولم يكن ❊ لنا خاطب الا السنان وعامله

وعليه قراءة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشرى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فأعرب الجلالة بدلا من من الذى هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بتقدير متعلق الظرف من يذكر فى السموات الخ لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتمال منه والله فاعل هذا والمسموع من بنى تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا فى تلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخريج النحاة فلم اختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع أنه مقيس عند الجميع كما مر نظيره الا أن يكون قد سمع منهم جر ما بعد الا تبعا للمجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أى مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتى فى المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله و بعد نفى الخ (قوله قد يأتى) أى قليلا وفى القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أى السابق والرواية كسر ان أى ان أردت ورود السابق أى النطق به فاختر نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أى احكم باختيار مولا فالوارد متبع نصبا أو غيره (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله كما مثله لامتناع تقديمه عليهما معا عند المصنف خلافا للكسائى وأما قوله

بدلا من الاول على القلب ومنه فانهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع لمعنى البيت أنه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام الا زيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفى أن الموجب يتعين فيه النصب نحو قام الا زيدا القوم (ص) (وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما) (ش) اذا تفرغ سابق الا لما بعدها أى لم يشتغل بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد الا معربا باعراب ما يقتضيه ما قبل الا قبل دخولها وذلك نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وبزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر الا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع فى كلام موجب فلا تقول ضربت الا زيدا (ص) (وألغ الا ذات توكيد كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا) (ش) اذا كررت الا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ولم تفد غير توكيد الاولى وهذا معنى الغائها وذلك فى البدل والعطف نحو ما مررت بأحد الا زيد الا أخيك فأخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه الا شيئا أى لم تفد فيه استثناء مستقلا فكأنك قلت ما مررت بأحد الا زيد أخيك ومثله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا والأصل لا تمرر بهم الا الفتى العلا فالعلا بدل من الفتى وكررت الا توكيدا ومثال العطف قام القوم الا زيدا والا عمرا والاصل الا زيدا وعمرا ثم كررت الا توكيدا ومنه قوله

هل الدهر الا ليلة ونهارها * والا طلوع الشمس ثم غيارها

والاصل وطلوع الشمس وكررت الا توكيدا وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

والاصل الا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل من عمله ورمله معطوف على رسيمه وكررت الا فيهما توكيدا (قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الا زيدا ضربت (قوله بدلا) أى بدل كل من كل لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص فصح ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما فى نحو ما مررت بمثلك أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتنوين والا مفعوله واضافته لها تخل الوزن (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد وقوله كما لو الخ لو زائدة وما مصدرية أو عكسه والا فاعل بمحذوف يفسره عدم ان بنى للمجهول فان بنى للفاعل كانت الا مفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعد أى يكن السابق أى حكمه كحكم انعدام الا أو كحكم عدمه الا فى تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائى أما هو فيجوز النصب فى نحو ما قام الا زيد لتجويزه حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمى به لتفرغ العامل لما بعد الا فى الظاهر وان كان معموله فى الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز التفريغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما سرت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تعث الا مفسدا لتناقضه بالنفى والاثبات وأما ان نظن الا ظنا فتقديره الا ظنا عظيما فهو نوعى لا مؤكد (قوله فلا تقول ضربت الا زيدا) أى لاستحالة ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فأطلق المنع طردا للباب الا اذا أمكن تأويله بالنفى نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف وجوز ابن الحاجب التفريغ فى الموجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كقرأت الا يوم كذا لامكان أن تقرأ فى غيره من الايام ورد بأنه نادر فمنع طردا للباب كما اتفقا على الجواز فى النفى وان لم يستقم المعنى كما مات الا زيد لذلك (قوله الا العلا) بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع علياء كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أو نحوه كما فى زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أى فى الايجاب أو النفى كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائها) أى فالمراد الغاؤها عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله فى البدل) أى بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه أو علمه أو عمرو (قوله والعطف) أى بخصوص الواو (قوله فالعلا بدل من الفتى) أى ان نصب الفتى على الاستثناء لا ان جعل بدلا من الضمير فى بهم لأن الجمهور يمنعون الابدال من البدل ويرد على الاول أن العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه فالا الثانية يحتاج اليها لتعمل فى البدل لا مؤكدة ملغاة فالا لائق جعله عطف بيان لا بدلا اهـ سم لكن هذا لا يظهر الا فى بدل الكل فيبقى الاشكال فى بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل فى البدل منوى لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت لمحض التوكيد لا عاملة فتدبر (قوله ثم غيارها) بالغين المعجمة من غارت الشمس أى غابت وفى نسخ ثم غيابها بالموحدة بدل الراء (قوله مالك من شيخك) أى جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير

(ص) (وان تكرر لا لتوكيد فمع * تفريغ التأثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني * وليس عن نصب سواه مغني)

(ش) اذا كررت الا لغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ فان كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ماقام الا زيد الا عمرا الا بكرا ولا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفريغ الى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد مما استثنيته بالا وانصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله

(ص) (ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم * وانصب لتأخير وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد * كلم يفوا الا امرؤ الا علي * وحكمها في القصد حكم الاول.)

(ش) فلا يخلو اما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر فان تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم وماقام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم وهذا معنى قوله ودون تفريغ البيت وان تأخرت فلا يخلو اما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا وان كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما باقيها فيجب نصبه وذلك نحو ماقام أحد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد بدل من أحد وان شئت أبدلت غيره من الباقين ومثله قول المصنف لم يفوا الا امرؤ الا علي فامرؤ بدل من الواو في يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير الى آخره أي وانصب المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجيء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول فيثبت له ما يثبت للاول

(قوله وان تكرر) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله لا لتوكيد عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المذكور متعلق بتكرر أو حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الا وقوله دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي قبل الا باقيا في واحد وانصب سواه بالا كما قدره الاشموني وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجعل لانه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد وأبقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لفساده نعم ان أريد بالعامل الا صح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها ما سواه فيكون قوله مما بالا اظهارا في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد الاول خلوه من الاظهار وتصريحه بحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فمسكوت عنه وان كان يعلم من قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) مغني اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف أي موجودا أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد أو التأثير ومغني خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله ونصبت الباقي) أي وجوبا لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء لان الا حينئذ تكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفريغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيرهما من التزم لدلالتهما أو الفعلان تنازعاهما بناء على جوازه في المتقدم ونصب مفعول لمحذوف يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولأخذه معموله ولا بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كما لو كان الخ) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اهـ وفيه تسمح لان الواحد يكون مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجيء بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم ويصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها أو صلتها أفاده الصبان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل أما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ماقام أحد الا حمارا الا جملا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الواو) أي وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقيل الحكم كذلك وان الكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح أن كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي

الاولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة فى المراتب الشفعية وهى الثانية والرابعة والسادسة مثلا أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم بقيه مما قبله وهكذا فما بقى فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أى ان كان الكلام منفيا والخروج ان كان موجبا لان الاستثناء من النفى اثبات وعكسه والمراد الدخول فى النسبة الثبوتية والخروج منها فلا ينافى أن الاستثناء اخراج دائما لان المراد به الخروج مما قبله اثباتا أو نفيا (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثن ومجرورا ومعربا حال من غير لقصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أى لفظا وقد يبنى على الفتح جوازا فى الاحوال كلها اذا أضيف لمبنى كما فى التسهيل نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقا لتضمنها معنى الا واعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة ولتوغلها فى الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذى كنا نعمل أو مشبه لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة فى الآية وأما الا فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اتفقا فى مطلق المغايرة حملت غير على الا فى الاستثناء بها أى فى المغايرة نفيا واثباتا بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز فى تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمرو بالرفع اذ المعنى ما قام الا زيد وعمرو وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أى محل مجرور غير الذى كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا أو فى الاصل وعند الشلوبين على توهم وجود الا ويمتنع فى تابع ما بعد الا الجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه له أصلا وكما حملوا غير على الا حملوا الا عليها فى الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا أو صفة بلا نظر للنفى والاثبات لكن حمل غير على الا أكثر لان التصرف فى الاسم أكثر منه فى الحرف فلذلك تقع فى جميع مواقع الا ولا تقع الا فى موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعا نكرة أو شبهها كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقوله

لو كان غيرى سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالا صفة لغيرى لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لامتناعه فيها معنى ولفظا أما الاول فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الله لفسدتا فيقتضى عدم الفساد مع التعدد اذا لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صالحا للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد وأما الثانى فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فعمومه بدلى وشرط الاستثناء العموم الشمولى كذا فى المغنى فان قلت قد جوز الزمخشرى فى قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعا من قوم وهو نكرة فى الاثبات قلت أجاب الدمامينى بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف وقال الرضى مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتانى أحد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بهذا البيت اه وما مر عن المغنى من أن عموم آلهة بدلى الخ كلام اقناعى للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدليا

من الدخول والخروج ففى قولك قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا الجميع مخرجون وفى قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا الجميع داخلون وكذا فى قولك ما قام أحد الا زيدا الا عمرا الا بكرا (ص) (واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا) (ش) استعمل بمعنى الا فى الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فأما غير وسوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجر لاضافتها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع الا فتقول قام القوم غير زيد

بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول ماقام أحد غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والمختار الاتباع كما تقول ماقام أحد الا زيد والا زيدا وتقول ماقام غير زيد فيرفع غير وجوبا كما تقول ماقام الا زيد برفعه وجوبا وتقول ماقام أحد غير حمار بنصب غير عند غير بنى تميم و بالاتباع عند بنى تميم كما تفعل فى قولك ماقام القوم الاحمارا والاحمار

وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر ومن العرب من يفتح سينها و يمد ومنهم من يضم سينها و يقصر ومنهم من يكسر سينها و يمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها وممن ذكرها الفاسى فى شرحه للشاطبية ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لاتكون الاظرفا فاذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهى مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية الافى ضرورة الشعر واختار المصنف أنها كغير فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر والى هذا أشار بقوله (ص)

(ولسوى سوى سواء اجعلا ‏ على الأصح ما لغير جعلا)

(ش) فمن استعملها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربى أن لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم فى سواكم من الأمم الا كالشعرة البيضاء فى الثور الاسود أو كالشعرة السوداء فى الثور الابيض وقوله

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

ومن استعملها مرفوعة قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى * فسواك بائعها وأنت المشترى

وقوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

فسواك مرفوع بالابتداء وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية ومن استعملها منصوبة على غير الظرفية قوله

بالنظر لكل جملة يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافراده الداخلة تحته فشمولى قطعا فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جمعا حتى ينجه ماذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فآلهة فى الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الآخر وان لم يكن منهم الذات الأقدس فكيف يصح استثناؤه منهم فكلام المغنى هو الحق وماجوزه الزمخشرى فى آل لوط لايرد لان العموم الشمولى انما يشترط للمتصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك وهو مقتضى مامر فى تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تبقى على حرفيتها فيكون الوصف مجموعها مع مابعدها وظهر اعراب هذا المجموع فى آخره أو تكون اسما بمعنى غير مضافة الى مابعدها وظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما فى زيد لاقائم ولا قاعد قولان وعلى الثانى فما بعدها مجرور تقديرا لحركة العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أى على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياسا على نصب مابعد الا وان كان العامل فيه الا على الصحيح وفى غير ماقبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بظرف المكان لابهام كل وجعلها الفارسى حالا فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال فى سوى (قوله فالمشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره أنه يستثنى بها فى جميع لغاتها ومحل ذلك مالم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أى مستوطر يقنا وطريقك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فألقوه فى سواء الجحيم أو تام نحو هذا درهم سواء أو مستو نحو فهم فيه سواء أى مستوون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله الفاسى) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام فى الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الا ظرفا) أى مكانيا ملازما للنصب على الظرفية بدليل أنه يوصل بها الموصول فمعنى جاء الذى سواك فى الاصل جاء الذى استقر فى مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لامانع من جعلها فى ذلك خبر المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطولها بالاضافة أو حالا من فاعل ثبت مقدرا مع ان وقوعها صلة لايدل على ملازمتها للظرفية (قوله الافى ضرورة الشعر) أى فلا ترد الابيات الآتية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثانى فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وحمل ذلك على الشذوذ كما حمل عليه قول بعض العرب أتانى سواك لايليق وأما قول أبى حيان لايحتج بالأحاديث على اثبات القواعد فقد مرده فى الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أى من وقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وجر مابعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أى بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أى نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمين ينطق معنى يذكر ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق (قوله واذا تباع كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما فى العينى وقيل على بابها فقوله فسواك بائعها راجع للاول ومابعده للثانى أى اذا وجد بيع فليس الامن غيرك أو شراء فليس الا منك (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب لما فى قوله

فلما أصبح الشر * فأمسى وهو عريان

لديك كفيل بالمنى لمؤمل * وان سواك من يؤمله يشقى

فسواك اسم ان هذا تقرير كلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور انها لاتخرج عن الظرفية الا فى ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل (ص)

واستثن ناصبا بليس وخلا
وبعدا وبيكون بعدلا

(ش) أى واستثن بليس وما بعدها ناصبا المستثنى فتقول قام القوم ليس زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون زيدا فزيدا فى قولك ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على انه خبر ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر والمشهور انه عائد على البعض المفهوم من القوم والتقدير وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وهو مستتر وجوبا وفى قولك خلا زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية وخلا وعدا فعلان فاعلهما فى المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم وهو مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا ونبه بقوله وبيكون بعدلا وهو قيد فى يكون فقط على انه لا يستعمل فى الاستثناء من لفظ الكون غير يكون وانها لاتستعمل فيه الا بعد لا فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى نحو لم ولن ولما وان وما (ص)

واجرر بسابقى يكون ان ترد * وبعد ما انصب وانجرار قد يرد)

(ش) أى اذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيد وعدا زيد فخلا وعدا حرفا جر

اضرب

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل الخ أوهو تجريد والمراد أنت كفيل (قوله محتمل للتأويل) أى بأنه ضرورة أوشاذ أو بعضهم لايخرج الظرف عن اللزوم وهوالجر بمن ومذهب الرمانى والعكبرى أنها تكون ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه فى بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه استثن وناصبا نظير مامر وقوله بعدلا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال الخمسة لا يكون الامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لاتعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا اسم (قوله عائد على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لاطراده فى جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أى ليس هو القائم زيدا أو ليس هو أى قيامهم قيام زيد فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقد يقال بتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كأن يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس نسب اخوتهم نسب زيد نعم المصدر لا يؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ماهو المختار وكذا يقال فى فاعلى خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الا فى تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل (قوله وخلا وعدا فعلان) أى جامدان لوقوعهما موقع الا ونصب الاسم بعدهما على انه مفعول به لانهما متعديان بمعنى جاوز أما عدا فمتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جاوزه وفى القاموس انه يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فأصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شىء فقد جاوزه (قوله عائد على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر على مامر لكن اعترض الرضى هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيد فى القيام مثلا مجاوزة الكل له الذى هو المقصود وأجيب بأن مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر أو أن المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق البعض على الأكثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا وجريانه كالمثل مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كما لا يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجملة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقد لانه فى غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح (قوله بسابقى يكون) أى بالذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا جر) أى يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشىء تشبيها بالزائد وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجملة قبله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيد ولانهما لا يعديان معنى الافعال الى الاسماء بل يزيلانه عنها فأشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهى لا تتعلق بشىء ويرد الاول بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثانى بأن التعدية ايصال معنى الفعل الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفى لا الثبوت فقط ألا ترى أن انتفاء الفعل فى نحو لم

ولم يحفظ عن سيبويه الجر بهما وانما حكاه الاخفش فمن الجر بخلا قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله

تركنا فى الحضيض بنات عوج * عواكف قد خضعن الى النسور
أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير

فان تقدمت عليهما ما أوجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول وهذا معنى (٢١١) قوله و بعد ما انصب هذا هو المشهور وأجاز الكسائى الجر بهما بعد ما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفى جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد وقد حكى الجرمى فى الشرح الجر بعد ما عن بعض العرب (ص)

(وحيث جرا فهما حرفان * كما هما ان نصبا فعلان)

(ش) اى ان جررت بخلا وعدا فهما حرفا جر وان نصبت بهما فهما فعلان وهذا مما لا خلاف فيه (ص)

(وكخلا حاشى ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشى فاحفظهما)

(ش) المشهور أن حاشى لا تكون الا حرف جر فتقول قام القوم حاشى زيد بجر زيد وذهب الاخفش والجرمى والمازنى والمبرد وجماعة منهم المصنف الى أنها مثل خلا تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشى زيدا وحاشى زيد وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الانصارى والشيبانى النصب بها ومنه اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الاصبغ وقوله

حاشى قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين

وقول المصنف ولا تصحب ما معناه ان حاشى مثل خلا فى أنها تنصب ما بعدها أو تجره ولكن لا تتقدم عليها ما كما تتقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشى زيدا وهو الذى ذكره وهو الكثير وقد صحبتها ما قليلا ففى مسند أبى أمية الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشى فاطمة وقوله

أضرب زيدا لا يخرجه عن كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها الا فى جميع الوجوه ألا ترى أنهما يجران وهى لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثانى والحضيض بمعجمتين موضع و بنات عوج أى بنات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعواكف أى مقيمين خاضعين تأكل منها النسور لابطال منعتها وحيهم مفعول أبحنا فقتلا تمييز محول عنه أو هو المفعول وحيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم والشمطاء هى المرأة التى يخالط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل أشمط (قوله وجب النصب) أى لتعينهما بها للفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل جامد كما فى التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع فى الجامد اصالة وهذان بالعروض وموضع ما وصلتها نصب اتفاقا فقيل على الظرفية وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت أى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وهو المعول لانه كثيرا ما يحذف الزمان و ينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب غير فى قاموا غير زيد وقال السيرافى على الحال وفيها معنى الاستثناء أى قاموا مجاوزتهم زيدا أى مجاوزين له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالا لتعرفه بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة) ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة أو سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله فهما حرفان أى تثبت حرفيتهما حيث جرا وأدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حد واذ لم يهتدوا به فسيقولون أو أنه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما (قوله كما هما) الظاهر ان ما مصدرية وصلت بجملة هما فعلان والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على أنها صفة لمصدر متصيد منها أى تثبت حرفيتهما حيث جرا ثبوتا كثبوت فعليتهما ان نصبا فتأمل (قوله تستعمل فعلا) و يأتى فى فاعلها ومحل جملتها ما مر على المشهور وقال الفراء هى فعل لا فاعل له ولا مفعول و نصب ما بعده على الاستثناء بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفى متعلقها ما مر (قوله حاشى الشيطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وأبا الاصبغ بفتح الهمزة فمهملة ثم معجمة وانما أتى بحاشى تهكما لانها انما تستعمل فى تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشى زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشى زيدا الا اذا أريد المبالغة فى خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لا لتحاقه به (قوله ما حاشى فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف فى جعل ما فى الحديث مصدرية وحاشى استثنائية جامدة بناء على انها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشى زيدا وليس كذلك بل ما نافية وحاشى فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استثنيته على حد قوله

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أى أنه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما فى

رأيت الناس ماحاشى قريشا
فانا نحن أفضلهم فعالا

ويقال فى حاشى حاش وحشى

(ص) ﴿الحال﴾

(الحال وصف فضلة منتصب
مفهم فى حال كفردا أذهب)

(ش) عرف الحال بانه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو فردا أذهب ففردا حال لوجود القيود المذكورة فيه وخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة نحو زيد قائم وبقوله للدلالة على الهيئة التميز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تميز لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فان راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وقول المصنف مفهم فى حال هو معنى قولنا للدلالة على الهيئة (ص)

(وكونه منتقلا مشتقا
يغلب لكن ليس مستحقا)

(ش) الاكثر فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا ومعنى الانتقال أن لاتكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشيا

معجم الطبرانى ماحاشى فاطمة ولاغيرها أو اه البيت فشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت الثانى محذوف أى دوننا كما قاله الدمامينى فالفاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفريع عليه أو أن جملة فانا الخ هى المفعول الثانى بزيادة الفاء على رأى الاخفش فى نحو زيد فقائم وقد روى فأما الناس فالفاء فى جوابها وان بالكسر على كل حال وما قيل انها تفتح اذا كانت هى المفعول الثانى لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر لان كونها مفعولا ثانيا فى باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانها فى الاصل خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هذا وفعالا بفتح الفاء أى كرما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشى) ظاهره كالمتن وشرح الكافية انهما لغتان فى حاشى الاستثنائية وظاهر التسهيل أنهما فى التنزيهية وهو الاقرب لانها لاتكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشى ثلاثة أقسام الاستثنائية وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمرا والثالث التنزيهية أى الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش الله والصحيح أنها اسم لافعل خلافا للكوفيين بدليل تنوينها فى قراءة ابن السماك حاشا لله واضافتها فى قراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وسبحان الله وهل هى مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاش لله برىء الله فاللام زائدة فى الفعل كهيهات هيهات لما توعدون وهو لايظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أى تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها واضافتها مبنية لشبهها بحاشى الحرفية لفظا ومعنى وقدمر أن الشبه اللفظى مما يجوز البناء ولايوجبه والله أعلم

﴿ الحال ﴾

الافصح فى ضميره ووصفه التأنيث وفى لفظه التذكير بأن يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله

* اذا أعجبتك الدهر حال من امرىء *

وألفها بدل عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله فى حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أى فى حال كذا وهو فى محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أى مفهم معنى فى حال أى ان قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذى فى قولك جاء زيد فى حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به مادل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ماليس ركنا فى الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو وماخلقنا السموات والارض ومابينهما لاعبين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أى اصالة وقد يجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفى كقوله

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ولايرد ان النصب حكم من أحكام الحال فاخذه فى تعريفه يؤدى للدور لتوقفه على التصور والتصور على التعريف لأنه يكفى فى الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد أو ان قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لاقيد فى التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيئا (قوله للدلالة على الهيئة) أى هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه) أى لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافى (قوله بل لتخصيص الرجل) أى المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم فى حال أى قصدا ليخرج هذا (قوله لكن ليس مستحقا) فائدته مع ماقبله دفع توهم كون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء أو للحال فبكسرها ومتعلقه حينئذ محذوف أى ليس مستحقا له (قوله أن يكون منتقلا) أى لأنه مأخوذ من التحول وهو التنقل ومشتقا لأنه صفة لصاحبه فى المعنى وهى لاتكون

الامشتقة (قوله وقد تجيء الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد صاحبها كما بعد مثاله الأول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة اما لعاملها كأبعث حيا أو لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا أو لمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاده كذا في القاموس وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح ويديها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور وقيل من يديها ويروى يداها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أل فيها جنسية قال الغزالي لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أي ولدته أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير البيت أي ممتد القامة حسنها واللواء الراية الصغيرة أي ان عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرؤس (قوله اذ المعنى بعه مسعرا الخ) أي بفتح العين ان جعل مدا حالا من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسرها ان جعل حالا من الفاعل وبكذا صفة لمدا أي كائنا بكذا والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدأ أسوغه الوصف المقدر أي مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا بيد أي يدا كائنة مع يد أو يد منه مع يد منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف وفي مبدي تأول عام بعد خاص لان السعر من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعلوم من السياق أي مقابضه ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التأنيث على انه مصدر فيؤول باسم الفاعل (قوله أي مشبها الاسد) الاسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوز انما هو بحذف الكاف أما على قول التوضيح كر زيد أسدا أي شجاعا فمجاز لغوي بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة في مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما ما دل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا أو رجلين رجلين أي مرتبين وضابطه أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل ببعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على الحال وان كانت الحال هي مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في أجزائه كما مر في حلو حامض وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف أي رجلا ذا رجل أو مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بثم اهـ ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول أي مرتبين الا أن هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضا لتأوله بهما فهذه مع ما في المتن أربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها الا بتكلف وهي كونها موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا بناء على ان تمثل بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشرا باسقاط الباء لا الحال لان التصور في حال الملكية لا البشرية قاله اللقاني والفرق بين هذه وبين مدا بكذا ويدا بيد مع أن الكل موصوف أن المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ في بل أنتم قوم تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو على طور فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بسرا أطيب منه رطبا أو نوعا لصاحبها كهذا مالك ذهبا أو فرعا له كهذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا أو أصلا له كهذا خاتمك حديدا أأسجد لمن خلقت طينا فهذه

وجاءت به سبط العظام كأنما * عمامته بين الرجال لواء

فسميعا وأطول وسبط أحوال وهي أوصاف لازمة وقد تأتي الحال جامدة ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله (ص)

(ويكثر الجمود في سعر وفي * مبدي تأول بلا تكلف
كبعه مدا بكذا يدا بيد * وكر زيد أسدا أي كأسد)

(ش) يكثر مجيء الحال جامدة ان دلت على سعر نحو بعه مدا بدرهم فمدا حال جامدة وهي في معنى المشتق اذ المعنى بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو بعه يدا بيد أي مناجزة أو على تشبيه نحو كر زيد أسدا أي مشبها لاسد فيدا وأسدا جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأويلهما بمشتق كما تقدم والى هذا أشار بقوله وفي مبدي تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين ان الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لأنه لازم وهذا معنى قوله فيما تقدم لكن ليس مستحقا (ص)

(والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد)

(ش) مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون

الا نكرة وأن ماورد منها
معرفا لفظا فهو منكر معنى
كقولهم جاءوا الجماء الغفير
وأرسلها العراك واجتهد
وحدك وكلمته فاه الى فى
فالجماء والعراك ووحدك
وفاه أحوال وهي معرفة
لفظا لكونها مؤولة بنكرة
والتقدير جاءوا جميعا
وأرسلها معتركة واجتهد
منفردا وكلمته مشافهة
وزعم البغداديون ويونس
أنه يجوز تعريف الحال
مطلقا بلا تأويل فأجازوا
جاء زيد الراكب وفصل
الكوفيون فقالوا ان
تضمنت الحال معنى الشرط
صح تعريفها والا فلا
فمثال ماتضمن معنى الشرط
زيد الراكب أحسن منه
الماشي فالراكب والماشي
حالان وصح تعريفهما
لتأولهما بالشرط اذ التقدير
زيد اذا ركب أحسن منه اذا
مشى فان لم تتقدر بالشرط
لم يصح تعريفها فلا تقول
جاء زيد الراكب اذ لا يصح
جاء زيد ان ركب (ص)
(ومصدر منكر حالا يقع
* بكثرة كبغتة زيد طلع)
(ش) حق الحال أن
يكون وصفا وهو مادل على
معنى وصاحبه كقائم
وحسن ومضروب فوقوعها
مصدرا على خلاف الاصل
اذ لادلالة فيه على صاحب
المعنى وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة ولكنه

لا تؤول أصلا لما فيها من التكلف والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناظم تبعا لشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروءا عربيا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح السعر من القسم الثانى ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفى مبدى تأول عطف مغاير لاعام لكن فيه ان تأويلها ظاهر بلا تكلف فالاولى مامر (قوله الا نكرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها فلو عرفت مع كونها مشتقة لتوهم أنها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحمل غير الغالب عليه (قوله وان ماورد) أى عن العرب لان تعريفها سماعى كما قاله الشاطبى (قوله الجماء) بفتح الجيم وشد الميم ممدودا كحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جما أى كثيرا وأنثه لانه صفة المؤنث أى الجماعة الجماء أى الكثيرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول فى استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاءوا جماء غفيرا بالتنكير والمد وجماء الغفير وجم الغفير بالاضافة والجم الغفير كما فى الصحاح والقاموس فلا نظر لما قيل لايذكر الغفير الا مع الجماء بالمد لا الجم (قوله وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير فى أرسلها للابل أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتركة ولم يذدها أى لم يمنعها عن ذلك ونغص الدخال أى تنغصها من مداخلتها فى بعضها وازدحامها على الماء فيتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب (قوله واجتهد وحدك) هو مصدر وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد فلذلك أول بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعا وكذا فى نحو رأيت زيدا وحده عند سيبويه لان المصادر انما تجىء أحوالا من الفاعل غالبا فالهاء مفعوله بحذف الجار أى حال كونى منفردا به أى برؤيته ولك جعله اسم مصدر لأوحده بالهمز أى أفرده مؤولا باسم الفاعل فالهاء مفعوله بلا حذف أى حال كونى موحده أى مفرده بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالا من المفعول وأوجبه ابن طلحة وضعف (قوله فاه الى فى) ماذكره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهى فى سقيا لك فلا تتعلق بشىء كما قاله الدمامينى واستظهر الصبان أنها صفة لفاه كما فى مدابكذا أى الكائن الى فى أى الموجه اليه اه وهذا من الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى لدلالته على التفعل كما فى يدا بيد أى مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال أى جاعلا فاه فناب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك ويروى فوه الى فى فالحال الجملة قال فى التسهيل ولا يقال قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلافا لهشام لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود عن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا وينبغى جوازه عند بقية الكوفيين لانه عندهم مفعول لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه دمامينى (قوله معتركة) الاولى معاركة لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها ارسال العراك (قوله مشافهة) امامصدر أو اسم فاعل كما مر فى مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أولا قياسا على الخبر وعلى ماسمع منه (قوله يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بداد بوزن حذام فبداد علم جنس على التفرق ومعرف بأل الجنسية كأرسلها العراك والصحيح أنه مؤول

ليس بقيس الجنه على خلاف الأصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون طلع ببغت و ينصبون به بغتة (ص)

(ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفي أو مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب الا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور منها أن يتقدم الحال على النكرة نحو فيها قائما رجل وكقول الشاعر وأنشده سيبويه

وبالجسم مني بينا لو علمته * شحوب وان تستشهدي العين تشهد

وقوله

وما لام نفسي مثلها لي لائم * ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي

فقائما حال من رجل وبينا حال من شحوب ومثلها حال من لائم ومنها أن تخصص النكرة بوصف أو باضافة فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا وقول الشاعر

نجيت يا رب نوحا واستجبت له * في فلك ماخر في اليم مشحونا
وعاش يدعو بآيات مبينة * في قومه ألف عام غير خمسينا

ومثال ما تخصص بالاضافة قوله تعالى في أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفي قوله

ما حم من موت حمى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الا مانع من ذلك اذ لا يعترض بالا بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو علي الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع

بنكرة مشتقة كما في النكر أي متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أي عند سيبويه والجمهور لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا حجر فيه اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز أو أن هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا كاطراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أي لأنه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أي فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدا اذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم (قوله شحوب) كقعود بمعجمة فمهملة مصدر شحب جسمه من باب قعد اذا تغير و يقال شحب شحوبة كسهل سهولة وهو مبتدأ خبره بالجسم ومني صفة للجسم و بينا حال من شحوب على مذهب سيبويه من مجيء الحال من المبتدا وفيه حينئذ الشاهد أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لو علمته بكسر التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف أي لرحمتني (قوله فيها يفرق الخ) أي فأمرا حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم والامر الاول واحد الأمور والثاني واحد الاوامر ضد النهي أي حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعربه الناظم وابنه مع قولهما بامتناع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام أنه حال من كل أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أنزلناه أي حال كوننا آمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذرين أو مصدر معنوي ليفرق أي يؤمر أو مفعول لأجله اه وقد يجاب عن الناظم بأن المضاف هنا كالجزء في صحة الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف اليه فيسوغ مجيء الحال منه أفاده الفارضي وزكريا (قوله في فلك) بضمتين وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذي يشق البحر بسيره ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد في مشحونا أي مملوءا حيث وقع حالا من فلك مع أنه نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله ما حم) بضم المهملة أي ما قدر وحمى بمعنى حماية نائب فاعله وواقيا حال منه ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لأنها من المسوغات كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية (قوله خلافا للزمخشري) أي في جعله الجملة صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما لتأكيد التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان فصلت بينهما لفظا

بعد الاستفهام قوله   ياصاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الاملا   ومثال ماوقع بعد النهي قول المصنف
لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا وقول قطري بن الفجاءة   لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام   واحترز بقوله غالبا
مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا

مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص)

(وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد)

(ش) مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله

لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب

فهيمان وصاديا حالان من الضمير المجرور بالى وهو الياء وقوله

فان تك أذواد أصبن ونسوة * فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو جاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هندا (ص)

(ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله   أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا)

(ش) لا يجوز مجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الأظهر (قوله ياصاح) مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم و باقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكاري أي فلا ترى (قوله مستسهلا) أي للبغي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت للطرماح بكسرتين وشد الميم آخره مهملة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد و بقي من المسوغات كون الحال جملة مع الواو كما مر لأنها ترفع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الأصل لجمودها نحو هذا خاتم حديدا وكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو هذان زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقيس عند سيبويه لأن الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل و يونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر الباء حال من مائة لا تمييز لأن تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصريح (قوله وسبق حال) مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجملة جر صلتها أي منعوا أن يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيام زيد مسرعا اجماعا وكذا يمتنع تقديمها اذا كانت محصورا فيها نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين أو كان صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميرا متصلا بصلة أل كالقاصدك صائلا زيدا أو بصلة حرف مصدري كأعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا و يجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء راكبا الا زيد والمضاف الى ضمير ملابسها كجاء زائرا هندا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كما جاء راكبا من رجل (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء و يجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تك اذواد) بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدرا لم يطلب بثأره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه الفعل بأن كان مصدرا أو وصفة وحينئذ فالقاعدة موفاة فان كان المضاف جزءا أو كالجزء للمضاف اليه صار هو كأنه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف اليه مطلقا فليحرر ثم رأيت في الصبان التصريح به

(قوله

اليه مرجعكم جميعا ونحو قول الشاعر

تقول ابنتى ان انطلاقك واحدا * الى الروع يوما تاركى لا أباليا

وكذلك يجوز مجىء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزئه فى صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ماهو جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ماهو كجزء من المضاف اليه فى صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل فى غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل فى الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز مجىء الحال منه فلا تقول جاء غلام هند ضاحكة خلافا للفارسى وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فان مذهب الفارسى جوازها كما تقدم وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه

(ص)

(والحال ان ينصب بفعل صرفا
أو صفة أشبهت المصرفا
فجائز تقديمه كمسرعا
ذا راحل ومخلصا زيد دعا)

(ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ماتضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلصا زيد دعا فدعا فعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا راحل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا ما أحسن زيدا لان فعل التعجب غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد أحسن من عمرو ضاحكا (ص)

(وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخرا لن يعملا
كتلك ليت وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر)

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

(قوله اليه مرجعكم) مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لأن مضارعه مكسور العين مع صحة لامه فقياسه فى المصدر الفتح وفى الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابنتى الخ) واحدا حال من الكاف المضاف اليها المصدر والروع بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركى خبر ان مضاف لمفعوله الاول وجملة لا أباليا مفعوله الثانى لأنه بمعنى مصيرى وخبر لا محذوف أى موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا فالملة لا تفارق الشخص كما لا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه فى شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أى بأن يتغير من الماضى مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا) أى الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أى ولو مقترنة بالواو عند الجمهور خلافا للمغاربة (قوله أو صفة الخ) مثلها المصدر النائب عن فعله كجردا ضرب زيدا وقد يعرض للمتصرف مايمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام الابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولاصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو لك أن تنتقل قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال فى شىء من ذلك لأن اللام لها الصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقبل التأنيث الخ) أى قبولا غير مقيد بشىء ليصح اخراج أفعل التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع أل أو الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعيلا بمعنى مفعول انما يقبل ماذكر اذا لم يجر على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا (قوله كافعل التفضيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو فى هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح فى أن المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الظرف وقيل خاص أى غير متحرك فهو حال مؤسسة على حد فلما رآه مستقرا عنده لأن العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول يقوم مقامه والا جاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك فى صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا أفاده الصبان أى وما هنا كذلك لأن الظرف فى المثال معمول للخبر المحذوف لا لمستقرا وفى الآية لرآه (قوله وهو ما تضمن الخ) أى لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوى هنا ماقابل اللفظى كالابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل فى الحال أصلا اذ لا يعمل الا الرفع وماذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ماذكر خمسة الظرف والمجرور والاشارة وحرفا التمنى والتشبيه وبقى حرف الترجى كلعل زيدا أميرا قادم والتنبيه كها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنبه والاستفهام المقصود به التعظيم * كيا جارتا ما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تمييز والنداء نحو يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو أما علما فعالم بناء على تقديره مهما يذكر أحد فى حال علم فالمذكور عالم فعلما

وأحرف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد
في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش قياسا (ص)

(ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ش) تقدم ان أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فانه يعمل في حالين احداهما متقدمة عليه والاخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيد اذا كان مفردا أنفع من عمرو اذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد (قوله

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها الضعفه قال الصبان ويظهر أن من ذلك ان وأن ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي المغني المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له أعجبني وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشا طلل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمتكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التنبيه أو الاشارة وفي صاحبها أن وفي قوله * ها بيناذا صريح النصح فاصغ له * عمل فيها التنبيه وفي صاحبها غيره ولك أن تمنع أن موحشا حال من طلل بل من ضميره في الظرف لكون حالا من المعرفة وأما البواقي فلاتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الأدوات كأتمنى وأترجى وفعل الشرط في أما فاسناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثال الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا لأن الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله وأحرف التمني والتشبيه) جمع الأحرف لان التشبيه كأن والكاف فذكر الجر عام بعد خاص (قوله وقد ندر الخ) أي فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والكوفيون وان كان صاحبها ضميرا كأنت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والا ضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرا والحال بينه وبين المبتدا كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائما زيد في الدار فممتنع اجماعا كما في شرح الكافية ومحله اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كفي الدار قائما زيد جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فمطويات حال متوسطة بين عاملها الظرف الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بأن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هي والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله ونحو زيد الخ) مبتدأ خبره مستجاز ويهن بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ونحو مضاف وجملة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله أو صفة أشبهت المصرفا كما بينه الشرح (قوله وهما حالان) فقائما حال من الضمير في أحسن وقاعدا حال من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أحسن (قوله منصوبان بكان الخ) صريح في أن كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرده أن فيه تكلف اضمار ستة أشياء اذا وكان واسمها أو فاعلها أولا وثانيا ويلزم عليه اعمال أفعل النصب في اذا مع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الا أن يجاب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله زيد اذا كان الخ) أي يؤتى باذا للاستقبال وباذ للماضي

... قاعدا (ص) (والحال قد يجىء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد) (ش) يجوز تعدد الحال وصاحبها مفردا ومتعددا فمثال الاول جاء زيد راكبا ضاحكا فراكبا وضاحكا حالان من زيد والعامل فيهما جاء ومثال الثانى لقيت هندا مصعدا منحدرة فمصعدا حال من التاء ومنحدرة حال من هند والعامل فيهما لقيت ومنه قوله

لقى ابنى أخويه خائفا * منجديه فأصابوا مغنما

فخائفا حال من ابنى ومنجديه حال من أخويه والعامل فيهما لقى فعند ظهور المعنى ترد كل حال الى ماتليق به وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثانى الاسمين وثانيهما لأول الاسمين ففى قولك لقيت زيدا مصعدا منحدرا يكون مصعدا حالا من زيدا ومنحدرا حالا من التاء (ص)

(وعامل الحال بها قد أكدا * فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا)

(ش) تنقسم الحال الى مؤكدة وغير مؤكدة فالمؤكدة على قسمين وغير المؤكدة ماسوى القسمين فالقسم الاول من المؤكدة ما أكدت عاملها وهى المرادة بهذا البيت وهى كل وصف دل على معنى عامله وخالفه لفظا وهو الأكثر أو وافقه لفظا وهو دون الاول فى الكثرة فمثال الاول لاتعث فى الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقوله ولا تعثوا فى الارض مفسدين ومن الثانى قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (ص)

(وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر) (ش) هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة وهى ما أكدت مضمون الجملة

(قوله فاعلم) جملة معترضة تعريضا برد قول ابن عصفور الآتى (قوله يجوز تعدد الحال) أى لشبهه بالخبر فى كونه محكوما به فى المعنى على صاحبها وبالنعت فى افهام الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اماشاكرا واما كفورا ومع لا كجاء زيد لاخائفا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا لامستعينا بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالا من الضمير فى الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شىء واحد لزعمهم أن العامل الواحد لاينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمنصوب الثانى اما نعت للاول أو حال متداخلة واستثنوا أفعل التفضيل فانه يعمل فى حالين كما مر لانه باعتبار ماتضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين فى قوة عاملين اذ المعنى زيد يزيد حسنه فى حال قيامه على حسنه قاعدا ورد بأن القياس على الظرف مع الفرق اذ يستحيل وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين (قوله ومثال الثانى) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين أو معناهما وجب تفريقهما اما مع تأخيرهما كما مثله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كلقيت مصعدا زيدا منحدرا وان اتحد لفظا ومعنى وجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل وعمله فى صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو مسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن الرضى أنه لامانع من التفريق حينئذ كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا ويظهر أن العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان فان قلت حيث ان تعدد الحال بالحمل على تعدد النعت فينبغى أنه لايجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بأن يتحد العامل معنى وعملا والا وجب التفريق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بجنب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعا منصوبا فالجواب أن الحال لكونه منصوبا أبدا لايضره اختلاف عمل العاملين فى صاحبه فيمكن ادعاء أن العامل فيه مجموعهما لاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته فى العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مثلا وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طردا للباب فتدبر (قوله الى مايليق به) أى تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الحالين لثانى الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام فى جوازه (قوله الى مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلى أن الحال لاتكون مؤكدة بل هى مبينة أبدا لان الكلام لايخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهى الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهى المؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا (قوله لاتعث) يقال عثا يعثو عثوا من باب قعد وعثى يعثى عثيا من باب فرح وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلا تخش فكذلك أو بضمها كلا تدع فمن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسندها مضافا للمسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف للمسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي
وهل بدارة يا للناس من عار
فعطوفا ومعروفا حالان وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير فى الاول أحقه عطوفا وفى الثانى أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة فلا تقول عطوفا زيد أخوك ولا معروفا أنا زيد ولا توسطها بين المبتدا والخبر فلا تقول زيد عطوفا أخوك (ص)

(وموضع الحال تجىء جمله * كجاء زيد وهو ناو رحله)

(ش) الاصل فى الحال والخبر والصفة الافراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة ولابد فيها من رابط وهو فى الحالية اما ضمير نحو جاء زيد يده على رأسه أو واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء وعلامتها صحة وقوع اذ موقعها نحو جاء زيد وعمرو قائم التقدير اذ عمرو قائم أو الضمير والواو معا نحو جاء زيد وهو ناو رحلة (ص)

(وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا)

(ش) الجملة الواقعة حالا ان صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو بل لا تربط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

جامدا ككون زيدا أخاك فى زيد أخوك عطوفا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا وهو العطف والحنو كما قاله الشنوانى ففى كلامه حذف مضاف أى ما أكدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذ هذه الشروط من المتن فتعريف جزأيها من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكد الا ما عرف عند البصريين والاسمية والجمود من اضمار عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان فى الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا فى الحال فلا يضمر عاملها وتكون هى مؤكدة له لا لمضمون الجملة والمراد الجمود المحض ليخرج نحو أنا الأسد مقداما فانها مؤكدة لعاملها وهو الأسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لانه ليس جامدا محضا وكذا زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا كما فى التسهيل لتأويل الأب بالعاطف والحق بالواضح فجمودهما ليس محضا ولما كان عطف الأخ وحنوه قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا بخلاف الأب (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغاثة وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله فى الاول) يعنى به زيد أخوك الخ ويعنى بالثانى الاثنين بعده ومراده أن المبتدأ اذا كان غير أنا يقدر الفعل مبنيا للفاعل ومع أنا للمفعول أو يقدر حقنى فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من حققت الأمر بالتخفيف أى تحققته أو بضم فكسر من أحققته بمعنى أثبته وأحق الثانى بضم ففتح لا غير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى لضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان لتجىء شاذ لعدم اجتماعه معه فى المادة والمراد وضع الحال المفردة أو الاصلية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائبة عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولابد فيها من رابط) لابد أيضا من كونها خبرية غير تعجبية ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل يعط لأستقبالها كما قاله المطرزى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دمامينى وصحح بعضهم وقوعها حالا فى نحو لأضربنه ان ذهب أو مكث لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى لأضربنه على كل حال وجعل منه كمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث الخ أى يلهث على كل حال لكن يبعد الانسلاخ فى الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أى لدخولها كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها تشبه اذ فى كونها هى وما بعدها قيدا للعامل السابق كما أن اذ كذلك وليس المراد أنها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرة بمعموله فترتبط بالواو ولذا جوز البيضاوى جعل واياك نستعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت أى غير مقترن بقد والا لزمته الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله وكما تمتنع فى المثبت تمتنع فى المنفى بلا كما فى الشارح نحو ومالنا لا نؤمن مالى لا أرى الهدهد والمنفى بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما

بخلاف المنفى بلم أو لما فان مضيه يقربه من الماضى الجائز الاقتران بها وكذا تمنع فى الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه والجملة التالية الا اسمية كانت كما ضربت أحدا الا زيد خير منه أو ماضوية كما تكلم زيد الا قال حقا وما يأتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله

تقادالجنائب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على اضمار مبتدا بعد الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدا وذلك نحو قولهم قمت وأصك عينه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا فأصك وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف التقدير وأنا أصك عينه وأنا أرهنهم مالكا (ص) (وجملة الحال سوى ماقدما * بواو أو بمضمر أو بهما)

(ش) الجملة الحالية اما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم أنه اذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لم تصحبها الواو بل لا تربط الا بالضمير فقط وذكر فى هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه ان يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل فى ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفى فتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك أو ولم يقم عمرو وجاء زيد قد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفى نحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد ما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفى بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف فى غير هذا الكتاب انه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على اضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون والتقدير وأنتما لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدا محذوف (ص)

(والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل)

(ش) يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا فمثال ما حذف جوازا ان يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوى بنانه التقدير والله أعلم بلى نجمعها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائبة مناب الخبر نحو ضربى زيدا قائما التقدير اذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك فى باب المبتدا والخبر ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشتريته بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان عاملهما محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا وهذا معنى قوله * وبعض ما يحذف ذكره حظل * أى بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (ص)

* التميز *

اسم بمعنى من مبين نكره *

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وقيل غير شاذ وجملة الماضى المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جار أو عدلا * ولا تشح عليه جاد أو بخلا

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو وغير المضارع المثبت (قوله تقاد الجنائب) جمع جنيبة وهى الفرس تساق بين يدى الامير بلا ركوب (قوله أظافيرهم) أى أسلحتهم (قوله اما أن تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو فى واحدة وتجوز فى الخمسة الباقية وليس على اطلاقه فى بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجملة الاسمية) أى غير المؤكدة لمضمون جملة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفى) أى بغير لا وما (قوله والماضى المثبت) أى غير التالى لالا والمتلو بأو واشترط البصريون اقترانه بقد مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار لا تلزمه الا مع الواو كجاء زيد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز اثباتها وعدمه فى غير ذلك الا ما يمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد أيضا (قوله حظل) بمهملة فمعجمة أى منع (قوله يحذف عامل الحال) أى غير المعنوى أما هو كالظرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أولا أما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فضلة وقد يمتنع ككونه محصورا فيه نحو ما ضربت زيدا الا قائما أو نائبا عن عامله كهنيئا مريئا أى كله هنيأ أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوابا أو نائبا عن خبر كان ومثالها فى الشرح فلا تحذف الحال فى شىء من ذلك (قوله اشتريته الخ) أى من كل حال تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج ويجب اقترانها بالفاء أو بثم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشارح بقوله فذهب الثمن فالمعطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فان قدر فاذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل فى الحال الواقعة توبيخا نحو أقائما وقد قعد الناس أى أتثبت قائما وحذف العامل فى كل ذلك قياسى أما فى نحو هنيئا فسماعى والله سبحانه وتعالى أعلم

* التميز *

هو لغة تخليص شىء من شىء ومنه وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفردوا عن المؤمنين أطلق على الاسم الآتى مجازا من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أى صريح لان التميز لا يكون جملة ومبين صفة لاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة ولا

ينصب تمييزا بما قد فسره
كشبر أرضا وقفيز برا
ومنوين عسلا وتمرا

(ش) تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال وبقي التمييز وهو المذكور في هذا الباب ويسمى مفسرا وتفسيرا ومبينا وتبيينا وتمييزا وهو كل اسم نكرة تضمن معنى من لبيان ما قبله من اجمال نحو طاب زيد نفسا وعندي شبر أرضا فاحترز بقوله تضمن معنى من من الحال فانها متضمنة معنى في وقوله لبيان ما قبله احتراز مما تضمن معنى من وليس فيه بيان لما قبله كاسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قائم فان التقدير لا من رجل قائم وقوله لبيان ما قبله من اجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين اجمال ذات والمبين اجمال نسبة فالمبين اجمال الذات هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات نحو له شبر أرضا والمكيلات نحو له قفيز برا والموزونات نحو له منوان عسلا وتمرا

نصبه حالا منها اذ لا يساعده الرسم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسره) الضمير المستتر في فسره يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به منفردا كان أو نسبة مع أن تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشموني بأن كلا من الجملة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسرا لهذا أو لهذا باعتبار نسبتهما فيصدق أنه نصب بمفسره فالمتن على عمومه ويجري على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبن بافعلا فانه يدل على أن أفعل ليس مفسرا به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما أشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله كشبر أرضا بأن يجعل حالا من ما أي ينصب بالذي فسره حال كونه كشبر أرضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فانما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فربما يتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار القفيز من الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا ومن الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كما في الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصحاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة أثمان منا والمنا كعصا أفصح من المن بالتشديد رطلان وتثنيته منوان وجمعه أمناء اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي وكيلي والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبر أرضا والوزني في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجمعه أقفزة وقفزان كركبان وهو للعراق كالاردب لمصر والمربد للحجاز والرستاق لخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطا فأدخل فيه كل التي للافراد وليس حدا حقيقيا والا وردا على الماهية حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عندي عشرة دراهم بتنوين عشرة واثنتي عشرة أسباطا لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويجاب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنتي عشرة هي أسباط وأما المجرور في نحو رطل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سيأتي وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكما (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد أنها مقدرة في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل أنه مفيد لمعناها وهو بيان ما قبله أي بيان جنسه ولو بالتأويل كما أن من البيانية كذلك فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين جنس المعدود مثلا وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه فمثلا طاب زيد نفسا في تأويل طاب شيء من زيد أي شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه أنه أراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه حينئذ أن الحال لا تخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة بل بمبين مع ملاحظة قيد آخر أي مبين للذوات لا للهيآت وقد يجاب بأن المراد معاني من المشهورة لها كالابتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فمبين على هذا مخرج لاسم لا فقط أو أنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد للاخراج والاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب أن التمييز انما يفسر الذوات مطلقا غاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا ابهام في تعلق الطيب بزيد مثلا الذي هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو علمه مثلا فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظرا للظاهر (قوله بعد المقادير) أي ونحوها مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

المقدار

والاعداد نحو عندى عشرون درهما وهو منصوب بمافسره وهوشبر وقفيز ومنوان وعشرون والمبين اجمال النسبة هو المسوق لبيان ماتعلق به العامل من فاعل أومفعول نحو طاب زيد نفسا ومثله اشتعل الرأس شيبا وغرست الارض شجرا ومثله وفجرنا الارض عيونا فنفسا تمييز منقول من الفاعل والاصل طابت نفس زيد وشجرا منقول من المفعول والاصل غرست شجر الارض فبين نفسا الفاعل الذى تعلق به الفعل و بين شجرا المفعول الذى تعلق به الفعل والناصب له فى هذا النوع هو العامل الذى قبله (ص)

و بعد ذى وشبهها اجرره اذا
أضفتها كمد حنطة غذا
والنصب بعد ما أضيف وجبا
ان كان مثل ملء الارض ذهبا)

(ش) أشار بذى الى ماتقدم ذكره فى البيت من المقدرات وهو مادل على مساحة أوكيل أو وزن

للمقدار وان لم يكن معيارا كذنوب ماء ونحى سمنا لشبهه بالكيل وعلى التمرة مثلها زبدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل أن تمييز المفرد يكون فى أربعة أنواع كما فى التوضيح المقادير ومايشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديدا وليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجموده وتنكير صاحبه ولزومه والغالب فى الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديدا فيتعين حالا لتعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس مقدارا ولا شبهه دماميني وأما تمييز التعجب فسيأتى مافيه (قوله والأعداد) ظاهره أن العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسيمها لاقسامنها لعدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطى أى فالمراد بالمقدار مايقدر به غيره كالرطل للزيت مثلا وأما العدد فهو نفس المعدود اذ العشرة هى نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لاعلى الممسوحات (قوله بمافسره) أى بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الاسمية وطلب معموله فى المعنى ووجود مابه تمام الاسم وهو التنوين والنون فعشرون درهما شبيه بضارب بين زيدا ورطل زيتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفعل من ورجحه المصرح (قوله لبيان ماتعلق به العامل الخ) صريح فى أن المبهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أومفعول) بيان لما واقتصاره عليهما يقتضى أن تمييز النسبة لاينقل عن غيرهما وسيأتى مافى أفعل التفضيل ثم انه قديكون غير محول أصلا كتمييز التعجب فى لله دره فارسا ونحوه بناء على أنه من تمييز النسبة وكرم زيد رجلا أوضيفا ان كان هو الضيف فانه غير محول عن شيء ولايصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الاصل كرمت رجولية زيد أوضيافته لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولا عن الفاعل ومنه امتلأ الاناء ماء بناء على أن المحول عن الفاعل لابد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور أما على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو للازم المذكور وهو التحقيق فمحول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز فى المعنى كان غير محول أصلا كنعم رجلا زيد وما أحسن زيدا رجلا وان كان فى المعنى فاعلا فى الاول ومفعولا فى الثانى بخلاف ما أحسن زيدا أدبا فانه محول عن المفعول أى ما أحسن أدب زيد لانه غير المنسوب اليه الحسن فى المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفسا) أى ونحو عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا فهو محول عن فاعل المصدر أو الوصف والاصل عجبت من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لايلزم كونها فى جملة بل تكون فى غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أى فى أنه محول عن الفاعل اذ الاصل اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل فى الاسناد اليه ابهام فجيء بذلك المضاف الذى كان فاعلا وجعل تمييزا لان التفصيل بعد الاجمال أوقع فى النفس وكذا يقال فى الباقى وقد شبه سريان الشيب فى جميع الرأس باشتعال النار فى الحطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الفناء فى كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلأ أوشبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخييل والجامع مامر (قوله هو العامل الذى قبله) أى من فعل أوشبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة لانها هى الناصبة له واختاره ابن عصفور وقدمر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله و بعد ذى) أى المقدرات ونحوها أى بما يشبهها كيلا أو وزنا أو مساحة وقوله اذا أضفتها أى الى التمييز بقرينة البيت بعده لانه تقييد لهذا أى فتمييز المقدرات اذا أضيفت له جر أو لغيره نصب (قوله كمد حنطة) مبتدأ وغذا خبر كما فى المكودى أو الخبر محذوف أى عندى وغذا بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

فيجوز جر التمييز بعد هذه بالاضافة ان لم يضف الى غيره نحو عندي شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر فان أضيف الدال على المقدار الى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ومنه قوله تعالى فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد (ص)

(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا كأنت أعلى منزلا)

(ش) التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل ان كان فاعلا في المعنى وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب جره بالاضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى ان يصلح لجعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت أعلى منزلا وأكثر مالا فمنزلا ومالا يجب نصبهما اذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول أنت علا منزلك وكثر مالك ومثال ماليس بفاعل في المعنى زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة فيجب جره بالاضافة الا اذا أضيف أفعل الى غيره فانه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا (ص)

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كأكرم بأبي بكر أبا)

(ش) يقع التمييز بعد كل مادل على تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلا وأكرم بأبي بكر أبا

ومثل خبرها أي ان كان المقدار الذي أضيف مثل المضاف في ملء الارض ذهبا في أنه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعده هذا ما يفيده حل الشارح وقال الاشموني والمرادي ان كان أي المضاف مثل ملء الخ أي في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سحابا اذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول كأشجع الناس رجلا وأشجع رجل اه وفيه أن الذي يغني عن المضاف اليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذي يحل في محله فالاولى على هذا أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام أي ان كان التمييز مثل ملء الخ في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه و ينبغي أن يراد بقوله بعد ما أضيف أي لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد بقوله ان كان الخ فائدة اذ محترزه وهو ما يغني عن المضاف اليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لاخراجه منها ولان مما يجب فيه النصب لاضافته لغير التمييز مع عدم اغنائه نحو لله دره فارسا و ويحه رجلا كما في الهمع لكن يرده على هذا أن التمييز ليس للمضاف الذي هو در وويح بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتي فالاوجه أن وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتي اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمتن أنه يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا أصلا لانه على معنى اللام لا من ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على المقدار) قيد به لان الكلام في المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادي والاشموني لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ لبيان الواقع وبيان المراد من أضيف لا للاحتراز كما مر فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز) أي بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافي جواز جره بمن أخذا مما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مفعول لانصبن قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السندوبي او هو مفعول للفاعل اما منصوب أو مجرور باضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله أي الفاعل الذي فعل المعنى أي قام به لان فاعل العلو مثلا في الحقيقة أي القائم به العلو هو المنزل (قوله اذ يصح جعلها فاعلين الخ) ظاهره كالمتن أن هذا التمييز محول عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب اليه بعضهم و يؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة في الفاعل والمفعول وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تبن العرب فعلا يؤدي معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محول عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزا والضمير المضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع وعلى هذا فمراده بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لا أنه محول عنه اه وقد يجاب بامكان أن يراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بأن فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعل في غير هذا الباب فكذا فيه فتدبر (قوله ومثال ماليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل بعضا من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة أفعل لما هو بعضه وانما نصب في أكرم الناس رجلا مع أنه بعضه لتعذر اضافة أفعل مرتين فالحاصل أن تمييز أفعل ينصب في صورتين و يجر في صورة (قوله و بعد كل الخ) قيل لا فائدة في هذا البيت اذ الاتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز أي بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة (قوله مادل على تعجب) أي بالوضع وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو لله دره فارسا وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز في نحو لله دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة الا اذا علم

وقه درك عالما وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما و يا جارتا ما أنت جارة (ص) (والجرر بمن ان شئت غير ذي العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد) (ش) يجوز جر التمييز بمن ان لم يكن فاعلا فى المعنى ولا مميزا لعدد فتقول عندي شبر من أرض وقفيز من بر ومنوان من عسل وتمر وغرست الارض من شجر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندى عشرون من درهم (ص) (وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)

(ش) مذهب سيبويه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد ولا عندى درهما عشرون وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد وشيبا اشتعل رأسى ومنه قوله

أنهجر سلمى بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله

ضيعت حزمى فى ابعادى الأملا * وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك وجعله فى هذا الكتاب قليلا فان كان العامل غير متصرف منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو عندى عشرون درهما وقد يكون العامل متصرفا و يمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى بزيد رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا

مرجع الضمير كزيد لله دره فارسا و يا له رجلا وحسبك به ناصرا ولله درك عالما أو كان بدل الضمير ظاهر كلله در زيد رجلا فان جهل المرجع كان من تمييز المفرد لأن افتقار الضمير المبهم الى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو فى الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كهذه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو فى ذلك غير محول كما مر وقد يكون متعلقه كما فى طبت علما اه والظاهر جريان هذا التفصيل فى ضمير ما أفعله وأفعل به وأما الضمير فى نعم و بئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المصنف أنه من تمييز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييز كم فمن تمييز العدد لأنها كناية منه (قوله ولله درك عالما) الدر بفتح الدال اللبن فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لبن ارتضاعه أى ما أعجب هذا اللبن الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله للتعظيم لأنه منشىء العجائب (قوله يا جارتا) مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا كياغلاما وما للاستفهام التعظيمى مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لأن الضمير معلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لا أنه واجب وقوله غير ذى العدد أى الصريح فلا ينافى أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر عطف على ذى أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ما مر (قوله ان لم يكن فاعلا) أى محولا عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحى ومنه أفعل التفضيل على ما مر وكذا عن المفعول لأن المحول عنهما مفسر للنسبة أو لذات مقدرة على ما مر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط فى مجرور من البيانية وكذا التمييز فى عشرون رجلا لا يصلح للحمل لأنه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من فى هذه الثلاثة بخلاف غيرها من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو مفعولا فى المعنى كلله درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيدا رجلا فيجوز جره بمن وان كان فى الاولين فاعلا فى المعنى لأن مدلول الظاهر والضمير شىء واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث مفعولا معنى لكنه غير محول لأنه عين ما قبله ومن الجر قوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

وكذا يجر فى نعم رجلا زيد لانه غير محول كما مر كقوله * فنعم المرء من رجل تهامى * (قوله وغرست الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبقا) ماض مجهول ونائب فاعله يعود للفعل ونزرا صفة مصدر محذوف أى سبق سبقا نزرا لا حال من ضمير سبق كما قيل لان القصد اسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه كالنعت فى الايضاح فلا يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بما سمع منه كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

وليس من التقديم قوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل بمحذوف يفسره قر والمحذوف هو العامل فى التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(ص) ﴿حروف الجر﴾ هاك حروف الجر وهي من الى * حتى خلا حاشا عدا في عن على * مذ منذ رب اللام كي واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى) (ش) هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالاسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر فأما كي فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما الاستفهامية نحو كيمه أي لمه فما استفهامية مجرورة بكي وحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها وجيء بالهاء للسكت الثاني قولك جئت كي أكرم زيدا فأكرم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي وأن والفعل مقدران بمصدر مجرور بكي والتقدير جئت كي اكرام زيد أي لاكرام زيد وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه قوله

لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله

لعل الله فضلكم علينا * بشيء أن أمكم شريم

فأبي المغوار والاسم الكريم مبتدآن وقريب وفضلكم خبران ولعل حرف جر زائد دخل على المبتدا فهو كالباء في بحسبك درهم وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح اللام وكسرها واما متى فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كمه يريدون من كمه ومنه قوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج

وسيأتي الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذكرها في غيره ومذهب سيبويه

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أو لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انهما للاخراج لا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدري وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هاك) اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف في رويدك وذلك واياك وأرأيتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هاك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليهما ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكي عن العمل كما تكف رب (قوله فما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وجيء بالهاء) أي وقفا لتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بها مع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الها ان تقف

(قوله بأن مضمرة) اعلم أن كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعا أو ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعا وان خلت عنهما كمثاله احتملت الجارة بتقدير أن بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور أن معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الحمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فما جرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل ويروى أباعلى عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالشين المعجمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ما مر (قوله حرف جر زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثلها لولا ورب لان الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد وهذه تفيد الترجي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشيء كما في المغني وكذا أحرف الاستثناء في قول مر ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لا من كل وجه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل تصريح (قوله يريدون من كمه) أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فعداه بالباء أوهي بمعنى من التبعيضية واللجج جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونئيج بنون فهمزة فياء فجيم كصهيل أي صوت عال وجملة لهن نئيج حال من نون شربن العائدة للسحاب بزعم العرب والحكماء أنها تدنو من البحر الملح في أماكن مخصوصة فتمتد منها خراطيم عظيمة كخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تمطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا) كذا لم يعد ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء القسم فانه يقال آلله بالمد

أنهما من حروف الجر لكن لا تجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فاليا والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بلولا وزعم الاخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كما لا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لأتيتك وزعم المبرد أن هذا التركيب أعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله * أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت كما هوى
بأجرامه من قنة النيق منهوى

(ص)

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى
والكاف والواو ورب والتا
واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب
* منكرا والتاء لله ورب
وما رووا من نحو ربه فتى
نزر كذا كها ونحوه أتى)

(ش) من حروف الجر ما لا يجر الا الظاهر وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الاول فلا تقول منذه ولا منه وكذا الباقي ولا تجر منذ ومذ من الاسماء الظاهرة الا أسماء الزمان فان كان الزمان حاضرا كانت بمعنى في نحو ما رأيته منذ يومنا أي في يومنا وان كان الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة وسيذكر المصنف هذا في آخر الباب وهذا معنى قوله واخصص بمذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتي الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبي زياد

ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فتربصوا به عتى حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم تالله ولا تجر التاء الا لفظ الله فتقول تالله لأفعلن وقد سمع جرها رب مضافا الى الكعبة فقالوا ترب الكعبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحمن

بالمد مع وصل الهمزة وها الله لأفعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بلا تعويض شيء عن الباء لما في التسهيل ان الجر بالباء المعوض عنها لا بهما خلافا للاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو (قوله انهما من حروف الجر) أي الشبيهة بالزائدة فلا تتعلق بشيء كرب ولعل الجارة كما مر (قوله مجرورات بلولا) أي مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأي سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لا تجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش أنها في محل رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أي كما عكسوا في قولهم ما أنا كانت ولا أنت كانا ولا يرد أن النيابة انما عهدت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عساك وعساه على قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافي أنها تكون في محل رفع وجر كعجبت من ضربك زيدا (قوله أتطمع) بالضم من الاطماع والأحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول ﷺ والبيت تحريض لمعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت أو مبتدأ خبره جملة لولاى طحت أي طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أي هلك وتاؤه للخطاب وما مصدرية وهوى أي سقط وفاعله منهوى أي ساقط والاجرام جمع جرم أي جثة والقنة بضم القاف وشد النون أعلى الجبل كالقلة وزنا ومعنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتي واخصص بمذ الخ وكذا يختص به كي ولعل ومتى فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطرد المنع وما عداها يجرهما (قوله والتاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها قليلة مع رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيره عن الجلالة (قوله الا أسماء الزمان) أي لانهما اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصا به حرفين طلبا للمناسبة بين معنييهما ولا يرد قولهم ما رأيته منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أي منذ زمن أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سيأتي وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لا مبهما كمنذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر تريد به معينا وشرط عاملهما كونه ماضيا اما منفيا يصح تكرره كما رأيته منذ يوم الجمعة أو مثبتا متطاولا كسرت مذ يوم الخميس بخلاف قتلته أو ما قتلته مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بلا هاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره ما لم يتجوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستفهامية كمذ كم أو منذ متى أو مذ أي وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام الخضراوي وكذا لا تعطفه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا يلفى) بضم الياء وكسر الفاء أي لا يجد أناس فتى حتى يجدوك فحينئذ يجدون الفتى

(قوله تحياتك) أى وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجرب الا نكرة) أى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفا لازوما خلافا للمبرد كما فى التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لافادة التكثير غالبا كحديث يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان

فمجرورها اما مبتدأ كما ذكر وخبره فى الحديث عارية وفى البيت اما جملة ليس له أب والواو زائدة كهى فى آية وفتحت أبواها أو هو محذوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثال الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء واعلم أن كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى اسميتها وأيده الرضى بانها مثل كم التكثيرية وهى اسم اتفاقا فكما ان معنى كم رجل عندى كثير من جنس الرجال عندى كذلك معنى رب رجل عندى كثير أو قليل من هذا الجنس عندى وجنح اليه الدمامينى قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كما قيل فى كم أو شبهها وضع الحرف فى لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه ومحل العامل لها نفسها مثل كم لا لمجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمتين وكل من هذه السبعة اما مع تخفيف الباء أو تشديدها ورب بتا بضم ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفى السجاعى ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجملة خمسة وعشرون (قوله وقد شذ جرها ضمير الغيبة) أى شذ قياسا لا استعمالا لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو ربه رجلا أو امرأة أو رجالا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أى ضعف مجرور برب محذوفة أى ورب واه ورأبت براء فهمزة فموحدة أى أصلحت وشيكا أى سريعا صفة لمصدر محذوف أى رأبا وشيكا وهن أعظمه مفعول رأبت وعطبا بكسر الطاء أى مشرفا على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت أى أبعدته منه (قوله وأم أوعال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى للحمار الوحشى والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أى كالذنابات وأقرب على الاول عطف على محل كها وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاظلا أى الا بعلا مانعا أتنه من التزوج بغيره كالعاضل واعلم أن جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها وجرها غيره من الضمائر شاذ نثرا ونظما كقول الحسن انا كك وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كأنا وما أنا كاياك وما أنت كاياى (قوله فى الأمكنة) متعلق بابتدى وبمن تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم ان ماذكر لهذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحرف كالابتداء والبيان والتبعيض فى من والاستعانة والمصاحبة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرارا من التحكم اذ التبادر علامة الحقيقة ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك كما فى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء فى الباء نحو شربن بماء البحر وأحسن بى فمذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو اما مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف فى شرح الكتاب أنهم قالوا تحياتك وهذا غريب ولا تجرب الا نكرة نحو رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله و برب منكرا أى واخصص برب النكرة وقد شذ جرها ضمير الغيبة كقوله

واه رأبت وشيكا صدع أعظمه
ورب عطبا أنقذت من عطبه

كما شذ جر الكاف له كقوله

* وأم أوعال كها أو أقربا *

وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا

هذا معنى قوله وما رووا البيت أى والذى روى من جر رب المضمر نحو ربه فتى قليل وكذلك جر الكاف المضمر نحو كها (ص) بعض و بين و ابتدئ فى الامكنه
بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه
وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة كما لباغ من مفر

(ش) تجىء من

التبعيض ولبيان الجنس ولابتداء الغاية فى غير الزمان كثيرا وفى الزمان قليلا وزائدة فمثالها للتبعيض قولك أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله ومثالها لبيان الجنس قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ومثالها لابتداء الغاية فى المكان قوله تعالى سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها لابتداء الغاية فى الزمان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول الشاعر

تخيرن من أزمان يوم حليمة * الى اليوم قد جربن كل التجارب

ومثال الزائدة ما جاءنى من أحد ولا تزاد عند جمهور البصريين الا بشرطين أحدهما أن يكون المجرور بها نكرة الثانى أن يسبقها نفى أو شبهه والمراد بشبه النفى النهى نحو لا تضرب من أحد والاستفهام نحو هل جاءك من أحد ولا تزاد فى الايجاب ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول جاءنى من زيد خلافا للاخفش وجعل منه قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز الكوفيون زيادتها فى الايجاب بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم قد كان من مطر أى قد كان مطر (ص)

(للانتها حتى ولام والى * ومن وباء يفهمان بدلا)

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شربن معنى روين وأحسن معنى لطف أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية فى جذوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقى بجامع التمكن وفى تخييل واما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذا فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثانى محمل الباب كله عند الكوفيين و بعض المتأخرين بلا شذوذ قال فى المغنى وهو أقل تعسفا (قوله للتبعيض) علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون وعلامة البيانية صحة الاخبار بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها كاعوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به ألتجئ اليه منه فالباء أفادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع اليه فكان ينبغى تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء و بهذا يظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية (قوله فى غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالامكنة فى المتن ما ليس زمانا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان و يمكن جعل الاشخاص أماكن بالتأويل لملازمة المكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادر ان من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وممن صرح بأن التبعيضية اسم الامام الطيبى وقال السعد بعد كلام قرره فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائما فمن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرا والبيانية بالعكس فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى فى كما قاله الرضى قال ومن فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا و بينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن) ماض مجهول ونون النسوة للسيوف و يوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لك و يعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر و يقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كما فى المصباح (قوله الا بشرطين) بقى ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا فى الكتاب من شئ أى من تفريط فلا تزاد مع غير الاربعة عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفى كما مثل أو تأكيد النص عليه ان اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهى مقحمة بين الطالب ومطلوبه لا أنها لا تفيد شيئا اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفى) فلا تزاد فى الاثبات الا فى تمييز كم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الاوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التصور بخلاف هل فللتصديق والهمزة له وللتصور (قوله خلافا للاخفش) أى فى عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور بأن من فيه تبعيضية لا زائدة فهى بمعنى بعض مفعول به وذنوبكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لأن هذا لنا معشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على أن الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية لا الموجبة وفى الاتقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجردعن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله قد كان من مطر) أجيب بأنها تبعيضية كما مر أو بيانية لمحذوف أى قد كان شئ من مطر أو ان زيادتها فى ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان

(ش) يدل على انتهاء الغاية بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للانتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجرى لاجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أى بدل الآخرة وقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون أى بدلكم وقول الشاعر
جارية لم تأكل المرفقا * ولم تذق من البقول الفستقا أى بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد فى الحديث ما يسرنى بها حمر النعم أى بدلها وقول الشاعر

فليت لى بهمو قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أى بدلهم (ص)

(واللام للملك وشبهه وفى تعدية أيضا وتعليل قفى
وزيد والظرفية استبن بيا وفى وقد يبينان السببا)

(ش) تقدم ان اللام تكون للانتهاء وذكرهنا انها تكون للملك نحو لله ما فى السموات وما فى الارض والمال لزيد ولشبه الملك نحو الجل للفرس والباب للدار وللتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتك لاكرامك وقوله
وانى لتعرونى لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر
وزائدة قياسا نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وسماعا نحو ضربت لزيد وأشار بقوله والظرفية استبن الى آخره الى معنى الباء وفى فذكر أنهما اشتركا فى افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل أى وفى الليل ومثالها للسببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا ومثال فى للظرفية قولك زيد فى المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار فى هرة حبستها فلا هى أطعمتها ولا هى تركتها تأكل من خشاش الارض (ص)

غير

(بالبا استعن وعد عوض ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق)

(ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية وللسببية وذكرهنا أنها تكون

من مطر فأجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان فى الآية أيضا وجملة ما ذكرهنا لمن أربعة معان وسيأتى البدلية وبقى الظرفية كاذا نودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل مما خطاياهم أغرقوا والمجاوزة كمن قد كنا فى غفلة من هذا حتى يميز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفى والاستعلاء كعلى ونصرناه من القوم الذين كذبوا فالجملة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أى المسافة فى الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثانى وهى متعلقة بتنزل لا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام أى تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للمفرد ولا تكون الا غائية وهى التى لا تجر الا الآخر والمتصل به والثانية جارة لان والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتى ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية فى الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها والا فالصحيح دخولها فى حتى لا فى الى حملا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالف فى التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أى الرغيف الرقيق والبقول خضروات الارض (قوله شنوا الاغارة) أى فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاغارة مفعول له ومفعول شنوا محذوف (قوله للملك) هى الواقعة بين ذاتين ثانيتهما تملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهى الواقعة بين ذاتين ثانيتهما لا تملك بفتح التاء كما مثله أيضا أو أولاهما لا تملك بضمها كانت لى وأنا لك ولزيد أخ فان وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكافرين النار أى عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أى المجردة عن افادة معنى فلا ينافى أنها فى بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها (قوله فهب لى الخ) جعلها فى شرح التسهيل لشبه التمليك فتكون فى وهبت لزيد مالا للتمليك قال فى المغنى والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيدا لعمرو وما أضربه لبكر أى لان ما بعدها مفعول حقيقى للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بنى للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصريين فعدى له باللام وأما الهمزة فتعديه لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب (قوله وزائدة) أى اما لتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كمثال الشارح أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد وأما لمجرد التأكيد وهى الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضايفين كلا أبا لك فى قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشىء أصلا لكونها زائدة محضة وأما الاولى فتتعلق بالعامل الذى قوته وان لم تكن معدية لتعديه بنفسه فهى واسطة بين المعدية والزائدة كما فى التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثلث الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتها وقيل

غير ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى باء الآلة وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما في الأخرى (قوله وللتعدية) أي الخاصة وهي تعدية الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بأن كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهي كالهمزة في ذلك وأكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد أي أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدية معنى العامل الى المجرور فعامة في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والأثمان ففيها مقابلة شيء بشيء أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابلته أما باء البدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهر في الهمع أن باء البدل تدل على اختيار الشيء أعم من كونه مقابلا بشيء آخر أم لا فهي أعم مطلقا (قوله اشتروا الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة مما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو ثمن معنوي لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه باء التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست باء السببية خلافا للمعتزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان النفي فيه التسبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللالصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي تقديمه ثم هو اما حقيقي كأمسكت بزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو غيره أو مجازي كمثال الشارح فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من زيد لا بزيد نفسه واستظهر الدماميني أنه في قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فماسك ثوب زيد يقال له في اللغة ماسك زيدا بخلاف المرور (قوله وبمعنى مع) أي المصاحبة فذكره لما بعد مكرر وعلامتها أن يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مسلما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف للمفعول أي سبحه حامدا له أي نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف للفاعل أي سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله فتسبحون بحمده واختلف في سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو وفيأتي في الباء ما ذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك فيأتي ما مر وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولي يريد أنه من اقامة المسبب وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله وبمعنى عن) أي المجاوزة قيل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا بدليل يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم أي وعن أيمانهم (قوله بعن الخ) متعلق بعني ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو ومفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلا وألفه للاطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي الا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعلية أي كجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقي ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثاله أو معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أي هاديا دماميني قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فمن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكلي وأسندته الى الله اذ لا يعلو عليه تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجاوزة) هي بعد شيء مذكور أو غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدية نحو ذهبت بزيد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشتريت الفرس بألف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وللالصاق نحو مررت بزيد وبمعنى مع نحو بعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه وبمعنى من كقوله شربن بماء البحر أي من ماء البحر وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسبح بحمد ربك أي مصاحبا حمد ربك (ص)

(على للاستعلا ومعنى في وعن
بعن تجاوزا عنى من قد فطن
وقد تجي موضع بعد وعلى
كما على موضع عن قد جعلا)

(ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح وبمعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجاوزة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس وبمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركبن

طبقا عن طبق أى بعد
طبق و بمعنى على نحو قوله
لاه ابن عمك لا أفضلت فى
حسب
عنى ولا أنت ديانى فتخزونى
أى لا أفضلت فى حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله
اذا رضيت على بنو قشير
*لعمر الله أعجبنى رضاها
أى اذا رضيت عنى (ص)
(شبه بكاف و بها التعليل
قد
يعنى وزائدا لتوكيد ورد)
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقولك زيد كالاسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى واذكروه كما هداكم
أى لهدايته اياكم وتأتى
زائدة للتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثله شىء
أى ليس مثله شىء ومما
زيدت فيه قول رؤبة
* لواحق الاقراب فيها
كالمقق* أى فيها المقق أى
الطول وما حكاه الفراء انه
قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهين
أى هينا (ص)
(واستعمل اسما وكذا عن
وعلى
من أجل ذا عليهما من
دخلا)
(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرمى والثانى رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة اما حقيقة كما ذكر أو مجاز
كأخذت العلم عن زيد كأنه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ أفاده سم وكذا سألته
عن كذا كأنه لما عرفك بالمسئول عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أجيب عما سأل بخلاف
ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كأنك لما سألته جاوزت المسألة بسبب السؤال و يلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك
اياها فيصدق انه بعد شىء وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصريون غير المجاوزة وتأولوا غيرها ففى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدا فى الشدة عن
طبق فكل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من
الجلالة شذوذا فيهما وحذف المضاف وهو در وأناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت
أى زدت وديانى بشد التحتية أى مالكى والقائم بأمرى فتخزونى أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون
الواو تخفيفا وللقافية وان كان منصوبا بعد فاء السببية أو هو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فما أنت تخزونى (قوله اذا رضيت على) يحتمل أنه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قد يعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعليلها كثير كما فى شرح الكافية (قوله أى
لهدايته) أى فما مصدرية (قوله ليس كمثله شىء) أى للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له
تعالى لأن النفى يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شىء فيكونان مثبتين الا ترى أن قولك ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا ولو ان احتمل ان نفى
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفى المثل لان زيادتها كاعادة الجملة كذا قال
الاكثرون ومنع آخرون زيادتها فمنهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أى ليس كصفته أو كذاته شىء
والمحققون منهم على أنها باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفى المثل للمبالغة فى
التنزيه كما فى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفى فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفى المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفى مثل مثله أما حقيقتها المقتضية لاثبات
المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضر فى الكناية استحالة المعنى الحقيقى فضلا عن استحالة لازمه
هذا ما ذكروه وطالما كنت أجد فى نفسى منه شيئا لان محصل هذا الوجه أن نفى المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا أنها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الاوجه فكيف يعقل أن اثبات الشىء ونفيه
يلزمان معا لشىء واحد مع تصريحهم بأن تنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات و بفرض صحة ان كلا
منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذاك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفى فيه قولنا
انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان
الاول أقرب نظير ما مر فى ليس كابن زيد أحد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفى المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه ولله الحمد (قوله لواحق الاقراب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والاقراب جمع قرب كعنق وقفل هى الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن
والمقق بفتح الميم والقاف الاولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كما فى العينى يصفها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لحمر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أى عن سن مثل البرد الذائب وقوله
بكاللقوة الشعواء جلت فلم أكن * لاولع الا بالكمى المقنع

وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختيارا فهي في زيد كالأسد اما خبر مضافة للأسد كما في المغني أو متعلقة بمحذوف هو الخبر (قوله أتنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور وجملة ولن ينهى حال من واو تنتهون وجملة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد أنها حرف وهي ومجرورها صفة لمحذوف أي شيء كالطعن و بفرس كالقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالظرف كالجملة له مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعينا للاسمية وكذا غير من فان عن جرت بعلى نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاهدا للاسمية لاضابطا فكان الأولى للشارح موافقته ومما يرد اسما الى بمعنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزمخشري والطيبي وترد علا فعلا ماضيا من العلو ومن أمرا من المين وهو الكذب فاستكملا أقسام الكلمة (قوله غدت الخ) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم مهموزا مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره للقطاة و يروى خمسها بكسر الخاء وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضا للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضربه مثلا وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وعن قيض عطف على من عليه وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قشر البيض الأعلى وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورة أولاهما وقد تفتح كما قاله السيوطي و بينهما تحتية أرض غليظة ومجهل كمقعد القفر الذي لا يهتدى فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كما في القاموس وهو مجرور باضافة زيزاء اليه لا نعت لها لان اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزيزاء مجرور بالكسر لان الاضافة تبطل منع صرفه بالألف الممدودة الا أن يجعل بدلا فيجر بالفتحة (قوله دريئة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن وفي شرح شواهد المغني للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعا) بالبناء للفاعل وقوله أو أوليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى أي جعل الفعل واليا لهما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال أو أوليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبغي الخير مذ أنا يافع * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم) مبتدأ وسوغه كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثاني أو معدودا كما رأيته مذ يومان فمعناها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهر أو يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كمذ وهو واجب التأخير فيهما اجراء لهما اسمين مجراهما حرفين في التقدم على الزمان الا أن اسمية مذ أغلب من الحرفية ومنذ بالعكس (قوله خبرين) أي ظرفين بمعنى بين و بين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني و بين لقائه يومان واعترض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو مذ لانها حينئذ زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بيني و بين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان جوابا عنه فهو الجواب عن هذا دماميني وحاصل الجواب أن الزمان المتخيل يكون ظرفا للحقيقي كما في قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقي ان هذا التفسير لا يطرد فيما اذا قلت في يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة لان بينك و بين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف العاطف أي الجمعة وما بعده الى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافا بيانيا

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه ينهى والتقدير ولن ينهى ذوي الشطط مثل الطعن واستعملت على وعن اسمين عند دخول من عليهما وتكون على بمعنى فوق وعن بمعنى جانب ومنه قوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

أي غدت من فوقه وقوله

ولقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وأمامي

أي من جانب يميني (ص)

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا
وان يجرا في مضى فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن)

(ش) تستعمل مذ ومنذ اسمين اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع بعدها فعل فمثال الاول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا فمذ اسم مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدها ومثال الثاني جئت مذ دعا

فمذا سم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت وان وقع مابعدهما مجرورا فهما حرفا جر بمعنى من ان كان المجرور ماضيا نحو مارأيته مذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة و بمعنى فى ان كان حاضرا نحو مارأيته مذ يومنا أى فى يومنا (ص)
(و بعد من وعن و باء زيد ما * فلم يعق عن عمل قد علما)
(ش) أى تزاد ما بعد من وعن والباء فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت (ص)
(وزيد بعد رب والكاف فكف
وقد يليهما وجر لم يكف)
(ش) تزاد ما بعد الكاف ورب فتكفهما عن العمل كقوله
فان الحمر من شر المطايا * كما الحبطات شر بنى تميم
وقوله * ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار وقد تزاد بعدهما فلا تكفهما عن العمل وهو قليل كقوله
ماوى يار بتما غارة * شعواء كاللذعة بالميسم
وقوله
وننصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجروم عليه وجارم

لامرتبطة بالجملة الاولى وقيل انهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لان المرفوع بعدهما فاعل لمحذوف أى مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ماقبلهما بملاحظة استمراره الى آن التكلم فمعنى مارأيته مذ يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو مضيه واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم حتى ينافى المقصود وكذا يقال فى سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف لمضمون ماقبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المار و يأتى فيه مامر من ملاحظة الاستمرار الى آن التكلم ليوافق المقصود وقيل انهما حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف اليها والتقدير فى جئت مذ دعا وقت المجىء هو زمن دعائه وفى البيت المار أول وقت طلبى الخير هو وقت كونى يافعا أى مقاربا للبلوغ فجملة مذا الخ مستأنفة كامر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان مجرورهما معرفة كمثاله فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الا معدودة لفظا كمذ يومين أو معنى كمذ شهر لمامر من أنهما لا يجران المبهم أى مارأيته من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله ان كان حاضرا) ولا يجوز فى الحاضر بعدهما الا الجر عند أكثر العرب أما الماضى فبعد منذ يترجح جره و بعد مذ رفعه والراجح أن أصل مذ منذ حذفت النون تخفيفا بدليل ضمها لملاقاة ساكن كمذ اليوم والا لكسرت على أصل التخلص و بعضهم يضمها بلا ساكن أصلا وقيل هما أصلان مطلقا وقيل عند كونهما اسمين فقط (قوله و بعد من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول وما نائب فاعله والضمير فى يعق عائد على ما أى فلم تكف ما الزائدة المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالأسماء وانما يحكم بزيادتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفى نحو بما نسوا يوم الحساب أى بنسيانهم (قوله مما خطاياهم) الأولى التمثيل بقراءة مما خطيآتهم كما فى المغنى لظهور جرها لا يقال يحتمل فى جميع ماذكر أن ما اسم بمعنى شىء والذى بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يليهما) فاعله ضمير يعود على ما كنائب فاعل زيد وذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف (قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يدخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الحمر) جمع حمار وسكنت ميمه للضرورة أو تخفيفا من الضم والحبطات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمر وسمى به لانه أكل نباتا بالبادية يسمى الزرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شرا الخ (قوله ربما الجامل) بالجيم وهو قطيع الابل مع رعاته والمؤبل بشد الموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعلمه منه ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسى يجب أن تجعل ما اسما بمعنى شىء والجامل خبر لمحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال أى رب شىء هو الجامل حال كونه فيهم ولم يجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها والغالب دخولها على الماضى نحو ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات أو المضارع المنزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا كما أن الغالب على غير المكفوفة كون العامل فيما بعدها ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أوجبه بعضهم (قوله ماوى الخ) منادى مرخم ماوية و يا للتنبيه والشاهد فى ربتما غارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء بالعين المهملة أى الفاشية المتفرقة وكاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد (قوله كما الناس) ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجروم عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم

(قوله

(ص) (وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا بعد الواو شاع ذا العمل) (ش) لايجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا في رب بعد الواو وفيما سنذكره وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قليلا فمثاله بعد الواو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * ومثاله بعد الفاء * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فألهيتها عن ذي تمائم محول ومثاله بعد بل قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه * لايشترى كتانه وجهرمه والشائع من ذلك حذفها بعد الواو وقد شذ الجر برب محذوفة من غير أن يتقدمها شيء كقوله رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الحياة من جلله (ص) (وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا) (ش) الجر بغير رب محذوفا على قسمين مطرد وغير مطرد فغير المطرد كقول رؤبة لمن قال له كيف أصبحت خير والحمد لله التقدير على خير وقول الشاعر اذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الاصابع أي أشارت الى كليب وقوله وكريمة من آل قيس ألفته حتى تبذخ فارتقى الاعلام أي فارتقى الى الاعلام والمطرد كقولك بكم درهم اشتريت هذا فدرهم مجرور بمن محذوفة عند سيبويه والخليل و بالاضافة عند الزجاج وعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما في مميز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر

(قوله وحذفت رب فجرت الخ) صريحه كالشارح أن الجر بعد المذكورات برب المحذوفة لابها وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من أن الجر بهما لنيابتهما مناب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد المصنف الشيوع بالواو ولكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فمثلك الخ) مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت أي أتيتها ليلا وحبلى بدل منه ومرضع عطف عليه وألهيتها شغلتها عن ذي تمائم أي عن ولد ذي تمائم أي تعاويذ معلقة عليه لخوف العين والمحول بضم الميم أي عمره حول ويروى مغيل بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء التحتية وهو الذي تؤتى أمه وهي ترضع وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أزهد النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به وما التاليه (قوله بل بلد) أي رب بلد والفجاج بكسر الفاء جمع فج بفتحها وهو الطريق والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقتام والقتم بفتح فسكون وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرميه بياء النسبة وهي بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس فحذف ياء النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله أو عظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى من أجل و بمعنى عظيم وحقير أيضا وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق كونه بدويا لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون تصريح (قوله على خير) أي أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والاصابع فاعل أشارت أي أشارت الأصابع بالأكف الى كليب والباء اما بمعنى مع أي مع الاكف وهو مقلوب أي أشارت الاكف بالأصابع (قوله وكريمة) أي ورب رجل كريمة والتاء للمبالغة على غير قياس لان أمثلتها فعالة كنسابة وفعولة كفروقة ومفعالة كمهذارة وليس منها فعيلة كما في العيني وان المعنى ورب نفس كريمة وذكر في ألفته على تأويلها بالشخص وقيس بمنع الصرف للعلمية والتأنيث على معنى القبيلة وألفته بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيته ألفا وأما ألفته بالكسر فبمعنى أحببته وتبذخ بمثناة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعنى تكبر وارتفع من البذخ بفتحتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جره بالى محذوفة (قوله والمطرد الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لأفعلن وكي المصدرية حيث يقدر قبلها اللام جارة لما مع صلتها وان وأن مع صلتهما لانهما في محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي أما عند سيبويه فمحلهما نصب بنزع الخافض وكذا يطرد الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استفهام نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوابا لمررت بزيد أو بعد تحضيض كهلا دينار لمن قال جئت بدرهم أو شرط كامرر بأيهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف على خلقكم لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في والابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله

ما لمحب جلد ان هجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا

أي ولا لحبيب ونحو ذلك وكذا يطرد الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

بجر سابق على توهم الباء في مدرك (خاتمة) لابد لكل من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

يتعلق به لان الظرف لابد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع فى الظرف والموصل معناه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأو يلا نحو وهو الله فى السموات وفى الارض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو النفى بناء على جواز التعلق بحروف المعانى ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذى تشير اليه أى انتفى جنونك بنعمة ربك والله أعلم

﴿ تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل ويليه الجزء الثانى وأوله الاضافة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

﴿ تمت ﴾